جمهورية العراق
وزارة التخطيط

خطة التنمية الوطنية

2022-2018

جمهوريـــة العـراق

جمهوريـــة العراق
وزارة التخطـــيط

خطة التنمية الوطنية
2022-2018

حزيران 2018

الفهرست

المدخل	9
الإطار العام لخطة التنمية الوطنية 2018-2022	13
الفصـــل الاول : الأداء التنموي	23
الفصـــل الثاني : السكان والقوى العاملة	45
الفصـــل الثالث : إطار الاقتصاد الكلي	55
الفصـــل الرابـع : الحكم الرشيد	73
الفصـل الخامس : القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار	81
الفصل السادس: إعمار المحافظات وتنميتها ما بعد الأزمة	107
الفصـل السـابـع: التخفيف من الفقر	129
الفصـل الثـامـن : التنمية القطاعية والمكانية	141
التنمية القطاعية	143
قطاع الزراعة والموارد المائية	143
قطاع الطاقة (النفط و الكهرباء)	148
قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)	156
قطاع النقل والإتصالات والخزن	160
قطاع المباني والخدمات	175
التنمية المكانية	187
الفصـــل التاسع : التنمية البشرية والاجتماعية	213
التربية والتعليم العالي	215
الصحة	227
المرأة	234
الشباب	239
التنمية الإجتماعية	241
الفصـــل العاشر : الاستدامة البيئية	249

الجداول

مؤشرات نقدية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة 2013 - 2017	27
الإنتاج والتصدير المتوقعان لسنوات الخطة 2018 – 2022	57
الإيرادات النفطية المتوقعة لسنوات الخطة 2018 – 2022	57
حجم الايرادات غير النفطية المتوقعة للسنوات 2018 – 2022	58
إجمالي الإيرادات المتوقع تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة 2018 - 2022	58
معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 2018- 2022	60
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة القياس	61
مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي 2018 - 2022	61
الإيرادات والإستثمارات المقدرة للخطة 2018 – 2022	62
حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات 2018- 2022	63
التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة 2018-2022	63
متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة	64
مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة	65
خطة العمل بصدد اولويات القوانين المقترحة والتعديلات المطلوبة على القوانين النافذة 2018-2022	89
إنشاء / واستكمال تنفيذ / المدن الصناعية في العراق موزعة في سنوات خطة التنمية 2018-2022	94
الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزّعة على وفق القطاعات الفرعية ، استناداً الى أولويات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022	95
المشاريع الصناعية ذات الاولوية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، والمقترحة من وزارة الصناعة والمعادن فرص استثمارية امام القطاع الخاص موزعة في سنوات خطة التنمية الوطنية 2018- 2022	97
الشركات العامة التي يمكن إعادة هيكلتها ، وعرضها (كلاً أو جزءاً) على القطاع الخاص فرص استثمارية (و / أو) تحويلها الى شركات مساهمة خلال مدة خطة التنمية 2018-2022	103
أعداد العوائل النازحة والعائدة ونسب العودة موزعة بحسب المحافظات 2014 - 2017	109
علاقة الجهات التنفيذية في المراحل المختلفة لبرنامج الحكومة في إدارة الازمة	111
التخصيصات المقرة والمعدلة لمشروع إغاثة النازحين 2015-2017 حسب المحافظات	111
البرنامج الزمني للإجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الاعمار والتنمية للمدة 2016-2026	115
تطور اتجاهات الفقر بين عامي 2007-2012 مرتبة بحسب التغير في نسبة الفقر	132

الجداول

سيناريو نسب الفقر بين عامي 2012-2014 في ظل أوضاع أكثر استقراراً	137
أطوال خطوط السكك العاملة والمتوقفة عام 2015	166
المجموع الكلي لأطوال السكة الفرعية والرئيسية لعام 2015	166
الطاقات الخزنية للسايلوات	173
الطاقات الخزنية المفقودة للسايلوات نتيجة العمليات الارهابية	174
العشوائيات في العراق حسب المحافظات وفق تقديرات عام 2017	175
كمية الماء المنتج والحاجة الفعلية من الماء والعجز في الإنتاج بحسب المحافظات لعام 2016	179
التباين المكاني في اجمالي دخل الفرد ودخل الاسرة الشهري ومجموع انفاق الفرد وانفاق الاسرة الشهري بحسب المحافظات	188
التباين المكاني في معدلات الالتحاق الصافي (حكومي واهلي ووقف) بحسب المحافظات والجنس والمرحلة للعام الدراسي 2017/2016	190
التباين المكاني في عدد الابنية القياسي والفعلي والفجوة في عدد الابنية في مراحل رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بحسب المحافظات لعام 2016	191
التباين المكاني في عدد المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية الفعلي والقياسي والفجوة بحسب المحافظات لعام 2016	194
التباين المكاني في النسبة المئوية من الاسر المتصلة بشبكة امدادات المياه ومتوسط نصيب الفرد من الماء الصالح للشرب على مستوى المحافظات لعام 2016	196
التباين المكاني في نصيب الفرد من الكهرباء بحسب المحافظات (ميكا واط. ساعة/سنة) لعام 2015	197
التباين المكاني في نسبة الاسر بحسب نوع وسلة الصرف الصحي في المحافظات لعام 2016	198
تخصيصات موازنة التربية الى تخصيصات الموازنة العامة للسنتين الماليتين 2010 و 2016	217
المؤشرات المستهدفة في القطاع الصحي لغاية عام 2022	233
المؤشرات المستهدفة للتنمية الاجتماعية للسنوات 2018-2022	247
مساحات الاراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر حسب المحافظات عدا إقليم كردستان لسنة 2015	254
عدد المواقع الملوثة إشعاعيا في المحافظات	256

الأشكال

الايرادات المتوقعة للخطة والتخمينية في الموازنة العامة الاتحادية للمدة 2013 – 2017	26
مساهمة الانشطة الاقتصادية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص لسنتي 2013 ، 2015 بالأسعار الثابتة	28
مساهمة القطاع الخاص في ناتج الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2013، 2015	29
تطور نسب العاملين في القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص من اجمالي العاملين بين 2007 و 2014	51
مشاريع إعادة الاستقرار موزعة بحسب المحافظات المحررة عام 2017	112
مجموع المبالغ المصروفة من الحكومة لاعادة الاستقرار في المدن المحررة لمشاريع الاسكان والبلديات العامة و مشاريع الكهرباء ومشاريع الصحة	112
محاور الاستهداف والمحاور الحاكمة لضمان التنفيذ	114
الواجهة الرئيسة لمنصة الإعمار والتنمية الرقمية	117
الواجهة الجغرافية التفاعلية	117
هيكلية التمويل والتنسيق بين الحكومة العراقية والشركاء الدوليين لخطة إعادة الاعمار والتنمية	118
عدد الوحدات المتضررة للأصول بحسب القطاع	119
نسبة الضرر الكلي والجزئي للوحدات الاقتصادية	120
الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب القطاع	120
الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب المحافظة	121
النسب المئوية لقيمة اضرار المباني السكنية بحسب البيئة	122
النسب المئوية لقيمة الاضرار بحسب المحافظة والبيئة	123
عدد المباني السكنية المتضررة بحسب البيئة	124
معدلات البطالة بحسب المحافظة والبيئة بين عامي 2007 و2012	134
توزيع الفقراء بحسب الإنفاق معدلا بمعدل التضخم بين عامي 2007-2012	135
نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية للمدة (2015-1979)	157
الأهمية النسبية بالأسعار الثابتة	157
التباين المكاني في معدلات الالتحاق الصافي (حكومي واهلي ووقف) في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية والثانوية بحسب المحافظات للعام الدراسي 2017/2016	189
التباين المكاني في النقص في عدد الأبنية في خدمة رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بحسب المحافظات لعام2016	192

الأشكال

التباين المكاني في معدلات الوفيات في العراق لعام 2016 حسب المحافظات 193

التباين المكاني للنقص في عدد االمستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية بحسب المحافظات لعام 2016 195

التباين المكاني في نسبة السكان المخدومين (الحضر) بخدمة شبكات الامطار ونسبة الفجوة في الخدمة بحسب المحافظات لعام 2016 199

التباين المكاني في نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات ونسبة الفجوة في الخدمة بحسب المحافظات لعام 2016 200

معدلات الالتحاق الصافي (الحكومي والاهلي والوقف) حسب الجنس والمرحلة للعام الدراسي 2016-2017 216

الخرائط

محاور التنمية الحضرية في العراق 201

موقع المركز المدني المقترح 202

مشاريع الخدمات العامة في مدينة الرمادي عام 2018 203

التباين المكاني في مستوى الامكانات والمزايا النسبية بين المحافظات في اهم خمسة قطاعات (الصناعات النفطية، الصناعات غير النفطية، الإمكانات الزراعية، إمكانات السياحة الدينية، السياحة الطبيعية والتراثية) 209

كلمة وزير التخطيط

لقد نجم عن تعرض العراق للأزمات المتلاحقة والتحديات أن تفاقمت المشكلات وازدادت عمقاً من حيث الأثر والتنيجة ، وباتت تلك الأوضاع تتسم بالضغط على الإمكان البشري ، ومحدودية توظيفه وضعف نموه ، فضلاً عن التدمير الكبير في البنى التحتية ، ما يجعل الدعوات ملحة لبناء برامج وخطط وطنية تضع الجميع أمام خيارات مصيرية ، على وفق سياسات وبرامج طويلة لتنمية الإمكانات البشرية والمادية.

ليس من شك أن المنافع والمصالح المترابطة والمتآزرة تهم جميع الشركاء وتدعم بعضها بعضاً ، وهو ما يدعونا اليوم الى توجيه نداء إتباع سياسة من شراكة الرخاء والأزدهار بين جميع أبناء المجتمع ، إذ يسعى الجميع في أن تظل عطاءاتهم الانسانية والحضارية رمزاً للمستقبل وساحة للفرص المتاحة ، وموئلاً لروح التجديد والأبتكار والعلم وموهبة الإبداع وعلينا أن نتطلع دوماً إلى المستقبل الذي رسمته رؤية العراق 2030 وتترجمه اليوم خطة التنمية الوطنية 2018-2022 .

لقد ركزت هذه الخطة على أربعة أعمدة رئيسة ، تعد بمثابة مسارات موجهة للخطة ، وحاضرة في كل فصولها ، وتمثل اهتمامات رئيسة تعكس تحديات الواقع وعقبات التنمية الواجب تجاوزها وهي :-

- الحوكمة ، وما يرتبط بها من ركائز ومقومات .
- القطاع الخاص ، مرتكزاً أساسياً للنهوض والتنمية ، ومحولاً لسياسات التنويع الأقتصادي .
- خارطة طريق لإعماروتنمية المحافظات ما بعد الأزمة .
- التخفيف من الفقر متعدد الأبعاد في جميع المحافظات .

لقد ركز الأطار العام للخطة على جهود التعافي والإعمار في المحافظات المتضررة بشكل مباشر ، وعلى التنمية والأستثمار في المحافظات المتضررة بشكل غير مباشر وحاولت الخطة تسليط الضوء على أولويات الإصلاح الوطنية والتي تسهم في معالجة المسببات الهيكلية المعيقة للنهوض التنموي ، فهي خطة سياسات وبرامج أكثر مما هي خطة مشاريع مع تركيز واضح على تحسين إدارة الأصول .

ومن هنا فأن المضامين الرئيسة للخطة تتمحور حول المواطن كجهة إطلاق وتحريك عملية النشاط الأقتصادي وتوفير فرص عمل كسب الرزق ، وتوفير تنمية على المدى الطويل عبر تعزيز تأمين الخدمات الأساسية لمناطق العراق كافة .

ان مصير العراق بكل أطيافه وألوانه معلق بيد أبنائه ، وتتوفق اليوم على وسائل أنخراطهم في طريق طموح كبير ، يتقاسمه الجميع ، ويتمفصل حول بناء وتعزيز إمكاناتنا البشرية والمادية واعتماد اختيارات منسجمة وبناءة وفاعلة ، وتسريع وتعميق أسس الإصلاح .

نأمل أن تؤسس هذه الخطة 2018-2022 وفي هذه الأجواء المفعمة بالأمل قاعدة رصينة من شأنها أن تعزز الشراكات بين الجميع وتطورها على أساس قوي من الثقة والمسؤولية المشتركة والإيمان بقدارت المجتمع العراقي .

د. سلمان الجميلي
وزير التخطيط
رئيس اللجنة العليا لأعداد الخطة
بغداد / حزيران / 2018

شكر وتقدير ...

بعد قرابة عامين من العمل الحثيث والممنهج للكوادر الاختصاصية في وزارة التخطيط وبمشاركة فاعلة من كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والخبراء من الأكاديميين في ظل تغيرات كبيرة في وضع البلد اثناء فترة مثقلة بالأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، أنجزت هذه الوثيقة الوطنية بكل ما تحمله من مؤشرات وعلامات على قوة هذا البلد وقدرته على تخطي المحن والأزمات.

ولكل هذا توجب علينا ان نظهر الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم في اعداد وثيقة الخطة الوطنية الخمسية وفي مقدمتهم معالي وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي رئيس اللجنة العليا لأعداد الخطة مثمنين التوجيهات السديدة والمرونة التي منحها للجنة الفنية والفرق القطاعية والذي كان له الأثر البالغ لانجاز المهمة.

الشكر والتقدير موصول للأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين ومكتب رئيس الوزراء وللوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة وللسادة ممثلي الاتحادات والنقابات المهنية في لجان اعداد الخطة لتعاونهم الفعال والمثمر خلال عملية اعداد الخطة.

لا يفوتنا ان نقدم الشكر للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة لشراكته في اخراج هذه الوثيقة من خلال الدعم اللوجستي لانجاز المؤتمرات والورش والتدريب للفرق على منهجية الإدارة بالنتائج بالمشاركة مع دائرة التنسيق والمتابعة الحكومية في الأمانة العامة لجلس الوزراء والذي اتخذ كأداة للأعداد والمتابعة.

تسجل الوزارة وافر اعتزازها وتقديرها للجهود التي بذلت من قبل رؤساء وأعضاء اللجان الفنية والقطاعية للخطة وكافة منتسبي الوزارة الذين ساهموا بشكل او بأخر في مراحل الاعداد وعملوا كخلية نحل طوال العامين الماضيين.

لا يفوتنا ان نقدر عالياً الجهود الخيرة للخبراء الوطنيين كلاً من الدكتور عماد عبد اللطيف , الدكتور عدنان ياسين مصطفى، الدكتور كامل الكناني , الدكتورة وفاء المهداوي، الدكتور قصي الجابري لإسهاماتهم العلمية المتميزة ودورهم الفاعل في العمل.

والشكر موصول لمقررية اللجنة العليا والفنية للخطة المتمثلة بدائرة السياسات الاقتصادية.

نأمل ان تكون هذه الوثيقة موجهاً اساسياً لبرنامج تنموي شامل يمثل خيار التعافي لما بعد الازمات والخطوة الأولى في مسيرة تحقيق رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030.

والله ولي التوفيق

د. ماهر حماد جوهان
وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية
رئيس اللجنة الفنية لأعداد الخطة
بغداد / حزيران / 2018

المدخل:

العـراق بلـد التنوع والتعدد فـي أعراقه وأديانه وموارده وطاقاته المادية والبشـرية. إن قوى الجـذب التي يمتلكها العـراق يمكـن ان تجعلـه نموذجاً تنموياً مميزاً، فهو يمثـل "فرصة تاريخية يمكن إن تتحول إلى قصة نجاح اسـتثنائية. وقـد أظهـرت تجارب الأمم والشـعوب بصـورة جلية في العقـود الأخيرة على وجـه الخصوص، إن الازمـات يمكن إن تصنـع التغييـر إن لم نقل المعجـزات، بما تمثله من ديناميـات محفزة للنهوض.

تمثـل خطـة التنميـة الوطنيـة 2018-2022 خطـوة الانطـلاق الأوسـع في إطـار رحلة التنميـة المسـتدامة (رؤية العـراق 2030)، نحـو المسـتقبل الذي نصبو اليـه كبلد متطور في جميـع أبعاد التنميـة، اقتصادياً، سياسـياً، ثقافياً، اجتماعيـاً، بيئيـاً، نفسـياً وروحياً، وهـي خطة تنموية تركز علـى التزام العراق برؤية النمو السـاعية إلـى تضميد ورأب الصـدع وتحقيـق الاسـتقرار والرفاه، بالاسـتناد على الارث الحضـاري والرصيد القيمي، حيث يتقاسـم الجميع فرص بنـاء مجتمع ناهـض متكافل.

تسترشـد خطـة التنميـة الوطنيـة 2018-2022 بمجموعـة من السياسـات والأسـتراتيجيات القطاعية التي تسـتند بالأسـاس علـى رأس المال البشـري واقتصاد ذو مسـؤولية اجتماعية تسـعى لحشـد أمثل وتخصيص أكفـأ للموارد لتحسـين جودة الحيـاة في بيئة آمنة مسـتقرة مسـتدامة.

وبنـاءً علـى ما تقدم سـتعمل خطـة التنمية الوطنيـة 2018-2022 على تمهيـد الطريق لبناء دولة المسـتقبل التي يسـتحقها ويتطلـع اليها العراقيـون. انها تمثل التزامـاً حكومياً بتحقيق تطلعـات ابنائها.

وطبقـاً لمتغيـرات الوضـع تعالج خطة التنمية الوطنية وبشـكل متناغـم التحديات وتهتدي بالأهـداف المحددة في رؤيـة 2030، مـن أجـل تحريك المسـار لبنـاء اقتصاد متطـور ومجتمع معافـى متماسـك يحتضن الجميـع. كما تتيح هـذه الخطـة فرصاً جديدة للنمو لاسـيما مع اسـتمرار الدعـم الدولي والإقليمـي للعراق.

ومـن المتوقع إن تكون السـنوات الخمسـة القادمـة صعبة أيضاً مع اسـتمرار التحديات وعدم اليقيـن في الاقتصاد العالمـي، ومـع التوقعات بتذبذب أسـعار النفط الخـام ضمن معدلاته الحالية، واسـتمرار المخاطـر المحدقة لجهود الاسـتقرار فـي الجبهـة الداخليـة في بيئـة إقليمية غير مسـتقرة. علـى صعيد آخر هنـاك حاجة إلى مزيـد من العزم لمواجهـة الفسـاد وتعزيـز الانتاجيـة لدفـع النمـو الاقتصـادي، وترصيـن الوضـع المالـي مع ضمـان التمويـل العام الكافـي المسـتجيب للزيـادة فـي النمو السـكاني وبمـا يجعل الهبـة الديمغرافيـة التي يقـف العراق علـى أعتابها نقطـة تحـول ايجابـي، فضلاً عن رفـع حصة دخـل الفقراء مـن الدخل القومـي الاجمالي.

اتسـمت مـدة اعـداد خطة التنميـة 2018-2022 بتسـارع الاحـداث والتغيرات واسـتمرار حالة اللايقين بمسـتويات مختلفـة، فمـن فكـرة لخطة طوارئ إلـى أخرى للأسـتجابة ثم إلى خطـة للإعمـار والتنمية، وهذا ما جعل مسـارات الخطـة تتمحور حول رسـم السياسـات وتبتعد عن فكرة المشـاريع المرتبطـة بتكوين الأصول كأداة أساسـية للنمو. (معتمـدة بصورة أكبر على سياسـات تحسـين إدارة الأصول).

وفـي سـياق التعصب والانحيـاز للولاء الاولـي للجماعات، يصعب تحقيق فرص الأسـتقرار والتشـارك مع المكونات السـائدة ممـا يجعل الحاجة ملحـة لإمكانية توليد مجال عام ادماجي لحالة التشـظي والأنقسـام بين المتنافسـين، ويبقى شـرط القيـادة الحازمة العازمة معيـاراً للنجاح.

انّ خطـة يتـم وضعهـا فـي ظـلّ أزمة ماليـة – أمنيـة – إجتماعيـة مركبّة، ينبغـي أن تتضمـن أولويات عمـل محددة بدقـة، برؤيـة مختلفـة، ومقاربـات جديـدة للمشـاكل والتحديـات، ونطاق تدخّـل حكومـي مختلف، ومـن هنا كانت مخرجـات الخطـة (مـع اعتمادها لمنهجيـة الإدارة بالنتائج) ترسـم مجموعة مـن الأهداف على مسـتويات مختلفة، تـم تكييفهـا لتظهر كأهداف أساسـية بأولوياتهـا لتكون أكثر وضوحـاً وتوجيهاً لجهـات التنفيذ وشـركاء التنمية. لذا

فـانّ قضايـا الاهتمـام التي سـتتحوّل إلى أهداف رئيسـة في هذه الخطة، سـتكون لها وسـائل تحقيق مُعـزّزة بقدر أوسـع من السياسـات، وقدر أقـلّ من التمويـل الحكومي.

لقـد تـم اختيـار هذه المقاربـة لأنّ الحكومة تريـد ان تتجاوز الـدور الأبوي للدولة الـذي اعتاد عليـه مواطنوها، لأنّها (ولأسـباب ومحـددات عديـدة) لـم يعُد بوسـعها فعل ذلك وليس مـن الصحيـح ان تفعل ذلك فـي كل الأحوال مع حفاظهـا علـى التزاماتهـا الإجتماعية أزائهم. من جانب آخر، يبـدو ان فكرة ربط الخطة بالمشـاريع لم تعكس حقيقتها فـي المراحل السـابقة، ممـا يجعل هذه الخطـة أقرب إلى خطة السياسـات منها إلى خطة المشـاريع.

لـذا سـتكون المحـاور الاربعة بمثابة مسـارات موجهة للخطـة، وحاضرة فـي كل فصولها، وتمثل اهتمامات رئيسـة تعكـس تحديـات الواقع وعقبـات التنمية الواجـب تجاوزها، وهي:

- إرساء أسس الحوكمة، وما يرتبط بها من ركائز ومقومات.
- تطوير القطاع الخاص كمرتكز أساسي للنهوض والتنمية.
- إعمار وتنميةالمحافظات ما بعد الازمة.
- التخفيف من حدّة الفقر متعدّد الأبعاد في جميع المحافظات.

وسـيكون التصدّي لتخلّف القطاعـات الاقتصادية، وتفكك البنى المجتمعية، وضعف الدور الحكومي والمؤسسـي، وضآلـة دور القطـاع الخـاص المحلي، وإحجام القطاع الخاص عن الاسـتثمار فـي العراق، لكل هـذه القضايا الأولوية علـى مـا عداهـا في هـذه الخطـة، بهـدف تجـاوز قيـد التمويـل، وتوفير بيئـة أعمـال مناسـبة ومُحفّزة لممارسـة الأنشـطة الاقتصادية المختلفة.

المنهجية:

اعتمـدت الخطـة على تحليل الواقع ورسـمت في التحليل مسـارات محـددة لتوجيه الأولويات. وتـم في هذا الإطار تحليـل واقـع الاقتصـاد العراقـي بأبعـاده الكلية والقطاعيـة والمكانيـة (حيثما توفـرت البيانـات والمعلومات ذات الصلـة). كما تناولت فصول الخطة تحليلاً شـاملاً للبنـى الارتكازية والخدمات العامة والتنمية البشـرية والأجتماعية والتخفيـف من الفقر.

اتخـذت الخطـة مـن منهجيـة الإدارة بالنتائـج مسـاراً لبنائها بإطار واقعـي يتناغـم والمعلومات المتاحة عـن الواقع الحالـي ومراجعـة ما تحقـق في الخطة السـابقة.

ولأجل تنفيذ هذه الخطة تم أعداد ملاحق لها يتم توزيعها لاحقاً كالاتي:-

1- الخطة التنفيذية للمشاريع الأستثمارية 2018-2019 .

2- الأطار الأستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق .

3- ملخص الخطة المكانية 2018-2022 .

4- دليل متابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية .

الإطار العام لخطة التنمية الوطنية 2018-2022

شعار الخطة
"إرساء أسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية"

خيار ما بعد التعافي

يواجه مشروع إعداد خطة 2018-2022 ظروفاً تختلف في معطياتها الاقتصادية والسياسية والأجتماعية والبيئية عن تلك التي واجهتها خطة 2013-2017، تلك الظروف التي حالت دون تحقيق الأهداف المعلنة في الخطة السابقة.

تمثل خطة 2018-2022 مرحلة زمنية مختلفة في مسيرة التخطيط التنموي متأثرة بإستحكامات وضوابط سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية ما تطلب صياغة أهداف الخطة وفلسفتها التنموية في الأدارة الإقتصادية والمسار التنموي ضمن إطار يستجيب لتلك الأستحكامات ويعمل بضوابطها وصولاً إلى مرحلة التعافي والأنطلاق.

ان خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ستجعل من الاهداف الوطنية المرفوعة من الإستراتيجيات القطاعية والوثائق الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030 إطاراً مرجعياً ساناداً لمسارها التنموي في رسم الأهداف وتأشير الأولويات بما يضمن الأستجابة لرؤية العراق المستقبلية 2030.لذا ستكون هذه الخطة الأولى من مجموع ثلاث خطط للتنمية الوطنية والتي تغطي المدة 2018-2030 ،بما يرسم المستقبل الذي نصبو اليه، الذي يهدف إلى تحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية وبيئة خالية من التلوث والأرتقاء بجودة نوعية الحياة المعززة للكرامة الانسانية.

ضرورات إعداد خطة التنمية 2018-2022

يعد صدور قرار مجلس الوزراء ذي الرقم 209 لسنة 2016 بمثابة الإطار التنفيذي العام لإعداد خطة التنمية الوطنية 2018-2022.إذ جاء اعداد الخطة أساساً للحد من تداعيات الأزمات والتحديات التي جعلت من الأقتصاد مأزوماً والمجتمع مضطرباً والبيئة غير مستدامة، والتي تتمثل بالمعطيات الرئيسة الآتية:

- الأستعداد لرسم وتنفيذ سياسات الأستجابة الخاصة بالأستقرار وإعادة الاعمار وضمان السلم المجتمعي للمناطق المحررة من سيطرة داعش.
- ارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد (أكثر من 20 %)، وفقر النازحين (نحو 42 %) من اجمالي سكان العراق ما يتطلب تبني اهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية مناصرة للفقراء مع اعطاء أولوية للفقراء النازحين.
- تكييف وتخصيص مواردنا باتجاه تحسين إدارة الأصول الرأسمالية الثابتة بما يضمن توسيعها واستدامتها وفقاً لمعيار الكفاءة.
- تعدد وتنوع واستمرار الصدمات الناجمة عن التطرف والإرهاب والعنف وفقدان الأمن ما ولد حلقات مترابطة من الوهن والهشاشة فتعاظمت مستويات الخطر وقوضت سبل العيش المستدام وبالتالي انعكست على جودة نوعية الحياة واستدامتها.

- تراجع العراق في مؤشرات النزاهة والشفافية وأصبح من بين الدول الأكثر فساداً في العالم وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية ما ابعده عن المقاربات الدولية الخاصة بالحكم الصالح.
- تراجع مؤشرات التنمية البشرية وفقاً للمقاربات الوطنية والدولية.

فلسفة النموذج التنموي للخطة

((اعتماد النمو غير المتوازن المحفز للقطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) والمرتكز على سياسات تحسين إدارة الاصول المعززة لأنشطة البنى التحتية (ماء ومجاري، كهرباء، بناء وتشييد، نقل واتصالات وخزن، صحة وتعليم) بتوجيه الاستثمارات قطاعياً ومكانياً وفقاً لمعيار الميزة النسبية، المستند إلى التكامل في صنع القرار التنموي وتنفيذه بين مستويات الادارة المختلفة والقطاع الخاص وبما يستجيب للتوظيف الامثل للإيرادات النفطية نحو بناء قاعدة للتنوع الاقتصادي)).

افتراضات الخطة

1. وجود التحدي الأمني
2. محدودية الموارد المالية
3. مراعاة اتفاقية الأستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي (SBA) للسنوات 2017-2020.
4. العجز في تمويل المشاريع المخططة وقيد التنفيذ.
5. ضعف سياسات الأستجابة لظاهرة الإغراق السلعي.
6. إتساع متطلبات سياسات الأستجابة الانسانية الخاصة بالنازحين.
7. ضعف منظومة رسم السياسات القطاعية وعدم تناغمها.
8. وجود ظاهرة الفساد وما يرتبط بها من ممارسات معيقة للتنمية.
9. هشاشة البيئة الداخلية وتشظي البنى المجتمعية مما يعيق المصالحة الوطنية.
10. إرتفاع معدلات الانفاق الأستهلاكي مع استمرار التفاوت في توزيع الدخل.
11. تدني انتاجية الانفاق الأستثماري العام وضآلة الانفاق الأستثماري الخاص.
12. ضعف استجابة إدارة التنمية المحلية للتفاوت المكاني الحاد.

المبادئ الأساسية للخطة

1. سيادة القانون والنفاذ للعدالة.
2. الزامية الخطة.
3. اللامركزية الإدارية .
4. الاستدامة.
5. التمكين المجتمعي وتكافؤ الفرص.
6. التدرج في عملية التحول الاقتصادي.
7. الاستجابة الانسانية.

فلسفة الإدارة الاقتصادية:

"دولة تتبنى وتمارس أدواراً تنموية موجهة ومنفذه في رسم السياسات، ويكون القطاع الخاص شريكاً فاعلاً في تحديد وتنفيذ الأولويات الاقتصادية والأجتماعية والبيئية بأساليب شراكة متنوعة، ومن خلال بيئة تمكينية جاذبة لرؤوس الأموال والخبرات وعلى وفق مبدأ الكفاءة والمنافسة الحقيقية في ظل حوكمة رشيدة، وبما يهيئ لأعتماد نظام اقتصاد السوق الأجتماعي بوصفه منهجا للإدارة الاقتصادية".

التحديات:

أولاً :- التحديات المؤسساتية:

1. تدني كفاءة الأداء المؤسساتي:

استمرار الإخفاق في اخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم ولمبادئ التصرف الكفوء بالموارد العامة في إطار كلي. ويتعمق هذا الإخفاق في ظل استمرار حالة الأنفصام بين برامج الأستثمار الحكومي وتخصيصات الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن عدم وضع المالية العامة ومضامينها النقدية في إطار كلي أوسع وعبر آفاق زمنية بعيدة، مع ضعف أهتمام الإدارة الاقتصادية بتنوع البنية الانتاجية للاقتصاد العراقي.

2. تضخم الجهاز الإداري وتدني انتاجية القوى العاملة:

ان اتساع الجهاز الإداري والحكومي وانخفاض كفاءة أدائه، وإسرافه غير المبرر في تبديد الموارد، وخدمته للمصالح الشخصية والفئوية، وتواطؤه مع قيم مضمونها، ان الدولة هي حق شخصي لمنتسبيها ويقع عليها واجب رعاية العاملين لديها وعدم المساس بامتيازاتهم باعتبارهم جزءا من منظومة الحوافز الممنوحة من خلالها، قد اسهم في تلكؤ إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الحكومية ضمن برنامج الإصلاح الإداري وعلى أساس خفض الكلفة مع ضمان الكفاءة وحسن التصرف بالموارد.

3. الفساد المالي والإداري:

تعمق ظاهرة الفساد وانتقالها من ظاهرة سلوكية مرتبطة بفئات معينة إلى بنية مؤسسية متكاملة ومترابطة ترسخت جذورها لخدمة مصالح معيقة لعملية التنمية، وتحول الفساد إلى مصدر للأستنزاف وهدر المال العام، واقتطاعه جزءا مهماً من الدخل والناتج وتسريبه لخارج المنظومة الاقتصادية وبدلالة مؤشر الحوكمة لمنظمة الشفافية الدولية أصبح العراق من بين الدول العشر الأولى الأكثر فساداً في العالم عام 2015.

ثانياً:- التحديات الاقتصادية:

1. تردي مناخ الاستثمار:

إستمرار تردي مناخ الأستثمار متأثراً بحزمة العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتشريعية والقانونية والتنظيمية، التي كان لنمطيتها دور في التأثير في مستوى الأستثمارات الأجنبية والقدرة على جذبها، بدلالة بعض المؤشرات الدولية مؤشر سهولة الاعمال الذي ظهر فيه ترتيب العراق 165 من مجموع 190 دولة لعام 2016، في حين أظهر المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بأن العراق كان من دول الأداء الضعيف، والذي بلغ 27.3 درجة من أصل 100 درجة في عام 2016.

2. إختلال بنية الانتاج:

مـازال القطـاع النفطـي هو القطـاع المهيمن علـى الناتج المحلـي الإجمالي، حيث ازدادت نسـبته مـن 51.26 % عـام 2010 إلـى 55.1 % عام 2015 نتيجة لتعثر السياسـة الاقتصادية المطلوبة لتنويـع الاقتصاد. بينما انخفضت نسـبة مسـاهمة القطـاع الزراعـي فـي توليد الناتـج المحلي الإجمالـي من 4.17 % عـام 2010 إلـى 2.02 % عام 2015. كمـا انخفضـت مسـاهمة قطاع الصناعـة التحويلية من 2.1 % عـام 2010 إلى 0.84 % فـي عام 2015.

3. اختلال الميزان التجاري:

ان الافتقـار إلـى سياسـة تجاريـة تراعـي وجوب توافـر الشـروط الاقتصاديـة المطلوبـة للحفاظ على التنافسـية الدوليـة، وتنامـي الاختلال في بنيـة الناتج المحلي، وانخفاض سـعر صرف الدينار العراقـي، أدت إلى اختلال واضح فـي الميـزان التجـاري بدلالة ارتفاع نسـبة الصادرات النفطية إلـى 99 % من اجمالي الصـادرات العراقية، مع تنوع صـارخ فـي هيـكل الاسـتيرادات وانفتـاح اقتصادي كبيـر، حيث بلغت نسـبة التجـارة الخارجيـة إلى الناتـج المحلي الاجمالـي 50.25 % فـي عام 2015.

4. اختلال بنية الموازنة العامة:

اسـتمرار تبـوء الإيـرادات النفطية المقام الأول من سـلم إيـرادات الموازنة العامة والتي شـكلت نسـبة 85.9 % مـن اجمالـي الإيـرادات المقـدرة لعـام 2017 والبالغة 79.011 ترليـون دينار، ما جعـل الموازنة العامة مسـتجيبة للصدمـات الخارجيـة المتمثلـة بتقلبـات أسـعار النفط،والاختـلالات الداخلية المتمثلـة بعدم تنوع الإيـرادات غير النفطيـة، وارتفـاع نسـبة النفقات التشـغيلية التقديرية البالغـة 75.217 ترليون دينار والتي شـكلت 74.7 % من اجمالـي الموازنـة التقديريـة ما جعـل العجز المخطـط للموازنة العامـة 21.6 ترليـون دينار في موازنـة عام 2017.

5. ارتفاع الدين العام:

ان اتسـاع نطـاق الاعتمـاد علـى الدين العـام (الداخلـي والخارجي) فـي تغطية عجـز الموازنة العامة بات يشـكل قيـداً علـى التنميـة أكثـر مـن كونـه فرصـة بديلـة لتمويلها مـن مصادر غيـر نفطيـة. كما يشـكل هذا الديـن عبئاً علـى الأجيـال الحاليـة والقادمـة في ظل الافتقـار إلى سياسـات اقتصادية كليـة مترابطة ومتناغمـة تعمل على اسـتثماره بكفـاءة عاليـة، حيـث شـكل العجـز المخطط نسـبة 21.6 % مـن الموازنـة العامـة التقديرية، وسـيتم تمويلـه عـن طريـق القـروض الداخليـة والخارجية.وبذلـك فقد أصبـح الديـن العـام 135851 مليار دينـار كما في 2017/12/31.

6. تخلف النظام المصرفي:

ان تقـادم التقنيـات المسـتخدمة حاليـاً ، ونمطية أسـاليب الإدارة ، وترهل الملاك الإداري غير المسـتجيب مهارياً مـع المتغيـرات التكنولوجيـة الحديثـة، وغيـاب البيئـة الملائمـة للتعامـل مـع الزبائـن، وضعـف عملية تسـويق المنتجـات المصرفيـة غيـر التقليديـة قـد جعـل النظم المصرفيـة والإداريـة التي تعمل بهـا المصارف غيـر قادرة علـى مواكبـة نظـم الصيرفـة الحديثـة بدلالة بعـض المؤشـرات ، كارتفـاع قيمـة الديون المشـكوك بهـا والتي تصـل قرابـة 3079.7 مليـار دينار عام 2015 ، والتي شـكلت عبئاً على الاسـتقرار المالي ، إذ بلغت نسـبة التعثرات الائتمانيـة للمصارف الحكوميـة 67.1 % .

7. إتساع نطاق القطاع غير المنظم:

ان ضعف الاسـتثمار الخاص الناجم عن تردي مناخ الاسـتثمار أدى إلى اتسـاع الأنشـطة الاقتصادية الصغيرة التي لا تخضـع لرقابـة الحكومـة وتعمـل خارج الإطـار الضريبـي والتأميني للدولـة، والتـي لا تدخل في حسـابات الناتج القومي الإجمالي، وعلى حسـاب أنشـطة الاقتصاد المنظم، ما يشـكل مخرجات وسـلوكيات وتعاملات غير قابلة للضبط والسـيطرة على الصعيدين الاقتصـادي والمجتمعي.

8. محدودية دور القطاع الخاص:

ان تردي بيئة العمل والاستثمار والاستمرار في تبني (أو تجاهل) سياسة الإغراق السلعي وتحييد المشاركة في رسم وتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية، قد أدى إلى استمرار محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي 440.6 % عام 2015 (بالأسعار الجارية)، ومساهمته في تكوين رأس المال الثابت لم تتجاوز 35 % عام 2015 (بالأسعار الثابتة).

ثالثاً :- التحديات الاجتماعية:

1. تعكس مؤشرات التنمية، حال التنمية البشرية في العراق (الصحية والتعليمية والمعيشية...)، إذ يظهر دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2016، ان ترتيب العراق يقع ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (تسلسل 121) بقيمة (0.649) من بين بلدان العالم البالغة 188 دولة.
2. هيمنة الولاءات الفرعية (ما قبل الدولتية)، وضعف سلطة القانون والنفاذ للعدالة، ولدت عجزاً بنيويا وتوالد متواصل للمشاكل وافتقاراً للإرادة المجتمعية ولأدوات تمكينه، ووسعت مساحة التشظي واضطراب النسيج المجتمعي، ما أدى إلى استنزاف مقومات التنمية واستدامتها.
3. إرتفاع مستويات الفقر متعدد الابعاد، الناجم عن الازمات المتلاحقة والنزاعات المسلحة وما رافقها من إرهاب وعنف ونزوح سكاني زعزعت مقومات الامن الانساني والاستقرار المجتمعي.
4. أدى ضعف السياسات الاجتماعية وتفككها إلى مضاعفة الكلف الاجتماعية للأزمات وتفاقمها ما يهدد جودة نوعية الحياة ورفاه المجتمع.
5. أسهمت الازمات الكبيرة التي تعرض لها المجتمع وضعف السياسات الحمائية في زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين، المسنين، الارامل، الايتام....) بحيث زادت نسبة الهشاشة عن 50 % عام 2016. كما انتجت ظروف النزوح هشاشة مركبة (فئات هشة+ نزوح وتهجير) رافقت ارتفاع مستويات الإرهاب والعنف وما نجم عنها من ظروف التهجير القسري.
6. لا تزال فجوة النوع الاجتماعي تقوض أسس البناء التنموي بسبب القوالب النمطية التقليدية المحددة لأدوار المرأة والمتأثرة بهيمنة الثقافة الذكورية المتجذرة في عمق البناء الاجتماعي. وقد انعكس ذلك على ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحدودية اشغالها للأدوار القيادية في المؤسسات التشريعية والسياسية.
7. إستمرار عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة، وتوفير فرص العمل اللائق لهم، ما يهدد ركائز الاستقرار والامن الاجتماعي، ويدفع البعض منهم إلى الهجرة خارج الحدود. إذ بلغ معدل البطالة للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر 10.8 % (11.5 % في الحضر مقابل 8.8 % في الريف). بينما بلغت نسبة العمالة الناقصة (أقل من 35 ساعة عمل اسبوعياً) 28.2 %.
8. ان خضوع مناطق واسعة من العراق لسيطرة داعش الإرهابي ولمدة تقارب ثلاث سنوات، وتوسع حاضنات التطرف والإرهاب والعنف الناجمة عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها أطفال وشباب تلك المناطق، سيترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة تقوض وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي.
9. لم تشهد مؤشرات التعليم بمراحله كافة تقدماً نوعياً، وانتشاراً جغرافياً، وتغطية لبناه التحتية، مع استمرار ارتفاع مستويات الامية والتسرب وفجوة النوع، ما يهدد منظومة البناء التربوي ويعيق مواكبتها للمتغيرات الدولية المستجدة في ميادين المعرفة.

10. إستمرار تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الحقيقة للسكان، مع ارتفاع هجرة الكفاءات الطبية إلى الخارج، أدى إلى اختلال النسبة في المؤشرات (طبيب/ سكان).

رابعاً :- التحديات البيئية

1. التلوث البيئي:

يقع العراق ضمن دائرة العلاقة السلبية بين البيئة والنزاعات، وهي علاقة مزدوجة أدت إلى تلوث بيئي وأضرار جسيمة ولدت تداعيات على الاقتصاد والمجتمع والفرد والتي تعرف بالنتائج الملازمة بدلالة المعايير الدولية. وجاء ترتيب العراق وفقاً لمعيار كفاءة الأداء البيئي 116 من مجموع 180 دولة.

2. التوسع العشوائي في العمران:

ضعف فاعلية التخطيط العمراني وغياب سياسة وطنية للسكن مستجيبة لواقع الحال في إدارة المخاطر الناجمة عن الازمات والنزاعات. ومع تزايد معدلات الفقر اتسع نطاق عشوائيات السكن في العراق وامتد ليصل إلى 8 % من مجموع السكان الذين يعيشون في سكن عشوائي وبنسبة 7 % من مجموع المساكن، إذ يبلغ عدد وحدات السكن العشوائية 347000 مسكن، ما يفسر أسباب تفاقم وتداعيات غياب التخطيط العمراني.

3. إدارة بيئية غير متكاملة وقصور في التشريعات البيئية:

عدم فاعلية الإدارة البيئية في احتواء الأسباب والاثار الناجمة عن التلوث والحروب والنزاعات ناهيك عن قصور واضح في التشريعات البيئية، أدت بمجملها إلى ضعف في ردود الأفعال الوطنية على مستوى السياسات والاهداف وخيارات التدخل تجاه تلك المشاكل، فضلاً عن انتقائية بعض الخيارات في التغطية الإدارية والتشريعية والتنفيذية، ما قلص من فرص تحقيق التقدم المحرز.

4. التصحر:

تفاقم ظاهرة تصحر الأراضي وتملحها في ظل ظروف مناخية حارة وجافة فضلاً عن الجوانب الهيدرولوجية والطوبوغرافية للتربة، إلى جانب فعاليات الانسان (زراعة وإجراءات الري) والتي أدت إلى تفاقم المشكلة واتساع مساحة تداعياتها وإلى ظهور أنواع أخرى من التصحر ، وفقدان الغطاء النباتي ، واعاقة تطور الزراعة (لاسيما في وسط وجنوب العراق)، اذ تشكل مساحة الأراضي الصحراوية 50 % من مساحة العراق ، ما يشكّل تهديداً خطيراً لأمنه الغذائي.

5. التغيرات المناخية:

سيكون العراق مع بقية البلدان العربية في قلب المشكلة المناخية الكبرى التي يواجهاالعالم، وهي تهديدات الاحتباس الحراري ومخاطر ارتفاع درجات الحرارة بحلول عام 2050 مسببة نقصاً في الأمطار وانتشاراً لظاهرة الجفاف والقحط، ما يهدد الامن الغذائي والاستقرار الاجتماعي وموارد المياه والزراعة والصحة والتنوع الاحيائي.

6. الاعتماد على الطاقة غير المتجددة:

أسهم عدم الركون إلى خيار ادخال الطاقة البديلة او المتجددة في أولويات السياسة والاهداف لتحل محل الطاقة غير المتجددة على تساقط الأثر البيئي على عمر الاحتياطي النفطي، وزيادة معدلات التلوث البيئي الناجمة عن تزايد معدلات استهلاك الوقود الاحفوري. وبذلك تم تفعيل العوامل المساهمة في نشوء ظاهرة الأحتباس الحراري وتلوث بيئة الحياة، وتداعياتها السلبية على الصحة والغذاء ومن ثم على الأمن الانساني.

الأهداف الاستراتيجية للخطة

1. إرساء أسس الحوكمة الرشيدة.
2. تحقيق الإصلاح الاقتصادي بجميع ابعاده المالي والنقدي والمصرفي والتجاري.
3. تعافي المجتمعات المتضررة بسبب أزمة النزوح وفقدان الأمن الأنساني.
4. توفير متطلبات بيئة تمكينية للأستثمار بأشكاله كافة وتعزيز دور القطاع الخاص.
5. رفع معدل النمو الاقتصادي بما ينسجم وإمكانات ومتطلبات الاقتصاد العراقي.
6. زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.
7. خفض معدلات البطالة والعمالة الناقصة.
8. أمن انساني ممكن للفئات الأكثر فقراً وهشاشة.
9. الأرتقاء بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة.
10. إرساء أسس اللآمركزية المعززة للتنمية المكانية.
11. المواءمة ما بين الإطار التنموي العام والهياكل الحضرية المستندة إلى اسس التخطيط العمراني والميزات النسبية المكانية.

الفصل الاول
الأداء التنموي

1. خطة التنمية 2013 – 2017 :

إستهدفت الخطة مجموعة من الأهداف من بينها : جعل الإدارة التنموية لايرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة ، تنويع القاعدة الاقتصادية، بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونمو مستدام، رفع مستوى انتاجية الانشطة الاقتصادية وانتاجية العامل ، التكامل بين خطة التنمية وإستراتيجية التخفيف من الفقر ، إيجاد فرص العمل اللائق، تحقيق بيئة تعليمية متكافئة، الارتقاء بالبنى التحتية لقطاع الخدمات بناء القدرات المعرفية والمهارية والصحية للشباب ، تحقيق تقدم ملموس في نوعية حياة المجموعات الهشة ، تأمين وتأهيل قطاع السكن . كما تضمنت مجموعة من الأهداف للقطاع البيئي أبرزها حماية عناصر البيئة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية.

2. السياسة المالية والنقدية:

أ- طبيعة الأزمة والسياسات المالية المستجيبة

على الرغم من طموحات الحكومة التي استلمت مهامها في النصف الثاني من عام 2014 والتي استلهمتها من خطة التنمية الوطنية 2013-2017 محاور أساسية لبرنامجها الذي أعلنته، غير ان المتغيرات فرضت عليها أن تضع لبرنامجها أولويات في مقدمتها تحرير العراق من هيمنة الجماعات الارهابية ما أدى إلى تحويل جزء كبير من الموارد نحو الإستخدام العسكري على حساب الاهداف التنموية. ومع ذلك أشرت المرحلة تحققا نسبيا لأهداف السياسة المالية المتعلقة في عجز الموازنة المتمثل بانضباط عالٍ للنفقات وتطبيق لمبدأ السقوف العليا لها فضلاً عن زيادة الموارد غير النفطية في ظل أسعار تحوطية للأيرادات النفطية. وعلى الرغم من أن ذلك لم ينعكس في تصفير عجز الموازنة إلا انه قلل من حجم هذا العجز بصورة كبيرة. كما أشر زيادة الإيرادات غير النفطية كهدف حيث زاد حجم الإيرادات الضريبية إلى 200 % سنة 2017 موازنة بسنة 2013 نتيجة لتوسعة قاعدة الضرائب والتطور النسبي في كفاءة الجهاز وتقليص واسع للاعفاءات والتركيز على الشركات الكبرى المستثمرة في قطاعات النفط والاتصالات. كما بدأت الحكومة بالتقليل التدريجي لدعم أسعار الخدمات والدفع برفع مستوى كفاءة التحصيل والجباية لمستحقات الدولة وإيجاد المنافذ لزيادة الإيرادات عن خدمات جديدة يقدمها القطاع العام وتشجيعه على المشاركة والاستثمار. كما شمل التحسن ايضاً النظام الكمركي من خلال تفعيل أدوات المراقبة والتطبيق النسبي لقانون التعريفة الكمركية وصولاً إلى تقليص الفئات الكمركية لتبسيط الإجراءات ومنع الفساد، ما زاد من الايرادات الكمركية بنسبة تزيد عن 200 % عام 2017 موازنة بعام 2013.

وفي جانب إصلاح الإدارة المالية فقد دخلت الحكومة بالتزامات أساسية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سعيا إلى إعادة هيكلة النشاط ومضت بعدة إجراءات منها: أتمتة نظم المحاسبة وبناء قدرات العاملين في الإدارة المالية مع خطوات واضحة في الإدارة المالية اللامركزية.

وبذلك يمكن ان يؤشر للسياسة المالية قدرتها المرحلية المرنة في تجاوز الازمة بأقل الخسائر وضمان توفر المال من موارد مختلفة داخلية وخارجية (الاقتراض) لتغطية النفقات الحرجة. وبذلك نجحت في تحقيق رؤياها في تغيير إستجابتها من متطلبات التنمية ضمن الخطة إلى استجابة لمتطلبات الازمة، إذ تم التركيز على النفقات الرئيسة والحاكمة. **لقد اتسمت المرحلة من الناحية المالية بالآتي:**

- انخفاض أسعار النفط العالمية، إذ انخفض متوسط سعر برميل النفط العراقي من 102.3 دولار/ برميل عام 2013 إلى 44.7 دولار/ برميل عام 2015، ثم إلى 36 دولار/برميل عام 2016، في حين وضعت خطة 2013 – 2017 سعراً للنفط بحدود 85 دولار/ برميل.
- توقعت الخطة أن تكون حصيلة ايرادات الموازنة العامة الكلية بحدود 812.263 ترليون دينار خلال سنوات الخطة موزعة على سنوات الخطة كما في الشكل :

شكل (1)

الايرادات المتوقعة للخطة والتخمينية في الموازنة العامة الاتحادية للمدة 2013 – 2017 (ترليون دينار)

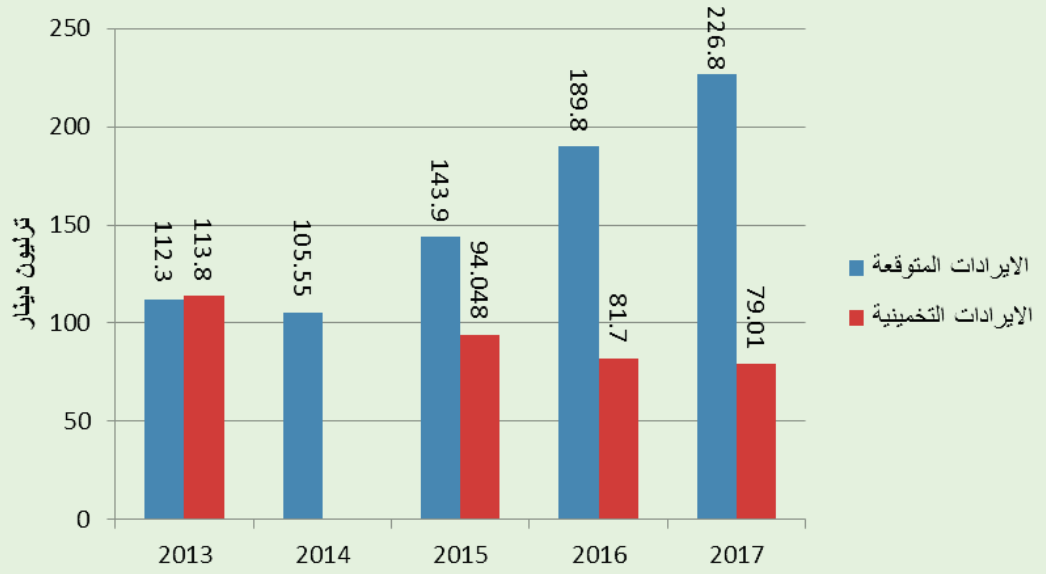

كما أشرت الأرقام السابقة انخفاض التخصيصات والنفقات الاستثمارية عما وضع في الخطة وما تم تخمينة في الموازنات الاتحادية للسنوات 2013-2017. وهذا يعد انحرافاً عن أهداف السياسة المالية في معالجة الاختلالات في بنية الانفاق العام، ما انعكس بصورة واضحة على الانجازات التنموية.

ب - السياسة النقدية

وضعت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 مجموعة اهداف للسياسة النقدية، ومن خلال متابعة الاداء لهذه السياسة يمكن أن نلحظ ما يأتي:

- المحافظة على معدلات تضخم ضمن المعدلات المقبولة وكما استهدفته خطة التنمية الوطنية وذلك ضمن المرتبة الواحدة برغم العجز المستمر في الموازنة، فقد انخفض معدل التضخم من 1.9 % عام 2013 ليصل إلى 0.1 % عام 2016.
- سجل سعر الصرف السوقي مستوىً تصاعدياً اعتباراً من عام 2014 ليصل إلى 1303 دينارا لكل دولار نهاية عام 2016، علماً انه عاد لينخفض في منتصف عام 2017 ليصل إلى 1258 دينارا لكل دولار. ان تذبذبات سعر الصرف في السوق بقيت عند مستوى مقبول وتعبر عن قدرة عالية للسياسة النقدية للسيطرة على سعر الصرف.
- أدت سياسات المحافظة على معدلات التضخم والمحافظة على سعر الصرف إلى خفض إحتياطيات البنك المركزي من 77.4 مليار دولار عام 2013 إلى 45.3 مليار دولار عام 2016.
- توسع واضح للنشاط الائتماني خلال المدة 2013 – 2016 أذ ازداد الائتمان النقدي من 29.9 ترليون دينار عام 2013 ليبلغ 37.16 ترليون دينار عام 2016 وبزيادة قدرها 7.5 %.
- احتل قطاع الخدمات النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف على الرغم من انخفاض هذه النسبة من 49.8 % عام 2010 إلى 39 % عام 2016 وهذا يوضح سيطرة قطاع الخدمات على

الائتمـان النقـدي الـذي تقدمه المصارف، ويليه كل من قطاع التشـييد وقطاع التجـارة والمطاعم والفنادق أمـا القطاعـات الأخـرى مثـل الصناعـة والزراعـة وغيرها فقـد حصلت على نسـب أقل مـن إجمالـي الائتمان الممنـوح ، وهـذا يشـير إلى أن المصـارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشـييد نظـراً للضمانـات التـي تسـتطيع هذه القطاعـات توفيرهـا موازنة مع القطاعـات الأخرى .

جدول (1)

مؤشرات نقدية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة 2013 - 2017

السنوات	اجمالي الائتمان (تريليون دينار)	التغير %	حصة القطاع العام %	حصة القطاع الخاص%	الائتمان / الناتج المحلي الاجمالي%	عرض النقد M1 (تريليون دينار)	معدل التضخم % 100=2007	احتياطيات البنك المركزي (مليار دولار)	سعر الصرف دينار/دولار
2013	29.9	-	43.4	56.6	17	73.83	1.9	77.4	1232
2014	34.1	14	48	52	19.4	72.69	2.2	66.3	1214
2015	36.75	7.8	50.8	49.2	20.2	65.43	1.4	53.7	1247
2016	37.16	1.1	51.1	48.9	18.9	70.73	0.1	45.3	1275

3.إختلالات بنية الناتج ودور القطاع الخاص

لقـد إسـتهدفت خطـة التنميـة 2013-2017 تحقيـق معـدل نمـو للناتج المحلـي الاجمالـي مع النفـط بمقدار 13.31 % . ونمـو الناتـج المحلـي الاجمالـي غيـر النفطـي بمقـدار 7.5 % وذلـك بالاسـعار الثابتة لعـام 2012 .

- لـم يحقـق الناتـج من معدل نمو خلال المدة 2013 – 2016 سـوى 3.45 % بأسـعار عـام 2007 مع النفط. كما لـم يحقـق معـدل نمـو الناتج بـدون النفط سـوى معدل نمـو سـالب بلـغ - 6.48 % ، وذلك بأسـعار 2007 للمـدة ذاتهـا . ان توجيـه الموارد الاقتصادية نحـو معركة تحرير العـراق من الجماعات الارهابيـة كان لها الأثر الكبيـر فـي تحقيـق هـذه النتائـج فضـلاً عن أن تـردي منـاخ الاسـتثمار لم يسـاعد على ايجـاد بيئـة مواتية للاسـتثمار وتحقيـق معدلات النمو المسـتهدفة في الخطة، كما لم يسـاعد على التنويـع الاقتصادي الذي تبنتـه الخطة.
- لـم يتحقـق خـلال مـدة خطـة التنميـة 2013 - 2017 تغييـر هيكلـي فـي بنية الناتـج بالأسـعار الثابتـة ، بل ان الاختلال الهيكلي زادت شـدته بزيادة مسـاهمة قطاع النفط من 49.2 % عام 2013 إلى 55.1 % عام 2015 ثـم لتصـل إلـى 62.5 % عـام 2016 مقابـل تدني مسـاهمات الأنشـطة الاقتصاديـة الأخرى ، فعلى سـبيل المثـال انخفضـت مسـاهمة القطاع الزراعي مـن 4.2 % عام 2013 إلى 2.02 % عـام 2015 ، ثم إلى 3 % عام 2016 . كمـا انخفضـت مسـاهمة القطـاع الصناعي مـن 1.5 % عام 2013 إلـى 0.8 % عـام 2016 . في حين ان قطاعات أخرى كانت مسـاهمتها شـبه مسـتقرة فـي الناتج المحلي الاجمالي خلال المـدة 2013 – 2016 مثـل الكهربـاء والماء بمسـاهمة بلغت 1.1 % وملكية دور السـكن بمـا يقارب 5.5 %.

- وباستبعاد قطاع النفط فان مساهمة القطاعات السلعية قد انخفضت من 31 % عام 2013 إلى 23.7 % عام 2016 وذلك لصالح الأنشطة التوزيعية والخدمية حيث زادت مساهمة الأنشطة التوزيعية في الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط من 34 %عام 2013 إلى 36 % عام 2016 أما الأنشطة الخدمية فقد زادت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من 35 % عام 2013 إلى 40.3 % عام 2016 . ما يدل على أن الخطة لم تحقق هدفها المتضمن السعي إلى أعطاء دور أكبر للأنشطة السلعية (عدا النفط) موازنة بالأنشطة التوزيعية والذي كانت تستهدف من خلاله تنويع بنية الناتج القومي والتأثير في المحتوى المحلي للعرض السلعي وبما يضمن الحد من درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي والذي اعتبرته الخطة من أقوى تحدياتها.

4. دور القطاع الخاص

وضعت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 هدفاً اقتصادياً ضمن مجموعة أهدافها تضمن العمل على بناء أسس الشراكة الاقتصادية . من خلال متابعة معطيات الواقع خلال مدة الخطة نجد أن :

- حقق اجمالي تكوين رأس المال (بالأسعار الثابتة لعام 2007) معدل نمو سالب خلال المدة 2013 - 2015 بلغ - 8.38 % . سبب ذلك هو انخفاض التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة.
- إرتفعت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة لعام 2007 من 16.8 %عام 2013 لتصل إلى 34.69 % عام 2015 وبمعدل نمو بلغ 30.8 % .
- تباينت نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال على مستوى القطاعات الاقتصادية خلال المدة 2013-2015 كما يتضح من الشكل (2). ان الزيادة في المساهمة النسبية لتكوين رأس المال الثابت في نشاط النقل والاتصالات ونشاط الخدمات الشخصية يعود إلى زيادة الطلب عليها ، من جهة ، وعدم وجود منتجات اجنبية منافسة من جهة أخرى ، لذلك تنخفض درجات المخاطرة في هذه الأنشطة بالموازنة مع الأنشطة الاخرى .
- ويتضح من الشكل تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال في القطاع الزراعي رغم ان معظم ناتج هذا النشاط يعود للقطاع الخاص. ان هذا يعود إلى عدم وجود حوافز كبيرة للمزارعين للأستثمار الزراعي على الرغم من حاجة هذا القطاع إلى ذلك نتيجة الاغراق الكبير للسلع الزراعية المستوردة المنخفضة الثمن ، فضلاً عن عدم وجود سياسة اقراض ملائمة.

شكل (2)

مساهمة الانشطة الاقتصادية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص لسنتي 2013 ، 2015 بالأسعار الثابتة (2007=100 %)

- كما يظهر الشكل تدنى تكوين رأس المال في القطاع الصناعي، لأسباب عديدة لعل من أبرزها تردي مناخ الاستثمار وعدم وجود سياسة لتقييد الاستيرادات الصناعية ، خاصة للمنتجات التي يستطيع القطاع الخاص انتاجها محلياً ، فضلاً عن ضعف الائتمان المقدم إلى القطاع الصناعي الخاص ،
- ومن خلال تتبع تطور اعداد العاملين في القطاع الخاص نجد ان عددهم قد بلغ 4.231 مليون عامل عام 2007 وبنسبة 61 % من اجمالي العاملين ضمن الفئة النشطة اقتصادياً ، وبرغم ازدياد عددهم عام 2012 إلى 4.490 مليون عامل الا ان نسبتهم انخفضت إلى 59 % واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى 58 % عام 2014 . وبناءً على ذلك نجد ان :
- على الرغم من اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية كانت شبه مستقرة خلال المدة 2004 – 2015 الا انه حقق زيادة في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 34.5 % عام 2013 لتصل إلى 44.6 % عام 2015 .
- كانت مساهمة القطاع الخاص في ناتج الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2013-2015 كما مبين في الشكل (3).

شكل (3)

مساهمة القطاع الخاص في ناتج الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2013، 2015 (%)

5- السكان والقوى العاملة

أولاً: السكان

- وضعت خطة التنمية 2013-2017 خمسة أهداف رئيسة فيما يتعلق بالسكان والتي تضمنت: دمج المعطيات السكانية في الخطط والبرامج التنموية، التأثير التدريجي في معدلات النمو السكاني، رفع معدل توقع الحياة عند الولادة ليصل إلى 70 سنة عام 2017 ، حصاد منافع الهبة الديموغرافية ، تنظيم الحراك السكاني ديمغرافياً . وقد وضعت الخطة مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الغايات، ولكن عوامل عديدة اعاقت تحقيق هذه الأهداف منها عدم ظهور سياسة سكانية وبرامج وطنية لتنظيم الأسرة او برامج ذات أثر لبناء قدرات الشباب وتمكينهم من المشاركة في التنمية وصنع السياسات.
- لا يزال معدل النمو السكاني مرتفعا نسبياً تحت تأثير متغيرات عدة وان انخفض لما دون 2.9 %، كما إزداد عدد السكان الشباب من الفئة العمرية (15-29) وكذلك السكان في سن العمل مؤشرين لبلوغ العراق حدود الهبة الديمغرافية مع عدم وجود ما يشير إلى إستغلالها بقراءة مستويات التشغيل وإرتفاع معدلات البطالة.

- ظل التفاوت المكاني لتوزيع السكان علامة مميزة لضعف السياسات ويعود ذلك لعدم تبني إستراتيجيات شاملة للتنمية الريفية، وعدم وجود سياسات لإعادة توزيع قوة العمل جغرافيا أو قطاعياً لتحقيق التوازن التنموي والجغرافي للسكان.
- القى النزوح القسري نتيجة العمليات العسكرية أثره الواضح في حركة نحو 5 ملايين عراقي بحركة نزوح غير مسبوقة.

ثانياً: القوى العاملة

من خلال رصد أوضاع سوق العمل في العراق خلال مدة الخطة يتضح الاتي :

- لم يتحقق هدف الخطة عن خفض معدل البطالة، إذ بلغ معدل البطالة 10.6 % لعام 2014.
- بلغت نسبة العمالة الناقصة 28.19 % لعام 2014 على مستوى العراق وهي نسبة عالية تعكس محدودية توفر فرص العمل في السوق العراقية.
- إرتفع عدد العاملين في القطاع الحكومي من 2.9 مليون موظف عام 2013 إلى 3.02 مليون موظف عام 2015 ثم عاد ليتراجع إلى 2.88 مليون موظف عام 2017 ، ويبقى القطاع الخاص هو الأكثر استيعاباً للقوى العاملة (كما أشرنا سابقاً) حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص 58 % من إجمالي عدد العاملين عام 2014 .
- لم يتحقق هدف الخطة في رفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي إلى 50 % إذ بلغت هذه النسبة 42.7 % لعام 2015 على المستوى الوطني وهي بذلك لم تتغير كثيرا عن سنة 2011 البالغ 42.4 % .

6- الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد

انخفض مستوى الدخل القومي من 164.3 ترليون دينار عام 2013 إلى 126.68 ترليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو بلغ – 12.2 % وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2007 . كما انخفض متوسط دخل الفرد خلال المدة ذاتها من 4.99 مليون دينار لعام 2013 ليصل إلى 4.59 مليون دينار عام 2015 بالأسعار الثابتة لعام 2007 وترك هذا الانخفاض آثاراً مهمة في مستوى الرفاه الاقتصادي، وساهم في تفشي مشاكل اجتماعية كثيرة.

7- التنمية القطاعية

أكدت خطة التنمية 2013 - 2017 ضمن إطارها العام على هدف بناء اقتصاد متنوع مزدهر تقوده قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة بوصفها اقطابا تنموية. وان التنمية المتوازنة ستكون مدخلاً لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد انتاج. كما إعتبرت الخطة بان التنوع في بنية الانتاج غير النفطي يُعد مبدأً حاكماً في تعبئة الموارد الاقتصادية للخطة. وبناءً عليه سيتم متابعة منجزات التنمية القطاعية لمختلف قطاعات الاقتصاد لمعرفة الأداء الاقتصادي خلال مدة الخطة .

أولاً: القطاع الزراعي

- وضعت خطة 2013 - 2017 أهدافاً استراتيجية تضمنت: زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي، زيادة نسبة تغطية الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لسلة الغذاء العراقي (الأمن الغذائي)، تأمين حاجة العراق من الموارد المائية .
- انخفضت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من 52.2 مليون دونم إلى 47.8 مليون دونم عام 2015، زرع منها 6.9 مليون دونم، أي ما نسبته 14.4 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. عام 2015 مقارنةً 27.9 % عام

2014 كما لم يتم استصلاح سوى 100 الف دونم من أصل 2500 الف دونم لسنوات الخطة

- انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 4.2 % عام 2013 إلى 3.1 % عام 2016.
- انخفض حجم الخزين المائي 157 مليار متر مكعب إلى ما يقارب 50 مليار مكعب عام 2015 ويؤشر عام 2017 إلى تدهور كبير في حجم الخزين لشحة الأمطار على مستوى المنطقة وقلة الوارد من دول المصدر. كما لم يتم انشاء سدود خلال مدة الخطة لزيادة حجم الخزين المائي.
- يعود سبب التدهور الزراعي إلى انخفاض كفاءة الانتاج الزراعي المحلي وتدني الانتاجية الزراعية للمحاصيل والمنتجات الزراعية، فضلاً عن ذلك فان ضعف مستويات الدعم الحكومي والتراجع الواضح في كمية الموارد المائية الواردة إلى العراق. ان جميع هذه المؤشرات تظهر ان أهداف خطة التنمية 2013 – 2017 لم تتحقق في هذا القطاع .

ثانياً: قطاع الطاقة والصناعات التحويلية

أ- النفط والغاز

ضمن النموذج التنموي لخطة التنمية 2013 - 2017 فقد تم إعتبار قطاع الطاقة، وتحديداً القطاع النفطي قطباً تنموياً ممولاً مع نمو الأقطاب الأخرى خلال سنوات الخطة. ومن هنا تظهرأهمية النفط والغاز في تحفيز القطاعات الأخرى عبر ارتباطاته الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى عدا كونه قطاعاً ممولاً لبقية القطاعات. ولقد وضعت خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017 أهداف أبرزها: زيادة انتاج النفط إلى9.5 مليون برميل / يوم، والارتقاء بتصدير النفط الخام إلى 6 مليون برميل / يوم عام 2017 ، كما تضمنت الخطة أهدافاً اخرى تخص انتاج الغاز وزيادة طاقات التصفية والطاقات الخزنية .

- إرتفع انتاج النفط الخام من 3.11 مليون برميل عام 2014 إلى 4.164 مليون برميل يوميا عام 2016 بمعدل نمو 15.7 بفعل عقود جولات التراخيص والجهد الوطني في الحفر واستصلاح الابار. الا انه مع ذلك لم يرتقِ إلى هدف الخطة البالغ 9.5 مليون برميل عام 2017 وذلك بسبب المبالغة في تحديد حجم الانتاج المستهدف، فضلاً عن زيادة تكاليف انتاج النفط المستخرج ، فضلاً عن انخفاض مستوى قدرة التخزين إذ انخفضت الطاقات الخزنية المتاحة من 31.3 مليون برميل عام 2014 إلى 24.7 مليون برميل عام 2015 .
- إرتفع معدل تصديرالنفط الخام من 2.4 مليون برميل / يوم عام 2013 ليصل إلى 3.27 مليون برميل لشهر حزيران من عام 2017 وبمعدل نمو بلغ 8 % سنوياً من المنافذ الجنوبية. وذلك بعد دخول عدد من المنصات العائمة للخدمة وكذلك أعمال التأهيل المستمرة لمينائي البصرة وخورالعمية.
- انخفضت طاقات التصفية المتاحة إلى 423 الف برميل/يوم عام 2016 بينما كانت 602 الف برميل/يوم عام 2013 بنسبة انخفاض- 16.2 % ولا يتوقع أن تصل هذه الطاقات إلى مستوياتها المخططة والبالغة 950 الف برميل / يوم لعام 2017 وذلك لتوقف اغلب المصافي الشمالية وأهمها مصفى بيجي منذ حزيران /2014 ، وشمل ذلك كل المشتقات النفطية مع زيادة الطلب، في حين تحققت كفاية من مادة الغازالسائل في عام 2015 .
- وفيما يخص نشاط الغاز برغم الزيادة المتحققة بانتاج الغازمن 1810.2 مقمق /يوم عام 2013 إلى 2828.22 مقمق /يوم عام 2016 ، الا انه لايتوقع أن تصل هذه الطاقات إلى مستوياتها المخططة والبالغة 5500 مقمق / يوم عام 2017.

ب- الكهرباء

اهتمت خطة التنمية 2013 – 2017 بقطاع الطاقة الكهربائية ووضعت له جملة أهداف ابرزها ما يلي: زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية إلى 25 ألف ميكا واط بحيث يفوق العرض الطلب خلال عام 2017 بنحو 5000 ميكاواط ، الارتقاء بحصة الفرد من الطاقة الكهربائية من المعدل الحالي بحدود 1800 كيلو واط/ ساعة والوصول إلى 3700 كيلو واط/ ساعة عام 2017 ، تحسين كفاءة أداء المنظومة الكهربائية وايقاف تدهورها ، تحسين نوعية الخدمات للمستهلكين ، ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية، تحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء . ومن متابعة المؤشرات الاقتصادية لقطاع الكهرباء سنلاحظ ما يأتي :

- إزداد الانتاج الفعلي للطاقة الكهربائية من 8062 ميكاواط في عام 2013 ليصل إلى 9239 ميكاواط عام 2015 و 15 ألف ميكا واط عام 2017. الا ان الانتاج بقي أقل من المخطط كونه لم يغطِ كامل الطلب. كما لم يتم تحقيق هدف الخطة المتضمن الارتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من 1800 كيلو واط / ساعة إلى 3700 كيلو واط / ساعة عام 2017 وذلك بسبب الفرق الكبير بين الطاقات التصميمية والمتاحة . كما خرج عدد من المحطات من الخدمة بسبب الظروف الأمنية في عدد من المحافظات وبطاقة تصميمية بلغت 7094 ميكا واط.
- ازدادت الطاقة المستوردة عام 2015 لتبلغ 1496 ميكاواط في حين كانت 1393 ميكاواط.عام 2013 ثم عادت لتنخفض إلى 1100 ميكا واط بسبب دخول محطات استثمارية الخدمة تعمل بالغاز فتحولت الزيادة في شراء الطاقة إلى زيادة في شراء الوقود (الغاز).
- لم تحقق الخطة أهدافها في زيادة الوعي لترشيد استهلاك الطاقة بمؤشرات ازدياد استهلاك الفرد من الطاقات الانتاجية (كيلو واط).
- لايزال قطاعا نقل الطاقة وتوزيعها يعانيان من الاختناقات إذ تفوق الأحمال الكهربائية قدرة شبكة النقل على الرغم من انجاز العديد من المشاريع الخاصة بأعمال تأهيل وتنفيذ محطات تحويلية.
- حصل تقدم نسبي في تحقيق هدف الخطة المتضمن تمكين القطاع الخاص في تطوير أداء نشاط الكهرباء سواء بالاستثمار المباشر في انشاء محطات التوليد التي بلغت 7500 ميكا واط وفي إدارة قطاع التوزيع المتمثل بشركات الجباية.
- تحقق تقدم نسبي في تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة إلى محطات الدورة المركبة حيث تم إضافة 500 ميكا واط من خلال هذا التحويل. كما تحقق تقدم نسبي في الاستثمار في الطاقات المتجددة حيث تم الإعلان عن 1000 ميكا واط للاستثمار احيل منها 250 ميكا واط للتنفيذ.

ج- الصناعة التحويلية والاستخراجية

وضعت خطة التنمية رؤية خاصة بالقطاع الصناعي تضمنت: صناعة عراقية تسهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة أعمال تنافسية وشراكة عالمية، مع مجموعة من الأهداف كان من أبرزها خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتعزيز دور القطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي.

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية من 2.65 ترليون دينار عام 2013 ليبلغ 1.5 ترليون دينار عام 2015، ثم ليبلغ 1.6 ترليون دينار عام 2016 بالأسعار الثابتة (2007=100 %) وفقاً للبيانات الفصلية لهذا العام. كما انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي من 1.5 % عام 2013 لتبلغ 0.84 % عام 2016 وبالأسعار الثابتة للعام نفسه ايضاً.
- لم تحدث تغييرات جوهرية في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي للقطاع الصناعي خلال سنوات

الخطـة فقـد بلغـت مسـاهمة القطـاع الخاص فـي الناتج المحلـي الصناعـي 57.7 % عام 2013 ثـم ازدادت إلـى 61.5 % عـام 2015. ان هـذه الزيـادة لا تعـزى إلـى دور محـوري للقطـاع الصناعي الخاص في النشـاط الاقتصـادي بـل إلى الضعـف الواضح للمنشـآت الصناعية في القطـاع الحكومي وعدم قدرتهـا على الحفاظ علـى دورهـا الـذي رسـمته لها خطـة التنمية الوطنية بسـبب الأزمـة المالية خلال مـدة الخطة.

ثالثاً: النقل والاتصالات

ارتفـع الناتـج المحلـي الاجمالـي لقطـاع النقل والاتصالات والخـزن من 12.67 ترليون دينار عـام 2013 ليبلغ 14.3 ترليـون دينـار عـام 2015، ثم عـاد لينخفض إلـى 10.27 ترليون دينار عـام 2016 وبالأسـعار الثابتة لعام 2007. كمـا أن نسـبة مسـاهمته في الناتـج المحلي الإجمالي إرتفعـت من 7.24 % عـام 2013 إلى 7.85 % عـام 2015 ، بعدهـا تراجعت إلـى 5.3 % عام 2016.

أ- نشاط النقل

وضعـت الخطـة مجموعـة أهـداف لهـذا القطـاع كان مـن أهمهـا: زيادة مسـاهمة هـذا القطاع فـي الناتج المحلـي الاجمالـي، زيادة كفاءة شـبكة النقل وتوسـيع طاقتها الاسـتيعابية رفـع كفاءة أداء شـركات النقل العـام، تطويـر وتفعيـل نقـل البضائـع بالسـكك الحديـد، تعزيـز دور القطاع الخـاص في أنشـطة النقـل المختلفة.

1- نشاط الموانىء:

تضمنـت الخطـة مجموعـة أهداف تتعلق بنشـاط الموانـيء كان مـن أبرزها رفع طاقـة الموانـىء وممراتها الملاحيـة، واسـتغلال طاقاتها المتاحة غير المسـتغلة، ورفع كفاءة العاملين فيها، فضلاً عن انشـاء موانىء رئيسـية منافسـة لموانىء دول الجوار.

- وضعـت الخطـة هـدف زيادة عـدد الأرصفة مـن 46 رصيفا عـام 2012 وبطاقـة سـنوية 16.65 مليون طن / سـنة إلـى 83 رصيفـا وبطاقـة 29 مليون طـن / سـنة. الا ان القيود المالية التي شـهدها العـراق خلال مدة الخطـة لـم تسـاعد في تحقيق هذا الهـدف فقد بلغ عدد الأرصفـة 48 رصيفاً عـام 2015 وبطاقة 17 مليون طن / سـنة وهـو أقل بكثيـر مما اسـتهدفته الخطة.

2. نشاط النقل البحري

تضمنـت خطـة التنميـة الوطنيـة 2013 – 2017 هدفين أساسـيين فيما يتعلق بهذا النشـاط: كان الأول رفع قـدرة النأقـل الوطنـي فـي تأمين عمليـات الإسـتيراد والتصديـر العراقية، أما الثانـي فهو دعـم دور القطاع الخـاص في النشـاط البحري.

يمكن تلخيص الانجازات التنموية للنقل البحري خلال مدة الخطة بالآتي:

- بلـغ عـدد السـفن العاملة التي تمتلكها الشـركة العامة للنقل البحري 3 سـفن عام 2013 وقـد ارتفع العدد إلـى 7 سـفن عاملـة وجنيبة نقل لسـنة 2016. في حين كان العـدد المطلوب وفقاً للخطة 19 سـفينة لغاية عـام 2016 وذلـك للقيود الماليـة التي فرضتها الأزمة الماليـة وكذلك متطلبات تحريـر الأراضي العراقية من قبضـة الجماعـات الارهابيـة والتي حالت دون تحقيـق هدف الخطة .

3. نشاط النقل الجوي

تضمنـت الخطـة هدفيـن أساسـيين وهما : تعزيـز دور النأقل الوطني فـي النقل الجوي ، وتعزيـز دور القطاع الخـاص. لقـد ظهـرت الانجـازات التنموية الآتيـة خلال مـدة الخطة :

- اسـتهدفت الخطـة زيادة عدد الرحلات 32446 رحلـة عام 2013 إلى 50982 رحلة عـام 2017 ، وكذلك زيادة عدد المسـافرين من 2.28 مليون مسـافر عام 2013 إلى 3.4 مليون مسـافر عام 2017 . ومن متابعة المنجز

خـلال مـدة الخطـة نجد إرتفاع عدد المسـافرين جـوا للرحلات الداخليـة والخارجية من 5.26 ألف مسـافر عام 2013 إلـى8.280 الـف مسـافر عـام 2016 وبمعدل نمو بلـغ 16.3 % ، لذا فقـد ارتفع عدد الرحـلات الجوية مـن 55262 رحلـة عـام 2013 إلـى 81635 رحلة عـام 2016 وبمعدل نمو بلـغ 13.9 %، وتعزى هـذه الزيادة إلـى ارتفـاع الطلـب على الرحـلات السـياحية الداخلـي والخارجية واعتمـاد النقل الجـوي للرحلات السـياحية الداخلية إلى إقليم كردسـتان بدلاً من النقل البري نتيجة تحسـن المسـتوى المعيشـي للمواطنين وبسـبب مخاطـر النقـل البري في ظل سـيطرة الجماعـات الارهابية على عـدد من المحافظات الشـمالية .

- إرتفعت كمية الشحن الجوي من 5109 طن عام 2013 إلى 34988 طن عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 89.9 %.

4. نشاط نقل الركاب

تضمنـت الخطـة هدفيـن أساسـيين في هـذا المجـال: الأول تطوير النقل العـام ودعمه . أمـا الثاني فهو دعم دور القطـاع الخاص .

- لـم يتحقـق هـدف الخطـة والمتضمـن تشـغيل 130 خطاً فـي مدينة بغـداد، وتوفير مـا يقـارب 1500 حافلة لتشـغيل هـذه الخطـوط ، إذ بلغ عـدد الخطوط العاملة 21 خطاً لسـنة 2015 داخل مدينـة بغداد و 6 خطوط بيـن بغداد والمحافظات في حين اسـتقر عـدد الحافلات البالغ 611 حافلة خلال عامـي 2014، 2015، إذ كان للوضـع المالـي خلال مدة الخطـة الأثر البالغ فـي عدم تحقيـق أهدافها المتعلقة بهذا النشـاط.
- بلـغ عـدد الـركاب والمسـافرين والوفـود 12.2 مليـون مسـافر عـام 2014 وقـد ارتفع العـدد إلـى 19 مليون مسـافر عـام 2015 وهـو أعلـى بكثير من هدف الخطـة البالغ 8.424 مليـون راكب، وقد أدى ذلـك إلى زيادة ايـرادات النقـل مـن 33.9 مليـار دينار عـام 2014 إلـى 34.2 مليار دينار عـام 2015 .

5. نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات :

تضمنت الخطة هدفاً واحداً لهذا النشاط وهو: خصخصة نشاط نقل البضائع .

- علـى الرغـم مـن ان النسـبة الأكبر من كمية البضائـع المنقولة بالشـاحنات غير المملوكة للدولة كانت تشـكل 89 % مـن إجمالـي كميـة البضائـع المنقولـة الا ان هذه النسـبة قد تقلصـت تدريجياً إلى نحـو 69.9 % عام 2016 ، ممـا يعنـي أن 30 % مـن كميـة البضائـع كانـت تُـنقل بالشـاحنات المملوكـة للدولـة ، مـا أدى إلى تدنـي الإيـرادات المتحققة من هذا النشـاط وهذا يغاير الهـدف الموضوع في الخطـة إذ انخفضت الإيرادات المتحققـة مـن نقـل البضائع بالشـاحنات المملوكة من 19.3 مليـار دينار عام 2013 إلـى 16.9 مليار دينار عام 2015 وبمعـدل نمـو بلـغ (- 6.4 %) . كمـا انخفضـت الايـرادات المتحققـة من نقـل البضائع بالشـاحنات غير المملوكـة مـن 9.8 مليـار دينـار عام 2013 لتصـل إلى 2.3 مليـار دينار عـام 2016 وبمعدل نمو بلـغ (- 38.3 %).

6. نشاط السكك الحديد

وضعـت خطـة التنميـة 2013 - 2017 أربعـة أهـداف منهـا تحديث منظومـة السـكك الحديـد وتطويرها ورفع طاقتهـا التشـغيلية، تقليل زمن الرحلة وتأمين السـلامة ، وتعزيـز دور القطاع الخاص والاسـتثمار الأجنبي . ومن متابعـة الأداء التنموي لنشـاط السـكك نجـد ما يلي:

- بلغـت أطوال محاور خطوط السـكك 2370 كـم عام 2013 وقد إرتفعت إلى 2893 كـم في نهاية عام 2016 وبزيـادة مقدارهـا 22 %وهـو أقل ممـا قدرته الخطة والبالـغ 3331 كم عام 2016 . كما أن مـن غير المتوقع أن يصـل أطـول المحـاور إلى المسـتوى الـذي توقعته الخطة عـام 2017 والبالـغ 4831 كم . كمـا لم يحدث تغييـر في أعـداد قاطرات الديزل والبالغـة 375 قاطرة خلال الأعـوام 2014 - 2016 .
- لقـد أثـرت الظـروف الأمنية بشـكل عـام ، ومن بعدها ظـروف الحرب مـع الجماعـات الارهابية ، في نشـاط النقـل بالسـكك الحديـد، فمن بين تسـعة خطـوط قائمة فان هنالـك ثلاثة منهـا فقط عاملـة ومنها بغداد - البصـرة (المعقـل) وشـعيبة – أم قصر، فضلاً عن خط مسـيب كربلاء والذي يسـتعمل في الزيـارات الدينية

فقـط . مـا أثر في نسـب تنفيـذ أهداف الخطـة إذ انخفض عـدد قاطرات الديـزل العاملة مـن 66 قاطرة عام 2013 لتبلـغ 52 قاطـرة عام 2016.

7. نشاط الطرق والجسور

إهتمـت خطـة التنميـة الوطنيـة 2013 - 2017 بموضـوع الطـرق والجسـور من خلال وضـع رؤية لهذا النشـاط تضمنـت : تحسـين واقـع حال شـبكة الطـرق الحاليـة ، زيـادة الطاقة الاسـتيعابية للشـبكة الحاليـة ورفع درجة السـلامة والأمـان لمسـتخدميها وحمايتهـا مـن الضـرر ، وتعزيـز دور القطاع الخـاص ودعمه.

- حققـت الخطـة 2013-2017 زيـادة متواضعـة فـي تبليـط الطـرق وفـق مؤشـرات الاطـوال: 30 كم طرق محليـة؛ 26 ممـرات ثابتـة؛ و70 كـم طـرق ريفيـة (انعـاش الاهـوار) .

ب- الإتصالات

تضمنـت خطـة التنميـة الوطنيـة 2013 - 2017 اربعة أهـداف في مجال الاتصالات أولهـا : تطبيق خدمات الحكومـة الألكترونيـة ، وثانيهـا تقليـل الفـوارق بيـن الريـف والمدينة فـي تقديم خدمـات الهاتـف النقال ، وثالثهـا تحسـين جـودة خدمات الاتصـالات والانترنيت ، وأخيراً الهـدف الرابع فكان تعزيـز دور القطاع الخاص فـي مجـال الاتصـالات . لقد شـهد قطـاع الاتصـالات والانترنيت تطورات ملموسـة يمكـن تلخيصها بمـا يلي :

- إزداد عـدد خطـوط الهاتـف النقـال مـن 29.76 مليون خط هاتفـي عام 2012 ليصـل إلـى 35.95 مليون خط عـام 2016 وبمعـدل نمو سـنوي بلـغ 4.8 % كما إرتفعـت الكثافة الهاتفيـة لخطوط الهاتـف النقال من 87 لـكل 100 شـخص عـام 2012 إلـى 92.3 لـكل 100 شـخص عـام 2016 وبمعدل نمو بلـغ 1.49 %.
- إزداد عـدد خطـوط الهاتف اللاسـلكي مـن 511.56 الف خـط عام 2012 ليبلـغ 1.14 مليون خـط عام 2015 وبمعـدل نمو بلـغ 30.6 %.
- انخفـض عـدد المكاتـب البريديـة مـن 299 مكتبـا عـام 2013 إلـى 295 مكتبـا عـام 2016 فـي حيـن كانـت تسـتهدف الخطـة ان يرتفـع عـدد مكاتـب البريـد إلـى 388 مكتبـا بريديـا عـام 2017 .
- حدثـت تطـورات ملموسـة في نشـاط الانترنيـت إذ تغطي شـبكة الكوابل الضوئيـة اغلب الاراضـي العراقية وبمـا يقـارب 8500 كـم والتـي يتم عـن طريقهـا تقديم خدمـات الانترنـت فضلاعن شـركات الهاتـف النقال التـي تمثـل العمود الفقري لمشـروع الحكومة الالكترونية كما تم ربط هذه الشـبكة بالكوابـل البحرية (GBI KFALCON) ، إذ بلـغ عـدد خطـوط خدمة الانترنـت للهاتف النقال للشـركات العاملة في العـراق 5.7 مليون خـط امـا خدمة الانترنت للهاتف اللاسـلكي للشـركات العاملة في العراق 226.1 الف خـط لعام 2015. ولقد ارتفـع عدد مشـتركي الانترنيت من 130.2 الف مشـترك عـام 2013 ليبلغ 2.209 مليون مشـترك عام 2016 ، وبمعـدل نمـو سـنوي بلـغ 157 % باعتباره وسـيلة حديثة وضرورية للتواصل من جهة وللانخفاض النسـبي لثمن الاشـتراك الشـهري من جهـة أخرى .

رابعاً - قطاع الخزن

يعـد الخـزن أحد أنشـطة البنى التحتيـة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقـاً بالأمن الغذائي وبخاصة بالنسـبة للحبوب ، إذ يشـمل ذلـك السـايلوات ومخـازن الحبـوب (الحنطـة ، الشـعير ، الشـلب). وتـم وضـع هـدف وحيد في الخطـة لهـذا النشـاط تضمـن تأميـن خزيـن إسـتراتيجي من الحنطـة والرز يكفي لمدة سـتة أشـهر علـى الأقل.

عند تحليل واقع قطاع الخزن خلال مدة الخطة نجد ما يأتي:

- تراجـع فـي إمكانيات خـزن الحبوب المنتجـة محلياً بكميات كبيرة إذ يبلغ عدد سـايلوات ومخـازن خزن الحبوب في محافظات العراق 87 سـايلواً 32 سـايلواً لخزن الحبوب (الحنطة والشـلب) بلغ مجمـوع الطاقات الخزنية

لها (1684000) طن وعدد السايلوات المتوقفة منها 15 سايلو يبلغ مجموع طاقاتها الخزنية 694000 طن .

- وبلغ العجز بالطاقات لتوفيرخزين استراتيجي لمدة ستة أشهرهو 33 % وخلال موسم التسويق لعام 2017 بلغ العجز 48 %.

خامساً : المباني والخدمات

أ- السكن

أما الأهداف التي وضعتها الخطة فكانت أربعة أهداف وهي : تأمين مليون وحدة سكنية خلال مدة الخطة وتخفيض درجة الاكتظاظ السكني ومعدلات الاشغال ، تقليص التفاوت المكاني في العجز السكني بين المحافظات ورفع مستوى الاشباع السكني في المناطق الريفية ، ايقاف التوسع في السكن العشوائي ووضع البرامج للحد من هذه المعضلة جزءاً من الحلول لمعالجة مشكلة الفقر في العراق والتي تتركز في هذه المناطق وفي الأرياف ، رفع كفاءة انتاج المساكن وخفض كلفها وإعطاء معيار الجودة الاهتمام المطلوب بما فيها انتاج وحدات سكنية صديقة للبيئة من خلال ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية فيها .

ومن متابعة مؤشرات السكن خلال مدة الخطة نجد ما يلي :

- ان العجز في عدد الوحدات السكنية في عموم العراق « عدا إقليم كردستان » قد بلغ 1379594 وحدة سكنية عام 2013 ، وارتفع إلى 1961036 وحدة سكنية عام 2016.
- انخفض عدد اجازات البناء الممنوحة لدور السكن الجديدة من 22122 اجازة عام 2013 إلى 16859 إجازة عام 2016 إذ بلغت نسبة الانخفاض 8.66 % سنوياً . وفي ظل عدم وجود رقابة كافية على نشاطات البناء تم التجاوز على الاراضي الزراعية والبناء بشكل غير رسمي ما أدى إلى تشويه التصميم الاساسي للمدن الحضرية وزيادة الاختلال في التوازن والتمركز بين المدن ما يعرقل بناء نظام حضري متكامل يحقق التوازن في التمركز في المدن.
- إرتفع عدد إجازات البناء للعمارات السكنية من 17 إجازة عام 2013 إلى 19 إجازة عام 2016.
- بلغ عدد الوحدات السكنية المنجزة عن طريق الهيئة الوطنية للاستثمار (مشروع بسماية السكني) 3120 وحدة سكنية عام 2015 وقد إرتفع العدد إلى 10 الاف وحدة سكنية عام 2016 .

ب - الماء والصرف الصحي

لقد اهتمت خطة التنمية 2013-2017 بموضوع الماء والصرف الصحي باعتبارها أنظمة ضامنة لصحة مجتمعية عالية. وسيتم هنا تناول الاداء التنموي لهذين النشاطين كلاً على حدة .

1- الماء

وضعت الخطة خمسة أهداف متعلقة بذلك هي : رفع نسبة التغطية وتقليل نسبة الهدر بالماء ، تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى ....، تأمين مياه بمعدل (350 لترا / شخص / يوم) وبنوعية عالية ، مشاركة القطاع الخاص ، ترشيد إستخدام المياه. ومن متابعة الانجازات خلال مدة الخطة نجد ان :

- تم في محافظة بغداد خلال سنوات الخطة السابقة 2013 - 2017 انجاز خزانات أرضية عدد 3 عام 2013 ، انجازمشروع التوسع الثاني لماء شرق دجلةعام 2014 ، انجاز خزانات أرضية عدد 2 عام 2015 ، انجاز مشروع ماء الرصافة عام 2016 . فيما بلغ عدد المشاريع العاملة 12 مشروعاً . أما في بقية المحافظات فقد تم انجاز17 مشروعاً للمياه خلال المدة 2013-2016. كما تم انشاء 227 محطة انتاج مياه آبار في

المحافظات عام 2015 وبطاقة تصميمية بلغت 229 الف م^3 / يوم ، وكذلك انشاء 409 محطة انتاج مياه بالطاقة الشمسية في المحافظات عام 2015 وبطاقة تصميمية بلغت 16.3 الف م^3 /يوم .

- إرتفعت كمية انتاج الماء الصالح للشرب لمحافظة بغداد من 3.1 مليون م^3 / يوم عام 2013 لتبلغ 3.4 مليون م^3 / يوم عام 2016 . كما انخفضت حصة الفرد الواحد من المياه الصالحة للشرب من 466.9 لتر/ يوم عام 2014 لتصل إلى 372.4 لتر/ يوم عام 2015.
- انخفضت كمية انتاج الماء الصالح للشرب في بقية المحافظات من 12 مليون م^3 / يوم عام 2013 لتصل إلى 8.6 مليون م^3 / يوم عام 2016.
- ان هناك تفاوتاً ملحوظاً بين المحافظات في اشباع الحاجة من الماء الصالح للشرب إذ ان محافظة النجف حققت اشباعاً كاملاً لحاجتها مع فائض بنسبة 34 % بعكس محافظة كركوك التي تعاني من عجز بنسبة 42 % من حاجتها تليها مناطق اطراف بغداد والتي سجلت عجزاً بنسبة 35 % ثم محافظة ذي قار والتي بلغت نسبة العجز فيها 34 % . اما نسبة العجز الاجمالي فقد بلغت 18 %. ويعود سبب هذا العجز إلى النقص في مشاريع المياه أو تقادمها ووجود شبكات قديمة يتطلب استبدالها مع وجود هدر في الماء المنتج في الشبكات والانابيب النأقلة بنسب بلغت في بغداد 29 % ، أما في المحافظات فتتراوح النسبة ما بين 20-40 %.

2- الصرف الصحي

تم تحديد هدفين بهذا الصدد الأول : زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لتصبح 35 % لسكان المحافظات عام 2017 . والثاني : طرح مياه معالجة للأنهار مطابقة للمواصفات القياسية . ومن خلال متابعة مؤشرات الأداء لخطة التنمية المتعلقة بهذا النشاط نلاحظ ما يأتي:

- تم تنفيذ عدد من المشاريع في بغداد من إبرزها تجهيز ونصب مجمع لمعالجة الصرف الصحي عدد 2 بطاقة (100000) م3/ يوم (أنجز عام 2013)، تنفيذ الخطوط الرئيسية لربط حي الربيع وتونس مع تنفيذ محطة ضخ رئيسيةعدد /1 انجزعام 2013 ، تحسين وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار للمناطق القديمة لمدينة بغداد وتجديد الشبكات القديمة ومحطات الضخ التابعة لها لعدة قطاعات في مدينة بغداد ، كما تم تنفيذ الخطوط الرئيسية التي ستربط على الخط الشمالي الشرقي مع محطة ضخ رئيسية واحدة وذلك عام 2014 ، تنفيذ الخط الرئيسي النأقل لشارع القدس مع محطة ضخ عمودية واحدة كما تمت خلال نفس المدة المباشرة بمشروع تنفيذ خط المجاري الرئيسي المكمل لشارع القدس من تقاطع 83 إلى تقاطع نادي النفط بلغت نسبة تنفيذه 75 % وبطاقة 3.14 م^3 / ثانية.
- بلغت نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي في محافظة بغداد (أمانة بغداد والمحافظة) لغاية نهاية عام 2016 بحدود 75.9 % وأن 24.1 % غير مخدوم بضمنه العديد من المناطق غيرالسكنية والاراضي الزراعية.
- تم انجاز ثلاثة مشاريع للصرف الصحي في المحافظات ، كما ان هناك ثمانية مشاريع تمت المباشرة بها في مختلف المحافظات خلال مدة الخطة . ومازال هنالك عجز في نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي في المحافظات عدا بغداد، إذ بلغت نسبة اجمالي السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي 28.4 % فقط . أما نسبة المخدومين بشبكة مياه الأمطار فهي 32.9 % . وتعد محافظة ديالى أقل محافظة مشمولة بشبكات الصرف الصحي ، إذ بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي 1.8 % فقط وشبكات الأمطار 12 % ، في حين تعد محافظة ميسان أكثر المحافظات المشمولة بشبكات الصرف الصحي وشبكات الأمطار إذ بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي 89 % وشبكات الأمطار 72.5 % . أما أقل المحافظات المشمولة بشبكات مياه الأمطار فهي محافظة بابل إذ بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكة مياه الأمطار 2.9 % فقط.

ومـن متابعـة مؤشـرات الانجـاز لهذا النشـاط نجد انـه مازالت نسـبة المخدومين بشـبكات المياه العادمـة ومياه الأمطار تشـكل نسـب متدنية،ولازالت كميات كبيرة من المياه العادمة تلقى في الانهر والجداول التي يسـتخدمها سـكان القـرى والارياف غير المخدومين بشـبكات المياه الصالحة للشـرب مـا يؤدي إلى انتشـار العديد من الامراض الخطرة . ويعود ضعف الأنجاز لهذا النشـاط إلى التوسـع الكبير في السـكان مع تقادم عمر شـبكات الصرف الصحي وقلـة الخطـوط النأقلـة الرئيسـية ممـاأدى إلـى الضغـط على الخطـوط القديمـة وضعـف الادامة لها مـا انعكس علـى كفـاءة أدائهـا والنضوحـات الناتجـة عنهـا وتأثير ذلـك في شـبكات المياه فضلا ً عـن عدم وجود تطـور مماثل لشـبكات الميـاه والمجـاري لقلـة التخصيصـات المرصودة لهـذا الغرض خـلال مدة الخطـة وكذلك لضعـف انتاجية النفقة العامة.

سادسا ً: الثقافة والسياحة والآثار

إهتمـت خطـة التنميـة 2013 - 2017 بهـذا النشـاط الحيـوي واعتبـرت السـياحة قطبـا ً تنمويـا ً مهمـا ً لتنويع الاقتصـاد العراقـي . أن مـن ابـرز مؤشـرات الأداء التنمـوي لهـذا النشـاط هي :

- إرتفـع عـدد الـزوار الوافديـن إلى العراق للسـياحة الدينية مـن 904.7 الف زائـر عام 2014 إلـى 1.052 مليون زائـر عـام 2016 وبمعـدل نمو بلـغ 7.8 % سـنويا، وذلك للاهتمـام الكبير في السـياحة الدينية فـي العراق .
- إرتفـع عـدد الوافديـن للزيـارة السـياحية الثقافية من 27 الف سـائح عـام 2014 إلى 78 الف سـائح عام 2016 وبمعـدل نمـو سـنوي بلـغ 70 % ، مـا أدى إلى ارتفاع ايرادات النشـاط السـياحي الثقافي مـن 218.4 مليون دينـار عـام 2014 إلـى 286.6 مليون دينـار عام 2015 وبزيـادة بلغت 31.2 %
- إرتفعـت ايـرادات النشـاط التجـاري للنشـاط السـياحي مـن 10.4 مليون دينـار عـام 2014 لتصل إلـى 17.047 مليـون دينار عـام 2016.
- لـم يحـدث تغيير يذكر في المرافق السـياحية (جزر ومدن سـياحية) فقـد بقي عددها 12 مرفقاً سـياحياً لعامي 2014 ، 2015 .

8. التنمية البشرية والاجتماعية:

يعتبـر هـذا المحـور مرتكزا ً أساسـيا ً فـي خطة التنميـة الوطنية طالمـا أن مضمـون التنمية البشـرية قائم على أسـاس تطويـر قـدرات النـاس إلـى أقصى حـد ممكن عن طريـق التعليـم وتمكينهم مـن الارتقـاء بقدراتهم عن طريـق توفيـر مسـتوى لائق مـن الخدمـات الصحيـة وتوظيفها أفضـل توظيف في جميع الأنشـطة.

أ- التنمية البشرية

1- التعليم :

تضمنـت خطـة 2013 - 2017 أهدافـاً لقطـاع التعليـم منهـا: فـرص تعليـم للجميع تؤمـن متطلبات سـوق العمل واقتصـاد المعرفـة وتعـزز قيـم المواطنـة. كما وضعـت الخطـة مجموعة من الأهـداف الكميـة المتعلقـة بزيادة نسـب الالتحـاق بمختلف مسـتويات التعليم، فضلا ً عن زيادة إسـهام القطاع الخاص في توفير فـرص التعليم العام والعالـي، فضـلا ً عـن مجموعة مـن الأهداف النوعيـة للارتقاء بمكانـة التعليم والحـد من التسـرب ومناهج جديدة لرعايـة الابـداع والابتـكار والنهـوض بالجامعات بما ينسـجم ومتطلبـات اقتصاد المعرفـة. وغير ذلك مـن أهداف.

ومن متابعة الاداء التنموي خلال مدة الخطة نجد ما يلي :

- بلـغ عـدد الأبنيـة المتضـررة لغايـة عـام 2016 من جـراء العمليـات الإرهابيـة 1392 بنايـة منهـا 1160 بناية متضـررة كليـا أكثـر من 40 % و 232 بناية متضـررة جزئياً وفقاً لاحصائية وزارة التربيـة. من كل ذلك فان العجز

فـي الأبنية المدرسـية بدون الأبنية قيد الانشـاء، ومـع الأخذ بالاعتبـار الأبنية المتضررة بلغـت 8160 بناية ، مـا عمق مـن الفجوة فـي عدد المـدارس بين ماهـو قائم فعـلاً وبين الحاجـة الفعلية.

- تراوحـت نسـب الالتحـاق الصافي في رياض الأطفال طـوال مدة الخطة بيـن 12-13 % مقارنة بهدف الخطة البالغ 15 %.
- إرتفعت نسبة التسرب في التعليم الابتدائي من 1.8 % عام 2013 لتبلغ 2.3 % عام 2016 .
- إرتفـاع فـي أعـداد الهيئـة التعليمية للمرحلـة الابتدائية مـن 223310 معلم عام 2014 إلـى 247919 معلم عـام 2015 وبنسـبة ارتفـاع بلغـت 11 % . كمـازادت أعـداد الهيئـة التعليمية للمرحلـة الثانوية مـن 128667 مـدرس عـام 2014 إلـى 141300 مـدرس عام 2015 وبنسـبة بلغـت 9.8 % .

2- الصحة :

وضعـت خطـة التنميـة 2013 – 2017 مجموعـة مـن الأهـداف منهـا : زيـادة نطـاق تغطية الخدمـات الصحية وتحسـين نوعيتهـا ، مواكبـة التطـورات العلميـة فـي المجـال الصحـي ، الوقاية أولاً ، تحسـين خدمـات الصحة الانجابيـة ، تعزيـز دور القطـاع الخاص .

- انخفـض مؤشـر قيمة الخدمة الصحية بسـبب الوضـع الامني في بعض المحافظات وخروج مستشـفيات عن الخدمـة .امـا المستشـفيات الاهلية فقد شـهدت ارتفاعـاً ملحوظـاً إذ ازداد عدد المستشـفيات الأهلية من 111 مستشـفى عـام 2014 ليبلغ 121 مستشـفى عام 2016.
- انخفـض معـدل (طبيـب / سـكان) لكل 1000 نسـمة من 0.74 عـام 2013 ليصـل إلى 0.72 عـام 2015 في حيـن بلـغ المخطـط 0.76 لعام 2015 ، فيما ارتفع معدل (طبيب أسـنان / سـكان) لكل 1000 نسـمة من 0.2 عـام 2013 لتصـل إلـى 0.22 عـام 2015 وهو أعلـى بقليل من المخطط لعـام 2015 والبالـغ 0.2. أما معدل (صيدلـي / سـكان) لكل 1000 نسـمة فقد ارتفع مـن 0.23 عام 2013 لتصل إلى 0.26 عـام 2015 وهو أعلى مـن الهدف المخطـط والبالغ 0.23 .
- إرتفـع معـدل ذوي المهـن الصحيـة /1000 نسـمة مـن 1.9 عـام 2013 إلـى 2 عـام 2015 وهـو أعلـى من المخطـط والبالـغ 1.9 ، فيمـا اسـتقر معـدل كادر تمريضـي / طبيـب عند مسـتوى 2.2 خلال عامـي 2013 ، 2015 وهـو أقـل مـن المخطـط والبالـغ 2.8 .
- ضآلـة عدد المستشـفيات فـي المناطق الريفية 12 مستشـفى إذ لم يـزد العدد عن 12 مستشـفى للأعوام 2014 ، 2015 ، كمـا انخفـض عـدد المراكـز الصحيـة فـي المناطق الريفية مـن 1403 مركز صحـي عام 2014 إلـى 1350 مركز صحي عـام 2015 .
- إرتفـع معـدل وفيـات الأطفال الرضع لـكل 1000 ولادة حية مـن 13.2 عام 2013 إلى 14.4 عـام 2016 (عدا الإقليـم والأنبـار) وهـو أقـل من المعـدل المسـتهدف والبالغ 19 حالة وفـاة لـكل 1000 ولادة حية.
- إرتفعـت وفيـات الأطفال دون الخامسـة لـكل 1000 ولادة حية مـن 22.5 عام 2013 لتبلـغ 22.7 عام 2016 وهـو أقل مـن المعدل المسـتهدف والبالـغ 25 حالة.
- إرتفعت نسبة وفيات الأمهات / 100000 ولادة حية من 30.1 عام 2014 لتبلغ 32 عام 2015 .

3- النوع الاجتماعي

تضمنـت خطـة التنمية الوطنية 2013-2017 مجموعـة أهداف هي: إدماج النوع الاجتماعـي في عملية التنمية ، وتمكين المرأة ، تعزيز فرص المشـاركة السياسـية والاقتصادية للمرأة

- إرتفـع مؤشـر نسـبة الولادات التي تجري باشـراف موظفي الصحـة من 87.7 % عام 2013 إلـى 93.9 % عام 2016 .

- انخفض معدل الوفيات المبكرة بالأمراض غير الانتقالية الرئيسية للنساء للفئة العمرية أقل من 70 سنة من الوفيات الكلية لجميع الأسباب وللأعمار كافة من 48.4 حالة وفاة امرأة لكل 100000 نسمة من السكان عام 2013 لتصل إلى 41 حالة في عام 2015 .
- تدني نسبة التحاق للأناث في المراحل الدراسية كافة فضلاً عن زيادة نسبة التسرب للبنات من المراحل الدراسية مقارنة بالبنين خلال مدة الخطة.
- إرتفع معدل الالتحاق الجامعي للذكور والاناث الا ان هذا المعدل بالنسبة للذكور كان أعلى . ففي حين إرتفع معدل الالتحاق الجامعي للذكور من 15.5 عام 2011 إلى 20.2 عام 2015.
- ان نسبة مشاركة النساء في المناصب الادارية في عام 2015 مقارنة بالرجال بلغت على مستوى مدير عام 9.69 % . أما على مستوى وكيل وزارة فقد بلغت 2.56 %. كما تدنت حصة النساء من المناصب الوزارية من 6 وزيرات عام 2004 إلى وزيرتين عام 2016.
- بلغت النساء العاملات في القطاع الخاص إلى اجمالي النساء العاملات 32 % عام 2012 وقد انخفضت هذه النسبة إلى 29 % عام 2014 . أما في القطاع الحكومي والعام فقد بلغت نسبة النساء العاملات إلى النساء النشطات اقتصاديا 41 % عام 2012 وقد إرتفعت هذه النسبة إلى 46 % عام 2014 وهذا يدل على أن التوجه العام لعمل المرأة هو في القطاع العام.
- إرتفع عدد النساء اللواتي يترأسن أسر من 10.2 % عام 2013 إلى 10.5 % عام 2016.
- انخفضت حالات الزواج خلال مدة 2013 – 2016 بنسبة 2 % ، كما ارتفعت حالات الطلاق خلال المدة ذاتها بنسبة 0.6 %.

4 - الشباب

وضعت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 مجموعة اهداف لفئة الشباب وهي : تمكين الشباب ، تحقيق خفض حقيقي لبطالة الشباب ، تنمية قيم المواطنة والانتماء وتعزيزها، الرياضة للجميع . فيما يتعلق بالتعليم فقد تحقق ما يلي :

- إرتفع معدل التحاق الفئة العمرية 15 – 17 سنة من 24 % في العام الدراسي 2012-2013 إلى 29 %للعام الدراسي 2015-2016 .
- إرتفعت نسبة التسرب للمرحلة المتوسطة من 2.2 % للعام الدراسي 2012 - 2013 إلى 8.1 % للعام الدراسي 2015-2016 بالنسبة للاناث، في حين زادت عند الذكور من 3.7 % إلى 4.9 % للسنتين ذاتهما.
- إرتفعت نسبة التسرب على صعيد الدراسة الاعدادية من 1.5 %خلال العام الدراسي 2012-2013 إلى 1.9 % خلال العام الدراسي 2015-2016 بالنسبة للذكور ، في حين انخفضت النسبة للأناث من 2.6 % خلال العام الدراسي 2012-2013 إلى 1.9 % خلال العام الدراسي 2015-2016.
- انخفض عدد المسجلين في مرحلة التعليم المهني من 58689 للعام الدراسي 2012 – 2013 ليصل إلى 51138 للعام الدراسي 2015 – 2016 وبمعدل نمو بلغ -3.4 % سنويا.
- انخفض عدد المسجلين في المعاهد من 20042 طالب وطالبة للعام الدراسي 2012 - 2013 إلى 13631 طالب وطالبة للعام الدراسي 2015 - 2016 .
- إرتفعت نسبة العاملين الشباب إلى النشطين اقتصادياً في الحضر من 78.5 % عام 2012 لتبلغ 80.7 % عام 2014 ، في حين انخفضت هذه النسبة في الريف خلال نفس المدة وذلك من 87.6 % إلى 86.7 % نتيجة لضيق نطاق العمل في الأرياف .
- إرتفعت نسبة العاملين الشباب إلى النشطين اقتصادياً في القطاع الخاص من 55.3 % عام 2012 لتبلغ

57.3 % عـام 2014 . فـي حين بلغت هذه النسـبة للقطـاع الحكومي 21.8 % عـام 2012 وقد انخفضت في عـام 2014 إلى 21.7 %.

- إرتفع عدد منتديات الشباب من 132 منتدى عام 2013 وقد وصل إلى 190 منتدى عام 2016.
- إرتفـع مؤشـر التوسـع في بنـاء وتأهيـل المراكـز الترفيهيـة والرياضيـة ، والذي يشـمل بنى تحتية للشـباب وقاعـات خماسـية فضـلاً عن قاعـات ثقافية من 1434 مركـزا ترفيهيـا ورياضيا عام 2013 ليصـل إلى 1447 مركـزا عـام 2016 . كمـا إرتفع عدد المشـاركين في البرامـج الرياضية من 53000 مشـارك عـام 2012 ليصل إلـى 87430 مشـارك عـام 2016 . مـن جانب آخـر فقد إرتفع عدد المشـاركين فـي البرامج الفنيـة والثقافية مـن 31000 مشـارك عـام 2012 ليصل إلى 76504 مشـارك عـام 2016 .

ب- الفئات الهشة :

تضمنـت الخطـة 2013-2017 أهـداف للتنمية الإجتماعية منها : مجتمع رعاية متماسـك ومنجز ، تعزيز فرص العدالـة والانصاف من خلال شـبكة حماية كفـوءة وفعالة ، إدماج المعاقين في المجتمـع وتمكينهم ، تعزيز دور المنظمـات الانسـانية والخيريـة فـي توفيـر الخدمـات الاجتماعيـة ، متابعة شـؤون الهجـرة والمهجرين قسـراً . لقـد كان المنجـز من أهـداف خطة التنمية خـلال مدة الخطـة ما يلي :

- إرتفـع عدد وحدات الرعايـة الإجتماعية بمختلف أصنافها (دور الدولة لرعاية الأحداث والبنات ودور المسـنين والمقعديـن ودور الحنـان للعاجزيـن كليـاً ودور رعاية المعوقين) من 96 وحدة عـام 2013 إلى 98 وحدة عام 2016 وذلـك لزيـادة عـدد دور المسـنين مـن 10 دور عـام 2013 إلـى 12 داراً عـام 2016، وهـو دون العـدد المسـتهدف فـي الخطة والبالغ 15 داراً عـام 2017. وزيادة عدد دور رعاية المعوقين مـن 62 داراً عام 2013 إلـى 63 داراً عـام 2016 . كمـا انخفـض عـدد الموجودين فـي هذه الوحدات مـن 4647 إلى 4313 مسـتفيد خلال نفـس المدة .
- إرتفـع عـدد المسـتفيدين من الانـاث والذكور من رواتب شـبكة الحمايـة الاجتماعية من 878507 مسـتفيد عـام 2013 إلـى 905773 مسـتفيد عـام 2016 . فـي حيـن انخفضـت المبالـغ المصروفـة لشـبكة الرعايـة الاجتماعيـة مـن 2.6 مليـار دينـار عـام 2013 لتصـل إلـى 1.1 مليـار دينار عـام 2016 .
- إرتفـع مؤشـر (المسـتفيدين بأجر / الـورش المحميـة والجمعيات التعاونية) مـن 20.6 عـام 2014 ليصل إلى 22.4 عـام 2015 .

9. الاستدامة البيئية

تضمنـت خطـة التنميـة 2013-2017 فـي هـذا الإطار مجموعـة اهـداف كان من أهمهـا: حماية نوعيـة الهواء وتحسـينه، حمايـة نوعيـة المياه وتحسـينها، الحد من تدهـور الأراضي ومكافحـة التصحر، تطويـر منظومة إدارة المخلفات وتحسـينها، الحـد من التلوث الاشـعاعي.

- زيـادة الغازات الدفيئة بسـبب زيادة انبعاثات غـاز الميثان من 1.621 P.P.M عـام 2014 إلى 1.758 P.P.M عام 2015 كمـا إزداد تركيـز الملوثـات فـي الهواء حيـث ازداد تركيز الغبار من 18 غم / م^2 / شـهر عـام 2014 إلى 19.6 غـم / م^2 / شـهر عـام 2015 . كما اسـتمرت الدقائق العالقة في الهواء فـوق المحدد الوطني المقترح والبالـغ 350 مايكروغرام / م^3 .
- مـازال العـراق يعانـي مـن مشـكلة رداءة نوعيـة الميـاه نتيجـة لتصريف ميـاه الصـرف الصحي اليهـا (قدم محطـات الصـرف الصحي وعـدم كفائتها، وقلـة الطاقة الإسـتيعابية) ومياه المبازل (بـدون معالجة لهذه الميـاه)، إضافـة إلـى ميـاه المصانع التي تعـاد إلـى الأنهر بـدون معالجة.
- لا تـزال أسـاليب إدارة المخلفـات الصلبـة قديمة جداً، فضلاعن كـون خدمة رفع النفايـات الصلبة في العراق تقتصرعلـى سـكان المناطـق الحضرية كـون المؤسسـات البلدية غير مسـؤولة عن تقديم الخدمـة للمناطق الريفيـة خـارج حـدود التصميم الأسـاس للبلديـة وذلك بموجـب قانـون ادارة البلدية ذي الرقم (165) لسـنة 1964.

- لا يـزال العـراق يعانـي من تراكـم المخلفات الخطـرة ، اذ بلغت كميـة المخلفات الخطرة التي تـم جمعها من قبـل المؤسسـات البلديـة من المؤسسـات الصحية والصناعية والزراعية ومؤسسـات اخرى في سـنة 2010 بحـدود 42591 كغـم / يـوم علـى مسـتوى العراق.اما في سـنة 2015 فقد بلغـت 56498 كغـم/ يوم عدا محافظتـي نينوى والأنبار بسـبب تدهـور الأوضـاع الأمنية فيها.

10. الحكم الرشيد

يمكن رصد الأداء التنموي في هذا الإطار في عدد من المؤشرات الرئيسة وكما يلي :

1- في مجال تحديث القطاع العام

- أظهـرت نتائج مسـح الجهاز المركـزي للأحصاء لعـام 2015 المتضمن تقييم الجاهزية الألكترونية لمؤسسـات الدولة ان نسـبة إسـتخدام الاسـتمارة الالكترونية في العمل المؤسسـي بلغت 21 % وما زال العمل الورقي يشـكل النسـبة الأكبـر من العمل وبنسـبة 77 %، كما اظهـرت البيانات ان نسـبة 66 % من مجمـوع الجهات المشـمولة يتوفـر لديها تشـكيل لإدارة تكنولوجيا المعلومات وان نسـبة الانظمة الالكترونيـة العاملة على مسـتوى التشـكيلات بلغـت 67 % وهي نسـبة جيـدة على مسـتوى جميع الجهـات الحكومية، أمـا الجهات غيـر المرتبطـة بـوزارة فكانـت نسـبتها هـي الأعلى وبلغـت 92 %. اما نسـبة فاعليـة شـبكات البيانات على المسـتوى الكلي بلغت 42 %.
- ان مسـتوى الخدمـات التـي تقـدم بشـكل الكترونـي لا تزال محـدودة جـداً قياسـا بالخدمـات اليدوية التي تقـدم من قبل مؤسسـات الدولـة، فعلى الرغم من نجـاح بعض المؤسسـات في تقديم الخدمـات الكترونيا الا انهـا مازالـت دون مسـتوى طمـوح المواطن، ومن هـذه الخدمات : مشـروع البطاقة الوطنيـة الموحدة واصـدار البطاقـة الشـخصية للمواطنين، تسـجيل المركبـات واجازات السـوق، حكومة المواطـن الالكترونية تـداول شـكاوى وطلبـات المواطنيـن الكترونياً بيـن مؤسسـات الدولة كافـة والجهات التي تشـترك بها.

2- في مجال النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد

- قامـت الحكومـات منـذ 2003 بدعم بنـاء قدرات هيئـة النزاهة، وديـوان الرقابـة المالية، ومكاتـب المفتش العـام، ومكتـب منسـق رئيـس الـوزراء للشـؤون الرقابيـة والمجلـس المشـترك لمكافحـة الفسـاد، وأصبح العراق عضوا مرشـحا في مبادرة شـفافية الصناعات الإسـتخراجية. وفي هذا السـياق وسـعت الحكومة من نطـاق الافصـاح العام، حيث يقـوم مجلس النواب ولجـان النزاهـة الحكومية بعمل مراجعات عامة للسـلطة التنفيذيـة. فضـلاً عـن الدورالـذي يقوم بـه ديـوان الرقابـة المالية ومكاتـب المفتشـين العموميين. الا ان العـراق يعانـي مـن عـدم وجـود معيار وطني لتحديد مؤشـر الفسـاد الـذي على اساسـه يتم تقييـم الواقع الحالي.
- علـى الرغـم من إطلاق إسـتراتيجية مكافحـة الفسـاد 2010 - 2014 الا ان الإسـتراتيجية الوطنية لمكافحة الفسـاد للسـنوات مـن 2016 - 2020 لـم تقر لحـد الان .
- فيمـا يخـص كشـف الذمـم المالية فلا يتوفـر لدى هيـأة النزاهة العـدد الكلـي المفترض شـمولهم بتقديم كشـف الذمـة الماليـة، ويتوفر فقط عدد الذين أفصحـوا عن ذممهم المالية إذ بلـغ عددهم 21072 في عام 2015 وبالنتيجـة لايمكـن معرفة نسـبة المفصحين عـن ذممهم .
- لـم يحقـق العـراق خـلال مدة الخطـة انجازاً متميـزاً في مجـال مكافحة الفسـاد من منظور دولـي ، فوفقاً لمؤشـر مدركات الفسـاد الذي تنشـره منظمة الشـفافية الدولية ، فقد إسـتقر العراق خلال المدة 2013 - 2015 علـى المسـتوى 16 ثم ارتفع إلى المسـتوى 17 خلال عـام 2016 إذ إحتل المرتبـة 166 من 167 دولة شـملها المؤشـر ، مـا يعنـي أن العراق ما زال فـي ذيل القائمة وفقاً لمؤشـر مدركات الفسـاد .

3- في مجال حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ إلى العدالة

- إرتفاع معدلات الانتهاكات ضد الاطفال، ومن اهم تلك الانتهاكات (تجنيد الأطفال، انتهاكات الجماعات الإرهابية ضد الأطفال، الأطفال الايتام، الوضع الصحي والتغذوي للأطفال، التهرب من المدارس، أطفال الشوارع، الأطفال في نزاع مع القانون) . إذ بلغ عدد الأطفال المجندين من قبل الجماعات الإرهابية 1500 طفل في محافظة نينوى وحدها.
- ان نسبة الأطفال الذين انخرطوا بالعمالة ممن تتراوح أعمارهم 6 - 14 سنة، بلغت 3.5 % من عدد الأطفال ضمن هذه الفئة العمرية . كما أن الواقع يشير إلى وجود 5.4 %، وهناك مليون طفل يتيم تجبرهم الظروف القاهرة على العمل. وقد أشار التقرير إلى نسبة 70 % من الأطفال النازحين قد فاتهم عام دراسي كامل. كما بلغ عدد النازحين من الأطفال 1.6 مليون طفل وبنسبة 50 % من المجموع الكلي لعدد النازحين والبالغ 3.2 مليون نازح عام 2014 .

11. التنمية المكانية

تضمنت خطة التنمية 2013-2017 في هذا الإطار عدداً من الأهداف أهمها: تقليل التباين المكاني بين المحافظات، تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الحضرية والريفية ، تكامل أنظمة النقل المختلفة ، تعزيز المشاركة واللامركزية في إدارة التنمية ، معالجة مشكلة العشوائيات ، تفعيل الإدارة الحضرية وتنظيم المدن .

- لايزال هنالك تفاوت في توزيع الإشباع في ميدان الدخول على مستوى المحافظات حيث نلاحظ محافظة بغداد شكلت أعلى نسبة لدخل الفرد الشهري والذي بلغ 426.8 ألف دينار / شهرياً لعام 2014، والمصدر الرئيسي للدخل متأتي من الإجور والرواتب وبنسبة 49.2 %، وأقل مصدر متأتي من الدخول التحويلية الاخرى وبنسبة 5.4 % من الدخل الكلي. في حين كانت محافظة المثنى الأقل في متوسط دخل الفرد الشهري إذ بلغ 170.1 ألف دينار، والمصدر الرئيسي للدخل متأتي من الإجور والرواتب وبنسبة 59.3 %، وأقل مصدر متأتي من الرواتب الاجتماعية وبنسبة 6.5 % من الدخل الكلي.
- ان النسبة المئوية للوحدات السكنية المرتبطة بالشبكة العامة للماء بلغت 89.8 %، اي أن هناك 10.2 % من الأسر تعاني حرمانا في هذا المؤشر على مستوى العراق مسجلة تقدماً إيجابياً موازنة بالعام 2012 إذ بلغت نسبة الأسر المحرومة 13.8 % . كما ان أعلى نسب لحرمان الأسر سجلت في محافظتي ذي قار والمثنى 29.2 % و 21.2 % على التوالي ، بالمقابل سجلت النجف وكركوك أقل نسب حرمان تراوحت بين 3.5 % و 2.5 % على التوالي وهي أقل من المستوى الوطني .
- تشير الإحصائيات لعام 2015 إلى أن نسبة السكان المخدومين بخدمات الصرف الصحي على مستوى العراق هي 83.7 % (عدا محافظتي الأنبار ونينوى) . وان أعلى نسبة للسكان المخدومين بشبكة المجاري في محافظات بغداد (أمانة بغداد)، ميسان ، النجف.
- هناك تباين في نصيب الفرد من الكهرباء ميكاواط.ساعة / سنة بحسب المحافظات لعام 2015 ،إذ بلغ أعلى معدل لنصيب الفرد في محافظة البصرة 2.75 ميكاواط.ساعة/ سنة وأدنى نصيب للفرد سجل في محافظة صلاح الدين إذ بلغ 0.15 وتتباين باقي المحافظات فيما بينها بنسب متقاربة . تعتبر الأسرة محرومة إذا كانت لا تحصل على الكهرباء من الشبكة العامة. وأظهرت نتائج المسح الإجتماعي والاقتصادي 2014 وجود انخفاض بنسبة الأسر المحرومة من الإتصال بشبكة الكهرباء الوطنية عن مسح عام 2012 بنسبة 0.57 %. ولوحظ وجود تباين قليل نسبيا بين المحافظات بصدد نسب الأسرالمحرومة من الاتصال بشبكة الكهرباء الوطنية لعام 2014، حيث تصدرت بغداد المحافظات من حيث الحرمان للأسر لهذا المؤشر بنسبة 0.5 % من مجموع الأسرللمحافظة، وسجلت محافظات ميسان ،واسط ،كربلاء عدم

وجـود نسـب حرمـان تذكر لهذا المؤشـر. وسـجل الريـف وجود نسـب حرمان لهذا المؤشـرعن الحضـر 0.7 % مقابل 0.2 %.

- أظهرت نتائج المسـح 2014 تراجع بمؤشـر وسـيلة التخلص من النفايات وبنسـبة6.9 % عن سـنة 2012 على مسـتوى العـراق ، مـع وجـود تباين بالحرمـان من هذا المؤشـر بيـن المحافظات، إذ سـجلت النجـف وديالى نسـب الأسـر الأكثـر حرمانـاً لهـذا المؤشـر 59.1 %، 58.8%، ولوحـظ وجود تفاوت كبيـر بالحرمـان بين الريف والحضـر 83.6 % و 22.7 % تباعـا .

- من خلال دراسـة توزيـع تخصيصات البرنامج الإسـتثماري لتنمية الاقاليم (المشـاريع التنمويـة للمحافظات)، نجـد بـأن محافظة البصـرة جاءت بالمرتبة الأولـى بحدود 23 % مـن إجمالي تخصيصات البرنامج الإسـتثماري للمحافظـات تليهـا محافظـة بغداد بالمرتبة الثانية وبنسـبة 18 % ثم محافظة نينوى بحـدود 14 % ثم بقية المحافظات الأخـرى لعام 2013.

وفـي عـام 2014 جـاءت محافظة البصـرة بالمرتبة الاولـى أيضا وبنسـبة 25 % من إجمالي تخصيصـات البرنامج الاسـتثماري للمحافظـات تليهـا محافظـة بغداد بالمرتبـة الثانية وبنسـبة 20 % ثم محافظـة نينوى بحدود 9 % ثـم بقيـة المحافظـات الاخـرى. وفي عـام 2015 نجد بـأن محافظة البصـرة أيضا جـاءت بالمرتبة الاولى وبنسـبة 24 % مـن إجمالـي تخصيصـات البرنامـج الإسـتثماري للمحافظـات تليهـا محافظة بغـداد بالمرتبة الثانيـة وبنسـبة 18.6 % ثـم بقيـة المحافظـات الاخـرى، ما يـدل ذلك علـى آلية توزيـع تخصيصـات البرنامج الإسـتثماري للمحافظات من خلال اعتماده على النسب السـكانية للمحافظات وعلى تخصيصات البترودولار لذلـك جـاءت محافظة البصـرة بالمرتبة الأولى وللسـنوات الثـلاث (2013و2014و2015).

- أظهرت مؤشـرات مسـح الأمـن الغذائي لعام 2016 وجـود تباين بين المناطق الحضريـة والريفية في معدل البطالـة إذ بلـغ فـي المناطـق الحضريـة 11.5 % والريفيـة 8.8 % على مسـتوى العـراق ، وكان أعلى معدل للبطالـة للسـكان الحضـر في محافظـة ميسـان وبنسـبة 20.2 % ، وأعلى معـدل بطالة للسـكان الريف في محافظـة المثنـى 19 % . كمـا ظهـر تبايـن مكانـي للمعـدل بين المناطـق الحضريـة والريفية على مسـتوى المحافظـات ممـا يتطلـب إيجـاد فـرص العمل فـي المناطق الحضريـة والريفية لخلـق توازن تنمـوي مكاني .

- ظهر ان هنالك تفاوتاً تنموياً بين الحضر والريف في الخدمات والبنى التحتية، فهنالك تردٍ واضح في الخدمات ومستوى البنى التحتية في المناطق الريفية بسبب كثرة عدد القرى وتبعثرها وقلة عدد السكان في بعضها ما يحول دون نشرالمشاريع التنموية بما يحقق الجدوى من انشائها فعلى سبيل المثال بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بحسب البيئة لعام 2015 على مستوى العراق 86.8 % وقد كانت النسبة في الحضر 91.4 % في حين كانت النسبة في الريف 75 % وأعلى نسبة سجلت في الحضر في كل من محافظات ديالى وواسط وأمانة بغداد إذ بلغت 100 % ، أما أقل نسبة في الحضر فكانت في أطراف بغداد والتي بلغت 44 % . اما في الريف فأن أعلى نسبة للمخدومين بالمياه سجلت في ريف ذي قار بنسبة 93 % وأقل نسبة في ريف صلاح الدين 55 %من إجمالي سكان الريف في العراق .

- ان أعلـى عـدد من المنشـآت الصناعيـة كان في محافظة بغداد والتـي بلغت 4062 منشـأة، وأدنى عدد كان فـي محافظـة كركوك والتي بلغت 62 منشـأة . كما كان أعلى عدد من المشـتغلين هو فـي محافظة بغداد إذ بلـغ عـدد المشـتغلين 69239 عامـلاً فـي حين كان أقل عـدد من المشـتغلين هو في محافظـة الديوانية إذ بلـغ العـدد 5459 . كمـا هيمنـت محافظة بغداد على أعلى نسـبة مـن الناتج الصناعـي والبالغة 29.88 % فـي حيـن كانت أدنى نسـبة فـي محافظـة الديوانيـة والبالغـة 2.02 % ، وبالتالـي لم يتحقق هـدف الخطة والمتضمـن تقليـل التباين المكاني بيـن المحافظات.

الفصل الثاني
السكان والقوى العاملة

تحليل الواقع

كان لتشكيل المجلس الوطني الأعلى للسكان واللجنة الوطنية للسياسات السكانية بإدارتها التنفيذية في وزارة التخطيط والتي أعدت الوثيقة الوطنية الاولى للسياسة السكانية في العراق دورٌ في ترجمة أهداف خطة التنمية 2013-2017 . وبالرغم من النجاحات التي تحققت في بعض الاهداف وغاياتها الا انها تلاشت بسبب أحداث حزيران 2014 لابل انها تسببت في احداث اضطراب في الوضع السكاني والديمغرافي للمجتمع ككل.

في ظل هذا الواقع ومع افتراضات المستقبل فمن المتوقع ان تكون الصورة السكانية كالاتي:

- زيادة مستمرة في حجم السكان ومن المتوقع ان يصل إلى 42 مليون نسمة في سنة الهدف 2022 وبمعدل نمو قدره 2.5 %.
- ضعف الاستجابة للسياسات السكانية.
- محدودية القدرة على تقديم الخدمات وتغطيتها جغرافياً في ظل الزيادة السكانية.
- استمرار ارتفاع معدلات البطالة في ظل سوء الادارة وعدم استغلال الموارد بشكل أمثل.
- استمرار تأثير تداعيات العنف والارهاب في طبيعة الحراك السكاني.

لذا أصبح لزاماً على خطة التنمية 2018-2022 أن تستمر في تبني سياسة سكانية هادفة ومنسجمة مع إتجاهات التنمية المستدامة 2015-2030 وبأولويات ذات طبيعة انسانية يؤكدها منهج الحق الذي تبنته الخطة السابقة، فضلا عن مبادئ التنمية البشرية المستدامة الامنة التي تطالب بتوسيع خيارات البشر وتلبية حاجاتهم وتقديم جميع الخدمات الأساسية لهم والمعززة لجودة نوعية حياة الانسان العراقي وبخاصة السكان العائدين إلى مناطقهم ومدنهم بعد تحريرها من التنظيمات الإرهابية.

السكان بحسب العمر

- ارتفع عدد السكان للفئة العمرية أقل من15 سنة من 13.9 مليون نسمة أي مايعادل 39.5 %من مجموع السكان عام2013 إلى 14.6 مليون نسمة أي مايعادل 40.5 % من مجموع السكان عام2016 .
- بلغ عدد السكان في سن العمل 15 - 64 سنة 20.2 مليون نسمة لعام2013 وإرتفع هذا العدد ليكون 20.4 مليون نسمة عام2016.
- بلغ عدد السكان الشباب الفئة العمرية 15 - 24 سنة (وهي الفئة المعرفة دولياً) 7.2 مليون نسمة عام2016 في حين إرتفع عدد الفئة العمرية 15 - 29 سنة (وهي فئة الشباب المحددة في تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث) ليصل إلى 9.9 مليون نسمة عام 2016.
- إرتفع عدد السكان كبار السن والمتمثلة بالفئة العمرية 65 فأكثر ليصل إلى 1.2 مليون نسمة عام 2016 وبنسبة قدرها 2.9 % من اجمالي السكان للسنة ذاتها.

السكان بحسب الجنس

- تدل الاحصاءات على وجود توازن ديمغرافي ما بين الذكور والاناث لتسجل تقديرات السكان لعام 2013 ما نسبته 50.9 % للذكور من اجمالي السكان مقابل 49.1 % للاناث من اجمالي السكان .
- ان نسبة الاناث لعام 2016 وللفئة العمرية أقل من 15 سنة بلغت نحو 48.5 % في حين تصل نسبة الاناث للفئة العمرية 15 - 64 ما يقارب 50 % أما الفئة العمرية الثالثة 65 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتها 53 % .
- إرتفاع معدل العمر المتوقع للاناث إلى 75 سنة بينما للذكور 71 سنة لعام 2016 .

السكان مكانياً وبيئياً

- تشير البيانات إلى أن سكان العراق يتوزعون بشكل غيرمنتظم إذ يتركز نصفهم تقريبا 49.1 % في خمسة محافظات هي (بغداد ونينوى والبصرة والسليمانية وذي قار) والتي تبلغ نسبة مساحاتها 20.9 % من مساحة العراق الكلية، وينتشرالنصف الاخرعلى ماتبقى من المساحة ضمن مناطق محددة تحتوي مقومات جذب السكان بدرجة أقل. وتستحوذ المحافظات الثلاث الأولى على أعلى نسب من السكان بين المحافظات وتبرزمحافظة بغداد بين هذه المدن الثلاث حيث يقطنها أكثرمن خمس سكان العراق البالغ 7.7 مليون نسمة بحسب تقديرات 2016 وبفارق كبيرعن المدينة الثانية البصرة.
- أن التوزيع بين الريف والحضر ليس بحال أفضل فالسكان الحضر بلغوا مانسبته 69.8 % مقابل 30.2 % في الريف من مجمل سكان العراق. وكانت الهجرة من الريف إلى الحضرالعامل الرئيس في تركزغالبية السكان في البيئة الحضرية بسبب تراجع الأنشطة الرئيسة وضعف الخدمات العامة في الريف، فضلا عن العامل الإداري الذي يغيرالتجمعات من ريف إلى حضر لبلوغها عدد سكان معين.
- أما درجة التحضر بين المحافظات فهي متباينة أيضاً وبشكل كبير فنجد أقصاها في بغداد والتي بلغت 87.5 % ثم السليمانية بنسبة 84.7 % وتليها أربيل والبصرة في حين كانت أدنى النسب في كل من محافظة بابل والمثنى وصلاح الدين 48.3 %، 45.4 %، 45.1 % على التوالي.

الحراك السكاني
(النزوح والهجرة)

شهد العراق موجات نزوح غير مسبوقة جراء العمليات الارهابية وما رافقها من تداعيات وعلى الرغم من تضرر المجتمع العراقي بكامله من الحرب على الإرهاب، تبقى النساء والفتيات وخصوصاً المعرضات منهن لسوء المعاملة الهدف الأول للإعتداءات التي شملت انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، إذ أن التقارير والوقائع المرصودة والتي تتعلق بعمليات الخطف والقتل والإتجار بالبشر والزواج القسري والعنف الجنسي تثير القلق وتدعوا للتدخل وتقديم الدعم لتخفيف المعاناة وإعادة الاندماج والتأهيل للأشخاص الذين تعرضوا لويلات تلك التجربة، إذ تم تشريد وتهجير نحو مايقرب من 1.9 مليون امرأة من مناطق الصراع والحرب، مثلنّ مانسبته 51 % من مجموع النازحين جراء موجات النزوح الأخيرة، ومازلن يكابدن حتى الآن ظروفا قاسية. لذا فمن المتوقع ان يواجه العراق مجموعة مشاكل وتحديات قد تكبح من ايجابية العلاقة المتوقعة بين السكان والتنمية.

التحديات

1. إرتفاع معدل النمو السكاني نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة.
2. حراك سكاني غير مستقر لسكان عدد من المحافظات سبق ان نزحوا منها بشكل جماعي متأثرين بالظروف الامنية غير المستقرة.
3. إستمرار حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المحافظات ما عمق من حدة الثنائية المكانية على الرغم من الجهود التنموية المبذولة للحد من هذا التباين.
4. ترييف المدن ونقل ثقافة الريف اليها من خلال السلوك الاجتماعي السائد في الريف. إذ شكل سكان القرى 7 % من السكان وهذه النسبة قابلة للزيادة بسبب استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر والدليل على استشراء هذه الظاهرة هو ارتفاع نسبة سكان الحضر في بغداد لتصل إلى 87 % عام 2016.
5. عدم تنفيذ التعداد العام للسكان.

الاهداف

الهدف الاول: للزوجين حق الاختيار بحرية ومسؤولية عدد الولادات او المباعدة بينهما:

وسائل تحقيق الهدف

1. إتخاذ تدابير سياسة سكانية تدعو إلى إستخدام برامج تنظيم الأسرة
2. برامج توعوية تعمل باتجاه تثقيف المجتمع بضرورة تنظيم عدد الولادات او المباعدة بينهما.
3. إتخاذ إجراءات فاعلة للحد من الزواج خارج المحاكم.

الهدف الثاني : إعادة النازحين والمهجرين طوعياً إلى أماكنهم الاصلية بنسبة 100 % من إجمالي النازحين

وسائل تحقيق الهدف

1. تفعيل الإطار العام لوثيقة خطة إعادة الاعمار 2018-2028.
2. تبني برامج ومشاريع مولدة لفرص العمل تسهم بإعادة الاستقرار والاعمار والتنمية.
3. إعادة تأهيل البنى التحتية وضمان تقديم الخدمات الاساسية للعائدين.
4. تقديم التسهيلات لتذليل العقبات امام العودة الطوعية.

الهدف الثالث : تحقيق الإستقرار السكاني في الريف وفي المدن الأقل نمواً.

وسائل تحقيق الهدف

1. تفعيل واستكمال إستراتيجية التنمية الحضرية الوطنية (2014-2018) وإستراتيجية التنمية الريفية ودعمها بقانون.
2. وضع معايير لتحديد تحويل القرى إلى نواحي والنواحي إلى اقضية في ظل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد وتوفيرالخدمات المختلفة فيها.
3. ضمان وصول الخدمات للمناطق الريفية.
4. إستثمار الامكانات التنموية في المدن الأقل نمواً والمناطق الريفية.

القوى العاملة

تحليل الواقع

- تشير الإسقاطات السكانية أن عدد سكان العراق 35.2 مليون نسمة عام 2015 منهم 9 مليون نسمة قوة عمل بنسبة 25.9 % من إجمالي السكان، يشكل الذكور العاملين 86 % من إجمالي قوة العمل ونسبة النساء 14 % فقط.
- إرتفاع معدل البطالة عام 2016 ليبلغ 10.8 % بعد أن كان 10.6 % في عام 2014، فضلاً عن إرتفاع معدلات العمالة الناقصة لعام 2014 لتصل إلى 28.19 % وكذلك إرتفاع مستويات الفقر لتصل إلى 22.5 % على مستوى العراق عام 2014 وإلى 41 % في المحافظات التي إحتلها تنظيم داعش بعد أن كانت 19 % في نهاية عام 2013.

ومع ذلك يمكن رصد الايجابيات الاتية بهذا الصدد:

1. إقـرار قانـون العمـل رقم (37) سـنة 2015 وهو مطابق لآخـر معايير العمـل الدولية وأول قانـون بالمنطقة يتضمـن مجموعة مبـادئ ويعترف بالحقـوق الأساسـية للعاملين.
2. مشـروع قانـون التأمينـات الاجتماعية الذي تـم تقديمه لمجلس الـوزراء ورفعه لمجلس النـواب ولا زال قيد الدراسة .
3. تزايـد أعـداد المسـتفيدين مـن قـروض صندوق دعـم المشـاريع الصغيـرة المدرة للدخـل الذي تأسـس عام 2013 والإعـلان عـن 168 ألـف مسـتفيد مـن قـروض الصندوق.

ومـن أجـل الوصـول إلـى منهـج واقعـي يتصـدى للمشـاكل ويقتنـص الفـرص لابـد من سياسـة للتشـغيل واضحـة الأهـداف وتشـريعات قانونية وإجراءات إدارية تسـتجيب لواقـع الاقتصاد العراقي وخصائص سـوق العمـل بمـا يضمـن ديناميكية التـوازن والتوطين للأهـداف ويحقق رؤيـة الخطة في توفير فـرص عمل آمنة مستدامة.

السكان النشطون إقتصادياً

- انخفاض نسـبة المسـاهمة الاقتصادية للسـكان النشـطين اقتصادياً لتبلـغ 25.9 % عـام 2014 بعد أن كانت 29 % عـام 2008.وإذا مـا تابعنـا مسـار هذه النسـبة فـي المحافظات العراقيـة لوجدنـا أن محافظة المثنى حصـدت أدنـى نسـبة إذ بلغت 20% في حين أعلى نسـبة للمسـاهمة الاقتصادية كانت مـن نصيب محافظة أربيـل، السـليمانية، بغـداد، كركـوك 30.8 %، 30 %، 29.7 %، 29.2 %على التوالي.
- بلغ معدل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني 42.7 % بحسب المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق لعام 2014. في حين شهدت المحافظات وبحسب المسح تباينا واضحا بالمعدل إذ بلغ أعلى مستوياته في محافظات أربيل، كركوك، السليمانية، القادسية 49.1 %، 46 %، 45. 7%، 45.6 % على التوالي وبلغ أدنى مستوى له في محافظات ديالى، ذي قار، البصرة، نينوى 39.7 %، 39.3 %، 39.3 %، 39.2% على التوالي، وكان للازمة المزدوجة تأثيراً واضحاً في تدني نسب المساهمة.
- يظهـر التوزيـع المكانـي للسـكان النشـطين اقتصاديا بيـن المحافظـات تركز هذه الفئـة في بغـداد بالدرجة الأولـى إذ بلغـت نسـبتهم 21.95 % مـن إجمالـي السـكان النشـطين اقتصاديـاً ومـن ثم محافظتـي نينوى والبصـرة بدرجـة أقل 8.49 %، 6.81 %على التوالي، وأدنى نسـبة كانت مـن نصيب محافظة المثنى، 1.69 %. ان هـذا التوزيع يتوافق ونسـب توزيع السـكان للمحافظات علـى إعتبار أن إعداد النشـطين إقتصاديا مرتبطة بحجم سـكان المحافظة.
- تدنـي نسـبة مشـاركة النسـاء فـي الفئـة النشـطة إقتصاديـا إذ بلغت فقـط 16% مـن إجمالي النشـيطين اقتصاديا موازنة بنسـبة الذكور البالغة 84% وكذلك بالنسـبة للريف فهي متدنية إذ بلغت نسـبة المشـاركة 25% فقـط بينمـا للحضـر 75% وهذا يؤشـر حقيقة راسـخة ألا وهي ذكوريـة قوة العمل وحضرية الأنشـطة الاقتصادية.
- تمثـل الفئـة العمريـة 15 - 64 سـنة ما نسـبته50.1 % في عـام 1987 وازدادت إلـى 51.6 % في عام 1997 وإلـى 56.1 % فـي عـام 2009 وإلـى 56.77 % في عـام 2014من إجمالي السـكان وهي مسـتمرة بالزيادة. وهـي بذلـك تنذر بدخـول العـراق النافـذة الديموغرافية التي تشـكل المرحلـة الحرجة جداً فـي ظل ظروف العـراق الحاليـة ، فبإسـتثمارها تسـاعد علـى تخفيض معـدلات البطالة والإعالـة وتزيد من فرص الإسـتثمار والإدخـار علـى مسـتوى الفـرد والمجتمـع وبالتالي تسـاعد على تسـريع عجلـة التنمية وبخلافـه تصبح ذات تأثيـر سـلبي بالغ يتسـاقط أثـره في معـدلات البطالة والفقـر وبخاصة بين الشـباب .

- ان تتبع هذه الفئة على مستوى المحافظات يظهر التباين الكبير بين محافظة واخرى وبشكل واضح إذ نجد محافظتي بغداد والسليمانية قد بلغت فيهما 61.43 %، 60.34 % على التوالي لعام 2014 أي بمعنى أنهما دخلتا مرحلة النافذة الديموغرافية . كما نلاحظ ان محافظة كركوك دخلت فعلا هذه المرحلة فضلاً عن إقتراب محافظتي أربيل وكربلاء من دخولها. ان هذه النسب هي في تغير مستمر مكانيا بحسب التغير الديموغرافي وطبيعة الهجرة الداخلية الا ان النمط العام يشير إلى التزايد المستمر بها وبالتالي تزايد نسبة السكان النشطين اقتصادياً.

التشغيل:

على الرغم من التوجهات التخطيطية الساعية إلى ربط إتجاهات التشغيل بأهداف التنمية والمرتبطة أساساً بتخصيصات الموازنة الإتحادية من خلال انفاقها العام بشقيه التشغيلي والإستثماري لا يزال القطاع العام يعاني من تضخم في أعداد العاملين فيه مع انخفاض الانتاجية وبقي القطاع الخاص غير مولداً لفرص عمل آمنة ومستدامة لا بل كان له دور في رفع معدلات العمالة الناقصة في ظل إتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم .وتؤكد البيانات الإحصائية هذه الحقيقة إذ بلغ عدد العاملين في القطاع العام نحو 3,199 الف موظف في عام 2014 أي ما نسبته 39 % من إجمالي العاملين ضمن حدود فئة السكان النشطين اقتصادياً بعد أن كان 2,846 الف موظف في عام 2012 اي ما نسبته 37 % من إجمالي العاملين ونحو 2,339 الف موظف في عام 2007 وبنسبة 34 % من إجمالي العاملين هذه الزيادة تشكل عبئاً على نفقات الموازنة الإتحادية في ظل الازمة المالية التي يعيشها العراق والناتجة عن تراجع أسعار النفط عالمياً .

- يفتقر العراق إلى مؤشرات دقيقة عن واقع قوة العمل في القطاع الخاص لاتوجد بيانات خاصة عن القطاع غير المنظم. وعند تتبع تطور أعداد العاملين في القطاع الخاص نجد أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين ضمن الفئة النشطة أقتصادياً قد انخفضت إلى 59 % في عام 2012 ، وإستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى 58 % عام 2014 . وكان هذا التغير غير المرغوب فيه من نتائج الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل ملحوظ في اقتصاد البلد من جهة فضلا عن إرتفاع عدد الداخلين إلى سوق العمل وبالتالي إزداد عدد العاطلين عن العمل من جهة أخرى، وهذا أدى بدوره إلى إرتفاع نسبة العاملين في القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص.

شكل (4)

تطور نسب العاملين في القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص من اجمالي العاملين بين 2007 و 2014

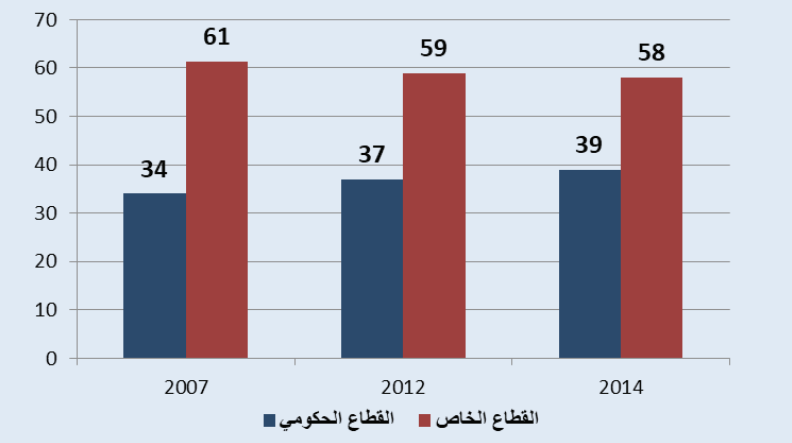

البطالة

- ارتفعت معدلات البطالة في العراق لتصل إلى 10.8 % عام 2016 بعد ان بلغت حدها الأدنى في عام 2014 لتسجل 10.6 %.
- يتوزع معدل البطالة لعام 2014 بحسب النوع بنسبة 8.4 % للذكور يقابلها 21.9 % للاناث.
- ان معدل البطالة يكون في أعلى نسبة ضمن حدود الفئة العمرية 15-19 سنة إذ بلغ 24.5 % ويكون في ادناه ضمن حدود الفئة العمرية 60-64 سنة إذ بلغ 2.9 %. اما على مستوى البيئة فنجده في الحضر 11.5 % في حين بلغ في الريف 8.1 % لعام 2014.
- وإذا ما تابعنا التوزيع المكاني لمعدلات البطالة على مستوى المحافظات فنجد ان محافظة الأنبار احتلت المركز الاول وبنسبة 19.6 %، ثم تلتها محافظتي ذي قار وميسان 17.4 %، 16.5 %، في حين جاءت كل من محافظة كركوك، السليمانية، كربلاء بأدنى النسب وهي 2.9 %، 5.7 %، 6.7 %على التوالي لعام 2014.
- والحال لا يختلف لو تقصينا معدلات العمالة الناقصة في العراق والتي اخذت بالتزايد إذ بلغت 28.19 % عام 2014 ولنفس الاسباب التي تفسر ارتفاع معدلات البطالة ولا يختلف حال المحافظات عن هذه الحقيقة إذ تجاوزت النسبة عن 40 % في كل من محافظة بابل ، كركوك، صلاح الدين ، القادسية (43.08 %، 42.05 %، 40.91 %، 40.31 %)على التوالي اما ادنى المعدلات لها فقد سجلت في محافظة نينوى 16.31 % والبصرة 16.95 % وكربلاء 17.84 % ، علماً ان هذا التباين ما بين المحافظات يفسره لنا تباين طبيعة الاعمال والانشطة الاقتصادية السائدة في كل محافظة فضلاً عن تراجع الاداء الاقتصادي العام على المستوى الوطني.
- تبنت الدولة العديد من السياسات والبرامج التي توفر فرص عمل مستهدفة الفئات الهشة إذ هناك أربعة برامج تستهدف الفئات الضعيفة والهشة بالمجتمع وتوفير العمل اللائق للعاطلين عن العمل ولجميع الفئات، أولها برنامج التأهيل المجتمعي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية للمدة 1997-2004 أنجزت خلالها 868 مشروعا ، ثم توقف المشروع ليعود كمشروعا وطنيا منذ عام 2007 ولغاية 2016 نُفذ خلالها 383 مشروعاً، وثانيهما برنامج القروض الصغيرة للمدة 2007-2009 مُنح خلالها 73323 مشروعاً بقيمة 328 مليون دولار امريكي ، والثالث برنامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر منذ عام 2012 بالتعاون مع وزارة التخطيط استمر حتى نهاية 2016 ركز المشروع على المحافظات الأكثر فقراً، وقد منح البرنامج خلال هذه الفترة 10896 قرضا بقيمة 86 مليار دينار عراقي. اما البرنامج الرابع فقد كان صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل الذي إستهدف جميع المحافظات بحسب الثقل السكاني (عدا إقليم كردستان) ومَنح خلال المدة 2013-2016 نحو 49907 قرضا بقيمة بلغت أكثر من 212 مليار دينار عراقي.

التحديات

1. تذبذب ايرادات العراق النفطية ما ولد وسيولد عجزاً ظاهرياً في الموازنة انعكس على طبيعة سياسة الانفاق التي امست انكماشية بشكل ملحوظ وخاصة النفقات الاستثمارية فعزز من حدة الركود الاقتصادي والقدرة على توليد فرص عمل.
2. محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي متأثرا بغياب بيئة الاعمال الجاذبة للاستثمار.
3. اتساع حدود نطاق قطاع الاعمال غير المنظم.
4. غياب جهة مركزية موحدة مسؤولة عن التشغيل في العراق.

5. استمرار تراجع دور القطاع الزراعي والصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي من شأنه ان يعمق من حدة الاختلال في توزيع قوة العمل ويؤثر سلباً في معدلات البطالة والعمالة الناقصة.
6. الاختلال البنيوي في توزيع قوة العمل وظيفياً، مهنياً، تعليمياً بسبب استمرار التفاوتات التنموية والتداعيات السلبية لظاهرة النزوح في العراق.

الأهداف:

الهدف الأول: خفض معدل البطالة.

وسائل تحقيق الهدف

1. تبني سياسة اقتصادية مولدة لفرص العمل ومحفزة للقطاع الخاص.
2. ربط مخرجات التعليم بمعطيات سوق العمل.
3. تبني برامج تأهيلية وتدريبية للتثقيف بالعمل في القطاع الخاص.
4. توجيه الموارد الاقتصادية صوب الانشطة ذات الاسلوب كثيف العمل.

الهدف الثاني: وضع إطار تخطيطي للموارد البشرية لأكثر من 5سنوات

وسائل تحقيق الهدف

1. إعتماد نظام تخطيط موحّد للقوى العاملة بإشراف جهة (الهيئة العامة للقوى العاملة) تعمل على معالجة البطالة وتوفير الخبرات الوطنية المؤهلة في مجال ابحاث سوق العمل وتنفيذ معايير الصحة والسلامة المهنية والالتزام بالاتفاقيات ومعايير العمل الدولية ذات الصلة.
2. تبني نظاماً الكترونيا للتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، يكون ملائماً للتطبيق في الوزارات كافة والجهات الاتحادية وتكون إدارات الموارد البشرية في الوزارات والجهات الاتحادية معنيّة بتطبيق النظام الالكتروني للتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة وبدعم من الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية.

الهدف الثالث : إستثمار النافذة الديموغرافية مكانياً (بحسب المحافظات)

وسائل التحقيق

1. تبني سلم ترتيب لأولويات الاستثمار لتكون المحافظات التي بلغت مرحلة النافذة الديمغرافية في المراتب الاولى.
2. التنسيق والتكامل ما بين سياسات التنمية المكانية على المستوى الوطني والمكاني لكل محافظة بما يعزز من استثمار المورد البشري فيها.

الفصل الثالث

إطار الاقتصاد الكلي

الإيرادات المالية المتوقعة للخطة

أولا : الإيرادات النفطية

إتفقت معظم التقديرات ذات الصلة بأن معدل سعر النفط في الاسواق العالمية سوف لن يتجاوز عتبة الـ (60) دولارا للبرميل الواحد في افضل الاحوال ، كما انه لن ينخفض عن (40) دولارا للبرميل خلال السنوات الخمس القادمة .كما ان لوزارة النفط العراقية خططها الخاصة بالانتاج والتصدير للسنوات القادمة وكما مبين أدناه :

جدول (2)

الانتاج والتصدير المتوقعان لسنوات الخطه 2018 – 2022

المفردات	2018	2019	2020	2021	2022
انتاج النفط (مليون برميل / يوم)	4.7	4.7	4.7	4.9	4.9
تصدير النفط (مليون برميل / يوم)	3.9	3.9	3.9	4.0	4.0

ومع إفتراض إستمرار إعتماد سعر صرف الدولار والمحدد من قبل البنك المركزي العراقي عند 1182 دينار للدولار الواحد فقد تراوحت تقديرات الإيرادات النفطية المتوقعة سنويا بين 74 تريليون دينار وبين 103.5 تريليون دينار . وهذا ما يجعل إجمالي الإيرادات النفطية المتوقعة للعراق للمدة 2018 - 2022 تتراوح بين 370 تريليون دينار بحسب تقديرات لجنة إستراتيجية الموازنة و 381.9 تريليون دينار بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي ونحو 425.6 تريليون دينار بحسب الإفتراضات المتفائلة لوزارة النفط العراقية ، والجدول أدناه يبين تفاصيل ماتقدم :

جدول (3)

الإيرادات النفطية المتوقعة لسنوات الخطه 2018 – 2022 (مليار دينار)

	2018	2019	2020	2021	2022	الإجمالي
بحسب إفتراضات صندوق النقد الدولي	75045	74537	76050	77232	79076	381940
بحسب إفتراضات وزارة النفط العراقية	75715.9	75715.9	75715.9	94914.6	103543.2	425605.5
بحسب تقديرات لجنة إستراتيجية الموازنة	74033.4	74033.4	74033.4	74033.4	74033.4	370167

ثانيا : الايرادات غير النفطية

من غير المتوقع ان تحقق الايرادات غير النفطية في العراق تطوراً ملموساً في ظل استمرار الواقع الاقتصادي الحالي المترتب على الازمة المالية وتراجع النشاط الاقتصادي وتوقف العديد من مشاريع التنمية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص . الا ان الاجراءات الحكومية التصحيحية ذات الصلة المعززة للموازنه العامة والبحث عن إيرادات جديدة قد ساهمت في ترصين الحيز المالي المتاح للدولة والمتوقع ان يستمر أثرها للسنوات القادمة .

الضرائب المباشرة : وتتضمن العديد من أنواع الضرائب المفروضة على شركات القطاع الخاص وشركات القطاع النفطي والضرائب على رواتب منتسبي القطاعين العام والخاص والضرائب العقارية وغيرها. إذ من المتوقع أن يحقق هذا النوع من الضرائب زيادات ملحوظة في جباية الاموال .

الضرائـب غير المباشـرة : وتتضمـن العديد من أنـواع الضرائـب المرتبطة بتجارة السـلع والخدمـات ومنها ضريبة الـوارد الكمركـي على القطاعيـن الخاص والمختلط وكذلك ضرائـب الهاتف النقال والأنترنيت إلـى جانب الضرائب المفروضـة علـى خدمـات الفنادق والمطاعـم وهي جميعا قـد طرأت عليها زيـادات واضحة إسـتجابة لتوصيات المؤسسـات الدوليـة الهادفة إلى تصحيح السياسـات الماليـة والنقدية المرتبطـة في العراق.

كمـا توجـد هنـاك إيرادات أخرى مهمـة تحققهـا الموازنة العامة بحصـة الخزينة من أرباح الشـركات العامة ورسـوم تذاكر السـفر وأجور الخدمـات وغيرها .

جدول (4)

حجم الايرادات غير النفطية المتوقعة للسنوات 2018 – 2022 (مليار دينار)					
	2018	2019	2020	2021	2022
الضرائب المباشرة	4996.2	5146.1	5303.4	5466.5	5639.8
الضرائب غير المباشرة	2213.7	2313.1	2390.7	2471.6	2555.8
ايرادات اخرى	5799.8	6038.4	6262.4	6492.3	6728.3
الاجمالي	13009.7	13497.6	13956.5	14430.4	14923.9

مما تقدم فأن إجمالي الايرادات المتوقع تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة 2018 - 2022 ستكون كما يلي :

جدول (5)

إجمالي الإيرادات المتوقع تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة 2018 - 2022		
	تريليون دينار	%
الايرادات النفطية	370.2	84.1
الايرادات غير النفطية	69.8	15.9
الايراد الكلي المتوقع	440.0	100

النمو الاقتصادي

تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018-2022 تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتفق والمعدلات التي حققها الاقتصاد العراقي خلال الفترات الماضية مستنداً إلى الإمكانات المادية والبشرية التي يتمتع بها وبخاصة مع إدامة الانتاج النفطي والقدرة على تحقيق صادرات نفطية ضامنة لإستدامة الإيرادات المالية التي يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى . الا ان هذا النمو يبقى مقيداً بالقدرة على ضمان مستوى مقبول من الإستخدام والتشغيل وإيجاد فرص عمل إضافية خاصة إلى الداخلين الجدد لسوق العمل فضلا عن ترجمة هذا النمو إلى مستوى معيشي لائق لجميع الفئات تحت مظلة العدالة في توزيع الدخول وعدم السماح باتساع التفاوت في مستويات المعيشة ومحاربة الفساد الإداري والمالي باعتباره احد المعوقات الأساسية للتنمية.

على الرغم من كل الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال السنوات الماضية وبالتحديد خلال عامي 2015,2014 وما تلاها من سنوات التحرير للمناطق المحتلة من قبل تنظيم داعش الإرهابي وجهود إعادة البناء للمناطق المتضررة الا ان الاقتصاد العراقي إستطاع تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول بحدود 6.6 % خلال المدة 2010-2015 مدفوعاً بشكل أساس باستمرار انتاج وتصدير النفط كما تمكن من تحقيق معدل نمو بحدود 6.3 % بين عامي 2016,2015 بحسب البيانات الأولية .

تواصلاً مع تلك المعطيات تم وضع معدل نمو مستهدف لسنوات الخطة 2018 - 2022 بحدود 7 % منه نحو 7.5 % معدل نمو القطاع النفطي و 6.1 % معدل نمو الأنشطة كافة الاخرى غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) وان كانت القناعة متوفرة بقدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو أعلى من ذلك ولكن مراعاة لظروف عدم إستقرار أسعار النفط عالمياً من جهة وبقاء التهديدات الإرهابية وعدم الإستقرار الأمني من جهة أخرى وغيرها من العوامل التي تلقي بضلالها على المسيرة التنموية خلال السنوات القادمة .

الناتج المحلي الإجمالي

نعرض في أدناه جدول معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المقدرة للسنوات 2018 - 2022 والتي تم احتسابها وفق النموذج الذي تم تبنيه للخطة

جدول (6)

معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 2018 - 2022 (مليار دينار)

القطاع	2015 سنة القياس	معدل النمو المستهدف (%)	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعي	3707.5	8.4	4722.5	5119.2	5549.2	6015.3	6520.6
النفط	100929.2	7.5	125384.0	134787.5	144896.9	155764.2	167446.5
التعدين	330.0	1.0	340.0	343.4	346.8	350.3	353.8
الصناعة التحويلية	1535.1	10.5	2071.2	2288.7	2529.0	2794.5	3088.0
الكهرباء والماء	2130.7	6.0	2537.7	2690.0	2851.4	3022.4	3203.8
البناء والتشييد	13768.4	6.8	16772.5	17913.0	19131.1	20432.0	21821.4
النقل والاتصالات	14313.9	7.0	17535.1	18762.6	20076.0	21481.3	22985.0
التجارة	14872.9	8.3	18892.1	20460.2	22158.4	23997.5	25989.3
المال والتأمين	11815.1	2.6	12760.8	13092.6	13433.0	13782.3	14140.6
الخدمات	19777.8	4.5	22569.8	23585.4	24646.7	25755.8	26914.9
الانشطة غير النفطية	81402.0	6.1	98201.8	104255.3	110721.6	117631.5	125017.3
الكلي **b $**	182331.2	7.0	223585.8 189.2	239042.8 202.2	255618.5 216.3	273395.7 231.3	292463.8 247.4

يتضح أن الخطة تستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة إلى 292.5 تريليون دينار عام 2022 مقارنة بحوالي 182.3 تريليون دينار عند العام 2015 وبزيادة مطلقة قدرها 110.2 تريليون دينار وبمعدل نمو 7 % . ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية 10.5 % والقطاع الزراعي 8.4 % (هذه المعدلات مشروطة بتوفر الإستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص) فضلا عن قطاعات البنى التحتية ومنها قطاع النقل وقطاع الكهرباء والماء والبناء والتشييد على ان يحافظ قطاع النفط على معدلات نموه المعروفة كونه القطاع الرئيس المولد للدخل ومصدر العملة الصعبة. ويأتي هذا النموذج لأجل العمل قدر الامكان على تصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي المتمثلة بضعف مساهمة القطاعات السلعية والانتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إزاء مساهمة القطاع النفطي إذ ليس هناك مجال لتصحيح ذلك في الامد القصير. ويعكس الجدول التالي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي كما هو في سنة القياس 2015 والمستهدف تحقيقه في العام 2022 .

جدول (7)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة القياس			(%)
القطاع	2015	2018	2022
الزراعي	2.0	2.1	2.2
النفط	55.4	56.1	57.3
التعدين	0.2	0.2	0.1
الصناعة التحويلية	0.8	0.9	1.1
الكهرباء والماء	1.2	1.1	1.1
البناء والتشييد	7.6	7.5	7.5
النقل والاتصالات	7.8	7.8	7.9
التجارة	8.2	8.4	8.9
المال والتأمين	6.4	5.7	4.8
الخدمات	10.7	10.1	9.2
الكلي	100	100	100

ان تشوه الهيكل القطاعي للاقتصاد العراقي نتيجة سنوات عجاف من الحصار والحروب والأزمات يحتاج إلى سنوات طويلة من العمل المخطط والممنهج لأجل إزالة هذه التشوهات حيث تسعى خطة السنوات القادمة إلى آلية لتصحيح هذا الإختلال من خلال العمل على إعادة الحياة للقطاعات الانتاجية والسلعية والبنى التحتية والخدمية والعمل على زيادة نسبة مساهمتها تدريجياً وهذا الأمر تقع مسؤوليته على كلا القطاعين العام والخاص. ونبين في أدناه إتجاهات مساهمة الانشطة الاقتصادية عدا النفط في الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنوات الخطة .

جدول (8)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي 2018 - 2022										(مليار دينار)
2022		2021		2020		2019		2018		الانشطة
%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	
11.9	34987.6	11.9	32614.5	11.9	30407.5	11.9	28354.3	11.8	26443.9	السلعية عدا النفط
17.4	50812.6	17.3	47270.5	17.2	43980.7	17.1	40924.8	17.0	38056.1	التوزيعية
13.4	39217.2	13.8	37746.4	14.2	36333.4	14.6	34976.0	15.2	33960.4	الخدمية
42.7	292463.8	43.0	273395.7	43.3	255618.5	43.6	239042.8	44.0	223585.8	اجمالي الناتج المحلي

الاستثمار والنمو

قدرت الإستثمارات المطلوبة (سواء من القطاع العام أو الخاص) لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ 7 % بمبلغ إجمالي قدره 220.6 تريليون دينار بما يعادل 186.7 مليار دولار طوال سنوات الخطة (2018-2022) منه مبلغ 132 تريليون دينار متوقع أن توفره الموازنة العامة للدولة كاستثمار حكومي والباقي المقدر بحدود 88.6 تريليون دينار يعبر عن إستثمارات القطاع الخاص بأشكاله كافة وكما مبين أدناه:

جدول (9)

الإيرادات والإستثمارات المقدرة للخطة 2018 – 2022	(تريليون دينار)
اجمالي الايرادات المتوقعة	**440.0**
اجمالي الاستثمارات المطلوبة	220.6
الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة	132.0
الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص	88.6

الإستثمار الحكومي

يبلغ حجم الإستثمار الحكومي المتوقع خلال سنوات الخطة نحو 132 تريليون دينار بما يعادل 111.7 مليار دولار وتشكل نحو 60 % من إجمالي الإستثمارات المطلوبه والبالغة 220.6 تريليون دينار وكما مبين في الجدول أعلاه .

الإستثمار غير الحكومي (الخاص)

تتوقع الخطة أن يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88.6 تريليون دينار بما يعادل 75 مليار دولار خلال سنوات الخطة 2018 - 2022 وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف إتجاهاته وأنشطته وهو يشكل ما نسبته 40 % من إجمالي الإستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة.

التوزيع القطاعي للإستثمارات المطلوبة

ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة قطاعياً ندرج في أدناه جدولاً بالاستثمارات المقدرة والمطلوبه سنويا لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث يتضح ان قطاع النفط يستمر في الحصول على نسبة عاليه من الإستثمارات وبحدود 38.4 % وبمبلغ نحو قدره حوالي 84.7 تريليون دينار للمدة 2018 - 2022 ويأتي هذا متوافقاً و حاجة هذا القطاع للإستثمارات الواسعة بإعتباره قطاعاً كثيف رأس المال ويحتاج إلى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والإتصالات) مجتمعة على حوالي نصف الإستثمارات المقدرة وبحدود 49.5 % إذ قدرت حاجة قطاع الكهرباء والماء إلى نحو 20.2 تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة ، في حين قدرت الإستثمارات المطلوبه لقطاع البناء والتشييد نحو 12.2 تريليون دينار خلال سنوات الخطة أما الإستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والإتصالات فقدرت بحدود 39.6 تريليون دينار وهو أمر مطلوب لتلبية متطلبات إعادة البناء والإعمار في المناطق المتضررة إضافة إلى تراجع واقع البنى التحتية في أنحاء البلاد كافة مع الإشارة إلى ان القطاع الخاص هو المساهم الأساس في هذا القطاع الحيوي حيث تصل نسبة مساهمته إلى نحو 90 %. أما قطاع الخدمات فهو بحاجة أيضا إلى إستثمارات كبيره خلال سنوات الخطة قدرت بحدود 37.2 تريليون دينار وبنسبة تصل إلى 17 % من إجمالي الإستثمارات المقدرة وذلك بأمل إعادة النشاط إلى هذا القطاع الحيوي الذي يلامس حاجات المواطنين اليومية . أما القطاعات الانتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) فقد جاءت حصتهما معا نحو 5.6 % وهي نسبة منخفضة تعود إلى ضعف القدرة الإستيعابية فيهما والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادله من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الإجراءات والقرارات ذات الصلة.

جدول (10)

حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات 2018 – 2022 (مليار دينار)

القطاع	معدل النمو المستهدف (%)	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعي	8.4	1280.8	1388.4	1505.0	1631.5	1768.5
النفط	7.5	14579.5	15673.0	16848.5	18112.1	19470.5
التعدين	1.0	5.6	5.7	5.7	5.8	5.8
الصناعة التحويلية	10.5	787.2	869.9	961.2	1062.2	1173.7
الكهرباء والماء	6.0	3591.1	3806.5	4034.9	4277.0	4533.7
البناء والتشييد	6.8	2135.8	2281.1	2436.2	2601.8	2778.8
النقل والاتصالات	7.0	6883.0	7362.8	7880.3	8431.9	9022.1
التجارة	8.3	1479.9	1568.0	1698.2	1839.1	1991.8
المال والتأمين	2.6	1077.9	1105.9	1134.7	1164.2	1194.5
الخدمات	4.5	6803.3	7109.5	7429.4	7763.7	8113.1
الكلي b$	7.0	38592.2 32.6	41172.8 34.8	43934.2 37.2	46889.4 39.7	50052.5 42.3

جدول (11)

التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة 2018-2022

القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	%
الزراعي	7574.2	3.4
النفط	84683.7	38.4
التعدين	28.6	0.01
الصناعة التحويلية	4854.3	2.2
الكهرباء والماء	20243.3	9.2
البناء والتشييد	12233.6	5.5
النقل والاتصالات	39582.1	17.9
التجارة	8545.1	3.9
المال والتأمين	5677.2	2.6
الخدمات	37219.0	16.9
الكلي	220640.0	100

متوسط نصيب االفرد

تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو حقيقي عند 7 % للناتج المحلي الاجمالي مع معدل نمو سكاني قدره 2.5 % فأن من المتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو 4.5 % فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة لعام 2007 نحو 4.9 مليون دينار عام 2015 ونحو 5.1 مليون دينار لعام 2016 حيث من المتوقع ان يصل متوسط نصيب الفرد إلى نحو 6.9 مليون دينار عند نهاية الخطة عام 2022 .

جدول (12)

متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة

السنة	ن م إجمالي المستهدف (مليار دينار)	حجم السكان المقدر (ألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (ألف دينار)
2018	223585.8	38124.2	5864.7
2019	239042.8	39127.9	6109.3
2020	255618.5	40150.2	6366.6
2021	273395.7	41190.7	6637.3
2022	292463.8	42248.9	6922.4

تستهدف الخطة بذلك تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن من خلال الحرص على تعزيز فرص عمل مناسبة إلى جانب المحافظة على معدلات التضخم عند المستويات الدنيا من خلال تبني سياسات مالية ونقديه تحافظ على استقرار الاسعار وثبات سعر الصرف إلى جانب المحافظة قدر الامكان على دعم الفئات محدودة الدخل من خلال شبكات الضمان الاجتماعي وإستمرار دعم البطاقة التموينية .

التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص

أشارت البيانات المتوفرة لسنة القياس 2015 إلى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي بلغت بحدود 34.7 % مقابل 65.3 % للقطاع العام . وفي ظل التوجهات والسياسات الإقتصادية ذات الصلة تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على تهيئة الفرص المناسبة للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية لاسيما في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الأزمة المالية وانخفاض حجم الإيرادات المالية المتاحة، وبهذا الإتجاه تستهدف خطة التنمية الوصول بنسبة مساهمة القطاع الخاص من الاستثمارات في سنة الهدف 2022 إلى نحو 38.3 % مقابل 61.7 % للقطاع العام وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (13)

مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة				
القطاع	سنة القياس 2015		سنة الهدف 2022	
	القطاع العام %	القطاع الخاص %	القطاع العام %	القطاع الخاص %
الزراعي	67.6	32.4	60.0	40.0
النفط	100.0	00	95.0	5.0
التعدين	66.4	33.6	66.0	34.0
الصناعه التحويليه	39.5	60.5	30.0	70.0
الكهرباء والماء	80.8	19.2	75.0	25.0
البناء والتشييد	43.1	56.9	40.0	60.0
النقل و الاتصالات	9.9	90.1	5.0	95.0
التجارة	13.1	86.9	13.0	87.0
المال والتأمين	4.1	95.9	4.0	96.0
الخدمات	81.8	18.2	70.0	30.0
الكلي	65.3	34.7	61.7	38.3

أهداف وتوجهات السياسات الاقتصادية الكلية

ان أهم التحديات التي واجهت الخطة السابقة (2013-2017) تتمثل في تدني كفاءة الأداء للمؤسسات وتضخم الجهاز الإداري وانخفاض انتاجية القوى العاملة فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي ووجود مشاكل وتحديات اقتصادية متمثلة في استمرار تردي مناخ الإستثمار متأثراً بجملة العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية والقانونية التي كان لها دور في التأثير على مستوى الإستثمارات الأجنبية والقدرة على جذبها فضلاً عن إختلال بنية الانتاج والميزان التجاري وبنية الموازنة العامة وهنالك أيضاً تحديات لا تقل أهميتها عن ما سبقتها وهي إرتفاع الدين العام (الداخلي والخارجي) وتخلف النظام المصرفي وإتساع نطاق القطاع غير المنظم فضلاً عن محدودية وضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في العراق.

لقد إستمر الاقتصاد العراقي ولسنوات طويلة معتمداً بشكل رئيسي على إيرادات النفط التي شكلت المصدر الأساسي لتحريك معدلات النمو الاقتصادي، حيث تمكنت هذه الإيرادات من إدامة زخم الإستيرادات الهائله والانفاق واسع النطاق ، إلا أن تراجع إيرادات النفط وعدم انتظامها كما حصل في أزمتي عامي 2008-2009 والأعوام اللاحقة لسنة 2014 قد أظهرت فشل هذه السياسات فلم تعد قادرة على دعم معدلات النمو ورفع معدلات التشغيل ما يؤكد نتيجة مهمة تتمثل في عدم قدرة الأنشطة الاقتصادية التي يحركها القطاع العام على تعويض الانخفاض الحاصل في إيرادات النفط ولا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ولا على إستيعاب الأيدي العاملة الجديدة.

يتضح مما سبق ضرورة التحول إلى سياسات أخرى للنمو تقوم على تنويع الاقتصاد وهذا يتطلب تحقيق تحولات وإصلاحات في السياسة الاقتصادية وهي :

- الانتقال من الإعتماد على النفط إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية .
- تشجيع إستثمارات القطاع الخاص القائمة على آليات السوق .
- الانفتاح التدريجي نحو الأسواق الخارجية .
- العمل على إستعادة عناصر النمو الطبيعي للقطاعات الانتاجية.
- تحقيق التناغم التام بين السياسات المالية و النقدية لضمان استثمار التراكم الرأسمالي داخليا و الحد من انتقاله إلى الخارج .

ان تحقيق هذه التحولات يكون من خلال الاعتماد على سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوسيع الإستثمار الخاص بضمنه الإستثمار الأجنبي وهذا يتطلب توسيع وتحرير الخدمات الأساسية كخدمات الكهرباء والنقل والإتصالات والخدمات المالية والسياحة والبنى التحتية التي تعتبر من الخدمات الأساسية لتوسيع التجارة كما يتطلب الأمر إيجاد المناخ والبيئة الملائمة لتحفيز القطاع الخاص على الإستثمار في أنشطة وفعاليات الاقتصاد الوطني وكذلك العمل على إحداث التغييرات المؤسسية وإعادة الهيكلة والتي تشكل عاملاً أساسياً في تحديث الإمكانيات الاقتصادية وتنشيطها في الفترة القادمة مضافا اليها أتمتة الأعمال ودعم التطور التكنولوجي وانطلاقا من هذه الرؤية فان التوجهات التنموية الجديدة تتمثل في تنويع مصادر الدخل والإيراد في الاقتصاد العراقي وتوسيع القاعدة الانتاجية ورفع القيمة المضافة وتحقيق معدلات عالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن العمل إلى تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة مع رفع نسبة الإستثمارات في قطاعات تنموية مختارة. وندرج في أدناه أهم التوصيات والمقترحات التي نرى أهميتها في السياسة الاقتصادية في العراق وكما يلي :-

1 - وضع وترتيب الأولويات الإستثمارية بحسب الضرورات الاقتصادية والإجتماعية مع الإستمرار بتطبيق آلية الانتقال إلى إقتصاد السوق وعملية التحول والاندماج مع العالم الخارجي .

2 - إعطاء قطاع البنى التحتية في الاقتصاد العراقي الأولوية وهو يعد مفتاح التطور اللاحق لتوفير وتهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي لكل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية فضلا عن ضرورة توفير الخدمات الضرورية والأساسية للمواطنين .

3 - تحديد الوسائل والمهام والتدابير والإجراءات اللازمة لتفعيل وتنمية دور القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) من خلال توفير الفرصة لإعادة بناءه شريكاً فاعلاً والذي يعد المفتاح الرئيسي للنمو الاقتصادي في مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحداث التطور التكنولوجي المطلوب.

4 - إيلاء التنوع الاقتصادي إهتماماً بالغاً والعمل على تقليل الإعتماد على أحادية المورد باتجاه زيادة مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الموازنة العامة بشقيها الجارية والإستثمارية .

5 - تقوية النظام المالي والمصرفي لدعم التنمية الاقتصادية .

6 - تعزيز دور المؤسسات الحكومية وزيادة فاعليتها من خلال تأسيس وتنفيذ إطار ملائم لقواعد تنظيم النشاط الاقتصادي وسيادة القانون .

السياسة المالية

التحديات :

- إستمرار حالة الإختلال في بنية الانفاق العام لمصلحة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الإستثمارية والذي يؤدي إلى زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد العراقي .
- ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على الإستجابة للزيادة في الانفاق مؤديا ذلك إلى تشعب الإختناقات في الاقتصاد العراقي وزيادة درجة الانكشاف الإقتصادي .
- إستمرار هيمنة الإيرادات النفطية مصدراً أساسياً ورئيساً لتمويل الموازنة العامة في العراق ما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية المتمثلة في تذبذب أسعار النفط الخام عالمياً.
- عدم إعتماد الأساليب الحديثة في إعداد الموازنات ما جعلها بعيدة عن الرؤية التخطيطية ذات البعد الإستراتيجي.
- تذبذب أسعار النفط الخام عالميا أدى إلى عدم إستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي وزيادة مخاطر الإستثمار في القطاعات غير النفطية .
- ضعف دور وأهمية المصادر التمويلية الأخرى لا سيما الضرائب والرسوم في تمويل الانفاق العام ما أدى إلى إستمرار تدني نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة.
- ضعف بنية القطاع الخاص وانخفاض مساهمته في النشاط الاقتصادي .

الاهداف:

الهدف الاول : تصحيح هيكل الانفاق العام .

وسائل تحقيق الهدف:

1. زيادة نسبة الانفاق الإستثماري من إجمالي الانفاق العام.
2. الحد من النفقات الجارية بما ينسجم والزيادة الطبيعية في السكان البالغة 3 % سنوياً والإرتفاع في المستوى العام للأسعار.
3. تقليص عجز الموازنة.

الهدف الثاني: تنويع هيكل الإيرادات العامة وزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية.

وسائل تحقيق الهدف:-

1. توسيع قاعدة الضرائب وتنويع مصادرها من خلال إستحداث ضرائب جديدة والقضاء على قنوات التهرب الضريبي.
2. الإستمرار بتقليص نطاق الإعفاءات الضريبية.
3. تبني تدابير جديدة في تفعيل زيادة تحصيل الرسوم والغرامات وجباية مستحقات الدولة.
4. تطور كفاءة الجهاز الضريبي.
5. الرفع التدريجي لدعم اسعار الخدمات الأساسية في الاقتصاد.
6. زيادة الوعاء الضريبي

الهدف الثالث: معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة .

وسائل تحقيق الهدف :

1. توظيف الإيرادات النفطية في تنفيذ المشاريع التنموية الإقتصادية والإجتماعية والتي تؤلف مصادر إيراد أكثر استقراراً وإستمراراً.
2. زيادة موارد الموازنة غير النفطية.
3. الإلتزام بسياسة الانضباط المالي للانفاق العام وتطبيق مبدأ السقوف العليا للنفقات العامة.
4. تحفيز المصارف القائمة على التوسع في تمويل عمليات الإستثمار.

الهدف الرابع: تحسين الإدارة المالية العامة.

وسائل تحقيق الهدف

1. التحول إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء بصورة تدريجية ما يعطي مجالاً أفضل للمتابعة ولتقييم مدى كفاءة الانفاق العام.
2. تبني الأسلوب العلمي والقيادي في أداء الدور الرقابي والمتابعة من خلال تحديد المسؤوليات والواجبات وتنفيذ سياساتها بكل شفافية ونزاهة.
3. تطوير نظم المحاسبة والتدقيق.

الهدف الخامس: رفع معدلات الادخار الخاص.

وسائل تحقيق الهدف:

-إستحداث أوعية جديدة لاستقطاب المدخرات الصغيرة وتوظيفها في مجالات إستثمارية مجزية.

السياسة النقدية :

التحديات

1. انخفاض مستوى التناغم والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق .
2. إستمرار نمو عرض النقد كنتيجة للإستمرار في إعتماد السياسة الانفاقية التوسعية مما يعمل على زيادة حدة الضغوط التضخمية
3. الإستمرار بتطبيق سياسة الإستيراد المفتوح قد يؤدي إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية (الدينار).
4. محدودية دور المصارف الإختصاصية في تمويل الإستثمارات في القطاع الخاص في المجال التنموي بما يتناقض وتوجهات السياسة الاقتصادية الداعية إلى إعطاء القطاع الخاص مساحة مهمة في فعاليات التنمية .
5. ضعف تأثير سعر الفائدة في حجم الإئتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة ما ينعكس على إستثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .
6. ضعف معدلات الفائدة على الإدخار وتعاظمها على الإئتمان المصرفي الممنوح

الاهداف :

الهدف الاول : المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.

وسائل تحقيق الهدف

1. إدارة عرض النقد لمصلحة الودائع .
2. إعتماد سعر فائدة محفز للإدخار .

الهدف الثاني : المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة المحلية.

وسائل تحقيق الهدف

1. تكييف إتجاهات الانفاق العام وفقا لمقتضيات النمو الاقتصادي .
2. الإستمرار بنافذة بيع العملة الأجنبية وفقا لإحتياجات السوق .

الهدف الثالث : تعزيز مبدأي الافصاح والشفافية والمراقبة وإرساء نظم الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي.

وسائل تحقيق الهدف

1. العمل على إدخال التغييرات المطلوبة في هذا الإتجاه .
2. إستخدام نظام المصارف الشامل .

الهدف الرابع : تعزيز الشمول المالي.

وسائل تحقيق الهدف

1. الإرتقاء بخدمات القطاع المصرفي من خلال تحسين وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع العراقي .
2. نشر الثقافة المالية والمصرفية .
3. تشجيع فتح فروع المصارف المحلية والأجنبية وتوسيع نمط توزيعها .

الهدف الخامس : العمل على خلق نشاط إئتماني محفز للنمو.

وسائل تحقيق الهدف

1. التوسع في منح الإئتمان بالقطاع الخاص من خلال القطاع المصرفي الوطني.
2. منح القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة وزيادة قدرتها في الحصول على التمويل.
3. توفير الإئتمان والتمويل المصرفي .
4. زيادة رأسمال المصارف الإختصاصية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الهدف السادس : تعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي.

وسائل تحقيق الهدف

1. التنويع في أسلوب إدارة الإحتياطيات الأجنبية .
2. العمل على تنويع المحفظة السيادية .
3. انشاء صندوق لدعم إستقرار الإستثمار (صندوق سيادي) .

الهدف السابع : مكافحة ظاهرة غسل الأموال.

وسائل تحقيق الهدف

1. التزام المصارف التزاماً كاملاً بقانون غسل الأموال رقم 93 لسنة 2004 .
2. تفعيل وإستحداث نظم رقابية ونظم المدفوعات لتطوير الأدوات والأنظمة الرقابية .
3. وضع الأطر والإجراءات التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية إتخاذها تحوطا لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم .

الهدف الثامن : تفعيل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التكامل النقدي والمالي بما في ذلك أسواق رأس المال والمؤسسات المصرفية والإستثمارية وشركات التأمين.

وسائل تحقيق الهدف

1. تحديث التعليمات والضوابط وتطوير النظم المالية والإدارية واللوائح والتعليمات
2. التنسيق والتناغم ما بين السياسات المالية والسياسات النقدية لضمان تحقيق التنمية والإستقرار والتوازن الاقتصادي.

الهدف التاسع : إعتماد تكنولوجيا المعلومات في آليات عمل البنك المركزي العراقي.

وسائل تحقيق الهدف

1. العمل على تحديث وتطوير نظام مصرفي جديد يلبي الحاجات الحالية والتطورات المستقبلية التي تشهدها السياسة النقدية والإئتمانية .
2. الإلتزام والعمل على ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة .
3. بناء منظومة لربط المصارف لغرض إجراء التسويات الخاصة بمدفوعات التجزئة مثل الصراف الالي والتحويلات عن طريق جهاز الهاتف النقال والكارتات الدائنة والمدينة.
4. السعي الجاد نحو تطوير برامجيات نظام المدفوعات العراقي بكل مكوناته وتحديثها

السياسة التجارية:

التحديات

1. إغـراق السـوق العراقيـة بالسـلع والخدمات المسـتورد قلـل من تحفيـز أصحـاب رأس المال في الإسـتثمار بسـبب عـدم القـدرة على المنافسـة مـع منتجـات العالـم الخارجي .
2. ضعف المنتج المحلي عن منافسة المنتج الأجنبي المماثل من حيث السعر والنوعية
3. ضعف آليات تطبيق الرسوم الكمركية المفروضه على السلع المستورده مما أدى إلى :

أ. إحباط عمل المنتجين المحليين .

ب. زيادة معدلات البطالة .

ج. انخفاض الإيرادات غير النفطية .

د. تقويض مبادرات التصنيع محليا .

الأهداف

الهدف الأول : تحسين مستوى تنافسية السلع المنتجة محلياً.

وسائل تحقيق الهدف

1. الإرتقاء بمستوى الكفاءة الانتاجية للقطاعات الانتاجية والخدمية بالقطاعين العام والخاص.
2. المساهمة في توفير بيئة أعمال مؤاتية للقطاعات الانتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص .
3. تنويع القاعدة الانتاجية في القطاع الصناعي والارتقاء بالكفاءة الإقتصادية.

الهدف الثاني: زيادة إيرادات الموازنة العامة.

وسائل تحقيق الهدف

1. فرض رسوم كمركية على السلع الكمالية لتعزز الحصيلة الإيرادية للخزينة.
2. تنظيم عملية الإستيراد للوزارات الحكومية ووضع الشروط والحدود لها .
3. تنويع صادرات القطاع الانتاجي .

الهدف الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

وسائل تحقيق الهدف

1. زيادة حجم الصادرات السلعية لتحقيق التوازن الإيجابي بالميزان التجاري.
2. الحد من ظاهرة الإستيراد السلعي غير المبرر وضبط عملية الإستيراد .
3. تنظيم عملية الإستيراد والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي.

الهدف الرابع: النهوض بالانتاج الوطني .

وسائل تحقيق الهدف

1. الإرتقاء بجودة السلع الوطنية وضمان انتشارها في الأسواق المحلية لزيادة قدرة منافسة السلع المحلية السلع الأجنبية.
2. التنسيق بين السياسة التجارية والسياستين المالية والنقدية في تخفيض التكاليف الكلية على المنتجين المحليين لزيادة قدرة المنافسة للسلع المحلية.
3. تفعيل العمل بقانون حماية المنتجات الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية والمتمثلة بحالة الإغراق وغيرها من الممارسات.

الهدف الخامس: الإرتقاء بحجم الصادرات السلعية .

وسائل تحقق الهدف

1. تفعيل عمل صندوق دعم التصدير وتقديم الدعم المالي للمنتجات العراقية السلعية المصدرة.
2. المساهمة في وضع سياسة إصلاح للهيكل الاقتصادي في العراق وتفعيل أداء القطاعات الانتاجية.

الهدف السادس: زيادة الانتاج الزراعي والصناعي.

وسائل تحقق الهدف

- أحد الأهداف التي يندرج تحقيقها في إطار السياسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاعات الانتاجية.

الهدف السابع: التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في العراق

وسائل تحقق الهدف

- تعميق التنسيق والترابط بين فروع وقطاعات السياسة التجارية بكل مكوناتها مع السياسات المالية والنقدية والائتمانية والمصرفية.

الفصل الرابع
الحكم الرشيد

تحليل الواقع :

تركز خطة التنمية 2018-2022 على الابعاد المختلفة للحوكمة : اللامركزية الادارية، المشاركة، النزاهة والشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد، سيادة القانون، النفاذ إلى العدالة. كما تتناول موضوع اعادة النظر في مؤسسات الخدمة المدنية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات وفي تعزيز ركائز الحكم الرشيد (الحوكمة الالكترونية)، فضلا عن حوكمة القطاع الخاص إذ يعد شريكاً اساسياً في التنمية.

1 - حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ إلى العدالة:

يتطلب ارساء قواعد الحكم الصالح تعزيز قدرات الدولة بالاستناد إلى حكم القانون ، باعتباره المرجعية الوحيدة الصالحة لادارة شؤون البلاد وضبط العلاقات بين مكونات الدولة والمجتمع على اساس المساواة وتكافؤ الفرص والذي يستقيم بفصل السلطات لضمان قيام ديمقراطية صحيحة وبتوفر منظومة قانونية متكاملة ومستقرة.

التحديات:

1. بطء عملية التشريع في العراق وبشكل لا يتناسب ومتطلبات عملية التحول السياسي من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي كذلك عدم تشريع قانون ينظم عمل الأحزاب وادوارها في العملية الديمقراطية.
2. استمرار تأثر السلطة القضائية بالولاءات الفرعية (القبلية والطائفية والمذهبية والمناطقية) وضعف روح المواطنة والتخندق خلف المصالح الضيقة.
3. وجود مؤشرات دالة على عدم تحقق المعايير الدولية لحقوق الانسان فيما يتعلق بالانتهاكات ضد الأطفال: (تجنيد الاطفال، الانتهاكات ضد الاطفال، الاطفال الايتام، المشردين). والممارسات الضارة بحقوق المرأة (تزويج القاصرات، والعنف الأسري) وبعض مظاهر الانتهاك المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية (الاختطاف والسبي) وبخاصة تلك التي تعرضت لها الأقليات الدينية.
4. عدم مطابقة السجون للمعايير الدولية فضلا عن عدم حسم الدعاوي القضائية في الوقت المناسب.

2 - اللامركزية الادارية والحكم المحلي:

على الرغم من صدور قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته وما تضمنه من نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات إلى الحكومات المحلية في المحافظات لدعم اللامركزية الادارية، إلا ان تطبيقة يحتاج إلى جدية أكبر للابتعاد عن النهج المركزي وضمان تطبيق سليم لعملية التحول وتجاوز السلبيات المرتبطة بضيق الفترة الزمنية لانجاز هذا التحول.

التحديات:

1. بطء عملية نقل الصلاحيات لبعض الوزارات وما يصاحبها من إشكاليات مالية وإدارية وفنية.
2. عدم وضوح حدود الصلاحيات والسلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والحاجة إلى تعديل

قوانيـن الوزارات الاتحادية بمـا يواكب التحول إلـى الإدارة اللامركزية. .

3. عمل السلطات المحلية خارج حدود اختصاصاتها وعدم وجود اليات ومؤشرات للرقابة وتقييم الأداء.
4. تعدد مصادر وانظمة التمويل في الوزارات التي تم نقل صلاحياتها.

3 - النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد :

يعانـي العراق من عدم وجود معيار وطني لتحديد مؤشـر الفسـاد الذي على اساسـه يتم تقييـم الواقع الحالي. وعلـى الرغـم من ذلـك فقد عملت هيئة النزاهة على إعداد اسـتراتيجية وطنية لمكافحة الفسـاد للسـنوات من 2016-2020 والتي تضمنت معايير ومؤشـرات لتحديد مسـتويات الفساد.

التحديات:

1. التأخيـر فـي حسـم أغلـب قضايا النزاهة والفسـاد مـن قبل القضاء وعـدم وجـود اتفاقيات ثنائيـة ملزمة بين العـراق ودول العالـم تلزم الاطـراف المعنية في اسـترداد المتهميـن والاموال.
2. عـدم اقـرار قانـون ملـزم لكشـف الذمة الماليـة والاكتفـاء حالياً بعقوبـة اداريـة للمخالف من قبـل وزارته ما يمثـل تحديـاً بتهـرب الكثيـر من المسـؤولين عن الافصـاح عن ذممهـم المالية.
3. عـدم الإفصـاح الكامـل عن المعلومـات والوثائق العامة التي تضمـن الوصول إلى المعلومـة والاطلاع عليها من أصحـاب المصلحة.

4 - الخدمة المدنية:

نظـرا لقـدم القوانيـن والتشـريعات التـي تنظم شـؤون الوظيفة العامة فان إعـادة النظـر بالمنظومـة القانونيـة كلهـا أصبح امرا ملحا خـاصة فيما يتعلق بقـانون الخدمة المدنية وقـانون انضباط مـوظفي الدولـة وقانون تقاعد موظفـي الدولـة وقانـون مجلـس الخدمـة العامة الاتحـادي، كمـا ان وضع معاييـر تعتمد علـى الكفـاءة والجدارة في اختيار القيادات الادارية يعد اولوية لوجود خللٍ وتلكـؤٍ كبيـرٍ فـي اختيـار كبار المـوظفين العموميين إذ ان هذا الاختيار يتسم بغياب التخطـيط السليم والعشوائية.

التحديات

1. عـدم تفعيـل مجلس الخدمـة العامة الاتحـادي والعمل بقانـون المجلس رقـم (4) لسـنة 2009 كذلك عدم تحديـث قوانيـن الخدمة المدنيـة ذات العلاقة بشـؤون الوظيفـة العامة.
2. تداخـل فـي الاختصاصـات وصلاحيـات المؤسسـات وذلـك لغيـاب التشـريعات التـي تحـدد اهـداف ومهام وواجبـات هذه المؤسسـات فضـلا عن التوجـه العام لقادة المؤسسـات الحكوميـة نحو المركزية الشـديدة في اتخـاذ القـرارات (تركيـز الصلاحيات).
3. غيـاب المعاييـر والمؤشـرات لقيـاس الاداء والتي تكشـف عن الانحرافـات بين المخطط والمنفذ وتشـخيص الاسباب.

5 - المشاركة العامة:

أظهرت نتائج الدراسات ذات الصلة إلى ان نسبة مشاركة المواطنين في تحديد الاولويات وصلت إلى أدنى مستوى 13 % تليها مشاركة منظمات المجتمع المدني إلى 10 %ثم الحكومات المحلية إلى 17 % وتتطلب الديمقراطية تعزيز فرص المشاركة السياسية لافراد المجتمع كافة.

التحديات

1. ضعف مشاركة الاطراف الفاعلة (المواطن، المجالس المحلية، منظمات المجتمع المدني ، التشكيلات الادارية للوزارات) في تحديد الاولويات وآليات الرقابة والمتابعة والمساءلة واتخاذ الاجراءات التصحيحية.
2. ضعف وعي وثقافة المواطن والحكومات المحلية بدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الفاعلة.

6 - الحوكمة الالكترونية:

أظهرت نتائج المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2015 لتقييم الجاهزية الالكترونية ان نسبة إستخدام الاستمارة الالكترونية في العمل المؤسسي تبلغ 21 % وما زال العمل الورقي يشكل النسبة الأكبر من العمل وبنسبة 77 %، واظهرت البيانات ان نسبة 66 % من مجموع الجهات المشمولة يتوفر لديها تشكيل لإدارة تكنولوجيا المعلومات وأن نسبة الانظمة الالكترونية العاملة على مستوى التشكيلات بلغت 67 % وهي نسبة جيدة على مستوى جميع الجهات الحكومية، وكانت الجهات غير المرتبطة بوزارة نسبتها الأعلى بلغت 92 %اما نسبة فاعلية شبكات البيانات على المستوى الكلي بلغت 42 %.وعلى مستوى الخدمات التي تقدم بشكل الكتروني فكانت محدودة جدا قياسا بالخدمات اليدوية التي تقدمها مؤسسات الدولة، وبالرغم من نجاح بعض المؤسسات في تقديم الخدمات الكترونيا الا انها مازالت دون مستوى طموح المواطن.

التحديات

1. غياب التشريعات القانونية التي تدعم وتنظم عمل الحكومة الالكترونية مثل (التوقيع الالكتروني، التجارة الالكترونية ، جرائم الحاسوب ، تعريف الهوية).
2. لاتزال هناك مقاومة لعملية التغيير باتجاه التحول إلى نموذج الحكومة الإلكترونية باعتبار ان تغيير علاقة الجهاز الحكومي مع بيئته الداخلية والخارجية في هذا المجال يستوجب إعادة تصميم العملية الإدارية التي يتعامل معها الجهاز الإداري.

ثانياً : الاهداف ووسائل تحقيقها

المحور الاول: حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ إلى العدالة.

الهدف الاول: تعزيز سيادة القانون والحد من انتهاكات حقوق الانسان .

وسائل تحقيق الهدف :

1. تفعيل القوانين ذات العلاقة بمحاسبة المخالفين.
2. التقليل من الانتهاكات القانونية.
3. اعادة بناء الهياكل التنظيمية للمؤسسات الامنية والعسكرية والاستخبارية.

4. تحسين القدرات البشرية في الاجهزة الامنية.
5. تأهيل البنى التحتية للسجون.
6. تبسيط اجراءات حسم الدعاوى.
7. تطوير قدرات الملاكات القضائية والتحقيقية
8. تطوير الاجراءات القانونية واساليب حماية للقضاة

الهدف الثاني : تطوير قدرات المؤسسات المعنية بحقوق الانسان

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين أداء المؤسسات المعنية بحقوق الانسان وتطوير قدرات العاملين فيها.
2. تحسين الخدمات التي تقدمها المؤسسات المعنية بالنازحين والمهجرين.
3. تطوير قدرات العاملين في مجال النازحين والمهجرين.
4. تحسين أداء المؤسسات المعنية بالفئات الهشة في المناطق المتأثرة بالعمليات الارهابية .

المحور الثاني : اللامركزية والحكم المحلي

الهدف : تحسن تطبيق اللامركزية الإدارية .

وسائل تحقيق الهدف :

1. تحديث قوانين الوزارات التي تم نقل اختصاصاتها إلى المحافظات لتوائم النهج اللامركزي.
2. تحديث قانون الادارة المالية في العراق .
3. اعداد دليل الصلاحيات المنقولة من الحكومة الاتحادية إلى الحكومات المحلية .
4. دراسة الواقع الفعلي للادارات المحلية بعد نقل الاختصاصات والوظائف للمحافظات .
5. تطوير قدرات الحكومات المحلية ، وتطبيق معايير صارمة لاختيار القيادات الادارية العليا والوسطى في الحكومات المحلية.
6. اعادة النظر بالهياكل التنظيمية للمؤسسات التابعة إلى الحكومات وبما يتوافق مع النهج اللامركزي.
7. تنفيذ قانون مجلس الخدمة الاتحادي وانشاء مجالس الخدمة في الحكومات المحلية.

المحور الثالث : النزاهة والشفافية والمسائلة ومكافحة الفساد

الهدف: تحسين درجة النزاهة والشفافية والحد من الفساد الاداري والمالي.

وسائل تحقيق الهدف :

1. تطوير قدرات العاملين في الجهات الرقابية.
2. تطبيق نظم تدقيق ورقابة الكترونية.
3. تطبيق خدمات النافذة الواحدة.
4. ارساء ثقافة الشفافية في مؤسسات الدولة.

المحور الرابع : الخدمة المدنية

الهدف : تحسين أداء الجهاز الإداري بشكل كفوء وفاعل.

وسائل تحقيق الهدف:

1. اعـداد دراسـة مسـحية شـاملة للتعرف علـى مدى الترهـل في الهيـاكل التنظيميـة والوظيفية فـي الجهاز الحكومي.
2. تعديل القوانين الخاصة بالوزارات والهيئات التي تمت هيكلتها.
3. تطوير اداء القيادات الادارية وآليات اختيارها للوصول إلى مؤسسات حكومية كفوءة وفاعلة في أداءها.
4. إعتماد أنظمة إدارية محدثة.

المحور الخامس : المشاركة العامة

الهدف : ضمان مشاركة عامة فاعلة في عملية صنع القرار

وسائل تحقيق الهدف:

1. تعزيز قدرات الحكومات المحلية في بناء شبكات تواصل مع الاطراف الفاعلة في آلية صنع القرار.
2. بناء شراكات فاعلة لأصحاب المصلحة في اعداد الخطط والموازنات التخطيطية للمحافظات .

المحور السادس: الحوكمة الالكترونية

الهدف: اعتماد منظومة الحوكمة الالكترونية كبديل لنمط الإدارة الحالية

وسائل تحقيق الهدف:

1. إعتماد منظومة قانونية داعمة للحوكمة الالكترونية .
2. تطوير السياسات المتكاملة لتقنية المعلومات (التوافقية / التشغيلية / التشغيل البيني).
3. إعداد خطط وبرامج لتطبيق الحوكمة الالكترونية بالاعتماد على التجارب العالمية في هذا المجال.
4. تحسين الجاهزية الالكترونية.

الفصل الخامس

القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار

تحليل الواقع

- مع استمرار التقلّب وعدم الاستقرار في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، أظهرت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) اتجاهاً نحو الانخفاض منذ عام 2004 يتراوح بين 0.6 % و 1.5%، بمتوسط قدره 0.8 % من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2004-2012) . وفي عام 2015 بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت 34.7 % ، وهو مؤشّر على بيئة غير تمكينية ومناخ استثماري سلبي للقطاع الخاص .
- في عام 2014 كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي (مع النفط) 35.7 % ، و في الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) 73.2 % . وقد انخفضت هاتان النسبتان إلى 33.2 % و72.6 % على التوالي في عام 2015 .
- يعمل نحو 68 % من القوى العاملة في النشاط غير المنظّم. وخلص مسح منظمة العمل الدولية لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (الذي أجري في عام 2012) إلى أنّ معظم مؤسسات الأعمال الصغرى تعمل في القطاع غير المنظّم .
- يُصنّفَ العراق بين الدول التي تحتّل المراتب الدنيا للمؤشرات العشر المستخدمة في "تقرير ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي لعام 2017 (Doing business 2017, Equal opportunity for all) . و من أهم المؤشرات المذكورة في هذا التقرير ما يأتي:

- **يقع العراق في المرتبة 165(من بين 190 دولة) (مقارنةً بـ 63 للبحرين ، و 66 لعُمان ، و69 لتركيا ، و 77 لتونس ، و 94 للسعودية ، و 102 للكويت ، و 118 للأردن ، و 120 لإيران) .**
- **يقع العراق في الترتيب 181 (من بين 190 دولة) في مؤشر الحصول على الائتمان ، و حصل على درجة واحدة من 12 في قوة الحقوق القانونية .**
- **بلغت درجة مؤشر مدى شفافية الشركات 2 من 10 .**
- **يحتل العراق المرتبة 115 (من 190) في مؤشر تسجيل الملكية .**
- **سجّل العراق أيضاً مستويات متدنية في حماية المستثمرين ، والتجارة عبر الحدود ، وانفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار ، و ليس لديه سياقات واضحة للتعامل مع الشركات المفلسة .**

- تراجع العراق في ترتيب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2018 الصادر عن البنك الدولي (Doing business 2018, Reforming to create jobs) إلى المرتبة 168 من 190 دولة (مقارنة بـ 60 لتركيا ، و 66 للبحرين ، و 69 للمغرب ، و 71 لعمان ، و 83 لقطر ، و88 لتونس ، و 92 للسعودية ، و 96 للكويت ، و 103 للأردن ، و 124 لايران) .
- انّ هناك "حزمة" من السياسات والاجراءات الحكومية الهادفة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير قدراته في مختلف المجالات، شرعت الحكومة في اقرارها وتنفيذها، ومن أهمها ما يأتي:

- **إعلان و تطبيق البرنامج الحكومي في عام 2014، و حزمة الاصلاحات الاقتصادية المرتبطة به (2015).**
- **"حزمة" السياسات والاجراءات الهادفة لدعم القطاع الخاص، التي اعدها فريق الخبراء الوطني ، و بمشاركة الفرق الفنية الأخرى الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 239 لسنة 2015.**
- **تأليف اللجنة العليا لقروض البنك المركزي العراقي (الأمر الديواني 31 لعام 2016).**
- **وتقوم هذه اللجنة بإعداد تقارير تفصيلية عن الانجازات والمشاكل والمعوقات ذات الصلة بتنفيذ مبادرة البنك المركزي لتحسين الوضع الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص والنهوض بقطاعات الزراعة والصناعة** والاسكان ، من خلال تخصيص مبلغ 5 ترليونات دينار عراقي لغرض اقراض المواطنين والقطاع

الخاص ضمن آليات للقروض تم اقرارها من خلال عدد من ورش العمل والاجتماعات التي اشترك فيها المختصّون من وزارات الدولة المعنيّة وممثلو القطاع الخاص ، وصدق عليها رئيس مجلس الوزراء ، وعممت على الجهات ذات العلاقة .

- **تشكيل اللجنة التوجيهية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تحديد مهامها (الأمر الديواني 238 في 4 / 7 / 2016 ، والأمر الديواني المرقم 49 لسنة 2017) . والعمل مستمر حاليا من قبل اللجنة في إعداد تعليمات تنفيذ عقود المشاركة للجهات الممولة مركزيا وذاتيا.**
- **استنادا إلى الأمر الديواني أعلاه ولأغراض تسهيل إجراءات تنفيذ أحكام قرار مجلس الوزراء المرقم 96 لسنة 2016، قامت وزارة التخطيط بإصدار الدليل الإرشادي للتسجيل والعرض والإحالة والتعاقد وتنفيذ مشاريع الشراكة بين جهات القطاع العام والخاص.**
- **قرار مجلس الوزراء رقم 29 لسنة 2017 ، المتضمن إقرار توصيات "لجنة دعم الصادرات المحلية" ، والذي ينصّ على مجموعة اجراءات سيتم ذكرها لاحقاً في سياق هذا المحور .**
- **هناك أيضاً حزمة السياسات الهادفة إلى مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة (التي أعلن عنها رئيس مجلس الوزراء في نهاية عام 2017) .**

انّ جميع الاجراءات والسياسات المذكورة في اعلاه يمكن أن تؤدي إلى تمكين العراق من تحقيق نتائج أفضل بكثير في المؤشرات العالمية التي تعمل على تقييم بيئة الأعمال في أي بلد ، وأنْ تدفع باتجاه زيادة كفاءة أداء القطاع الخاص ، وتفعيل دوره ، و بناء قدراته التنافسية . وبهذا فانّ تطوير القطاع الخاص سيتيح للحكومة العراقية المزيد من الفرص لإيجاد حلول تستهدف الاحتياجات الآنية وطويلة الأجل لمجتمع الأعمال . وفي الوقت الذي ستعملُ فيه الحكومة العراقية على تنفيذ اصلاحاتها الاقتصادية بجديّة ، و تسعى للمُضيّ قدما بهذه العملية ، فانها ستوفّر(في الوقت ذاته) الشروط الضرورية لتوفير بيئة جاذبة للأعمال والاستثمارات ، وإلى تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، وتأسيس شراكات فاعلة بينها وبين الشركات العامة ، وستدفع القطاع الخاص إلى أن يكون أكثر التزاماً ، وأكثر قدرةً على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

- انّ موارد العراق (البشرية والطبيعية) ، وثروته من المواقع الأثرية والتاريخية ومقاصد الزيارات الدينية ، والفرص التسويقية الهائلة التي يتيحها الطلب الكبير والمتنامي على السلع والخدمات كافّة ، توفّر امكانات ضخمة لتفعيل دور الانشطة والمؤسسات الانتاجية والخدمية القائمة ، وانشاء مشروعات جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد . وهذه الامكانات ستتيح للقطاع الخاص فرصة اعادة بناء ذاته، ومراجعة أدائه الاقتصادي ، ونمط ادارته لمؤسساته ، وأسلوب تعامل الدولة والقطاع العام معه ، والشروع في صياغة نهج جديد للعمل يتجاوز سلبيات المراحل السابقة ، و يسمح لهُ بممارسة أدوار فاعلة يُساهم من خلالها في تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي ، وفي خلق فرص العمل ، وفي انجاز عملية التنمية الشاملة والمستدامة .
- استناداً إلى ما تقدّم فانّ جميع السياسات والاجراءات والبرامج والأنشطة ذات الصلة بتطوير وتفعيل دور القطاع الخاص (الواردة في هذه الخطة) سيجري التعامل معها ، والنظر اليها ، على أنها وسيلة مرنة وقادرة على التعامل مع المتغيرات التي قد تطرأ على الواقع الاقتصادي ، وستكون خاضعة للمراجعة الدورية بحيث تستجيب للاحتياجات المستجدّة ذات الأولوية ، والفرص الجديدة ، والظروف المتغيّرة ، والصدمات المُحتَمَلة ، والخطط والسياسات "الوقائية" البديلة التي ينبغي انتهاجها لمواجهة هذه الصدمات. كما أن هذه السياسات (وما يرتبط بها من أهداف ووسائل تنفيذ) ستستند إلى الترتيبات المؤسسية القائمة ، وإلى منجزات الاصلاح المتحققة (وتلك التي لاتزال قيد التنفيذ) ، وإلى الاهتمامات المشتركة للمعنيّين بها ، والتوجهات والضوابط الحكومية ذات الصلة .

وستبقى عملية تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد مرتبطة على نحو وثيق بعملية الاصلاح الاقتصادي التي أُعلن عنها في البرنامج الحكومي 2014 - 2018 ، وإلى التوسّع بهذه العملية خلال السنوات اللاحقة ، وما يتطلّبه ذلك من ترسيخ وتعجيل ، والتزام مشترك بتنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية .

وهذا ما سيجعل السياسات والاجراءات والبرامج ذات الصلة ان تفعل وتطور القطاع الخاص متوائمة مع تلك التي وردت في استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 – 2030 ، والتي سترد أيضاً ضمن خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 , والتي يفترض أن تكون متّسقة أيضاً مع البرنامج الحكومي القادم 2018-2022.

التحديات

- تداعيات المتغيرات الداخلية والخارجية (السلبية)على الاقتصاد العراقي خلال المدة 2014 - 2018 (الأثر السيّء لانهيار اسعار النفط على الاقتصاد ، والتداعيات الكارثية لتمدّد التنظيمات الارهابية ، والدمار المصاحب لعمليات التحرير ، والخسائر والأضرار الهائلة في الاصول والوحدات الاقتصادية التي تكبّدها القطاع الخاص نتيجة لذلك).
- تراجع الوضع الاقتصادي للعراق حالياً ، وما تكشف عنه البيانات المالية المتاحة من استمرار ضآلة التخصيصات الاستثمارية (التنموية) في الموازنة العامة للدولة للسنوات الخمس القادمة .
- الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي – الريعي ، وما يفرضه هذا الاختلال من تحديات تتطلب تفعيل دور القطاع الخاص ، و تعزيز قدراته التنافسية ، لضمان مشاركته الفاعلة في تحقيق التنويع الاقتصادي بسرعة وكفاءة . و في ظلّ هذا التنويع (تنويع المنتجات / تنويع القطاعات والصناعات/ تنويع الموار المالية ، وتوليد الثروات الوطنية / تنويع الصادرات) سيكون هناك مستوى جيّد للعمالة ، ومستوى أفضل لجودة المنتجات ، والقدرة على تطويرها.
- ضآلة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي ، وتكوين رأس المال الثابت ، وتوفير فرص التشغيل ، وتمويل الاستثمارات . وتُعد مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي عنصراً حاسماً في تحديد دور القطاع الخاص في مجمل عملية التنمية الاقتصادية . وهذا الدور لا يزال متواضعاً وغير استراتيجي ، ويشكّل تحدّياً رئيساً لخطط التنمية الوطنية المتعاقبة .
- ضمان قيام القطاع الخاص بالمساهمة في تمويل 40 % من استثمارات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 خارج تخصيصات الموازنة العامة للدولة (88.6 ترليون دينار ، بما يعادل 75 مليار دولار تقريباً) .
- تخلّف الجهاز المصرفي ، وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية (الخارجية والداخلية) على الدولة والقطاع الخاص معاً .
- ضعف صياغة السياسات الحكومية ، و التلكؤ في تنفيذ ما يتم اقراره منها ، مع غياب تام للسياسات الوقائية ، و ضعف الجودة التنظيمية ، الأمر الذي أضعف بدوره من سلطة وسيادة وانفاذ القانون على الجميع ، فضلاً عن غياب الثقة في تنفيذه بعدالة .
- ضعف فاعلية وجدوى السياسات المرسومة ، و تضارب وتخبّط القرارات المُتخذة ، وما ترتب على ذلك من ضعف الاتّساق بين السياسات الكلية في العراق . و هذا قاد بدوره إلى هدر وضياع الكثير من الجهود التي بذلتها الحكومة (وأطراف أخرى عديدة ، بينها وكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق) لوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج كفيلة بتفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد ، وأدى بالتالي إلى تقويض ثقة القطاع الخاص بقدرة الدولة على انتهاج سياسات جادّة ، و مُمكنة التنفيذ ، وقابلة للاستدامة بهذا الصدد .

- تلكؤ عملية الاصلاح الاقتصادي ، و صعوبة تنفيذ المزيد من الاصلاحات التشريعية والسياسية والتنظيمية والمؤسساتية.
- عدم الايفاء بالمسؤوليات والالتزامات والأدوار الانتقالية للحكومة والقطاع الخاص والتي كان ينبغي الايفاء بها خلال المرحلة الأولى 2014 - 2017 من استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 - 2030 ، وخطة التنمية الوطنية السابقة 2013 - 2017 ، ومن أهمها ما يأتي :

- **الصعوبات والتحديات التي تواجهها الدولة في محاولتها لتعزيز الاستقرار والأمن في العراق ، وبسط سلطة القانون على الجميع ، بهدف اتاحة المجال لمؤسسات وشركات ومشاريع القطاع الخاص بأن تستثمِر وتتطوّر ، وتصبح أكثر قدرة على المنافسة.**
- **ضعف قدرة الحكومة على تطبيق نهج تشاركي وشمولي مع القطاع الخاص ، يتيح له القيام بدور أكبر وأكثر فاعلية في صنع القرار الاقتصادي وقيادة السوق .**
- **ضعف عمليات المراقبة والتقييم بصدد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص 2014 - 2030.**
- **ضعف قدرة الحكومة على تطبيق افضل الممارسات البيئية .**
- **ضعف الاهتمام الحكومي بحماية حقوق الملكية الفكرية .**
- **عدم قدرة القطاع الخاص على تعزيز دور وفاعلية (وقوة) الاتحادات والجمعيات والمنظمات المعنيّة بقضاياه ، وضعف امكاناته في رفع كفاءة أدائها (المهني والتقني) ، وتعزيز قدرتها على الاستدامة ، وعجزه عن ضمان تمثيل أعلى لمؤسسات الأعمال الخاصة فيها .**
- **ضعف المساهمة الجادّة والبنّاءة للقطاع الخاص في جهود الحكومة لتأسيس منبر دائم للحوار بينها وبينه .**
- **ضعف وعدم جديّة القطاع الخاص في التأسيس لمشاركة فاعلة في صياغة السياسات و الخطط القطاعية التي من شأنها ان تصبح من مكونات خطط التنمية الوطنية ، وتواضع دوره في مساعدة الحكومة بصدد وضع وتحديد الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه المكوّنات.**

- عدم تنفيذ حزمة السياسات والاجراءات الهادفة لدعم القطاع الخاص، المُعدّة من فريق الخبراء الوطني ، و بمشاركة الفرق الفنية الأخرى(فريق التمويل والتأمين / فريق القطاع الصناعي / فريق تحسين بيئة الأعمال / فريق تبسيط الاجراءات) ، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 239 لسنة 2015 ، وما تضمّنه من توجهات وسياسات حكومية ، واجراءات وأدوار للقطاع الخاص ، ومن تحديد لمدد التنفيذ ، وللجهات المسؤولة عن التنفيذ ، وبما يسمح بتحقيق الأهداف الواردة في اطار المحاور الرئيسة لهذه الحزمة (التي تم تضمين الكثير من تفاصيلها المهمة في هذا المحور).
- واجهت حوكمة القطاع الخاص في العراق عدداً من التحدّيات ، أهمها ما يأتي:

- **عدم وجود رؤية واضحة لحوكمة القطاع الخاص.**
- **غياب إطار عمل واضح للدولة ، ينظّم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**
- **ضعف جاهزية الجهات الحكومية للتعامل بفاعلية مع القطاع الخاص.**
- **ضعف وعي القطاع الخاص لدوره في المسؤولية المجتمعية ، وضعف استعداده لتحمّل الأعباء (والكُلَف) المترتبة عليها .**
- **ضعف ثقافة (وممارسات) إعادة هيكلة الشركات العامة لدى المؤسسات الحكومية ، وشيوع ظاهرة الخوف من "الخصخصة"(بأشكالها المختلفة) لدى جميع "أصحاب المصلحة" المعنيين بها .**
- **التداعيات (السلبية) المرتبطة بتراجع الوضع الأمني والاقتصادي على عملية حوكمة القطاع الخاص.**

- اذا كان السبب الرئيس لفشل السياسات (والخطط والاستراتيجيات المختلفة) قبل عام 2014 هو نقص الالتزام وليس نقص التمويل ، فان هذه المشكلة أصبحت مُركبّة منذ عام 2014 . فحتّى عندما يكون هناك التزام ، فانّ هناك مشكلة عدم القدرة على التعبير عن هذا الالتزام من الجهات (وأصحاب المصلحة) المعنيّين بهذه السياسات . وتتحمّل الجهات المُكلّفة بالتخطيط (فضلاً عن صنّاع القرار) ، المسؤوليات المترتبة على عدم ايجاد حلول واقعية لمشاكل كهذه .

الأهداف

الهدف الاول : زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص ضمن المؤشرات الآتية :

- يحقق القطاع الخاص نموا لا بأس به، مساهما بما نسبته 40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ويوفّر 50 ٪ من فرص التشغيل خلال مدة الخطة .
- يساهم القطاع الخاص في تخفيض البطالة بمعدل 0.5 نقطة سنوياً طوال مدة الخطة.
- ضمان مساهمة القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) في تمويل 40 % من استثمارات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 خارج تخصيصات الموازنة العامة للدولة (88.6 ترليون دينار ، بما يعادل 75 مليار دولار تقريباً) خلال مدة الخطة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق من 18.463 مليار دولار(خلال المدة ما بين كانون الثاني/ يناير 2012 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2016) ، إلى 40 مليار دولار (خلال سنوات الخطة 2018 – 2022) . أي جذب 8 مليار دولار من الاستثمار الاجنبي إلى العراق سنوياً طيلة مدة الخطة .
- زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الأساسية ، ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت من 34. 7 % في عام2015 إلى 38.3 % في عام 2022.

وسائل تحقيق الهدف :

يمكن تحقيق هذا الهدف (محصّلةً) من خلال تحقيق الأهداف الأخرى ذات الصلة بتطوير القطاع الخاص ، والتي سيتم ذكرها مع وسائل تحقيقها تفصيلاً في أدناه .

الهدف الثاني : تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

يرتبط هذا الهدف بالحاجة المُلِحّة للقطاع الخاص للعمل في بيئة داعمة ، مُتَسّقة ، ويمكن التنبؤ بها ، مُعزّزة بسياسات قانونية وتنظيمية ومالية جديدة .

وسائل تحقيق الهدف :

- استحداث "مجلس تطوير القطاع الخاص " ليكون منبر حوار وتفاعل وتشاور وتنسيق وتكامل بين الحكومة والقطاع العام من طرف والقطاع الخاص من طرف آخر . و يعمل "مجلس تطوير القطاع الخاص" عند تأسيسه ، على إرساء أسس للحوار والتشاور بين الجهات المعنيّة ، لتحقيق التشارك الفاعل مع القطاع الخاص عند تطوير واقتراح خطط واستراتيجيات جديدة ، أو وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة و تعليمات تخصّ الأخير.
- اعداد حقيبة مشاريع تنموية يتم تمويلها خارج التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، يتم تنفيذها عن طريق الشراكات مع القطاع الخاص المحلي ، أو عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر (أو

كليهما معاً) ، وبالاستعانة بمصادر ائتمانية خارجية (مثل مؤسسة التمويل الدولية IFC العائدة للبنك الدولي)، تقدّم دعمها للشركات الخاصة العاملة في العراق ، و الاستعانة أيضاً بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

- وضع أنظمة ، وآليات فاعلة لإدارة مخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي ، ووضع قواعد واضحة ومُلزِمة للتعامل معها من جميع الأطراف المعنيّة بها (خطر المصادرة والتأميم / خطر الحرب والصراعات الأهلية / خطر عدم تحويل أصل الاستثمار ، أو الربح الناتج منه / خطر الاخلال بعقد الاستثمار ..) .
- العمل على وفق ما ورد في "الخرائط الاستثمارية" للمحافظات ، ووضع هذه الخرائط موضع التطبيق ، و تحديد دور القطاع الخاص في اعدادها وتنفيذها .
- تعديل وتبسيط إجراءات وضوابط حصول القطاع الخاص على التمويل من المصارف التجارية والقطاعية (قروض ميسرة، تسهيلات مصرفية، ضمانات ..).
- تقديم حوافز وتسهيلات مالية وضريبية للاستثمارات الجديدة والابتكار وتحسين نوعية الانتاج وإدخال منتجات جديدة وتسجيل مؤسسات القطاع الخاص غير المنظم.
- مراجعة وتبسيط الاطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص ، وتعديل القوانين والأنظمة والتعليمات و/أو إصدار قوانين أخرى جديدة بالتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص . وتبسيط الإجراءات وإزالة التعقيدات الروتينية التي تعيق توفير بيئة ملائمة لعمل مؤسسات الأعمال . ويمكن أن تتمّ عملية المراجعة والتعديل و"التشريع" هذه في اطار الأولويات المذكورة في الجدول (14) .

جدول (14)

خطة العمل بصدد اولويات القوانين المقترحة والتعديلات المطلوبة على القوانين النافذة (2018-2022)

القانون/التشريع	التطبيق	الخطوات المنجزة	المطلوب	سنة التشريع المقترحة	الملاحظات
1- قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مُعلّق	اعداد مسودة 2012	تشريع	2019-2018	يحتاج القانون عندما يُشرّع إلى أن يُستكمَل بمجموعة أنظمة و/ أو تعليمات مُصمّمة لكل قطاع على حدة.
2-قانون التوريدات العامة	مُعلّق	• اعداد مسودة 2007 - اجراء مراجعة 2011	تشريع	2019	-
3 - قانون المناطق الصناعية	-	قانون مُقترَح	اعداد مسودة	2019	-
4 - قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار رقم (14) لسنة 2010	غير فاعل	تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 آذار 2010	تفعيل	2019-2018	لم يؤسّس حتّى الان "مجلس شؤون المنافسة ومكافحة الاحتكار" ، وفقاً لما نصّ عليه هذا القانون . كما انّ مجلس القضاء الأعلى لم يُنشئ محكمة متخصصة بموجب هذا القانون ، للنظر في المنازعات الناشئة عند تطبيقه.
5- قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984	غير كاف	قانون نافذ	تعديل	2019-2018	-
6 - قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997	غير كاف	قانون نافذ	تعديل	2019-2018	وضع أحكام قانونية اضافية تجيز تأسيس الشركة القابضة تحت أي نوع من أنواع الشركات ، وتعمل على تنظيم علاقة الشركة القابضة بمجموعة الشركات التابعة لها من الناحيتين الادارية والمالية .
7- قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997	غير كاف	قانون نافذ	تعديل	2019-2018	تضمينه توصيفاً أفضل وأكثر دقة للشركات العامة ، وآليات الفصل بين الملكية والادارة ، والشفافية في عملية رسم السياسة وصنع القرار ، والغاء دور المدير العام رئيساً لمجلس الادارة ، والخصخصة ..

تابع جدول (14)

خطة العمل بصدد اولويات القوانين المقترحة والتعديلات المطلوبة على القوانين النافذة (2018-2022)

القانون/التشريع	التطبيق	الخطوات المنجزة	المطلوب	سنة التشريع المقترحة	الملاحظات
8- قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1998	غير كاف	قانون نافذ	تعديل	2020	-
9- قانون العمل رقم (37) لسنة 2015	غير كاف	قانون نافذ	تعديل	2019-2018	مراجعة واعادة معالجة مختلف القضايا المهمة المطلوبة للتصديق على "اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي" ، التي تضع الأساس للحوار بين العمال واصحاب العمل ، وأليات ضمان حقوق العمال والموظفين ، ودور والتزامات وحقوق القطاع الخاص ، ومعايير التمييز والشمولية ...
10- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل	غير كاف	قانون نافذ	تعديل	2019-2018	(يحتاج إلى مراجعة شاملة وجوهرية لأنه بصيغته الحالية لا يميز بين الاستثمارات المحلية والاجنبية ، عدم وضوح دور الهيئة الوطنية للاستثمار التي تعمل حالياً هيأة تنفيذية للدولة تتولى ادارة الاراضي وغيرها من المعاملات ، عدم وضوح الاعفاءات الضريبية ، عدم وضوح آلية تسوية المنازعات .....). كما أنّ القانون رقم (2) لسنة 2009 المُعدّل لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 يحتاج إلى تعديل ايضاً لأنّه يضمن ملكية الاراضي من المستثمرين المحليين والعرب والاجانب لمشاريع الاسكان فقط دون غيرها من المشاريع. أمّا النظام رقم(7) لسنة 2010 (الصادر عن مجلس الوزراء) فقد نظّم معدلات الايجار للأراضي المستثمرة في مختلف المجالات . الحالة : انّ جميع التعديلات المقترحة (المذكورة في اعلاه) لا تزال مُعلّقة .
11- قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010	مُعلّق	تم نشر القانون في الجريدة الرسمية في شباط 2010	تفعيل	2019-2018	اصدار التعليمات المطلوبة لتنفيذ القانون، اذ لا يزال القانون بحاجة إلى تعليمات تنفيذية تصدرها الجهة المعنيّة في الحكومة العراقية .

تابع جدول (14)

خطة العمل بصدد اولويات القوانين المقترحة والتعديلات المطلوبة على القوانين النافذة (2018-2022)

القانون/التشريع	التطبيق	الخطوات المنجزة	المطلوب	سنة التشريع المقترحة	الملاحظات
12- قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 ، والأنظمة والتعليمات المتعلقة به	مُعلّق	قانون لم تستكمل اجراءات نفاد القانون المُعدّل له	تصديق رئاسة الجمهورية، و نشر التعديل المُقترَح في الجريدة الرسمية	2019-2018	انّ مشروع القانون رقم(1) لسنة 2014 ، المُعدّل للقانون المذكور (بحيث يوسّع نطاق الحماية ليشمل المنتجات الزراعية)، والذي أقرّه مجلس النواب في 11 كانون الثاني 2014 ، لا يزال مُعلّقاً بانتظار التصديق عليه من قبل رئاسة الجمهورية ، ونشره في الجريدة الرسمية.
13- قانون الإفلاس	مُعلّق	قانون مقترح	تشريع	2019-2018	قامت وزارة التجارة بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بإعداد مسودة قانون معدّل لقانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 ، يتضمن معالجة لحالات الاعسار ، وتحديد الحالات التي ينطبق عليها هذا الوصف في مجالات النشاط الاقتصادي (والمالي) كافة ، وبيان الأسس والمعايير والآليات التي تنظّم العمل ، وتحدّد الوسائل الكفيلة بضبط التصرفات ، وتسوية الحقوق والالتزامات الناشئة عن وجود هذا الوضع
14 – قانون المناطق الحرة رقم (3) لسنة 1998 ، وتعليمات "ادارة المناطق الحرة وتنظيم أعمال المستثمرين داخلها " رقم(4) لسنة 1999 ، الصادرة عن وزارة المالية	غير كاف	قانون نافذ	تعديل	2020 -2019	-
15 – الانضمام إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958	العراق ليس عضواً في هذه الاتفاقية	اتفاقية دولية	انجاز متطلبات الانضمام	2021-2019	تعود الأسباب الموجبة لانضمام العراق إلى هذه الاتفاقية ، إلى أهميتها الحاسمة للمستثمر الأجنبي ، وتعزيز ثقته بوجود أسس رصينة وحيادية للبت في النزاعات الناشئة عن الاستثمار ، وإلى أنّ القواعد التي أرستها هذه الاتفاقية منذ ما يقرب من ستين عاماً ، قد اصبحت بمثابة قانون عالمي يسري على أغلب الدول المنظمّة اليها (ومن بينها الدول الصناعية – التجارية الكبرى) ، نظراً لما تتمتّع به من مزايا بهذا الصدد .

• توفير مستويات كافية من الحماية للمنتجات المحلية . ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

- حماية المنتجات المحلية، لاسيما عبر انفاذ قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 ، واصدار التشريع الذي يتضمن التعديلات التي أقرها مجلس النواب عليه بموجب مشروع القانون رقم (1) لسنة 2014 .

- تفعيل قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار رقم (14) لسنة 2010 ، وقانون التعرفة الجمركية رقم (22) لسنة2010.

- تفعيل المادة (2) - أولاً ، من قانون وزارة التجارة رقم 37 لسنة 2011 التي تنص على : «رسم السياسة التجارية الداخلية والخارجية بما ينسجم والسياسات الاقتصادية العامة للدولة» ، ووضع الآليات والضوابط اللازمة (والمُلزمة) لتفعيل هذه المادة ، للحفاظ على نوعية وكمية البضائع المتداولة في السوق المحلية ، والسيطرة عليها ، وتعزيز اجراءات الضبط التجاري على استيراد السلع الاجنبية ، وعدم السماح بالزيادة غير المبررة(كمّاً ونوعاً) للاستيرادات ، وربط الاستيرادات كافة بسياسة تجارية صارمة لتضييق عملية دخولها دون ضوابط ، واغراقها للسوق المحلية .

• تطبيق حزمة من الترتيبات والاجراءات الآنية والعاجلة لدعم الصادرات ، وجعلها جزءاً (او مرحلةً) في اطار سياسات واستراتيجيات تمتد لمراحل طويلة الأمد . و يمكن أن يتم ذلك من خلال:

- متابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 29 لسنة 2017 ، المتضمن اقرار توصيات «لجنة دعم الصادرات المحلية» ، والذي ينصّ على «الغاء القرارات والأوامر والتوجيهات كافة ، الصادرة عن مجلس الحكم (المنحّل) ، أو لجنة الشؤون الاقتصادية ، أو أيّ جهة اخرى تمنع تصدير المواد خارج العراق عدا المستندة إلى قوانين نافذة .. والغاء القائمة المرافقة للأمر التشريعي رقم 54 لسنة 2004، والغاء القيود الحالية عن التصدير كافة ، وقيام الجهات المعنيّة بوضع الضوابط الخاصة بالتصدير بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة».

- تفعيل دور صندوق دعم التصدير .

- استكمال البنية الأساسية للتصدير على وفق آخر التطورات التقنية والأساليب الحديثة بهذا الصدد (مخازن تفريغ وشحن البضائع / خدمات الموانىء المختلفة / وسائط النقل الحديثة / حوكمة إدارة منافذ الاستيراد والتصدير ..) .

• وضع وتقديم حوافز لزيادة الانتاج والابتكار، و دعم الاستثمارات الخاصة الجديدة المولّدة لفرص عمل اضافية ، وتشجيع تسجيل مؤسسات القطاع الخاص غير المسجلة.

• دعم اتحادات وجمعيات القطاع الخاص ، والتعاون معها في تحسين و رفع مستوى تغطية الخدمات المقدّمة لأعضائها بفاعلية وكفاءة .

• تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق والترخيص.

• إطلاق و إدامة حملة توعية عامة في جميع المحافظات من أجل فهم واضح لدور القطاع الخاص في تنمية المحافظات (و/ أو إعادة إعمارها) ، وتقديم الدعم التقني بهدف تمكين الجهات الإدارية في المحافظات من الالتزام بالمعايير الأساسية لاختيار المشروعات ، وبناء قدراتها على تنظيم دقيق للأولويات المرتبطة بها .

الهدف الثالث : تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتضمن هذا الهدف ما يأتي :

- توسيع نطاق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قطاعيا ومكانيا) على وفق تحليل للأولويات والاحتياجات في كل قطاع ومحافظة ، وبالاستناد إلى الاهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية ، وإلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولويات الحاسمة فيها ، وإلى معايير اختيار القطاعات ذات الأولوية (المذكورة في استراتيجية تطوير القطاع الخاص) .
- تحسين انتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و بناء و تعزيز قدراتها التنافسية.
- منح القطاع الخاص (من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الفرص الحقيقية لممارسة دوره في عملية التنويع الاقتصادي، من خلال رفع قدراته وتعزيز امكاناته في استغلال الميزة النسبية لمنتجاته ، وتحسين مستوى جودة منتجاته وقدرتها على المنافسة. انّ جودة المنتجات (والصادرات) شرط ضروري لضمان التنويع الاقتصادي . وعندما لا يقترن التنويع بجودة المنتجات ، لا يُعد ذلك تنويعاً.
- انجاز تأسيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستدير صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اكمال تنفيذ المدينتين الصناعيتين في البصرة وذي قار خلال المدة 2018 - 2019، وانشاء مدن صناعية في ثلاث محافظات أخرى(على الأقل) خلال المدة 2020-2022 .
- انجاز عملية انشاء «حدائق علوم» Science Parks ، وبواقع حديقة علوم واحدة في كل محافظة خلال سنوات خطة التنمية 2018 - 2022.

وسائل تحقيق الهدف

- توفير خدمات استشارية وارشادية ، وخدمات تخطيط الأعمال ، والتدريب ، والتشبيك ، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- انشاء صندوق لتوفير رأسمال ابتدائي ،وتمويل مُيسّر ، وضمانات قروض للقطاع الخاص ، بهدف توسيع أنشطته الصناعية القائمة ، وانشاء مؤسسات صناعية جديدة ، وبناء وزيادة قدراته التنافسية ، وتعزيز امكاناته في الريادة والابتكار . ويمكن أن يتم ذلك ايضاً من خلال تأسيس «مصرف تنموي» داعم للقطاع الانتاجي ، تتم ادارته من قبل القطاع الخاص .
- وضع نظام تفضيلي للحوافز (والامتيازات) المُقدّمة لمصارف القطاع الخاص التي تعمل على توجيه ائتمانها (ومدّخراتها) نحو زيادة اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- استحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة في إعادة هيكلة الشركات العامة ، ووضع آليات وترتيبات لتشجيع وتسهيل عمليات الاندماج بين الشركات العامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بهدف زيادة كفاءتها الانتاجية وقدرتها على المنافسة .
- تطبيق معايير الحوكمة في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- انشاء «حدائق علوم» Science Parks ، تعمل الدولة على توفير البنية التحتية الأساسية لها (أراضي / خدمات ..) ، ويقوم القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) من خلال شركاته الكبرى بتوفير المباني والمعدات والمستلزمات المطلوبة لعمله في هذه الحدائق ، بهدف جذب الفرص الاستثمارية (الابتكارية) ، ودعم المُبادرات الشابة وتحويلها إلى مشروعات ، وبخاصةً في مجال تطبيقات تقنية الاتصالات الحديثة IT، والبرامجيات ، وغيرها من الاختصاصات الحديثة ذات الجدوى الاقتصادية في السوق .

- تطويـر المناطـق الصناعيـة القائمـة ، وتأسـيس مناطـق صناعية جديـدة ، وحاضنـات أعمال ، ومراكـز تطوير اعمـال ، ومبـادرات أخرى مماثلة . ولغرض تحقيق ذلك يمكن الاسترشـاد بالبيانـات والتفاصيل المذكورة في الجدول (15) .

جدول (15)

انشاء / واستكمال تنفيذ / المدن الصناعية في العراق موزعة في سنوات خطة التنمية 2018-2022						(مليون دينار)
الفقرة / السنة	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
اكمال تنفيذ المدينة الصناعية في البصرة	31,606	30,000	-	-	-	61,606
اكمال تنفيذ المدينة الصناعية في ذي قار	84,728	84,000	82,000	-	-	250,728
تنفيذ المدينة الصناعية في الأنبار	100,000	100,000	100,000	100,000	38,780	438,780
تنفيذ المدينة الصناعية في نينوى	10,000	15,000	13,000	13,000	12,000	63,000
تنفيذ المدينة الصناعية في النجف (المرحلة الاولى)	20,000	50,000	50,000	50,000	20,000	190,000
اكمال تنفيذ المجمع الصناعي في النهروان	5,313	906	-	-	-	6,219
تخصيصات اخرى لغرض تحديد مواقع اخرى واستحصال الموافقات لإقامة المدن الصناعية في محافظات اخرى عن طريق الاستثمار	100	200	200	150		650
المجموع	253,765	282,125	247,220	165,171	72,802	1,010,983

- انّ القطاعـات الاقتصاديـة الرئيسـية ذات الأولويـة فـي مجـال تطويـر القطـاع الخـاص والقطاعـات الفرعية ومجـالات التركيـز للمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة هـي: الصناعـة ، و الزراعـة والصناعـات الزراعيـة ، وتكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومـات ، و قطـاع البنـاء والتشـييد (الإسـكان) ، خاصة في مجالات الإسـكان العمودي وإسـكان محدودي الدخل ، وخدمات النقل والخدمات اللوجسـتية ، والسياحة .وأمّا بصدد التفاصيل ذات الصلـة بالفـرص المتاحـة لهـذه المؤسسـات (على وفق القطاعـات الرئيسـية و الفرعية المسـتهدفة ، ومجـالات التركيـز الاسـتدلالية) فيمكن الاسترشـاد بالجـدول (16).

جدول (16)

الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزّعة على وفق القطاعات الفرعية ، استناداً إلى أولويات خطة التنمية الوطنية (2018 - 2022) **(مليون دينار)**

القطاعات الرئيسية المستهدفة	القطاعات الفرعية المستهدفة	مجالات التركيز الاستدلالية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الصناعة	1-صناعة المواد الانشائية 2-صناعات غذائية 3-الصناعات المعدنية 4-الصناعات الميكانيكية 5-الصناعات الدوائية 6-الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية 7-تعدين المعادن غير النفطية ومعالجتها 8-الصناعات الالكترونية والكهربائية	• استغلال الموارد الطبيعية والبشرية (خاصة في القطاعات الفرعية 1، 2، 5، 6) • امكانية الإحلال محل الاستيرادات (للكلّ) • تنويع المنتجات (خاصةً في 1 ، 2 ، 5 ، 7) • التوسّع/ التنوع الجغرافي (خاصةً في 1، 5، 6) • رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الانتاجية ، والتسويق ، والتوزيع (للكلّ) • تخفيض تكاليف الانتاج (للكلّ) • المقاييس والمعايير التقنية ، مراقبة الجودة ، توكيد الجودة والتصديق (للكلّ) • التكامل مع الشركات العامة والقطاع المختلط (للكلّ) ، والمشاركة في إعادة هيكلة وخصخصة الشركات العامة • الشراكات الاستراتيجية • البيئة ، والبحث والتطوير
الزراعة والصناعات الزراعية	1-الزراعة المكثفّة 2-الماشية والدواجن 3-صيد الأسماك	• بدائل للاستيراد • ترابطات قطاعية (أمامية وخلفية) • رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الانتاجية ، والتسويق ، والتوزيع (للكلّ) • البيئة ، البحث والتطوير ، وتدوير/ استرجاع الموارد • المقاييس والمعايير التقنية ، مراقبة الجودة ، توكيد الجودة والتصديق (للكلّ)
التشييد والاسكان	1-البنية التحتية والخدمات الاساسية (ماء ،كهرباء، مجاري ..) 2-الإسكان 3-المنشآت المدنية (طرق ، جسور ،سدود ، أبنية متخصصة ..)	• ادماج الأعمال الصغيرة • مزج وتنويع المنتجات • الهندسة ، العمارة ، التصاميم ، البحث والتطوير
خدمات النقل والخدمات اللوجستية	1-خدمات النقل بالشاحنات 2-الخدمات اللوجستية والتخزين 3-خدمات الصيانة والتصليح (والتحديث / التحسين) لوسائط النقل الاخرى المتاحة حالياً(السكك الحديدية ..)	• خدمات النقل متعدد الوسائط • ترابطات قطاعية (أمامية وخلفية) • إدماج الأعمال الصغيرة • تخفيض تكاليف النقل
الاتصالات وصناعات تكنولوجيا المعلومات	1-خدمات اصلاح وصيانة 2-مزودو خدمة الانترنت 3-تطوير المواقع الالكترونية والبرمجيات المتخصصة	• التوسّع والتنوع الجغرافي (للكلّ) • البحث والتطوير • التسويق والشراكات الاستراتيجية
السياحة	جميع القطاعات الفرعية ذات العلاقة	• الموارد البشرية • جودة الخدمة والتصديق • الترويج والدعاية • الشراكات الاستراتيجية

الهـدف الرابـع : التأسـيس لمشـاركة حقيقيـة للقطـاع الخاص فـي عملية إعـادة الإعمـار والتنمية ، وتقاسـم الأعباء والمنافـع المترتبـة عليها .

وسائل تحقيق الهدف:

- بنـاء شـراكات حقيقيـة وفاعلـة للقطـاع الخـاص مـع الجهـات الحكوميـة المعنيّـة بإعـادة إعمـار المحافظات المتضـررة مـن الارهـاب ، وفي النهوض بمسـتوى الخدمات العامـة والبنية التحتية فـي المحافظات الأخرى ، وإسـتخدام سياسـة حوافـز حكوميـة مجزيـة لتحقيق هذا الهـدف . ويمكـن أن يتم ذلك من خلال الشـروع بتنفيـذ خطـة إعـادة الإعمـار والتنميـة ، على وفـق التدخـلات المُقترَحة فـي «وثيقـة الاطار العـام للخطة الوطنيـة لإعـادة الإعمار والتنميـة للمحافظات المتضـررة جراء العمليـات الارهابية «، التي قامـت بإعدادها اللجنـة المشـكلة فـي وزارة التخطيـط ، والْمُصدق عليهـا مجلس الـوزراء (آب 2017).
- وضـع خطـط أعمـال واقعيـة ، و قابلـة للتطبيـق ، بهـدف دفع مؤسسـات الأعمـال الخاصـة إلـى التركيز على الأنشـطة والأسـواق ، و علـى عمليـات إعـادة الهيكلة ذات الصلـة بالشـركات العامة ، وبما يسـمح بتنفيذ مشـروعات مشـتركة طويلـة الأجـل مـع شـركات خاصـة ناجحـة . ويمكـن ايضـاح ذلـك مـن خـلال البيانـات والمعطيـات المذكـورة في جـدول (17).

جدول (17)

المشاريع الصناعية ذات الاولوية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، والمقترحة من وزارة الصناعة والمعادن فرص استثمارية امام القطاع الخاص موزعة في سنوات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022

ت	اسم المشروع	موقع المشروع	نوع المُنتَج	الطاقة الانتاجية	الكلفة (مليون دولار)	اهمية المشروع	مدة التنفيذ
1	معامل الصب الجاهز	توجد حاجة لإقامة عدد من المعامل في محافظات بغداد / الأنبار / ذي قار/ كركوك/ النجف.	جدران مُسبقة الصبّ / سقوف مجوّفة مُسبقة الصبّ والشدّ.	200م2جدران/يوم. 2520 م2سقوف/ يوم.	53	- سدّ احتياجات قطاع البناء والتشييد . - ترشيد إستخدام المواد الأولية (حديد/ سمنت). - المشروع صديق للبيئة.	2018 - 2022
2	انتاج الزيوت النباتية المكررة والمعبئة بمختلف انواعها.	بغداد – معسكر الرشيد – قرية سعيدة .	زيوت(زهرة الشمس/ الذرة/الصويا/القطن) والسمن النباتي.	50 الف طن/ سنة (لسدّ 10 % فقط من حاجة العراق الكلية).	28	- سدّ جزء من احتياجات السوق المحلية لزيت الطعام . - تحقيق الترابط مع القطاع الزراعي	2018 - 2021
3	تأهيل مصانع ومزرعة قصب السكر في ميسان و نينوى .	محافظ ميسان (المجر الكبير)/ محافظة نينوى(الغزلاني).	سكّر أبيض/ خميرة/ كحول.	100 الف طن/ سنة (منها 40 الف طن من قصب السكّر، و60 الف طن من السكّر الخام)	56	سدّ جزء من احتياجات السوق المحلية من المواد المذكورة.	2018 - 2021
4	تأهيل خط انتاج منظومات الري بالرش.	محافظة بابل/ الاسكندرية (موقع الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات).	منظومات الري بالرش المحوري والخطّي	7000سبان موزعة على شكل: - 2000جهاز محوري(60 دونم / 3 سبان). - 200 جهاز خطّي(5 سبان).	12	الاستغلال الأمثل للمياه . - زيادة الانتاج لوحدة المساحة. - توفير فرص عمل للكوادر الادارية والفنية المتوفرة في الشركة المذكورة.	2018 - 2021

تابع جدول (17)

المشاريع الصناعية ذات الاولوية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، والمقترحة من وزارة الصناعة والمعادن فرص استثمارية امام القطاع الخاص موزعة في سنوات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022

ت	اسم المشروع	موقع المشروع	نوع المُنتَج	الطاقة الانتاجية	الكلفة (مليون دولار)	اهمية المشروع	مدة التنفيذ
5	انتاج الشبّ من مادة الكاؤولين	محافظة نينوى/ المشراق (موقع الشركة العامة لكبريت المشراق).	مادة الشبّ(كبريتات الألمنيوم المائية)	50 الف طن / سنة.	30	- سدّ حاجة العراق لهذه المادة التي تستخدم في محطات تصفية المياه ، وفي المشاريع النفطية. - استغلال المواد الأولية المتوفرة(أطيان الكاؤولين) ، ومادة الكبريت النقي الذي يستخدم في انتاج حامض الكبريتيك ، وبكلف انتاجية واطئة).	2021 - 2018
6	مصنع فرز ومعالجة النفايات البلدية الصلبة	في أحدى المحافظات العراقية	مواد قابلة للفرز والتدوير ، مضمونة التسويق (ورق/زجاج/ بلاستك/معادن مختلفة..).	250 طن/يوم (مواد) قابلة للفرز والتدوير. - 20 ميكَاواط (طاقة كهربائية). 25 مليون طابوقة بناء من معامل صديقة للبيئة.	150	سدّ جزء من احتياجات السوق المحلية. - حماية البيئة.	2022 - 2019
7	انتاج الزجاج المسطّح العائم .	محافظة الأنبار/ مدينة الرمادي	الواح زجاجية أوليّة بسمك بحسب الطلب (2-16 م للوح الواحد).	231 الف طن/سنة بواقع 330 يوما/ سنة ، وبثلاث وجبات يومياً.	188	- سد جزء من احتياجات السوق المحلية من هذه المادة. - استغلال وفرة المواد الأولية الرئيسية.	2022 - 2019

تابع جدول (17)

المشاريع الصناعية ذات الاولوية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، والمقترحة من وزارة الصناعة والمعادن فرص استثمارية امام القطاع الخاص موزعة في سنوات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022

ت	اسم المشروع	موقع المشروع	نوع المُنتَج	الطاقة الانتاجية	الكلفة (مليون دولار)	اهمية المشروع	مدة التنفيذ
8	معمل كاربونات الصوديوم	في أحدى المحافظات العراقية	انتاج مادة رماد الصودا التي تدخل في صناعات متعددة (صناعة الزجاج/ صناعة الفوسفات/ الصناعات النسيجية/ صناعة المنظفات/ صناعة عجينة الورق/ تنشيط مادة بنتونايت الكالسيوم التي تستخدم في سوائل الحفر للآبار النفطية .	الاحتياج السنوي من مادة رماد الصودا 200 الف طن/ سنة.	200	سد جزء من الطلب الكبير على منتجات رماد الصودا في الاسواق المحلية. - استغلال وفرة المواد الأولية اللازمة لانتاج هذه المادة .	
9	انتاج الأمونيا/ يوريا	محافظة الأنبار/ قضاء القائم	سماد اليوريا	500 طن / يوم (أمونيا) - 750 طن / يوم (يوريا)	333	سد حاجة الشركة العامة للفوسفات (القائم) من منتوج الأمونيا وسماد اليوريا كمدخلات اساسية لانتاج الأسمدة المركبّة . - توفير كلفة نقل المادتين من مناطق انتاجهما البعيدة (المناطق الشمالية والجنوبية) إلى المنطقة الغربية. - وجود امكانية تسويق فائض المنتوج إلى الأسواق المحلية والخارجية . - توفر البنى التحتية الاساسية لإقامة المشروع (مياه ، طرق، سكك حديد ، وخدمات صناعية) في مجمّع الشركة العامة للفوسفات.	2019 - 2022

- تحفيز الشـراكات الاسـتراتيجية (المحلية والأجنبية) ، والتوجّه لجعل الشـراكة ما بين القطاعين العام والخاص متوازنـة ، بمـا يضمن عـدم الاضرار بحقوق القطـاع الخاص .
- وضـع ترتيبـات مشـتركة بين مجالـس المحافظـات والحكومـة الاتحادية لتعزيز الشـراكة بينهمـا بهدف بناء قاعـدة صناعيـة ، وانشـاء مـدن صناعيـة متكاملة فـي المحافظـات لدعم القطـاع الصناعـي الخاص.
- الشـراكة في تحسـين إدارة واستغلال الاصول المملوكة للدولة ، وإسـتخدام سياسة حوافز حكومية مجزية لتحقيق هـذا الهدف .
- إعتماد الصيغ والأسـاليب الحديثة للشـراكة في تنفيذ المشـاريع التنموية ، بما يضمن تحقيق شـراكة فاعلة بيـن القطـاع الخـاص المحلـي و الأجنبـي بهدف اقامـة مشـاريع البنيـة التحتية والمشـاريع الصناعيـة عالية الكلفـة ، ومتطـورة التقنيـات ، وبالـذات فـي صناعـة البتروكيمياويات ، ومشـاريع النقل الكبـرى(مطارات و سـكك حديـد وموانـىء و محطّات انتاج الكهربـاء من المصادر المختلفـة ..) . وتقوم الدولة بإصـدار القوانين والتعليمـات والضوابـط المنظمّة لهـذه العملية.
- تنفيذ /أو/ اسـتكمال تنفيذ مشـاريع الخطة الاسـتثمارية المتوقفة ، والمؤهلة للشـراكة مع القطاع الخاص ، وتسـهيل اجـراءات تعاقـد الجهـات الحكومية (الممولـة مركزياً) مـع القطاع الخاص تحقيقـاً لذلك .
- تشـجيع القطاع الخاص للدخول في مشـاريع الشـراكة مع الجهات الحكومية ، وبما يسـهم في تطوير البنى التحتيـة ، وتقديـم وتطوير الخبرات الإداريـة والفنية .
- وضع الاطار التشريعي والقانوني المنظّم لمبدأ الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص .
- تنفيذ مشـاريع الشـراكة بين القطاعين العام والخاص ، اسـتناداً إلى التفاصيل الواردة في "الدليل الارشـادي للتسـجيل و العـرض و الاحالة والتعاقد وتنفيذ مشـاريع الشـراكة بيـن جهات القطاع العـام (الممولة مركزياً) والقطـاع الخـاص (المحلـي و/ أو الأجنبي) ، تنفيذاً لقـرار مجلس الوزراء ذي الرقـم 96 لعام 2016 ".
- تنفيـذ اللجنـة التوجيهية (المشـكّلة بالأمر الديواني (فـي31-1-2017) ، للمهام المنصـوص عليها في الأمر الديوانـي (فـي 17-8-2017) والمتعلقـة باقتـراح مشـاريع الشـراكة مـن الجهـات الحكوميـة ذات الصلة ، وادراج المقبولـة منهـا فـي قائمـة يتم رفعهـا إلى مجلس الـوزراء للتصديـق عليها بشـكل دوري ، ومفاتحة الجهـات الحكوميـة بشـأن العقـود المصدق عليهـا لغرض التوقيـع والشـروع بالتنفيذ .
- تبسيط الاجراءات وآليات تنفيذ المشاريع على وفق صيغة الـ BOT .
- تقديـم الدعـم إلـى ثـلاث شـركات صناعية عامـة ناجحة ورائـدة (على الأقـل) ، وبما يسـمح للقطـاع الخاص بانجـاز شـراكات فاعلـة معهـا (خلال مـدة خطـة التنميـة الوطنيـة 2018 - 2022) .
- انّ الشـراكة مـع القطـاع الخاص في المحافظات تقع على عاتق الادارات المحليـة فيها . وعلى هذه الادارات العمـل علـى توفيـر البيئـة المناسـبة لعمـل القطـاع الخـاص ضمـن امكاناتهـا المتاحـة ، وأن لا تتوسّـع في مجـالات لا يمكنهـا الايفـاء بمتطلباتها ، لضمـان نجاح هذه الشـراكة .

الهدف الخامس : إعادة هيكلة الشركات العامة

مـع أنّ هـذه العمليـة منوطـةٌ بالحكومـة وقطاعهـا العام ، فـانّ القطاع الخاص قد يسـتفيد بشـكل مباشـر أو غير مباشـر من الآثـار الايجابيّة المترتبـة عليها .

وبقـدر تعلّـق الأمر بالمكاسـب التـي يمكن للقطاع الخـاص أنّ يحقّقها من خلال هذه العملية ، فـانّ هناك الكثير من التحديـات التي قد تحـول دون ذلك ، وأهمها :

1 - تقـادم الآلات والمعـدات وتخلفهـا التكنولوجي ، والعمالـة الفائضة ، وارتفاع كلفـة المنتجات ، وانعدام قدرتها على المنافسـة في السـوق.

2 - هيمنـة الـوزارات علـى القـرارات الاداريـة والانتاجيـة في هذه الشـركات ، مـا يؤدّي إلى ضعـف مجالس الإدارة وتبعيتهـا لـلإدارات التنفيذيـة الحكومية ، على خـلاف ما جاء في قانون الشـركات العامة رقم 22 لسنة 1997.

3 -غيـاب المعيـار الـذي يحـدّد وجـود ميزة نسـبية للمنتـج المحلّي مـن عدمه ، أمـام منتج أجنبـي لا يخضع للتعرفـة الجمركيّـة بالمقدار الـذي يوفّـر الحماية للمنتـج المحلّي .

4 - وجود ارث من التشـريعات ليسـت صديقة لبيئة الأعمال ، أو قد تكون متقاطعة مع بعضها ، أو متناقضة ، أو يشـوبها الكثيـر مـن أوجه النقـص ، ما يحول دون تحقيق تحوّل سـريع في ملكيـة وادارة الأصول ، ولا يمنح المسـتثمر صورة واضحة عن طبيعة وخصائص وعوائد الاسـتثمار في الشـركات العامة .

وانسـجاماً مـع الاسـتراتيجية الصناعيـة لغايـة 2030 ، فـانّ عمليـة اعـادة الهيكلـة ينبغـي ان تعمـل علـى تحقيق الأهـداف الرئيسـة التالية :

- **تكـون الشـركات العامـة ، التـي سـتبقى مملوكـة للدولة ، قـادرة علـى الاعتماد علـى الـذات ، أي على تغطيـة تكاليفهـا .**
- **تكون الشركات العامة ، التي ستتحوّل إلى القطاع الخاص ، قادرة على تحقيق ارباح اقتصادية .**
- **تعمـل الشـركات العامـة المملوكـة للدولة ، والتي سـتتحوّل إلـى القطاع الخـاص ، بموجب المؤشـرات والمعاييـر الدوليـة ، مقارنـة بواقعهـا الحالي .**
- **تصبـح قيمـة الاسـتثمارات في الشـركات التي سـتبقى مملوكة للدولة ، والشـركات التي سـتتحوّل إلى القطـاع الخـاص ، أكبر مـن قيمتهـا الحاليّة .**

وفـي الاطـار العام لعملية إعـادة هيكلة الشـركات العامة لا ينبغي الخوف مـن عملية "الخصخصـة" ، أو مقاومتها اسـتناداً إلـى أحكام المُسـبَقة الشـائعة حولهـا . فالخصخصة لا تتم من أجـل الخصخصة ، ولكن وفـق معايير مقارنة تجعـل مـن أداء الشـركات خـارج نطاق الدولـة أكثر جدوى اقتصاديـاً من بقائها ضمـن الدولة . كمـا أنّ الخصخصة لا تعنـي بيـع جميـع الاصول العامـة بالكامـل ، لأنّ دخول القطاع الخاص بأيّ نسـبة كانـت في (الإدارة) فقـط ، أو في (الإدارة والمِلكيـة) معـاً للشـركات العامة ، هو بحـدّ ذاته "خصخصة" بدرجات متفاوتة ، حيث يمكن للشـركات العامة خصخصـة بعـض انشـطتها دون بعضهـا الآخر ، وفق عقود متعـددة ومُختلفة من شـركة لأخرى .

- وجـود الرغبة السياسـية والإرادة التنفيذية اللازمة لإحـداث تغيير للواقع الاقتصادي القائـم ، واتخاذ قرارات جادّة وحاسـمة بهـذا الصدد .
- الايفـاء بالمتطلبـات الضروريـة لبنـاء الشـراكات العامـة – الخاصـة ، لاسـيّما تغييـر نظـام الإدارة والحوكمة corporate governance (الدمـج، الترشـيق، بنـاء أسـس الشـراكات العامـة – الخاصة ، وبمـا يُتيح للقطاع الخـاص المسـاهمة بدور فاعل في إعادة هيكلة الشـركات العامة) ، ودراسـة امكانيـة الوصول إلى خصخصة كليّـة (و/ أو تدريجيـة) لعـدد محـدود منها خلال مـدة الخطة .

- وضـع معاييـر صارمـة ومحـددة بدقّـة ، ومُلزِمـة لجميع الاطـراف ، لانجاز هـذه العمليـة . ويتم إعـداد هذه المعاييـر مـن خـلال "التوافق" عليها بيـن الحكومة ومجلس النواب مـن جهة ، وبين القطـاع الخاص من جهة أخـرى .. وتحديـد التوقيتـات المطلوبـة للإيفاء بهـذه المعايير ، (شـرطاً ضروريـاً وكافياً) لانجـاز عملية إعادة الهيكلـة بأقـل كلفـة اجتماعية واقتصاديـة ممكنة .
- تطبيـق (و/ أو تفعيـل) المـادة (2) - ثانيـاً مـن قانـون وزارة التجـارة رقـم (37) لسـنة 2011 ، التـي تنـصّ على:**"المسـاهمة فـي تطويـر القطاع الخاص وتوفير البيئـة الملائمة له من خلال تحويل شـركات القطاع العـام إلـى القطاع الخـاص في ضوء التوجه الجديـد بالانتقال بالدولة من الاقتصـاد الموجّه إلى الاقتصاد الحر"** .
- تطبيـق (و/ أو تفعيـل) المـواد ذات الصلـة بتفعيـل ودعـم القطـاع الخـاص فـي قانـون وزارة التخطيط ذي العـدد (19) لسـنة 2009، لاسـيّما المادتيـن 3 – ثانـي عشـر : "الارتقـاء بواقـع الجودة في عموم الأنشـطة الاقتصاديـة الانتاجيـة والخدميـة وفـي دوائر الدولـة والقطاع الخـاص والمختلط " ، و 3 - رابع عشـر : "دعم ورعايـة القطـاع الخـاص والتنسـيق بينـه وبين أجهـزة الدولة بمـا يؤمـن تفعيـل دوره ضمن عمليـة التنمية الوطنية" .
- الشـروع بإعـادة هيكلة الشـركات العامـة المملوكة للدولـة ، والتي تتوفر لهـا "خارطة طريق" فـي الوزارات المعنيّـة بهـا(الصناعـة والمعادن ، الكهرباء ، النفط ، النقل ، الاعمار والاسـكان ، الزراعـة ، التجارة ، الاتصالات ، المـوارد المائيـة ، الماليـة ، التربية) ، ودراسـتها حالـة بحالة ، وتحويـل ملكية (أو إدارة) بعضهـا إلى القطاع الخـاص . ويمكـن الشـروع بإعـادة هيكلـة عـدد محـدود مـن هذه الشـركات (علـى وفق مـا تقرّره الـوزارات والجهـات المعنيّـة بشـأن ذلك) . و تنفّذ هـذه العملية ، خلال المـدى الزمني لخطة التنمية بعـد انجاز عملية اعـادة تقييـم أصولهـا من قبل وزارة المالية ، وتحويلها إلى شـركات مسـاهمة اسـتناداً إلى قانون الشـركات العامـة رقـم 22 لسـنة 1997 . و هذه الشـركات هي بحسـب التفاصيـل المذكورة في الجـدول (18).

جدول (18)

الشركات العامة التي يمكن إعادة هيكلتها ، وعرضها (كلاً أو جزءاً) على القطاع الخاص فرص استثمارية (و / أو) تحويلها إلى شركات مساهمة خلال مدة خطة التنمية 2018 - 2022

عائدية الشركة العامة	اسم الشركة العامة
وزارة الكهرباء	جميع شركات انتاج الطاقة الكهربائية في مختلف المناطق والمحافظات . جميع شركات توزيع الطاقة الكهربائية في مختلف المناطق والمحافظات .
وزارة النفط	شركة الحفر العراقية . شركة توزيع المنتجات النفطية .
وزارة النقل	النقل البحري. النقل البري. النقل الخاص . نقل المسافرين والوفود . الخطوط الجوية العراقية .
وزارة الاعمار والاسكان	جميع شركات المقاولات الانشائية وعددها (8) شركات (المعتصم / المنصور/ آشور/ سعد / حمورابي/ الفاروق/ الرشيد/ الفاو) .
وزارة الزراعة	شركة ما بين النهرين العامة للبذور. الشركة العامة للتجهيزات الزراعية . شركة سنحاريب لتقنيات الري الحديثة .
وزارة التجارة	تجارة السيارات والمكائن. تجارة المواد الانشائية . تجارة المواد الغذائية . تجارة الحبوب . صناعة الحبوب.
وزارة الاتصالات	خدمات الشبكة الدولية للمعلومات. الاتصالات والبريد. شركة السلام العامة .
وزارة الموارد المائية	جميع شركات المقاولات العامة وعددها ثلاث شركات (شركة الفاو/ شركة الرافدين / شركة العراق) .
وزارة المالية	الشركة العراقية للخدمات المصرفية .
البنك المركزي	دار النهرين للطباعة.
وزارة التربية	الشركة العامة لانتاج المستلزمات التربوية .

- تمكين هذه الشركات من العمل وفق قانونها رقم 22 لسنة 1997 ، وإعادة تشكيل مجالس إداراتها بهدف ممارسة مهامها بكفاءة ، ومنح الاستقلالية لقرارات مجلس الإدارة في الشركات بمعزل عن تأثيرات الإدارات التنفيذية العليا في الوزارات ذات الصلة بعملها.
- انشاء ، و / أو تفعيل دور "وحدة تقييم الأصول" في وزارة المالية لدعم عملية إعادة هيكلة (وخصخصة) الشركات العامة عبر توثيق أصول هذه الشركات ،وإعداد وإعمام نماذج موّحدة ، وإدارة بُنية تخزين (توثيق) مركزية لمعطيات الأصول .
- تسهيل اجراءات التخليص الجمركي للآلات والمعدات والمواد الأوليّة المستوردة من الشركات العامة ، وكذلك للشركات الأجنبية الحاصلة على عقود شراكة مع شركات عامة في العراق.
- تطبيق مؤشرات التنافسية الدولية معايير لتقييم الأداء الاقتصادي المستمر في هذه الشركات .
- استحداث "مركز تنمية الأعمال" في الوزارات التي لديها شركات ، يتم تكليفه بمهمة معالجة شؤون العمالة الفائضة فيها ، واتخاذ اجراءات محددة بشأن حقوقهم والتزاماتهم ، بعد دراستها حالة بحالة.
- تدريب و/أو تمكين الجهات ذات العلاقة بإعادة الهيكلة في الوزارات التي لديها شركات عامة على انجاز هذه العملية بفاعلية وكفاءة ، لضعف خبراتها المهنية ، وقدراتها التقنية في هذا المجال .
- ضرورة توفير دعم تقني ، فني ، مهني ، تنظيمي ، لإشراك القطاع الخاص في ملكية و / أو إدارة الشركات العامة ، من خلال التعاون والتنسيق بين الجهات المعنيّة بذلك في القطاعين الخاص والعام ، وبين وكالات الأمم المتحدّة المعنيّة بهذا الملفّ.
- انّ أهم المؤشرّات المستهدفة وذات الصلة بتنفيذ هدف إعادة هيكلة الشركات العامة هي :
- انجاز عملية إعادة هيكلة (5)شركات عامة لغاية عام 2020 و10 شركات عامة لغاية عام 2022 ، استناداً إلى التفاصيل والبيانات والمعطيات التي تمّ ذكرها سلفاً عن هذا الموضوع.

(لمزيد من التفاصيل ذات الصلة بالمحاور الرئيسة لهذا الموضوع ، يمكن الرجوع إلى الدراسة المهمّة والشاملة التي أعدّتها رئاسة مجلس الوزراء / هيئة المستشارين / والتي قام بإعدادها فريق إعادة هيكلة الشركات العامة بعنوان : " إعادة هيكلة الشركات العامة ، الواقع .. رؤية نحو الاصلاح" / شباط2015) .

الهدف السادس : حوكمة القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف :

- انجاز عملية البناء المؤسّسي للقطاع الخاص على أسس حديثة ومستدامة . ويتطلب ذلك ما يأتي :

- اجراء مسح للقطاع الخاص المنظّم ، وغير المنظّم ، في جميع انحاء العراق ، واستكمال وتحديث البيانات و المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسات الأخرى المعنية بالقطاع الخاص ، وبما يتيح وجود قاعدة بيانات للقطاع الخاص ، ووجود منظومات حديثة لتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص .
- تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص ، وتقييم البيانات والمعطيات المستحصلة من المسوحات ، ومصادر المعلومات الأخرى .
- بناء قدرات كل من الحكومة والقطاع الخاص على كيفية إستخدام المعلومات في التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، واعداد التقارير بشأن التقدم المُنجز .
- تزويد المؤسسات الحكومية بالمعلومات والمعطيات اللازمة لتخصيص الموارد ، وبالذات تلك التي تستهدف دعم القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

- تزويد القطاع الخاص بالمعطيات اللازمة للتخطيط بعيد الأمد لأغراض الاستثمار.
- زيادة عدد مؤسسات القطاع الخاص المسجلة.
- تطوير شبكة من مراكز تسجيل الأعمال المحلية .

- العمل على بناء السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ الاجراءات بطريقة صريحة وواضحة . خلاف ذلك لا يمكن تحديد توجهات ، ولا انتهاج سياسات سليمة بهدف التطوير وزيادة فاعلية الدور ، ولا الوصول إلى تشخيص دقيق للمشاكل ووضع الحلول المناسبة لها ، ولا القيام باستشراف (أو تنبؤ) يحظى بالثقة للمتغيرات ذات العلاقة .
- مُسائلة الجهات المعنيّة في الحكومة والقطاع العام ، وفي القطاع الخاص معاً ، عن الأهداف المكلفّة بتحقيقها في اطار خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 ، وعن المهام الموكلة اليها ، والاجراءات المتخذة من قبلها لتحقيق هذه الاهداف ، وعدم التغاضي عن أي تقصير في انجاز هذه المهام بكفاءة وفاعلية وضمن التوقيتات الزمنية والمراحل التنفيذية المحددة لها .
- وضع قواعد تنفيذية واضحة لأسلوب الإدارة بالنتائج ، واللامركزية في الإدارة ، وتحديد نمط حديث وواضح لإعداد الموازنة العامة ، وتخصيص الموارد ، وتقاسم الثروات .
- التطبيق الصارم لقاعدة ، أو عنصر "الإلزام" في تنفيذ القوانين القائمة (والنافذة) حالياً ، والقوانين والتعديلات التي ستصدر لاحقاً . وارساء الأسس الكفيلة بانتهاج أعلى درجات الانضباط المؤسسي في تنفيذ السياسات . والتأكيد على مبدأ تناسق السياسات(النقدية والمالية والتجارية) ذات الصلة بتطوير القطاع الخاص . فالعبرة بالنتائج المترتبة على انفاذ القانون وبسط سلطته على الجميع ، وليست بتشريعه وإصداره فقط . والعبرة أيضاً بسريان مفعول السياسات ، وانتشار تأثيرها الايجابي، وتحوّلها إلى سلوك مؤسسي متناسق ومتكامل وفاعل ، وليس بالإعلان عن النيّة في انتهاجها فقط .
- انجاز "ميثاق الحكم الرشيد" للشركات المملوكة للدولة، وتأسيس "هيئة ملكيّة الشركات العامة " ، والشروع بالعمل على وفق السياسات و القواعد والمبأدىء والتوجيهات التي ستعتمد من خلال هذين المشروعين .

الفصل السادس

إعمار المحافظات وتنميتها ما بعد الازمة

تحليل الواقع :

يعـد العـراق مـن بين أكثر الدول تأثرا بالحـروب وويلاتها، إذ ألقت الازمة الأخيرة بثقلها على جميع مفاصل المشـهد التنمـوي، وكان للأضرار والخسـائر الناجمـة عن الإرهاب والعنف والاقتتـال التي طالت المدنيين أكثـر من غيرها أثره فـي عناصر التماسـك الاجتماعي فضـلاً عن المعاناة فـي توفير مقومات الحيـاة، فمع دمار البنـى التحتية والمنازل والمصالـح أوجـد كلفـاً كبيرة جداً لكتلـة من الحراك السـكاني في ازمة غير مسـبوقة من النزوح والتهجير القسـري انعكـس ذلـك أيضاً وبضغـط كبير على البنى التحتية والخدمات والنشـاطات الاقتصادية فـي المحافظات المضيفة، إذ بلـغ عـدد العوائل النازحة والعائـدة للمدة 2014-2017 وكما مبين فـي الجدول أدناه.

جدول (19)

أعداد العوائل النازحة والعائدة ونسب العودة موزعة بحسب المحافظات 2014 - 2017

المحافظة	أعداد العوائل النازحة	عدد العوائل العائدة	نسبة العودة %
نينوى	470.070	93.487	% 19
الأنبار	265.806	168.841	% 64
صلاح الدين	133.183	116.929	% 88
ديالى	62.308	31.539	% 51
كركوك	29.423		
بغداد	28.326		
بابل	8.427		
المجموع	1.008.524	424.845	% 41

• فـي ايلـول 2017 تـم الاعلان رسـمياً عـن تحرير المـدن والمحافظات كافـة التي سـبق للتنظيمـات الارهابية وأن سـيطرت عليهـا ، فأضحـى مـن الضـروري العمـل علـى عـودة جميـع النازحيـن لمدنهـم مع السـعي إلـى اعادة الاسـتقرار واعمـار وتنميـة المناطـق المحـررة لتبـدأ مسـيرة التعافي وتوطيد اسـس السـلام بما يعيـد الحياة وخياراتهـا لجميع السـكان وبخاصـة العائدون منهم إذ بلغ عدد العوائل العائدة والمسـجلة لـدى القوات الامنية حتـى 2017/12/3 نحـو 424.845 عائلـة موزعة على اربع محافظات وتمثل نسـبة 41 % فـي المجموع كما في الجـدول (19) ، فـي حين أشـر السـجل الاحصائـي عدم عـودة 583.679 عائلة نازحـة ما يتطلب مسـاعٍ جدية من الحكومـة إلى الأسـراع بضمان عودتهـم الامنة إلـى مناطقهم.

أزمة النزوح والجهود المبذولة لمواجهتها

شـهد برنامج الحكومة في ادارة الازمة تقديم حلولٍ للأمد القصير والمتوسـط وحلولٍ مسـتدامة للأمد الطويل والتي تلازمه بأهميتها وطبيعتها وقوة اسـتجابتها لخصائص الاثر بحسـب مراحـل الازمة والمتمثلة بالآتي:

أ. سياسـة الاغاثة والاسـتجابة الانسـانية /مرحلة النـزوح (الامد القصيـر) ، بأهداف خاصة تتولى إيـواء العوائل النازحـة ومتابعـة أوضاعهـم ومعاناتهم والسـعي لحلهـا، مع خدمات أساسـية فـي المخيمات (صحـة وتعليم).

ب. برامج اعادة الاسـتقرار للمناطق المحررة / مرحلة العودة (الامد المتوسـط)، إعادة النازحين وتوفير الخدمات الأساسية السريعة.

ج. صندوق إعادة الاعمار للمناطق المتضررة من العمليات الارهابية (وسيلة لمرحلة متداخلة).

د. وثيقة الاطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية 2017 مرحلة البناء والتثبيت (الامد الطويل) .

ان فـي ثنايـا هـذه الحلـول حزمـة من الاهداف سـعت الحكومـة إلى تحقيقها وتجسـيدها فـي ارض الواقـع تتمثل بالآتي:

- تعزيز قدرة النازحين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الصدمات وتقوية عناصر الصمود.
- بناء المنعة البشرية وتعزيز فرص الاندماج الاجتماعي.
- القضاء على الاسباب الجذرية للعنف.
- توطيد فرص السلام والحيلولة دون الرجوع لانتكاسة العنف.
- وضع الاسس السليمة للعدالة والسلم المجتمعي من منظور استباقي.
- تعزيـز التكامـل والتنسـيق العالـي بيـن الاطـراف الفاعلـة المشـتركة فـي عمليـات الاغاثـة وجهـود اعادة الاسـتقرار البشـري.
- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- توسيع خيارات الحياة للمواطنين.

أ- مرحلة الإغاثة والاستجابة:

وهـي مرحلـة حساسـة جداً بتفاصيلها ومعاناتهـا. وقد واجه العمل فيها عـدة تحديات تتعلق باسـتمرار ازمة النزوح، ومتطلبـات المصالحـة الوطنيـة وأهميـة التدقيق الأمنـي. الجـدول (20) يوضح أدوار الاسـتجابة من قبـل الجهات المختلفـة في مرحلـة الاغاثة والمراحـل التي تليها.

جدول (20)

علاقة الجهات التنفيذية في المراحل المختلفة لبرنامج الحكومة في إدارة الازمة					
الجهات التنفيذية		الاستجابة الطارئة	إعادة الاستقرار	إعادة الاعمار	التنمية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء		أساسي	أساسي	أساسي	أساسي
وزارة المالية		أساسي	أساسي	أساسي	أساسي
وزارة التخطيط		ساند	ساند	أساسي	أساسي
وزارة الهجرة والمهجرين		أساسي	أساسي		
صندوق إعادة الإعمار		ساند	ساند	أساسي	أساسي
الجهات القطاعية		ساند	ساند	أساسي	أساسي
الجهات الأمنية		أساسي	أساسي	أساسي	أساسي
المنظمات الدولية	المنظمات المتخصصة بأعمال الإغاثة	أساسي	أساسي		
	منظمات تنفيذ ودعم البرامج	ساند	اساسي	أساسي	ساند
الحكومات المحلية		أساسي	أساسي	أساسي	أساسي

ولعـل من أهم التحديات، قلة التخصيصات الحكومية بسـبب الازمة الماليـة، إذ يظهر الجدول أدناه قلة التخصيصات الماليـة لهـذا الغـرض والتـي بلغت لغايـة 2014/12/31 نحـو 861 مليـار دينار من اصـل 1000 مليار دينار وبنسـبة تمويـل 86.1 % فـي حيـن بلغـت التخصيصـات السـنوية المقـرة والمعدلة لمشـروع إغاثـة النازحين للمـدة 2015-2017 بحسـب المحافظـات وهـي تخصيصـات قليلة أيضـا مقارنة بحجم الاضـرار وكما في الجـدول أدناه:

جدول (21)

التخصيصات المقرة والمعدلة لمشروع إغاثة النازحين 2015 - 2017 حسب المحافظات			مليون دينار
مشروع إغاثة النازحين	2015	2016	2017
نينوى	124162.632	61343.356	مقرة 19676.6
			معدلة 29745.6
الأنبار	مقرة 85325	مقرة 17500	مقرة 14620
	معدلة 85325	معدلة 39500	معدلة صفر
صلاح الدين	46845.9	29598	مقرة 19953
			معدلة صفر

ب- برامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة

• تبنت الحكومة هذا البرنامج بمساعدة الامم المتحدة ودعم المجتمع الدولي في تلبية احتياجات إعادة الاستقرار والعودة الآمنة والمستدامة للنازحين إلى مدنهم وفق مجموعة معطيات ذات أولويات أهمها:

- إصلاح البنى التحتية العامة الاساسية والأشد إلحاحاً (خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي مع تشغيل فرق لفتح مسارات النقل وإزالة الأنقاض والالغام).
- دعم وتشغيل منشآت الأعمال.
- إعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والمباني الإدارية.
- استمرار جهود المصالحة المجتمعية.

شمل البرنامج تنفيذ مشاريع قطاعية في مجالات الكهرباء والصحة والبلديات العامة والإسكان فضلًا عن النشاطات المتعلقة بالمصالحة المجتمعية. وتبين الاشكال أدناه توزيع الاعمال والمشاريع جغرافياً وقطاعياً.

شكل (5)

مشاريع إعادة الاستقرار موزعة بحسب المحافظات المحررة عام 2017

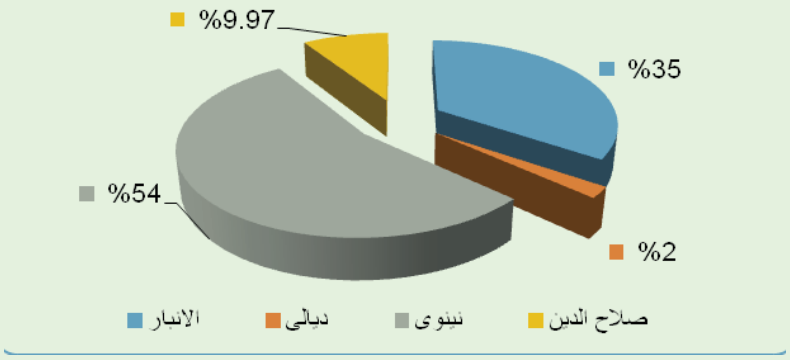

شكل (6)

مجموع المبالغ المصروفة من الحكومة لاعادة الاستقرار في المدن المحررة لمشاريع الاسكان والبلديات العامة و مشاريع الكهرباء ومشاريع الصحة (مليار دينار)

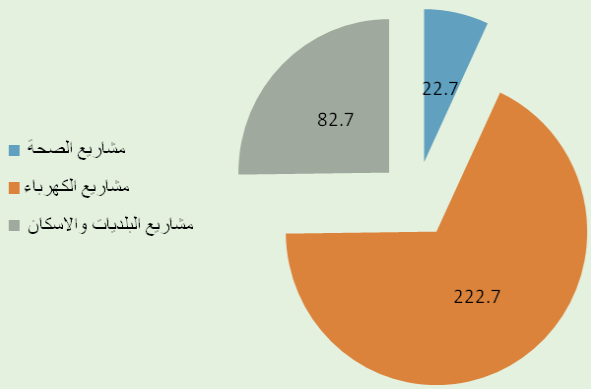

ج- صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة

إستجابة لحاجات المجتمع في مواجهة المشكلات التي تعاني منها المناطق المتضررة، تأسس صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية - كأحد أدوات الحكومة-لتنسيق الجهود ومتابعة تنفيذ مشاريع دعم الإستقرار، يعمل ضمن إطار جغرافي محدد في المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية. ويعتمد الصندوق في تمويل أنشطته على التخصيصات المقرة من الموازنة الإتحادية والمنح والقروض المخصصة للمشاريع بالتنسيق مع الحكومات المحلية والوزارات القطاعية لإعادة الإستقرار وإعمار البنى التحتية وفقاً لأولويات تتعلق بحجم الضرر وعدد السكان.

د – وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية (رؤية بعيدة المدى للتعافي والنمو):

ان تعافي المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية (بغداد ونينوى وصلاح الدين والأنبار وكركوك وديالى وبابل) وفقا لمعايير المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية للحقوق والخدمات في سنة الهدف 2027، وتنميتها، هو مهمة وقضية وطنية وأمر ضروري وأساسي لتمكين الدولة العراقية من العيش والأزدهار، ولمنع تصعيد الصراعات والرجوع إلى العنف، وتدعيم السلام المستدام ضمن بيئة آمنة ومستقرة

إعتمدت الحكومة وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية في عام2017 مساراً عاماً للخطط القطاعية والمكانية للمناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية وبما ينسجم وخطة التنمية الوطنية 2018-2022 ورؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 وإعتبارها الرؤية الحكومية الرسمية للتعافي والنمو.

- يتبنى الإطار العام للخطة مجموعة مبادئ توجيهية وطنية تمثلت بالآتي:

1. تعافي المواطنين من سكان المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية.
2. ربط خطة إعادة الإعمار بالخطط التنموية وأجندة التنمية المستدامة.
3. قيادة الحكومة العراقية مع مشاركة واسعة النطاق داخليا (حكومات محلية ومواطنين القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني) وخارجياً بمشاركة الجهات والمنظمات الدولية.
4. الشمولية في الرعاية مع أسبقية الفئات الأكثر تضرراً وهشاشة.
5. ضمان الحلول المستدامة للنازحين داخليا بإعتماد منهج الحق في العودة والاندماج.
6. إعتماد مبدأ توظيف الأزمات وإستثمارها فرصاً تنموية وتوجيهها لأفضل التغييرات والنتائج بما يعزز من قيم المواطنة والانتماء ويرسخ أُسس السلام المستدام.

- يمتد النطاق الزمني لتطبيق الخطة مدة عشر سنوات (2018-2027) في حين ستترجم مضامين هذه الخطة مكانياً وبصورة مباشرة في سبع محافظات متضررة (نينوى، صلاح الدين، الأنبار، بغداد، ديالى، كركوك، بابل) وغير مباشرة لباقي المحافظات لا سيما المحافظات التي تعرضت لضغوط كبيرة لإستضافتها للنازحين وتأثرها بالخسائر الاقتصادية للأزمة، وأعتمدت الركائز الآتية محاوراً للإستهداف وأخرى حاكمة لضمان التنفيذ وهي:

شكل (7)

البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة

ان الخطـة التنفيذيـة المعـدة وفقـاً لوثيقـة الاطـار العـام لإعـادة الاعمـار والتنمية تعـد خارطة طريـق بعيدة المدى (عشـر سـنوات) وإمتداد لخطتي التنمية الوطنيـة (2018-2022)،(2023-2027)، لذا فـأن عملية التنفيذ ومراقبـة الإداء وتقييـم الانجاز تمثل معياراً مهماً لتحقيق الأهداف المرسـومة، ويمكـن متابعة البرنامج الزمني للإجـراءات والخطـوات التنفيذية لخطـة إعادة الإعمـار والتنمية من خلال الجـدول الآتي .

جدول (22)

البرنامج الزمني للإجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الاعمار والتنمية للمدة 2017-2026

ت	المحور التنفيذي للخطة	الخطوات التفصيلية	البرنامج الزمني									
			2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
1	تسمية وتحديد جهات القيادة والاشراف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة	تسمية جهة القيادة والتوجيه والتنسيق الدولي										
		تسمية جهات التخطيط والتنفيذ والمتابعة										
		تسمية الجهات الاستشارية ودعم بناء القدرات الفنية										
2	إعداد الدراسات والاحصائيات والتخطيط الاولي	حصر الاضرار والخسائر										
		تقييم وتقدير الاحتياجات										
		إعداد الدراسات الاولية										
3	إعداد البرامج والمشاريع والخطط التفصيلية	الدراسات التفصيلية										
		دراسات الجدوى، المخططات التفصيلية										
		وثائق المناقصات العقود										
		طرح العطاءات										
4	التهيئة والتنفيذ والتعاقدات	مشاريع التنمية البشرية										
		مشاريع البنى التحتية										
		مشاريع التنمية الاقتصادية										
5	متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الانجاز	التوثيق والتقارير										

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

سيتطلب التنفيذ الناجح للإطار نهجاً مخصصاً ومركزاً لتيسير التنفيذ. كما يتطلب التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين والجهات الفاعلة الأخرى التي ستشارك في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المحددة، ونظام رقابي متخصص يراقب إستخدام الأموال العامة، بما في ذلك المساعدات الانمائية الدولية، ويسمح للمجتمع المحلي والخارجي فهم عملية التنفيذ بسهولة. وتتضمن هذه الترتيبات الآتي:

1.الآليات المؤسسية للتنسيق والرقابة

بالنظر إلى حجم الموارد اللازمة للوفاء بإحتياجات الانعاش والتنمية في المناطق المحررة، والحاجة إلى ضمان التركيز العادل أيضا في أجزاء أخرى من البلد (باقي المحافظات)، سيكون التنسيق الجيد والإشراف على مرحلة التنفيذ أمراً حاسماً. وللإستمرار بإعطاء أهمية لهذه الامور في فترة ما بعد الصراع. وستتم إدارة المهمة وفق الهيكلة المبينة في الشكل 8 .

ووفق التوصيف المذكور في أدناه لمستويات الإدارة والإشراف:

- اللجنة العليا للإعمار والإستثمار برئاسة رئيس الوزراء لضمان الزخم والحفاظ على ديمومة الجهود للإعمار والاستثمار والتنمية وتعمل على مستوى العراق ككل.
- **اللجنة التنفيذية:** يرأسها وزير التخطيط وتضم في عضويتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء وصندوق إعادة الإعمار والوزارات القطاعية التنفيذية والحكومات المحلية المعنية تتولى التنسيق والإشراف على مهام إعادة الإعمار والتنمية للمناطق المتضررة فضلا عن مهامه.
- **وحدة الدعم والتنسيق:** ستكون هذه الوحدة مكلفة بالعمل على توفير الدعم للجنة التنفيذية. ويكون من ضمن مهامها ما ياتي:

- دعم التنسيق بين الوزارات والمانحين والمحافظات وضمان تدفق المعلومات بين هذه الجهات على أساس مستمر.
- إدارة وتشغيل نظام الرصد والمساءلة، وتتبع التقدم للنتائج المختارة ومؤشرات الأداء، وإعداد تقارير منتظمة عن التقدم المحرز.
- توفير حلول سريعة ومرنة للمشاكل، بحسب الحاجة، لضمان الإبلاغ عن المشكلات ومعالجتها على المستوى الصحيح عبر الحكومة.

2. إطار الرصد والمسائلة

ويتضمن هذا الإطار انشاء نظام شفاف ومنفتح يشارك فيه أصحاب المصلحة على مختلف المستويات من خلال نظم التغذية العكسية والتصحيح للمسارات ما يضفي على عملية إعادة الإعمار المزيد من الشفافية والرصانة والمرونة.

وسيتم تعضيد عملية الرصد والمساءلة بإستخدام التكنولوجيا ومشاركة المواطنين بشكل فاعل. من خلال منصة رقمية جغرافية متاحة يمكن ان تحقق ما يأتي:

- متابعة ورصد وتقاسم التقدم المحرز بشأن الإصلاحات الوطنية والمحلية المهمة اللازمة لتعزيز العلاقات الحكومية الدولية.
- تقديم معلومات عن أنشطة وبرامج محددة (في المناطق التي تأثرت تأثراً مباشراً وغير مباشر من العمليات العسكرية).
- تمكين السكان من الدخول في حلقة حوار وتغذية عكسية تتعلق بالإصلاحات والتنفيذ وصولاً لتقييم كفاءة الأداء من منظور مجتمعي.

- تطوير عملية المساءلة عن النتائج من خلال جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم ما إذا كان تنفيذ الانشطة يسهم في تحقيق الأهداف العامة لتعزيز المصالحة والثقة في المؤسسات الحكومية والحفاظ على السلام. وتوجد بالفعل عدة منصات رقمية يمكن توسيعها لهذا الغرض. يوضح الشكل (8 - أ) أدناه الواجهة الالكترونية للمنصة الوطنية الرقمية لرصد مشاريع الإعمار ومراقبتها ومتابعتها والإستقرار والتنمية كما ويوضح الشكل (8 – ب) الواجهه الجغرافية التفاعلية التي تمكن من إستخدام عده أدوات لمتابعة تنفيذ المشاريع وإستخراج الاحصائيات.

شكل (8)

(أ) : الواجهة الرئيسة لمنصة الإعمار والتنمية الرقمية

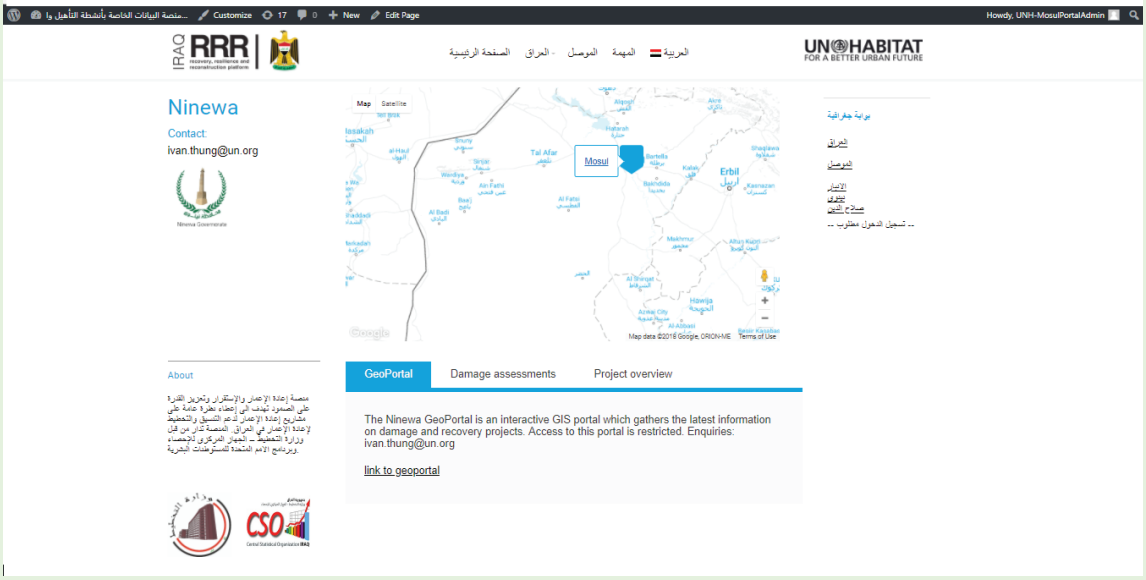

(ب) :الواجهة الجغرافية التفاعلية

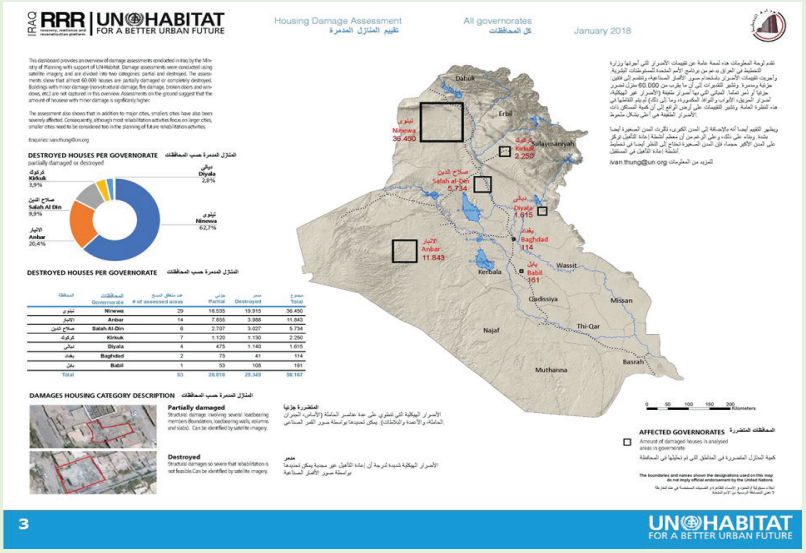

إستراتيجية التمويل

الوضع الاقتصادي والمالي غير قادرعلى تغطية الإلتزامات للمرحلة القادمة المتمثلة بمرحلة الإعمار والتنمية على الرغم من المساهمات الخجولة في التمويل من الجهات الخارجية والقطاع الخاص، وعليه وضعت الحكومة استراتيجية للتمويل للمرحلة القادمة تتثمل في وضع مبادئ رئيسية لنهج التمويل، ويبين الشكل أدناه مصادر التمويل الخاصة بإستراتيجية التمويل والمعتمدة ليس فقط في المناطق المتضررة من العمليات الارهابية ولكن تشمل جميع المحافظات الاخرى، آخذين بنظر الإعتبار الأولويات الآتية:

1. **توجيه الاستثمارات في المحافظات المتضررة بصورة غير مباشرة.**
2. **إعادة إعمار البنى التحتية في المحافظات المتضررة بصورة مباشرة.**

وكما يبين الشكل (9) هيكلية التمويل والتنسيق بين الحكومة العراقية والشركاء الدوليين لخطة إعادة الإعمار والتنمية.

شكل (9)

هيكلية التمويل والتنسيق بين الحكومة العراقية والشركاء الدوليين لخطة إعادة الاعمار والتنمية

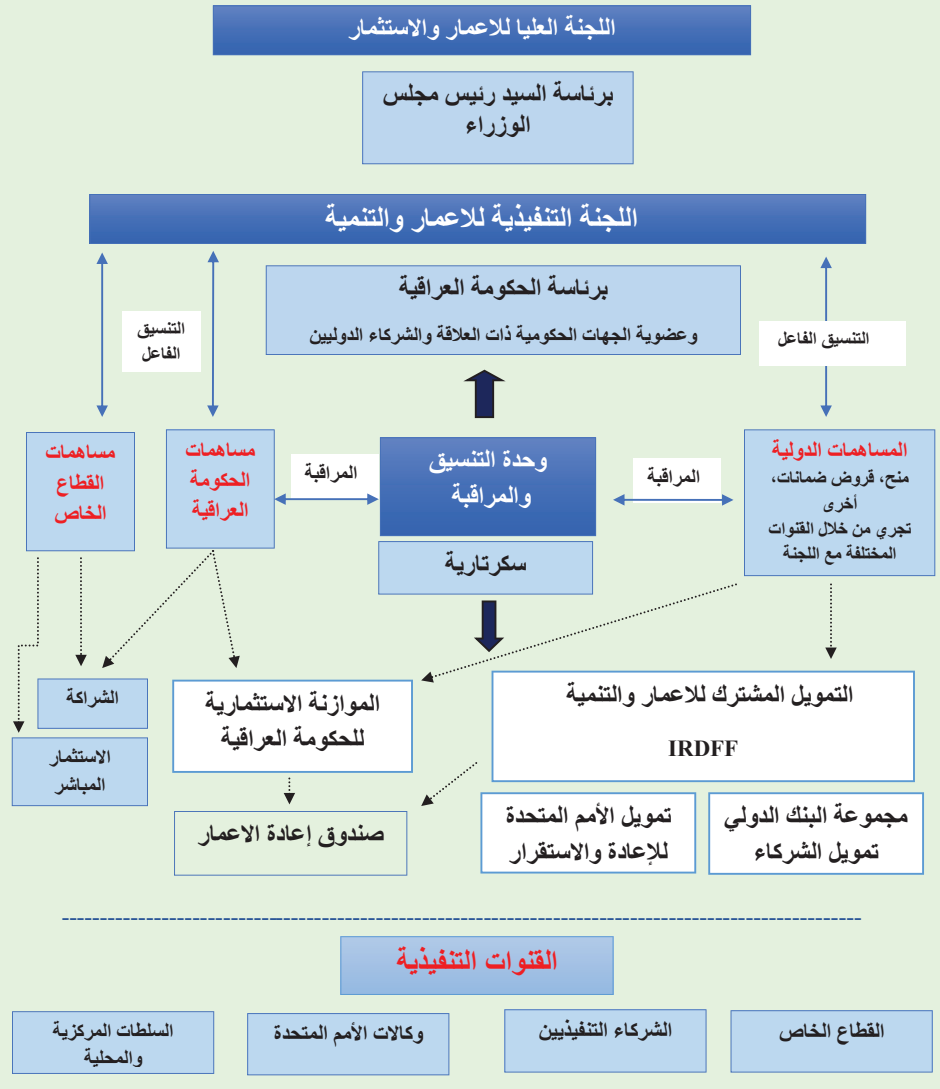

الأضرار والخسائر والإحتياجات

الأضرار والخسائر

أفرزت المسوح الإحصائية لحصر وتقييم الأضرار في المحافظات المتأثرة في العمليات العسكرية والتي تم تنفيذها بمرحلتها الأولى المتمثلة بحصر الأضرار المادية للقطاعين العام والخاص على وفق أنشطة اقتصادية محددة وتصنيفات أساسية معتمدة بالتنسيق مع البنك الدولي وتتمثل بـ:

- أضرار جزئية (نسبة ضرر أقل من 40 %).
- أضرار كاملة (نسبة ضرر أكثر من 40 %).

أما احتساب الخسائر التي تمثل انعكاساً لأثر الاضرار المادية وغير المادية فانها تحتاج إلى مجموعة من المسوح والدراسات التفصيلية وبمساعدة خبرات دولية تمتد لمدد زمنية طويلة لذا فان ما تم تثبيته كخسائر انما يعكس مؤشرات أولية بديهية مقروءة من المعطيات الميدانية.

أضرار القطاع العام

•بلغ عدد الوحدات الاقتصادية المتضررة 8373 وحدة اقتصادية مختلفة الأنواع كان العدد الأكبر منها في قطاع الأبنية الحكومية 2142 وحدة اقتصادية يليه قطاع النقل إذ بلغ عدد الوحدات المتضررة 2041 وحدة ثم يليه قطاع التربية والتعليم وبواقع 1679 وحدة، وبنسبة 25.5 %، 24.3 %، 20 % من الاجمالي وعلى التوالي .

شكل (10)

عدد الوحدات المتضررة للأصول بحسب القطاع

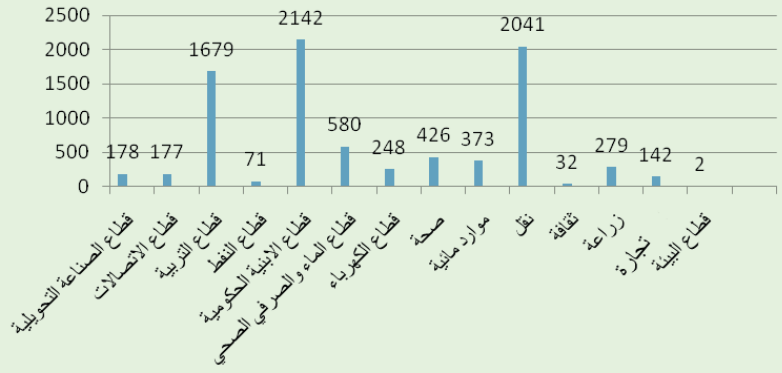

• ان عدد الوحدات الاقتصادية التي تضررت ضرراً كلياً أكثر من 40 % بلغت 6429 وحدة اقتصادية وبنسبة 76.7 % من الإجمالي ، أما الوحدات الاقتصادية التي تضررت جزئيا (أقل من 40 %) فقد بلغت 1944 وحدة اقتصادية وبنسبة 23.2 % من المجموع .

شكل (11)

نسبة الضرر الكلي والجزئي للوحدات الاقتصادية

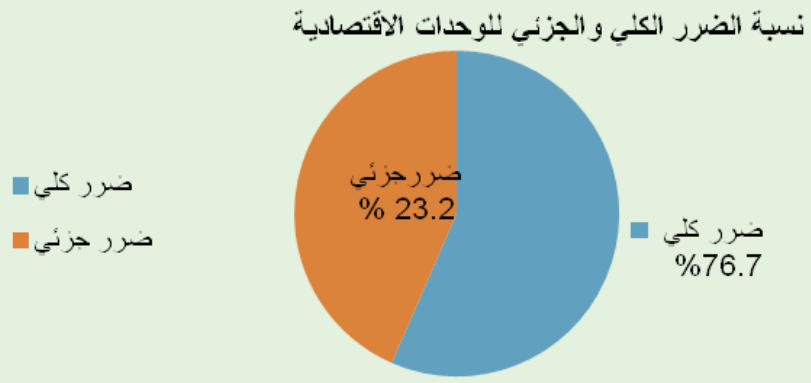

- بلـغ إجمالـي الأضـرار التي لحقـت بالمحافظات السـبع الأكثر تضـرراً 55.461 ترليون دينار عراقي بأسـعار سـنة 2014، اي ما يعادل 46.9 مليار دولار أمريكي. علماً ان هذا التقدير لا يشـمل أضرار المباني السـكنية (القطاع الخـاص) والبالغـة 18.7 تريليون دينار عراقي إذ سـيبلغ المجمـوع 75,306 تريليون دينار.
- ان قطـاع الكهربـاء هـو القطاع الأكثـر تضرراً وبواقـع 9,586 تريليون دينار يليـه قطاع النفط والغـاز والذي بلغ 6.145 تريليـون دينـار ثـم قطـاع الصناعـة التحويلية وقـد بلـغ 5.477 تريليون دينـار وذلك لكونهـا قطاعات اقتصاديـة كبيـرة مـن حيـث رأس المال وتقـدم خدماتها إلى العديـد من المحافظـات وكما في الشـكل (12).

شكل (12)

الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب القطاع — مليار دينار عراقي

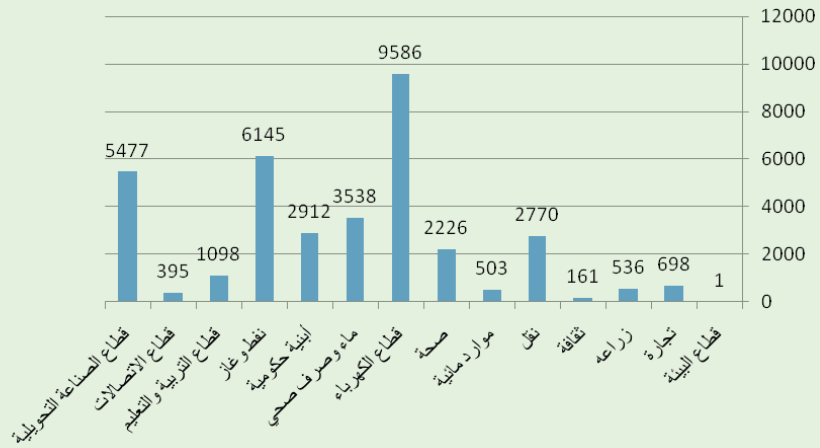

- ان الأضرار التي لحقت بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين كانت هي الأعلى من بين المحافظات السبع وبواقع 13.821 تريليون دينار تليها محافظة نينوى وبواقع 10.057 تريليون دينار ثم محافظة الأنبار 9.529 تريليون دينار. علماً ان سبب كون محافظة صلاح الدين هي الأعلى من بين المحافظات فيعود لوجود المصافي ومحطات الكهرباء في هذه المحافظة إذ بلغت قيمة الاضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في محافظة صلاح الدين 5.879 تريليون دينار وقيمة الأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز في المحافظة 5.779 تريليون دينار وكما في الشكل (13).

شكل (13)

الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب المحافظة (مليار دينار عراقي)

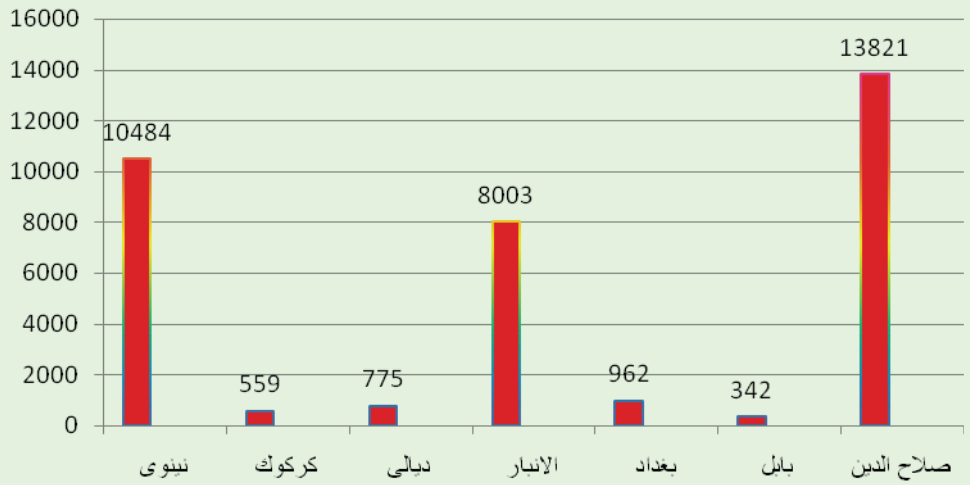

- ان قطاع الصناعة في محافظة الأنبار هو القطاع الأكثر تضرراً وبواقع 4.579 تريليون دينار بسبب وجود الشركة العامة للفوسفات والتي بلغت قيمة الضرر فيها 3.750 تريليون دينار ، أما القطاع الأقل تضرراً في المحافظة فكان قطاع البيئة وقد بلغ 840 مليون دينار .
- أكثر القطاعات تضرراً في محافظة بغداد هو قطاع الكهرباء وبواقع 367 مليار دينار يليه قطاع الماء والصرف الصحي وقد بلغ 181 مليار دينار.
- تعد محافظة بابل أقل المحافظات تضرراً إلا أن قيمة الضرر الكلي في المحافظة بلغ 342 مليار دينار وكان قطاع الكهرباء الأكثر تضرراً وبواقع 146 مليار دينار يليه قطاع الماء والصرف الصحي وبواقع 52 مليار دينار .
- في محافظة صلاح الدين كان قطاع الكهرباء أيضاً هو القطاع الأكثر تأثراً وقد بلغ قيمة الضرر 5.878 تريليون دينار يليه قطاع النفط والغاز وبواقع 5.779 تريليون دينار ثم قطاع الأبنية الحكومية وبواقع 789 مليار دينار أما أقل قطاع تعرض للضرر في المحافظة فقد كان قطاع الثقافة وقد بلغ 290 مليون دينار .

أضرار القطاع الخاص (المباني السكنية)

أظهـرت نتائـج مسـح حصـر وتقييم أضـرار المباني السـكنية للقطـاع الخـاص نتيجة الأعمـال الأرهابيـة والحربية 2017 الحقائـق الآتية :

- ان القيمـة التقديريـة لإجمالـي أضرار المباني السـكنية للقطاع الخـاص في المحافظات السـبع قد بلغت 19 تريليـون دينـار عراقي أي مـا يعادل 16 مليار دولار وقد بلغـت تلك الأضرار في المنطقـة الحضرية 10تريليون دينـار عراقـي وشـكلت ما نسـبته 53.4 % من الاجمالي في حيـن بلغت أضرار المباني السـكنية في المنطقة الريفيـة 8.7 تريليـون دينـار عراقي وبواقع 46.6 % وكما في الشـكل (14).

شكل (14)

النسب المئوية لقيمة أضرار المباني السكنية بحسب البيئة

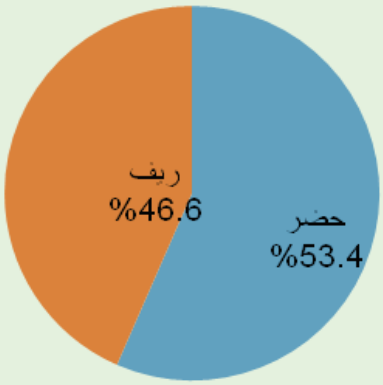

- ان المبانـي السـكنية فـي محافظـة نينـوى هي الأكثر ضـرراً من باقـي المحافظـات وبواقع 8 تريليـون دينار عراقـي وقـد شـكلت ما نسـبته 42.7 % مـن إجمالي قيمـة الأضرار التـي لحقـت بالمحافظات السـبع تليها محافظـة صـلاح الديـن بقيمة ضرر بلـغ 3.8 تريليون دينـار عراقي وبواقـع 20.2 % من قيمـة أجمالي الأضرار ثـم محافظـة الأنبـار بقيمة ضـرر بلـغ 3.6 تريليون دينـار عراقي وبواقـع 19.2 % مـن قيمة الأضرار ثـم تليها ديالـى ، كركـوك ، بغـداد ، بابل .
- ان أعلـى قيمـة أضـرار للمباني السـكنية في المدن الحضرية كانـت في محافظة نينوى اذ بلغـت 5.8 تريليون دينـار عراقـي وقـد شـكلت ما نسـبته 57.8 % من قيمـة الأضرار فـي المنطقـة الحضرية ثم تلتهـا محافظة الأنبـار بقيمـة ضـرر قـدره 2.3 تريليـون دينار عراقـي وبواقـع 22.7 % من إجمالـي قيمة الضرر فـي المنطقة الحضريـة ، ثـم جـاءت محافظـة صـلاح الديـن بالمرتبـة الثالثـة بقيمة ضـرر بلغـت 1.4 تريليـون دينـار عراقي وبواقـع 13.6 % مـن الإجمالـي ، وكما في الشـكل (15)

شكل (15)

النسب المئوية لقيمة الاضرار بحسب المحافظة والبيئة

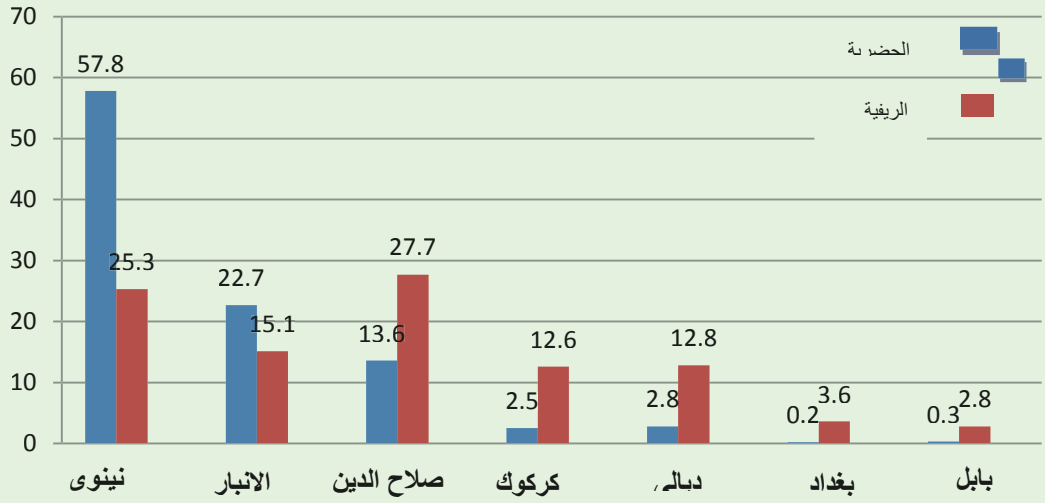

- أن قيمة الاضرار للمباني السكنية في القرى الريفية بلغت في محافظة صلاح الدين 2.4 تريليون دينار عراقي وقد شكلت ما نسبته 27.7 % من قيمة اجمالي الاضرار في المنطقة الريفية ، تلتها محافظة نينوى وبقيمة ضرر قدره 2.2 تريلون دينار عراقي وبنسبة 25.3 % من اجمالي الضرر في المنطقة الريفية ثم جاءت محافظة الأنبار بقيمة ضرر بلغت 1.3 تريليون دينار عراقي وبنسبة 15.1 % من قيمة الضرر في المنطقة الريفية .
- أن عدد المباني المتضررة في البيئة الريفية بلغ 97792 مبنى وبنسبة 62.7 % من المجموع وهي أعلى من عدد المباني المتضررة من البيئة الحضرية والتي بلغت (58167) مبنى وبنسبة 37.3 % من المجموع.
- ان عدد المباني السكنية في حضر محافظة نينوى كانت هي الأعلى من حيث الضرر وقد بلغ العدد المتضرر 36450 مبنى وبنسبة 62.7 % من الاجمالي ، تليها محافظة الأنبار وبواقع 11843 مبنى متضرر وبنسبة 20.4 % من الاجمالي .
- أن عدد المباني السكنية المتضررة في ريف محافظة صلاح الدين كانت هي الأعلى من بين المحافظات السبع وقد بلغت 27132 مبنى وبنسبة 27.7 % من الاجمالي يليها محافظة نينوى وقد بلغت 24845 مبنى وبنسبة 25.4 % من الاجمالي .
- أن مجموع المساحة الكلية للمباني المتضررة قد بلغت 76.2 مليون م2 توزعت على المحافظات السبع وكانت النسبة الأعلى منها في الحضر وبواقع 54.1 % ، شكلت مساحات المباني المتضررة في محافظة نينوى النسبة الأعلى منها وقد بلغت 26.9 مليون م2 وبواقع 64.2 % تليها محافظة الأنبار وبواقع 8.3 مليون م2 وبنسبة 20.3 %.

شكل (16)

عدد المباني السكنية المتضررة بحسب البيئة

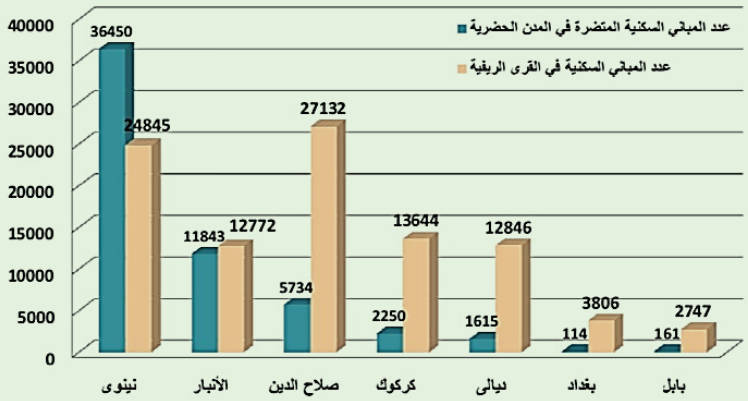

الخسائر

يمكن إيضاح أهم الخسائر المترتبة على تمدد التنظيمات الارهابية منذ حزيران 2014 ولغاية تحرير المناطق المتضررة بما يأتي:

1 - **تعثر وتوقف المشاريع الاستثمارية وتدني كفاءة الصرف فيها** والتي تعكس الفجوات التنموية الأساسية في الخطط السابقة. إذ ان ارتفاع العبء الاقتصادي للانفاق العسكري واثره السلبي في امكانية استمرار المشاريع الاستثمارية والخدمية في عملية الانتاج وتقديم الخدمة بدلالة ارتفاع اعداد المشاريع المتوقفة والمتلكئة وانخفاض نسب كفاءة الصرف في المحافظات عموماً للمدة 2013-2016.

2 - **تقلص فرص التعليم السليم** عانت جميع مدن النزاع من أكبر الخسائر ارتباطاً بالحملة المتعمدة لنشر التطرف من خلال التلقين ومسخ الأفكار سعياً لبناء جيل يؤمن بمبادئ هذا التطرف بعد غياب فرص التعليم السليمة والذي ستكون له اثار بعيدة المدى تتطلب جهداً استثنائياً لاحتوائها ومواجهتها وفي أحسن الأحوال فأن هنالك جيلاً كاملاً خسر سنوات تعليمية يحتاج إلى آليات مبتكرة لتخطي المراحل الزمنية والعودة بهم إلى مصاف أقرانهم. كما انخفضت معدلات الالتحاق للمراحل الدراسية المختلفة بين النازحين وكذلك جودة التعليم.

اما بقية المحافظات فقد انعكست الازمة في الضغط على المرافق التربوية ونسب الالتحاق وجودة نوعية التعليم.

البطالة والفقر والهشاشة الغذائية

البطالة

- ان قيمة الخسائر ذات الصلة بالبطالة والفقر والهشاشة الغذائية تقدر بـ 5.3 ترليون دينار سنوياً خلال مدة النزاع، وكان التأثير في سبل كسب العيش شديداً في المحافظات المتضررة التي شهدت زيادة في معدلات البطالة من 12.6 % عام 2014 إلى 17.7 % عام 2017
- اظهرت استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022 انخفاض عدد المشتغلين نتيجة النزوح عام 2014 نحو 800 ألف فرصة عمل اما العاملون منهم فان الازمة قادتهم للتحول من انتاجية عمل ودخول

أعلى إلى انتاجية ودخول أقل في الاعمال غير المنتظمة وفي قطاع الخدمات.وهذا أدى إلى تزايد ارتباط الفقر بالبطالة والذي ازداد في الأسر التي يكون معيلوها عاطلين عن العمل اذ ان هناك 30 % من معيلي الأسر الفقيرة عاطلون في مناطق النزوح.

- تأثر النازحون في المحافظات السبع بشدة بالصدمات الغذائية إذ بلغت نسبة المتأثرين بالصدمات الغذائية 40 % من النازحين وما يقرب من 20 % من الأسر غير النازحة داخلياً. واظهر المسح الرابع للتحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام 2016 ان 2.5 % من سكان العراق غير آمنين غذائياً ويرتفع بين النازحين ليصل إلى 5.6 % ويتركز اغلب غير الآمنين غذائياً في المناطق الريفية وبنسبة 5.1 % من سكان الريف مقابل 1.7 % من سكان الحضر في المناطق المتضررة، وبذلك ارتفعت مستويات الهشاشة الغذائية بين النازحين لتصل إلى 65.5 % في حين كانت قد بلغت على المستوى الوطني 54 %.

الفقر

- بلغ عدد الفقراء الجدد حوالي 2.8 مليون نسمة من بين الفقراء الذين يقدر عددهم ثمانية ملايين فقير عام 2014، ويؤلف النازحون عموماً نصف مليون نسمة من اجمالي الفقراء الجدد في العراق اي نحو 17.8 % من الاجمالي إذ ان واحداً من بين كل اربعة افراد نازحين هم فقراء حالياً، وهذا التقدير يمثل النازحين خارج حدود محافظاتهم والذين يشكون من فقر الاصول وبنسبة 70 %.وشكل الدمار الذي لحق بالمساكن مؤشرا كبيرا لتعميق حالة الفقر لعدم توفر المأوى الأساس كما ان انعدام خدمات أساسية مثل الماء والصرف الصحي سينعكس بمخرجه على مجتمع يعاني الامراض وتردي الصحة العامة ومستويات التعافي.

2. المرأة والأطفال: الفئات الأكثر هشاشة:

- تعرضت النساء النازحات منهن والحرمان او اللواتي بقين في مناطق العمليات تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية إلى أشد حالات القسوة والحرمان تمثلت بحالات الاختطاف والاغتصاب والسبي والاجبار على الزواج والحرمان من التعلم والعزل عن المجتمع والعمل والتأثر بالأيديولوجيات المتطرفة مع الضغوط الاقتصادية والخدمية سواء في المدن المغتصبة او معسكرات النزوح ما ضاعف من مستويات الهشاشة المركبة وتوسع مساحة الصعوبات التي تواجهها على صعيد الأسرة والمجتمع، وهو ما سيتطلب مراجعة جادة لآليات التعامل ووسائل المعالجة الاستثنائية لاحتواء الاثار الناجمة عن هذه الازمة.
- ارتفعت نسبة العاملين من الاطفال بعمر 6-14 سنة داخل المخيمات لتصل إلى 3.4 % لسنه 2016.
- ان نسبة المعاقين بعمر أقل من سنة – 15سنة يشكلون نسبة 27.7 % من اجمالي المعوقين بالعراق وكانت النسبة الأكبر بين عمر 5-9 سنوات وبمقدار 14.9 % لعام 2017. وهذا يعني ان الاطفال النازحين في هذه المحافظات يعانون من الهشاشة المركبة إذ يجمعون بين النزوح والعوق ما يتطلب تدابير واجراءات وتدخلات خاصة تراعي طبيعة هذه الهشاشة وتتجاوب مع منهج حقوق الطفولة في الحياة والمساواة مع اقرانهم من الاطفال في الحصول على الخدمات كافة التي تؤهلهم لحياة كريمة.
- ان تراجع تقديم الخدمات الطبية لأطفال الأسر النازحة رافقها تراجع في الحالة التغذوية لمن هم بعمر (0-59 شهراً) في المحافظات التي تضم مخيمات النازحين فأدى إلى تزايد نسب الهزال والتقزم ونقص الوزن فضاعف من معدلات الهشاشة المركبة بين صفوف الاطفال النازحين.
- لم تكن المحافظات الأخرى بمعزل عن اثار الازمة وتداعياتها عند قراءة المؤشرات أعلاه وهذا ما تم اظهاره في مؤشرات التنمية البشرية (الفصل التاسع) والتخفيف من الفقر (الفصل السابع).

التحديات

أ- الاضرار والخسائر للمحافظات المتأثرة بالعمليات العسكرية:

1 - ضخامة حجم الخسائر والاضرار (انهيار البنية التحتية ومنظومات تقديم الخدمات وتضرر القطاعات الانتاجية (زراعة، صناعة كهرباء والقطاعات الاجتماعية تعليم،صحة، سكن وحماية اجتماعية وسبل معيشة / فقر) والتي قدرت بـ 53.318 مليار دينار اي ما يعادل 45.727 مليون دولار.

2 - قوة القيد المالي وضغط الانفاق الاستثماري لمتطلبات تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والتنمية والتي بلغت التقديرات الاولية التخمينية لاحتياجات إعادة الإعمار والتعافي بحسب الاحصاءات 88.2 مليار دولار اي ما يعادل 104.2 تريليون دينار عراقي موزعة بحسب الآماد الزمنية (22.9) مليار دولار على المدى القصير و 65.3 مليار دولار مطلوبة على المدى المتوسط.

3 - ارتفاع نسبة الفقر في المحافظات المتضررة إذ بلغ 41.2 % يقابله ارتفاع احتياجات تلك المحافظات من التحويلات النقدية للفقراء من سكانها والتي بلغت تقديراتها في المدى القصير 1.939.4 مليار دينار عراقي وفي المدى المتوسط 5.593 مليار دينار وفي المدى الزمني لأكثر من خمس سنوات 7.532.4 مليار دينار عراقي.

4 - استمرار ظاهرة الفساد المالي والاداري وضعف سيادة القانون والنفاذ إلى العدالة تعد حزمة مصدات امام حوكمة ملف التعافي وإعادة الإعمار محدثاً اختلالات في عملية الاعمار والتنمية.

5 - استمرار مشكلات الانقسام والتشظي في المجتمع يهدد اسس تحقيق السلام المستدام.

ب-خسائر المحافظات الأخرى

1 - استمرار تدهور البنى التحتية بالتزامن مع توقف وتلكؤ المشاريع المقرة، بسبب الازمة المزدوجة وانعكاسها على استدامة التنمية وجودة نوعية الحياة.

2 - تحمل الكثير من المحافظات العراقية المضيفة زخم الموجات البشرية من النازحين، التي شكلت ضغطاً بشريا ومادياً على الخدمات والسكن والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

3 - التضحيات البشرية والمادية التي قدمها الكثير من أبناء المحافظات الوسطى والجنوبية في مواجهة الإرهاب وتحرير الأراضي من التنظيمات الإرهابية، وما نجم عنها من اتساع مساحة الفئات الهشة (الارامل، المعاقين، الايتام...وغيرها) في هذه المحافظات.

4 - تفاقم المشكلات الناجمة عن انشغال المؤسسات الأمنية للدولة بملف الإرهاب، قد أدى إلى تعاظم قوة الولاءات الفرعية والتدخلات العشائرية والمناطقية وغيرها، وأثرها السلبي في الأداء المؤسساتي وحكم القانون، فضلاً عن تصاعد مظاهر المشكلات الاجتماعية (أنظر فصل التنمية البشرية والاجتماعية).

الأهداف:

الهدف الأول: إعتماد نظام إداري ومالي كفوء مستجيب لاحتياجات التعافي ومتطلبات الاستقرار المجتمعي وبناء السلام المستدام.

وسائل تحقيق الهدف:

1 - مؤسسات مرنة بتنسيق فاعل ومنهجية تمويل غير نمطية

2 - شراكة فاعلة مع الحكومات والمجتمعات المحلية وقواها الفاعلة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

3 - التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي لتوفير الدعم لعملية الاعمار والتنمية بجميع ابعادها.

4 - تحقيق المصالحة الوطنية وفق اسس مبنية على علاقات مجتمعية متفاعلة ونسيج اجتماعي مترابط (خلال سنوات الخطة).

5 - تنفيذ برامج توعوية لمواجهة الديناميكيات المحرضة للنزاع والفتنة واذكاء روح الطائفية في المجتمع (خلال سنوات الخطة)

6 - تعزيز وسائل الشفافية ومكافحة الفساد، اصلاح قطاع الامن والقضاء، نزع السلاح.

الهدف الثاني: تأهيل البنى التحتية بتغطية كلية ومكانية شاملة

وسائل تحقيق الهدف

1 - اكمال مسوح احصائية دقيقة لرصد حجم الأضرار والخسائر بما يتيح تبني الاهداف المستجيبة للتحديات.

2 - تبني نظام للأولويات في تنفيذ مشاريع البنى التحتية المستند إلى معيار الحاجات الأساسية للسكان ومعيار العودة فضلاً عن معيار الاستدامة المبني على أساس القدرة على التمويل.

3 - توفير متطلبات التصميم والتنفيذ للمشاريع والمتمثلة بالمخططات التصميمية ودراسات الجدوى وجداول الكميات والمتطلبات الأخرى.

الهدف الثالث: إحياء الأنشطة الاقتصادية القطاعية والاستغلال الأمثل للفرص التنموية المتاحة:

وسائل تحقيق الهدف

1 - توفير بيئة اعمال جاذبة ومحفزة لاستثمارات القطاع الخاص.

2 - مد جسور الارتباط بين السياسة والاقتصاد عند صنع قرار الاستثمار التنموي لتكون اطاراً فاعلاً في تصميم السياسات العامة من اجل التعمير صوب السلام.

3 - الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4 - تأهيل المشاريع الاقتصادية القطاعية باعتماد مختلف الوسائل .

الهدف الرابع: تقوية المنعة البشرية وحمايتها من مخاطر الانتكاس

وسائل تحقيق الهدف

1 - فاعلية أكبر وشمول أكثر وتغطية اوسع لنظم الحماية الاجتماعية بين سكان المحافظات المتضررة وبقية المحافظات، دعماً لمقومات الأمان الاجتماعي.

2 - ادماج المرأة والشباب في القوى العاملة ومن خلال انشطة توليد الدخل.

3 - تنفيذ برامج استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022 لدرء المخاطر عن الفقراء والحد من دخول فقراء جدد إلى خانة الفقر.

4 - استعادة الدور الطبيعي لمؤسسات الدولة الأمنية والخدمية للتقليل من هيمنة الولاءات الفرعية والتدخلات المضرة بالاداء المؤسسي وأمن المجتمع.

5 - تقوية عناصر الصمود من خلال دعم الناجين والعائدين والتصدي للفكر المتطرف.

6 - دعم صمود وقدرات وإمكانات المجتمعات المضيفة وبما يعزز فرص تماسك النسيج الاجتماعي.

7 - تصميم برامج توعوية لمواجهة الديناميات المحرضة للنزاع والفتنة.

8 - توفير برامج رعاية خاصة لعوائل الشهداء والمعاقين بسبب تضحياتهم في مواجهة الإرهاب.

الفصل السابع

التخفيف من الفقر

تحليل الواقع :

شـهد العـراق علـى امتـداد أربعـة عقـود خلت مـن تاريخه المعاصـر تطـورات خطيـرة تمثلت بحـروب، وحصار اقتصـادي دولـي، واحتـلال عسـكري أجنبـي، وانتشـار ظاهـرة الإرهـاب الدولي، ألقـت بظلالهـا القاتمة على مُجمـل التطـورات السياسـية والاقتصادية والاجتماعيـة للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السـلبية انتشـار ظاهـرة الفقـر فـي العـراق. إذ ظلـت تلـك الاحـداث تشـكل هاجسـاً للحكومـة واللجنـة العليـا لإسـتراتيجية التخفيـف مـن الفقـر خلال أعـوام تنفيذ الإسـتراتيجية الوطنيـة الأولى للتخفيف مـن الفقـر (2010 - 2014). فقـد انخفضـت نسـبة الفقـر مـن 19 % عـام 2012 إلـى 15 % خـلال النصـف الأول مـن عـام 2014 . غير أن التقديـرات تشـير إلـى إرتفاعها إلـى 22.5 % فـي النصف الثاني مـن عام 2014 بعـد تعرض البـلاد إلى الأزمة الماليـة وأزمـة الإرهـاب معـاً، وباسـتثناء المحافظـات التـي تعرضـت للنزوح فـأن نسـبة الفقر لـم ترتفع عن نسـبتها 19 % في عـام 2012.

لقـد تبنـت الحكومـات العراقية المتعاقبة فـي العراق بعد عام 2003 إسـتراتيجيتين وطنيتيـن للحد من الفقر فـي العـراق، ركزت الإسـتراتيجية الأولى 2010 - 2014 على وجـوب التعامل مع أربعة تحديات أساسـية هي: ضمـان الأمـن والاسـتقرار، ضمـان الحكـم الرشـيد، ضمـان عدالـة التوزيـع وتنويع مصـادر الدخل فـي اقتصاد السـوق وأخيراً، التخفيـف من الآثار السـلبية للإصلاح.

وبقـدر تعلـق الأمـر باسـتراتيجية التخفيف من الفقـر الثانيـة 2018-2022 فانَّ هـذه التحديات لا تـزال ماثلة، تتطلـب من الحكومة إسـتمرار الإلتزام بالتعامل معها عبر السياسـات والإجـراءات الكفيلة بمواجهتها بوصفها مُسـتلزماً ضروريـاً مـن مُسـتلزمات تحقيق الاسـتراتيجية لأهدافهـا المنشـودة، وان كانت هـذه التحديات قد إتخـذت أبعـاداً أكثر عمقـاً وتأثيراً في الاقتصـاد والمجتمع.

علـى الرغـم ممـا لحـق بالمناطق التـي تعرضت للإرهـاب من تدمير وتهجير قسـري، فان نسـبة الفقـر متعدد الابعـاد، وطبقـاً للتقديـرات الأولية لمسـح نفذتـه وزارة التخطيـط حديثاً (عـدا إقليم كردسـتان) انخفضت من 28 % فـي عـام 2012 إلـى 18 % فـي عـام 2014 وإلـى نحـو 14 % في عـام 2017، بينما بلغت نسـبته لدى السـكان النازحيـن نحو 29 %.

1 - الفقر في المحافظات

هنـاك تركيـز أكبـر في جغرافيـة الفقر، ففـي عـام 2007 كان 40 % من الفقراء يعيشـون في خمـس محافظات هـي: بغـداد، البصـرة، نينـوى، بابل وذي قـار. لكن الأوضـاع تبدلت فـي عام 2012 ففـي الوقت الـذي لم تتغير فيـه حصـة بغـداد النسـبية من (نحـو 19 %)، ضاعفـت محافظة نينوى نسـبتها تقريباً مـن الفقراء إلـى 15.7 %. وتشـكل ثلاث محافظات جنوبية هي ذي قار والقادسـية وميسـان تصل ما نسـبته 10.0 % و7.0 % و6.7 % من الفقـراء علـى التوالـي، أي مـا يقـرب من ربـع الفقراء فـي البلاد، وبذلـك أصبح نحـو 58 % من الفقراء يعيشـون في هـذه المحافظات الخمس عـام 2012.

وكشـفت البيانـات أيضـاً أن أوضاع الفقر قد زادت سـوءاً في سـت محافظـات إرتفعت في ثلاث منهـا بأكثر من 10 %، هي ميسـان ونينوى، وبنحو 9 % في القادسـية وذي قار و6.4 % في المثنى (على الرغم من أنها لا تزال أكثـر المحافظـات فقـراً)، ونحـو 0.4 % في اربيل. وانخفض الفقـر بأقل من 1 % في كل من بغداد والسـليمانية، وتحققـت أكبـر المكاسـب فـي التخفيـف مـن الفقر في صـلاح الديـن وكربـلاء وبابل وتبدلـت أوضاعهـا مقارنة بالمحافظات الأخرى.

مـن جهـة أخـرى، انخفض الفقـر في المناطـق الريفية بنسـبة 8.6 % مقارنة بنسـبة 2.6 % في المناطـق الحضرية. بينمـا كان هنـاك تحسـن قليـل في الفقر فـي بغـداد وإقليم كردسـتان، وانخفضت معـدلات الفقر بشـكل ملحوظ فـي المحافظـات الـ 14 المتبقيـة مجتمعة. مع ذلك لا يزال 70 % من نسـبة السـكان في فئة الـ 40 % الأفقر من السـكان تعيش في هـذه المحافظـات، وبغداد تمثل الـ 20 % أخرى.

كذلـك تغيـر توزيـع معـدلات الفقر المدقـع (ويقاس بنسـبة السـكان التي تعيـش في أقـل مـن 1.25 دولار يومياً بحسـب تعـادل القـوة الشـرائية لعـام 2005) والتـي اسـتمرت قريبـة مـن 4 %. إلا أن التوزيـع بحسـب المنطقـة الجغرافيـة قـد تغيـر بشـكل كبير. ففي عـام 2012 كان يعيش في نينوى وحدهـا نحو 18 % من الفقـراء المدقعين، بينمـا يعيـش نصـف السـكان من الفقـراء المدقعين في القادسـية وذي قـار والمثنى وميسـان معـاً. وعليه يمكن الاسـتنتاج أن الزيـادة في الفقر في نينـوى والمحافظات الجنوبية الأربع (البصرة، ذي قار، ميسـان، والمثنى) رافقها تركيـز متزايد في الفقـر المدقع.

جدول (23)

تطور اتجاهات الفقر بين عامي 2007 - 2012 مرتبة بحسب التغير في نسبة الفقر

	المحافظة	2007 %	2012 %	التغير عدد النقاط 2017-2007
محافظات ارتفع فيها الفقر	ميسان	25.3	42.3	17.0
	نينوى	23.0	34.5	11.5
	القادسية	35.0	44.1	9.1
	ذي قار	32.0	40.9	8.9
	المثنى	48.8	52.5	3.7
	اربيل	3.4	3.6	0.2
محافظات انخفض فيها الفقر	كركوك	9.8	9.1	-0.7
	بغداد	12.8	12.0	-0.8
	السليمانية	3.3	2.0	-1.3
	دهوك	9.3	5.8	-3.5
	الأنبار	20.9	15.4	-5.5
	واسط	34.8	26.1	-8.7
	ديالى	33.1	20.5	-12.6
	النجف	24.4	10.8	-13.6
	البصرة	32.1	14.9	-17.2
	صلاح الدين	39.9	16.6	-23.3
	كربلاء	36.9	12.4	-24.5
	بابل	41.2	14.5	-26.7
الإجمالي		22.4	18.9	-4.0

كشف المسح الرابع للتحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام 2016 أن 2.5 % من سكان البلاد غير آمنين غذائيا، منهم 2.1 % في كردستان و1.1 % في بغداد، و3.5 % في بقية المحافظات، ويرتفع بين النازحين إلى 5.6 %. ويتركز اغلب غير الآمنين غذائيا في المناطق الريفية (5.1 % من سكان الريف مقابل 1.7 % من سكان الحضر).

WFP, Iraq: Comprehensive Vulnerability and Food Security Analysis 2016 (Data collected in April-May 2016), p. 15

2 - النمو والتفاوت في الانفاق الاستهلاكي

يُظهر التوزيع في الانفاق بين فئات الدخل الخمس للأعوام 2007 و2012 و2014 إتجاه نحو عدم العدالة، فقد إرتفعت قيمة معامل جيني المحتسبة من 0.338 عام 2007 إلى 0.366 عام 2012، وإلى 0.380 عام 2014. ويمكن توقع المزيد من التدهور في العدالة في الانفاق، نتيجة تقليل المدفوعات التحويلية إلى الفئات الفقيرة وبخاصة ما يرتبط بالبطاقة التموينية، فضلاً عن تركيبة النمو في الاستهلاك بين فئات الانفاق الخمسية، إذ نلاحظ وجود تفاوت بين السكان والمناطق من حيث نمو الانفاق الاستهلاكي خلال المدة 2007-2012، فقد نما الاستهلاك للفئات الخمسية الأعلى نحو 2.0 % مقارنة نحو 0.7 % لفئة الـ 20 % الأفقر من السكان، ومن جهة أخرى، فقد شهد الاستهلاك نمواً سريعاً في محافظات العراق عدا بغداد وإقليم كردستان بنحو 2.24 % سنوياً، بالمقارنة مع 0.08 % في كردستان و 1.83 % في بغداد.

3 - بؤر الفقر

بينت نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لعام 2013 أنَّ هناك تباينا كبيرا بين مستويات الفقر بين نواحي العراق يتراوح ما بين أقل من 1 % إلى 77 %. الأمر الذي يكشف التفاوت الجغرافي في توزيع الفقر ووجود بؤر في تلك المناطق:

- أفقر نواحٍ في العراق التي تراوحت نسبة الفقر فيها ما بين 70-77 % هي نواحي، كل من غماس في محافظة القادسية، بني هاشم في محافظة ميسان، الهلال والنجمي والوركاء والسوير في محافظة المثنى، يعيش فيها 222 ألف شخصاً.
- النواحي الأقل فقراً في العراق التي تقل نسبة الفقر فيها عن 1 % هي نواحي حلبجة في السليمانية، فلسطين في بغداد، بيارة ومركز السليمانية، عينكاوة في أربيل، ومركز قضاء دربندخان في السليمانية.
- هناك 40 ناحية تشكل 10 % من نواحي العراق تضم أكثر من نصف الفقراء وعددهم نحو ثلاثة ملايين فرد.
- محافظة نينوى هي الأكثر في عدد الفقراء الذين يصل عددهم إلى 126 ألف فرد، نصفهم يسكنون في ناحيتي مركز قضاء الموصل ومركز قضاء تلعفر.
- بغداد هي الثانية في عدد الفقراء البالغ عددهم 78 ألف فرد، ثلثهم من سكان نواحي كل من الفحامة، بغداد الجديدة، الوحدة.
- وجود تباين كبير ضمن المحافظة الواحدة في نسبة الفقر مثلاً في بغداد تتراوح النسبة ما بين أقل من 1 % ليصل إلى 49 %، وفي محافظة ميسان من 21 % إلى نحو 73 %.
- عدد الفقراء في ذي قار 70 ألف فرد، 36 % منهم يتركزون في كل من مركز قضاء الناصرية، الشطرة، الغراف.
- انَّ المناطق الجغرافية التي ترتفع فيها حركة النشاط الاقتصادي تنخفض نسبة الفقر فيها إلى أقل من 10 % مثل نواحي أم قصر والفاو وهي الموانئ الرئيسية لمحافظة البصرة.

4- خصائص الفقر في العراق

كشف تحليل خصائص الفقر بين عامي 2007 و2012 في العراق عن مجموعة من العوامل التي يرتبط بها الفقر والتي تُفسر إلى حد كبير حجمه وتوزيعه بين فئات السكان وبين المناطق الجغرافية وكما يأتي:

- إرتباط الفقر بانخفاض الدخل من العمل

تركز ارباب الأسر الفقيرة في ثلاثة قطاعات هي الزراعة والبناء والنقل والخزن، اذ شكلوا نحو 50 % من معيلي الأسر الفقيرة الذين لديهم عمل، وهناك 24 % من الفقراء يعملون في قطاعي الزراعة والبناء ويتسم هذان القطاعان بانخفاض متوسط الأجر، ووجود العمل بدون أجر للنساء في الزراعة.

- إرتباط الفقر بالتعليم

تزداد معدلات الفقر مع انخفاض تعليم رب الأسرة، إذ ان أكثر من نصف معيلي الأسر الفقيرة 51 % لديهم تعليم أقل من ابتدائي، وان ما يقارب الثلث 32 % من الأسر الفقيرة يعيلها أفراد أكملوا التعليم الابتدائي. وتشير النتائج الإحصائية إلى أنّ الأسر التي تعتمد على الزراعة أكثر فقراً لأنّها أقل تعليماً، وأن التحسن في مستوى معيشة الأسر مرتبط إلى حد ما بحصول أفراد الأسرة الفقيرة على تعليم أعلى.

- إرتباط الفقر بالبطالة

يزداد احتمال الفقر في الأسر التي يكون معيلوها عاطلين عن العمل، إذ تشير نتائج المسوح أنّ 32 % من معيلي الأسر الفقيرة عاطلون عن العمل. انّ حالة عمل رب الأسرة لا تلغي بقائها في الفقر وكذلك كونه عاطلاً لا يعني بالضرورة أنّه فقير. يُثير هذا الاستنتاج مسألة العمالة الناقصة والتي تصل إلى 28 % بالمقارنة مع معدل البطالة العام الذي يبلغ 10.2 %.

شكل (17)

معدلات البطالة بحسب المحافظة والبيئة بين عامي 2007 و2012

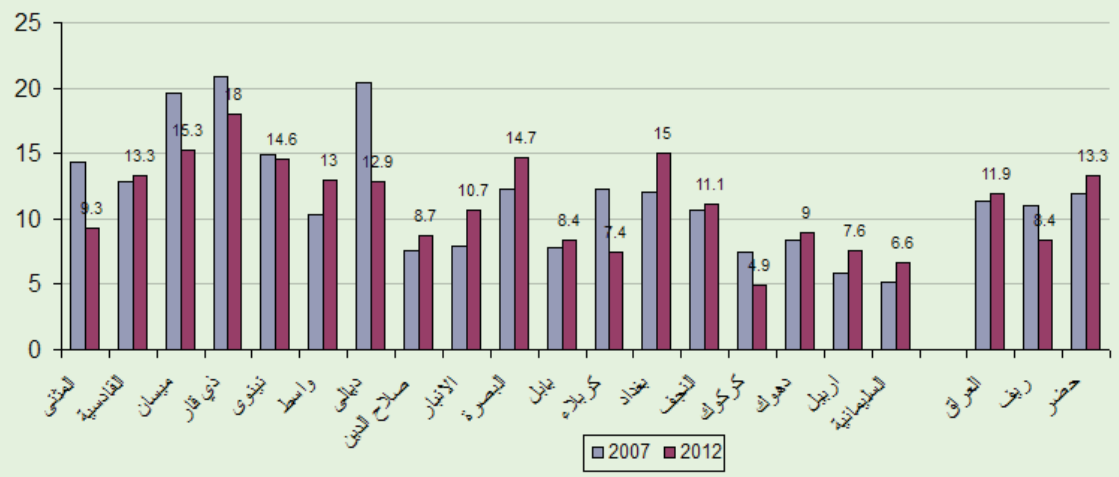

- إرتباط الفقر بالريف

أظهرت المؤشرات أنّ نسبة الفقر في الريف تزيد على ضعف النسبة في الحضر، وعند ترتيب المناطق الفقيرة بحسب البيئة يظهر أنّ أفقرها هي أرياف ميسان 73 %، والمثنى 64 %، وذي قار 61 %، والقادسية 60 %. وتفسير ذلك هو انخفاض انتاجية العمل الزراعي.

- إرتباط الفقر بزيادة عدد أفراد الأسرة

يزيد احتمال الفقر مع زيادة حجم الأسرة، إذ بلغ متوسط الأسرة الفقيرة 12 فرداً عام 2012، وان نحو 75 % من الأسر الفقيرة بحجم 8 أفراد فأكثر، وما يقرب الثلث من الأسر الفقيرة تتكون من 11 فرداً، وهناك أقل من 1 % من الأسر الفقيرة تنتمي إلى اسر صغيرة (4 أفراد فأقل). ويعكس معدل الإعالة الاقتصادية هذا الارتباط فتنخفض نسبة الفقر كلما زاد عدد العاملين من أفراد الأسرة وترتفع حينما يكون رب الأسرة هو المعيل الوحيد لها.

- قرب الفقراء من خط الفقر

يقع أغلب الفقراء في العراق قريباً من خط الفقر (ينظر الشكل 18)، وهو ما يعني أن تغيراً إيجابياً أو سلبياً في انفاقهم يعني تغييراً في تخليصهم أو تفاقم أوضاعهم المعيشية. فعلى سبيل المثال فأن ارتفاعاً بنسبة 5 % في خط الفقر يعني ارتفاعاً بنسبة 16 % في نسبة الفقر. من جهة أخرى، فانّ كثيراً من الأفراد غير الفقراء يقعون قريباً من خط الفقر، ما يجعل احتمال وقوعهم في الفقر كبيراً بسبب تأثير الأزمة المزدوجة بعد عام 2014.

شكل (18)

توزيع الفقراء بحسب الانفاق معدلا بمعدل التضخم بين عامي 2007-2012

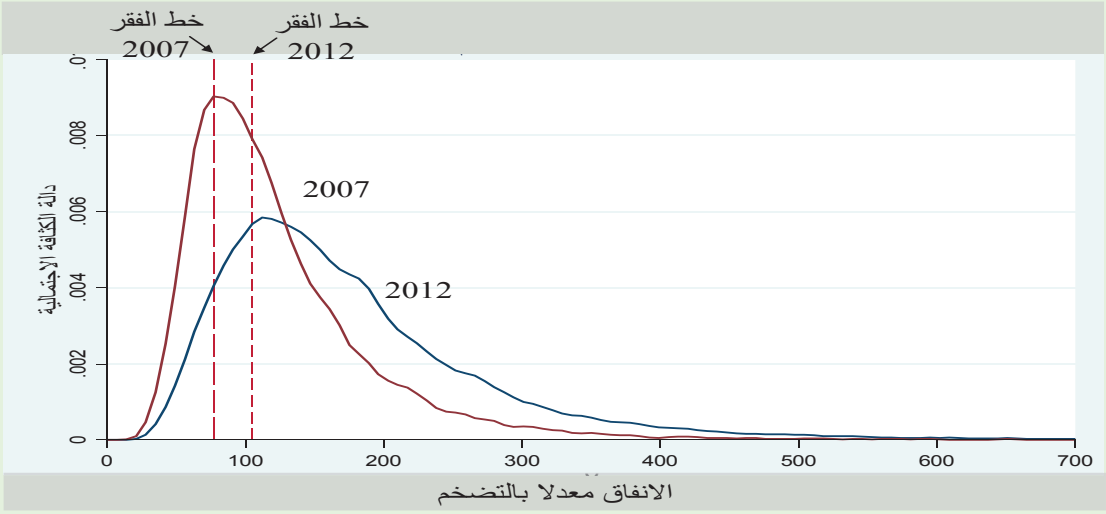

وليس من شك ان الفقر في العراق يرتبط بمجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وان قرب الكثير من غير الفقراء من خط الفقر يجعلهم معرضين للفقر بسبب الازمات والظروف الطارئة، ما يتطلب إيجاد سبل وسياسات تنموية تعزز المنعة وتمنع تفاقم ظروف الفقراء وأولئك القريبين من خط الفقر، ومنع ترسيخ الفقر او توريثه عبر الأجيال المتعاقبة، الامر الذي يستدعي التركيز في تخفيف الفقر على تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو المسار الذي تبنته خطة التنمية 2018-2022.

التحديات

1. استمرار التحديات الأمنية وبناء استراتيجية الاستقرار .
2. لا يـزال العـراق يعانـي مـن تدهور جميع مؤشـرات الحكـم الصالح، إذ جـاء ترتيبـه بالمرتبة 179 مـن بين 182 دولـة من حيث جودة المؤسسـات. إذ لا تزال مشـكلة الفسـاد المالـي والإداري التي تضـرب معظم مفاصل الدولـة تشـكل تحدياً رئيسـاً للمسـار التنمـوي عموماً ولجهـود التخفيف من الفقـر خصوصاً.
3. انكشاف وتأثر الموازنة العامة الاتحادية السريع بالصدمات الخارجية ما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار.
4. محدوديـة التخصيصـات السـنوية لأنشـطة التخفيـف مـن الفقـر وتراجـع التمويـل الحكومي وعـدم إعطاء مشـاريع الفقـر أولويـة تضاهـي احتياجـات الفقراء.
5. تأخر إطلاق خرائط الفقر لغاية 2015.
6. اسـتمرار تزاحـم أولويـات الامـن والدفـاع مـع أولويـات التنميـة وإعـادة الاعمار وعمـوم الانفـاق التنموي والاجتماعـي.
7. علـى الرغـم من عـودة ملاييـن النازحيـن إلـى مناطقهـم المحـررة، إلا ان مشـكلات النـزوح وتداعياتها على الامـن الانسـاني للفـرد والأسـرة والمجتمـع لا تـزال قائمة.
8. تفاقـم الكثيـر من الظواهـر الاجتماعية السـلبية التي انعكسـت علـى تنفيذ السياسـات التنموية، كالتجاوز علـى القانـون والنزاعـات العشـائرية وتفاقم مشـكلة المخـدرات وغيرها.
9. تفاقـم التجمعـات العشـوائية فـي المراكـز الحضريـة وتجاوز سـكانها علـى الأملاك العامـة والبنـاء، إذ بلغ عددها 3687 تجمعاً عام 2016، تضم 522 ألف مسـكناً، إذ يعيش 12.9 % من السـكان في سـكن عشـوائي و 16.5 % مـن المسـاكن العشـوائية وهـي بالنتيجة تكـون بؤر مسـتدامة للفقر.
10. اسـتمرار تخلّـف القطاعـات الاقتصادية، وضعـف الدور الحكومي والمؤسسـي، وضآلـة دور القطاع الخاص المحلـي، وإحجام القطـاع الخاص عن الاسـتثمار.
11. عدم مساءلة جهات التنفيذ المتلكئة، وضعف الرقابة والمتابعة.

5- النزوح والفقر

هـددت تحديـات النـزوح غالبيـة السـكان في المحافظـات التي تعرضـت للإرهـاب إذ بلغت أعلى نسـب النازحين مـن الأنبـار 42 % ونينوى 35 %، فضلاً عن كركوك وديالى، إلا أن اسـتهلاكهم يتأثـر بطرق مختلفة، فقد انخفض اسـتهلاكهم بسـبب تدنـي نوعية الخدمـات المقدمة إليهم فضـلا عن فقدانهـم الأصول والسـلع المعمرة غير المنقولـة، وفقدانهـم وظائفهـم ورواتبهـم وأجورهم التي كانـوا يحصلون عليها مـن أعمالهم السـابقة. ويقدر نصيـب اسـتهلاك الفرد من النازحين بنسـبة 22 % تقريباً بفعـل الأزمتين (التنظيمات الارهابيـة والأزمة المالية)، وكانت دخولهم قد انخفضت بنحو 61.6 %، وذلك بسـبب انخفاض دخل العمل بنسـبة 62.5 % بسـبب فقدانهم وظائفهـم، وارتفـاع معـدل البطالة بينهم إلـى 27 %، أي أكثر بثلاث مرات تقريباً من بقية السـكان. وطبقا لنتائج المحـاكاة فـانّ معـدل الفقـر قـد ارتفـع بينهم مـن 23 % إلـى 38 %، أي ضعـف ما حـدث لبقية السـكان، وهذا يعنـي أن أربعـة من 10 أشـخاص نازحيـن داخلياً أصبحوا فقـراء. فضلاً عن زيـادة فجوة الفقر وشـدته بنحو 5 %.

وعلـى الرغـم مـن أنّ التركيـز غالباً ما يتم على مأسـاة النازحيـن، إلا أنّ المجتمعـات المضيفة بدأت تواجه مشـكلات جديـة بسـبب النـزوح، إذ أدى إلـى تدهـور الخدمـات العامـة، وإيجاد منافسـة غيـر مرغـوب فيها على السـكن في المـدن المضيفـة، وفقـدان فـرص العمـل بسـبب مزاحمـة النازحين لأبنـاء تلـك المناطق فـي الحصـول على فرص العمـل. وعليـه فـانّ النـزوح يؤثر فـي زيادة معـدلات الفقر سـواء للأسـر النازحـة، أو المضيفـة، نتيجـة الديناميات السـلبية التي ينطـوي عليها.

لقد أدت ظروف الازمة إلى زيادة نسبة الفقر في إقليم كردستان (من النسبة المتوقعة تحت افتراض النمو الاعتيادي) إلى 12.5 % نتيجة لموجة النزوح الكبيرة. ففي المحافظات المتأثرة باحتلال التنظيمات الارهابية لأراضيها تضاعفت نسبة الفقر لتصل إلى 41.2 % (بافتراض مؤشرات سيناريو الأزمة). بينما كان التأثير محدوداً في بقية مناطق العراق، إلاّ أنّ نسبة الفقر بشكل عام ازدادت في كل المحافظات، لاسيما في محافظات الجنوب، التي ظلت نسبة الفقر فيها مرتفعة، وتزيد على 30 % مع تزايد أثر الأزمة المالية عموماً.

ومع أن عدم المساواة لم يتأثر في المستوى الوطني، وبقي قريباً من معدلاته، إلا أنّ هناك زيادة ملحوظة في ذلك في منطقة كردستان، وفي بغداد والمحافظات التي تأثرت باحتلال التنظيمات الارهابية. فالمناطق التي حررت قد تأثرت بوجود الألغام والذخائر غير المتفجرة والعبوات الناسفة التي كانت التنظيمات الإرهابية تستخدمها.

جدول (24)

سيناريو نسب الفقر بين عامي 2012 - 2014 في ظل أوضاع أكثر استقراراً %

	نسبة الفقر				فجوة الفقر			
	2012	2014		مقدار الأثر	2012	2014		مقدار الأثر
		الوضع المستقر	الوضع مع الأزمتين			الوضع المستقر	الوضع مع الأزمتين	
العراق	18.9	15.0	22.5	7.5	4.1	3.9	6.6	2.7
العراق بدون المحافظات التي تعرضت للإرهاب	18.9	15.0	18.6	3.6	4.1	3.9	5.0	1.4
إقليم كردستان	3.5	3.5	12.5	9.0	0.6	0.6	3.7	3.1
بغداد	12.0	8.5	12.8	4.4	2.0	2.3	3.4	1.0
بقية الشمال	14.9	12.1	17.7	5.6	2.8	2.9	4.4	1.6
الوسط	15.8	12.7	18.6	5.8	3.1	2.9	4.6	1.7
الجنوب	33.6	26.1	31.5	5.5	8.6	6.8	8.9	2.1
المناطق التي تعرضت للارهاب	25.0	20.5	41.2	20.6	5.6	5.3	14.2	8.9

الأهداف

تسعى استراتيجية التخفيف من الفقر للأعوام 2018-2022 إلى تحسين أوضاع الفقراء وانتشالهم سواء من خلال تحسين دخولهم، أو من خلال تحسين فرص وصولهم إلى الخدمات ذات النوعية المناسبة، إذ تستهدف الاستراتيجية تخفيف مستويات الفقر في البلاد بنسبة 25 % حتى عام 2022 هدفاً متوسطاً، وصولاً إلى خفض مستويات الفقر هدفاً بعيد الأمد بنسبة 50 % وفقاً لأجندة التنمية المستدامة 2030.

تتبنى الاستراتيجية في كل محصلاتها أهدافاً وغايات من أجندة التنمية المستدامة 2030، فضلاً عن الأهداف التي تم صياغتها بناءً على التشخيص المبني على الأدلة والمشاهدات للواقع الحالي للفقر وستنفذ من خلال برامج سنوية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى.

لقد تبنت الاستراتيجية صياغة برنامج يسهم في تحسين المستويات والأوضاع المعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من أجل تحويل الفقراء إلى منتجين مندمجين اقتصادياً واجتماعيا وليسوا عالة على المجتمع ينتظرون الرعاية والإحسان. وتيسر هذه الرؤية تحديد العناصر الرئيسة لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وهي بدورها تعد أركاناً أساسية في رؤية العراق 2030.

استندت الإستراتيجية إلى ثلاثة عناصر رئيسة:

- إيجاد فرص توليد الدخل المستدام
- التمكين وبناء رأس المال البشري
- تأسيس شبكة أمان اجتماعي فاعلة.

الهدف الأول: دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحفيز خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية والاعداديات الزراعية على انشاء مشاريع وشركات زراعية توفر فرص عمل في الريف بالاستفادة من قانون رقم 24 لعام 2013.
2. تأسيس جمعيات محلية لصغار الفلاحين أو تعاونية لتقديم الخدمات الزراعية كالتسويق، التمويل، إستخدام المياه والصيانة والمكننة، الخزن والتبريد والنقل في المجتمعات الزراعية الصغيرة.
3. برنامج لتدريب المزارعين الفقراء على أساليب الزراعة والري المستجيبة للتغير المناخي.
4. انشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة (انتاجية وخدمية) لتشغيل النساء الفقيرات في الريف.
5. توفير فرص عمل لشباب الأحياء الفقيرة (رجال ونساء) في الحضر في برامج المراكز المجتمعية.
6. دعم برنامج حاضنات الأعمال لتوفير التدريب والتمويل والخدمات لدعم المشاريع الصغيرة للفقراء لاسيما النساء وبحسب الميزة النسبية للمنطقة الحضرية.
7. شمول أوسع للفقراء ببرنامج الإقراض لانشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل.

الهدف الثاني: تحسن الوضع الصحي

وسائل تحقيق الهدف:

1. انشاء وتأهيل وتجهيز مراكز أو بيوت صحية أو عيادات متنقلة في المناطق الفقيرة.
2. تدريب القابلات في المناطق الفقيرة.

3. تأمين مياه صالحة للشرب في المناطق الفقيرة والنائية.
4. القيام بحملات توعية صحية شاملة في المناطق الفقيرة والنائية.

الهدف الثالث: تحسن تعليم الفقراء

وسائل تحقيق الهدف:

1. بناء المدارس وتأهيلها وصيانتها في المناطق الفقيرة سعة المدرسة (9) صفوف.
2. إعطاء أولوية لتدريب معلمي ومدرسي المناطق الريفية.
3. تطبيق برامج موجهة لمحو الأمية في المناطق الفقيرة في الحضر والريف.
4. تنفيذ برنامج التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة.
5. استحداث وتجهيز مراكز مجتمعية لمحو الأمية وتعليم المهارات الاجتماعية والحياتية.
6. إعادة فتح أقسام وورش فنية في مدارس المناطق الفقيرة وتأهيل القائمة منها (بالتركيز على مدارس البنات).

الهدف الرابع: سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات

وسائل تحقيق الهدف:

1. إجراء مسح لحصر تجمعات السكن العشوائي الشامل.
2. إعادة تأهيل وتسوية تجمعات السكن العشوائي في مناطق مختارة.
3. إستخدام الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة.
4. السياحة البيئية في المحميات وحولها.
5. تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية الاقتصادية (واطئة الكلفة).

الهدف الخامس: حماية اجتماعية فاعلة للفقراء

وسائل تحقيق الهدف:

1. إصلاح نظام البطاقة التموينية وربطها بقاعدة بيانات المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية.
2. وضع آلية لشمول المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بالقروض الصغيرة وربطها بإخراجهم من نظام الحماية.
3. بناء قاعدة معلومات مشتركة بين هيئة الحماية الاجتماعية والوزارات والجهات ذات العلاقة لتقويم المتقدمين بالشمول بنظام الحماية الاجتماعية.
4. الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في توعية المواطنين، وفي استهداف الفقراء، وفي مراجعة وتقويم نظام شبكة الحماية الاجتماعية. .
5. توفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين الفقراء في المناطق المحررة.
6. وضع آلية دائمة (صندوق) لتمويل الشمول بشبكات الأمان الاجتماعي للمتضررين من جراء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

الهـدف السـادس: تمكيـن وتعزيـز الادمـاج الاجتماعـي والاقتصـادي والسياسـي للنازحيـن والعائدين في المناطـق المحررة.

وسائل تحقيق الهدف:

1. اعتمـاد برامج تشـغيل كثيفة العمالـة لتوفير فرص عمل عاجلـة للنازحين والعائدين فـي المحافظات وضحايا الإرهـاب بعـد تأهيلهـم وتدريبهـم بما يضمن عودتهـم إلى المجتمع (ويشـمل ذلك تقديم منـح صغيرة).
2. توفير الخدمات الصحية للنازحين الفقراء.
3. ضمان توفير التعليم الأساسي للأطفال النازحين الفقراء.
4. تنفيـذ مشـاريع لبنـاء المجمعات السـكنية واطئـة الكلفة مـع إعطاء أولويـة للنازحيـن العائديـن الفقراء مع تقديـم منح صغيـرة لإعـادة الترميم.

الفصل الثامن

التنمية القطاعية والمكانية

التنمية القطاعية

1 - قطاع الزراعة والموارد المائية

تحليل الواقع :

•يواجه القطاع الزراعي عدد من المشاكل والتحديات التي يزداد تأثيرها مع توالي سنوات الجفاف وتذبذب سقوط الإمطار والتغيرات البيئية والمخاطر المختلفة مع فقدان لحلقات مهمة من التسويق الزراعي، وبما انعكس على حصول فاقد بالمنتج الزراعي من الجني وصولا إلى المستهلك، وعدم وجود شركات للتأمين الزراعي و جمعيات تخصصية تعنى بانشطة القطاع الزراعي المختلفة كالمكننة والتسويق والنقل ....الخ.

أولاً- مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي

- بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للعراق لعام 2015 (الأسعار الثابتة) مع القطاع النفطي 2.02 % ، (وكان المخطط ان تكون المساهمة بمقدار3.4 %. فيما بلغت نسبة المساهمة 4.5 % بدون القطاع النفطي مقارنة بالنسبة المخططة البالغة 5.6 %.

ثانياً - الموارد الطبيعية (المياه والأراضي)

- تبلغ مساحة العراق 174.8 مليون دونم ، الاراضي الصالحة للزراعة منها تقدر بـ 28مليون دونم تشكل مانسبته 16,1 % من المساحة الكلية للعراق، فيما بلغت مساحة الاراضي المزروعة منها 14.562مليون دونم اي مانسبته 52 % من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة فضلا عن وجود مساحات واسعة من الاراضي الزراعية المتاثرة بالكثبان الرملية .وقد تم معالجة وتثبيت مساحة (600) الف دونم من مجمل المساحة المتاثرة بالكثبان الرملية والتي تقدر بـ(4 - 5) مليون دونم.
- وهناك تراجع واضح في كمية الموارد المائية الواردة إلى العراق سواء تلك المتأتية من نهري دجلة والفرات خارج الحدود العراقية او الانهر المغذية من داخل العراق التي تراجعت هي الاخرى بسبب ظروف الجفاف مما انعكس على الروافد والمياه الجوفية ومعدلات الخزن في السدود والخزانات. فضلا عن تدمير وتضرر عدد من المنشآت المهمة مثل سدتي الرمادي والفلوجة وناظم الورار وناظم التقسيم إضافة إلى عدد من المنشآت الثانوية الاخرى.

التحديات

أولا- التحديات التي تواجه التنمية الزراعية

1. انخفاض كفاءة الانتاج الزراعي الانتاجية الزراعية للمحاصيل والمنتجات الزراعية ما انعكس على ظهور عجز في تغطية حاجة العراق من الغذاء، وبالتالي إلى عدم القدرة على تأمين متطلبات الأمن الغذائي .
2. ضعف البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي ، ومحدودية حجم رأس المال المستثمر الخاص في القطاع الزراعي فضلا عن انخفاض التخصيص والتمويل للقطاع الزراعي وبما لا يتناسب والاحتياجات المالية اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي .
3. ضعف الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية ما أدى إلى تنامي المنافسة غير المشروعة للمنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة على حساب المنتجات والمحاصيل الزراعية المحلية .

4. إعتماد القطاع الزراعي على مستلزمات مستوردة بشكل كبير وانخفاض نسبة الدعم المقدم للاسمدة والمبيدات أدى إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج فضلا عن ندرة المياه وانتشار الملوحة ما انعكس سلبا على ادارة العمليات الزراعية .

5. عدم استغلال الاراضي الصالحة للزراعة استغلالا كاملا بسبب خروج مساحات كبيرة من الاراضي جراء العمليات الارهابية في محافظات: نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار، كركوك ، ديإلى. فضلا عن تخريب البنى التحتية وهجرة الشباب والتحول إلى الوظائف غير الزراعية لانخفاض الدخول الزراعية قياسا بالدخول في الوظائف الاخرى ولا سيما الامن والدفاع.

6. تفتت الملكية الزراعية نتيجة لعوامل الارث وصغر حجم الوحدات والحيازات الزراعية التي اثرت على تحديد التركيب المحصولي وعلى إستخدام المكننة والتقنيات الزراعية الحديثة،فضلا عن الزحف العمراني على الاراضي الزراعية دون وجود رادع قانوني .

7. ضعف الحوكمة في القطاع الزراعي بسبب عدم وضوح آليات التنيسق بين الجهات ذات العلاقة في إدارة العملية الزراعية والتسويقية بما يحقق تنفيذ الخطط ومتابعتها ومعالجة المشاكل والمعوقات كتأخير استلام مستحقات الفلاحين لمحصول الحنطة على الرغم من تسويقهم للمحصول ، فضلا عن عدم وجود تنظيم مؤسساتي ينظم العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات العامة وبالاخص في العمليات التسويقية.

8. ضعف التكامل الزراعي- الصناعي (الصناعات الزراعية التحويلية والغذائية).

9. تدهور انتاجية المراعي الطبيعية، وانتشار ظاهرة التصحر وزحف الكثبان الرملية والعواصف الغبارية التي أثرت سلبا على القطاع الزراعي.

10. تعرض الانتاج الزراعي المحلي إلى تحديات الاوبئة والامراض والادغال الوبائية (المستوطنة).

11. تدمير الكثير من البنى التحتية للقطاع الزراعي والمتمثلة بتدمير النواظم وقنوات الري والبزل فضلا عن تدمير الصوامع(السايلوات) والآلات والمعدات الزراعية ....)، وخاصة في المحافظات التي تعرضت للعمليات الإرهابية.

12. تركز مؤشرات الفقر المتعدد الابعاد وانخفاض مؤشرات التعليم والصحة وخدمات البنى التحتية في المناطق الريفية .

13. ضعف قاعدة البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي والتي تمثل الاساس في وضع الخطط التنموية .

14. عدم وجود شركات للتأمين الزراعي والإفتقار إلى جمعيات تخصصية تعنى بالانشطة الزراعية كالمكننة والتسويق والنقل .....الخ.

ثانيا : تحديات الموارد المائية

تعاني الموارد المائية في العراق من مشكلات بيئية مختلفة، ازدادت حدتها في الوقت الحاضر،وهي في ذات الوقت بمثابة المعوقات والتحديات البيئية التي تعيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، إذ يواجه العراق تحديين أساسيين في توفير إحتياجاته المائية يتمثل في : -

1 - التحديات الخارجية :-

أ- انخفاض الايرادات المائية :

ان موقع العراق كدولة مصب يضعه في موقف حرج لأنه يتأثر سلباً بأجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى

نهـري دجلة والفرات (تركيا وسـوريا)، واسـتكمال المخططات التركية والسـورية لإسـتثمار ميـاه دجلة والفرات وخاصـة تركيا بانجاز مشـروع شـرق الأناضول ببناء (22) سـداً لتلبية متطلبات مشـاريعها الاروائيـة. كذلك اثرت المشـاريع التـي نفذتها ايران على الانهار الحدودية المشـتركة مـع العراق وتحويل مجرى بعـض الانهر إلى داخل اراضيهـا إضافـة إلـى تصريـف ميـاه البزل بإتجـاه الانهـار العراقية. وبهذا فـان هذه المشـاريع للـدول الثلاثة من المتوقـع ان تشـكل تحديين رئيسـيين بحلول عـام 2035 وكما يلي :

- انخفـاض إيـرادات العـراق المائية وبمعدل يصل إلـى مليار متر مكعب سـنوي ما يؤدي إلى خفـض الإيرادات المائيـة عنـد الحـدود من 43.7 مليـار م3 عام 2015 إلـى 28.5 مليار م3 بحلول عـام 2035، فضلا عن وجود ضائعـات مائيـة ممـا يضعف من كفـاءة الري الحقلـي لتصل إلى أقل مـن 50 % .
- إزديـاد التراكيـز الملحيـة مـن 320 جـزءاً بالمليون إلـى 500 جـزء بالمليون بالنسـبة لنهر دجلة ومـن 540 جزءاً بالمليـون إلـى 930 جـزء بالمليـون بالنسـبة لنهـر الفرات .
- ضعـف الاسـتقرار الامنـي والسياسـي فـي دول الجوار المتشـاركة فـي المياه (سـوريا) وعـدم التوصل إلى إتفاقيـات شـراكة تضمـن حقـوق مائيـة عادلـة للعراق .

ب- التغيرات المناخية والجيولوجية :

مـن المتوقـع ان تؤثـر ظاهـرة التغيـر المناخـيClimate Change ، سـلباً في واقع المـوارد المائية فـي العراق وبمـا يـؤدي إلـى تفـاوت كمية المياه الـواردة للعـراق من نهري دجلـة والفرات، بيـن زيادات مفاجئـة قد تؤدي لحـدوث فيضانـات او بين شـحة تـؤدي إلى حصول الجفاف لاسـيما وان معدل سـقوط الأمطار فـي العراق قد انخفـض عـن مـا كان عليـه قبـل عقود مـن الزمان مـا أدى إلى اتسـاع ظاهرة التصحـر في البلاد هـذا فضلا عن دخـول الجغرافيـة العراقيـة في الارتـدادات الزلزاليـة مما قد يؤثر على السـدود والسـدات القائمة.

2 - التحديات الداخلية: من أهمها ما يأتي:

أ. ارتفـاع نسـبة الهـدر فـي مياه الـري اذ تصل لأكثر مـن 50 % بسـبب الضائعـات الحقلية وتدني كفـاءة الري والنقـل نتيجـة لإسـتخدام أسـاليب قديمة وتقليديـة فـي أدارة المياه.

ب. ضعـف النظـام المؤسسـاتي والتشـريعي والذي لم يعد لـه المقدرة علـى مواجهة التحديـات الخطيرة التي تواجه مواردنـا المائية.

ج. انخفاض مستوى الاستثمارات في مشاريع الموارد المائية.

د. إرتفاع نسبة التلوث الناتج عن انخفاض عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتصريف مياه المبازل.

هـ. مشاكل السيطرة على الخزين المائي وتصريف المياه من خلال النواظم.

و. دخول العراق ضمن الخط الزلزالي وتأثر النواظم والسدود بذلك.

ز. فقـدان كميـات كبيـرة مـن الخزين المتاح بسـبب العمليـات الحربية ضد الإرهاب والتي اثرت بشـكل سـلبي علـى الجانـب البيئـي والزراعـي والخدمي والانسـاني .

ح. إزديـاد معـدل السـحب للمياه الجوفية الذي يصـل إلى ما يقرب مـن 5.243 مليار م3 والتـي تمثل 8.8 %من مصـادر الميـاه العذبـة ، وهـذا يمثل سـحب ميـاه جديـدة بنحـو 1.472 مليـار م3 سـنوياً عبر انظمـة المياه الجوفية.

الأهداف ووسائل تحقيق الاهداف:

الهـدف الاول : زيـادة نسـبة مسـاهمة القطـاع الزراعي في الناتـج المحلي الإجمالي (للأنشـطة غيـر النفطية) مـن 4.5 % عـام 2015 إلـى 5.2 % عـام 2022. وتحقيـق نمـو فـي القطاع الزراعـي في سـنة الهدف يصل إلى 8.4 %

وسائل تحقيق الهدف:

1. زيادة الرقعة الزراعية والإرتقاء بالانتاج والانتاجية من خلال التركيز على ما يأتي:

- التوسـع فـي زراعـة المحاصيـل الحقلية التي تدخل بشـكل مباشـر في غذاء الانسـان ، والمحاصيـل الصناعية والتـي تعد مـواد أوليـة للعديد مـن الصناعات.
- تصنيـع الآلات والمكائـن والمعـدات الزراعيـة لتلبية الطلـب المحلي المتزايـد والمرافق للتوسـع في الانتاج الزراعـي كمـا مبيـن في الجـدول الاتي :

مؤشرات قياس الاداء	2015	2018	2022
مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)	28	28	28
الاراضي الجديدة المستصلحة (الف دونم)	47.5	100.44	246.13
انتاج الحنطة (طن)	2645061	4436000	4617000
الشعير (طن)	329713	1334000	1411000
الشلب(طن)	109209	220000	220000
الذرة الصفراء(طن)	182340	296000	307000
البطاطا (طن)	162915	727000	816000
الطماطة (طن)	388674	769000	868000
البصل(طن)	21238	75000	85000
التمور (طن)	602348	778000	878000
اللحوم الحمراء(طن)	169283	166000	187000
لحوم الدجاج (طن)	86360	154000	180000
الحليب (طن)	310507	317000	464000
بيض المائدة (مليون بيضة)	564546	641	938
الاسماك (طن)	46246	84000	98000

- إقامـة مصنـع للمسـتلزمات الزراعيـة (مثـل الأغطيـة البلاسـتيكية لتغطيـة المزروعـات، ومسـتلزمات الـري الحديـث بالـرش والتنقيط).
- الاستصلاح المتكامل للاراضي الزراعية .

2. مكافحة ظاهرة التصحر.

مؤشرات قياس الاداء	2015	2018	2022
نسبة الاراضي الزراعية المطورة اروائياً %	42.7	42.74	61.82
تاهيل المشاريع الاروائية (الف دونم)		2094	5292

4. إدامة البرامج والمشاريع التطويرية والبحثية والارشاد الزراعي.
5. دعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي والاستثمار .
6. تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي .
7. إستخدام التقنات والتكنلوجيا الحديثة في طرائق الري والزراعة .
8. السيطرة والمراقبة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المواد والمنتجات الزراعية في وقت وفرة المنتج المحلي .

الهدف الثاني : تحقيق أمن غذائي مستدام

وسائل تحقيق الهدف:

1. وضع إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها ، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الانتاجية وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي على المستوى الأسري والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة .
2. دعم المنتجين الزراعيين وحماية المنتج المحلي من خلال فرض الرسوم على المنتجات الزراعية المستوردة ، ووضع جزء من حصيلتها في صندوق خاص لدعم المنتجين الزراعيين .
3. تبني تأسيس وانشاء مجمعات زراعية - صناعية متكاملة وحديثة .
4. تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي.
5. تأسيس شركات التأمين الزراعي والجمعيات التخصصية التي تعنى بأنشطة القطاع الزراعي المختلفة كالمكننة والتسويق. والنقل ...الخ.

الهدف الثالث : تأمين الطلب السنوي على المياه للإستخدامات المستدامة في المجالات (الزراعية، الصناعية، البلدية) وبما يحقق التوازن المائي مع امكانية خفض الطلب السنوي على المياه 500 مليون م3 سنويا.

وسائل تحقيق الهدف:

1. الإدارة الكفوءة للموارد المائية.
2. تحسين كفاءة الري الحقلي من خلال الإدارة المتكاملة للموارد المائية .
3. تقليل الضائعات والهدر في إستخدامات المياه.
4. زيادة حجم الخزين المائي.

الهدف الرابع : العمل على توفير موارد مائية مستدامة

وسائل تحقيق الهدف:

1. التوصل إلى اتفاق مع دول المنبع والدول المتشاركة بما يضمن توزعاً عادلاً وحقوقاً مائية مستدامة .
2. انعاش الاهوار وتنميتها .

مؤشرات قياس الاداء	2015	2018	2022
كفاءة الري الكلية%	35	60	60
كفاءة الري الحقلية%	-	70	70
كفاءة نقل وتوزيع المياه	-	(90،95)	(90،95)

2 - قطاع الطاقة

2-1 قطاع النفط والغاز

تحليل الواقع

- يقدر أحتياطي النفط التقليدي للعراق بنحو 153 مليار برميل لغاية عام/ 2016 وهو من أكبر الاحتياطيات على مستوى العالم.
- بلغ انتاج النفط الخام في عام 2016 إلى 4.164 مليون برميل يومياً والتصدير 3.302 مليون برميل يومياً وبنسبة تطور قدرها 39 % للانتاج و 27.6 % للتصدير، صاحبه تطوير في الحقول النفطية وطاقات منافذ التصدير الجنوبية، لاسيما في مجال الموانئ المتخصصة بنقل النفط الخام، وذلك للنشاط المتزايد للحقول المشمولة بعقود جولات التراخيص.
- تبلغ الطاقات الخزنية المتاحة للنفط 24.7 مليون برميل وهي طاقات غير كافية مستقبلاً في ضوء رفع طاقات التصدير.
- بلغت إحتياطات الغاز المثبتة 126.7 ترليون قدم مكعب تضع العراق في المرتبة العاشرة عالمياً، وذلك على الرغم من ضعف الاهتمام بانتاج الغاز وهدر كميات هائلة منه.
- أدت الظروف الامنية والعمليات العسكرية في المنطقة الشمالية إلى توقف العديد من الحقول المنتجة للنفط الخام والغاز عن الانتاج، وقد انخفض معدل الانتاج من الحقول الشمالية بمقدار 20 % خلال السنوات 2014-2015 وذلك لخروج حقول (حمرين ،عين زالة ، نجمة ،الكيارة ،عجيل ،علاس) عن سيطرة الحكومة بينما تم تشغيل حقول محافظة كركوك من قبل حكومة إقليم كردستان خلال المدة 2014-2017 .
- تدني كميات النفط المكرر محلياً، إذ بلغت 423 ألف برميل عام 2016 بعد ان كانت 602 ألف برميل عام 2013 ما أدى إلى حدوث عجز كبير في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من البنزين والنفط الابيض وزيت الغاز واللجوء إلى إستيراد المشتقات النفطية من دول الجوار لسد العجز الحاصل.
- تأثر قطاع المصافي بصورة كبيرة جداً جراء العمليات العسكرية لتحرير الاراضي من الارهاب بسبب خروج 6 مصافٍ أهمها مجمع مصافي بيجي عن الخدمة ما أدى إلى انخفاض الطاقة التصميمية للمصافي العراقية بنحو 51 %. والجدول أدناه يبين الطاقات التصميمية والمتاحة للمصافي كافة في العراق.

ت	المصفاة	الطاقة االتصميمية (الف برميل / يوم) قبل الازمة	الطاقة التصميمية (الف برميل / يوم) بعد الازمة
1	بيجي	310	0
2	الصينية	30	0
3	كركوك	30	28
4	الجزيرة	20	0
5	حديثة	16	0
6	قيارة	14	0
7	كسك	10	0
8	دورة	165	120
9	نجف	30	25
10	السماوه	30	25
11	الديوانية	20	18
12	البصرة	210	200
13	الناصرية	30	25
14	ميسان	30	24
	المجموع	945	465

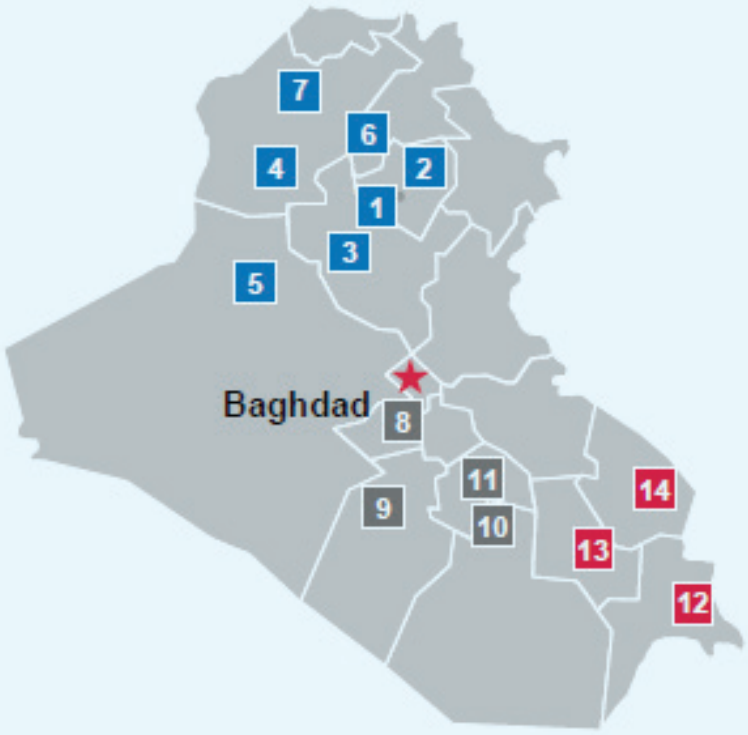

التحديات

- انخفاض صافي الإيرادات النفطية في ظل تذبذب اسعار النفط مع بقاء كلف الانتاج بنفس مستوياتها.
- محدودية البيانات الزلزالية والبئرية ما يخلق حالة من عدم اليقين في مستويات الانتاج التي يمكن بلو غها .
- انخفاض الطاقة الخزنية وضعف البنية التحتية لمنشآت تصدير النفط الخام وبما يتناسق وزيادة القدرة الانتاجية للنفط الخام .
- حرق كميات كبيرة من الغاز بسبب عدم إكتمال البنية التحتية لمعالجته وتجميعه ما أدى إلى محدودية فصل خام الغاز إلى مكونات ذات قيمة عالية .
- إرتفاع عجز الطاقة التكريرية للنفط الخام وبالتالي إزدياد الفجوة بين منتجات النفط وطبيعة الطلب وتدني جودة البنزين وزيت الغازالمحلي نتيجة تقادم مصافي التكرير وقلة عددها وخروج العديد منها عن الخدمة بسبب العمليات الإرهابية وأهمها مجمع تصفية بيجي .
- تقادم شبكة انابيب النفط الخام مع عدم وجود ربط بين الشمال والجنوب.
- إقرار القوانين والتشريعات المهمة للإستثمار في مجال النفط والغاز .

الأهداف ووسائل تحقيق ومؤشرات الأداء

الهدف الاول: زيادة الطاقة الانتاجية للنفط الخام للوصول إلى (6.5) مليون برميل يومياً.

وسائل تحقيق الهدف

1. الإستمرار بتطوير الحقول من خلال تنفيذ مشاريع عقود الخدمات لجولات التراخيص الاولى والثانية والثالثة وكذلك مشاريع الاستخراج بالجهد الوطني .
2. إستثمار حقول شركة نفط الشمال .
3. حفر واستصلاح الابار التطويرية واقامة المنشآت الانتاجية اللازمة .
4. انشاء البنية التحتية لحقن المياه لإمداد وتوجيه المياه للحقول المنتجة .
5. تطوير البنية التحتية لنقل النفط الخام بدءاً من فوهات الابار وحتى خطوط الانابيب الرئيسة .

الهدف الثاني: زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام إلى (5.25) مليون برميل يومياً .

وسائل تحقق الاهداف

1. تطوير الموانئ الحالية وانشاء موانئ جديدة تتوفر فيها جميع متطلبات البيئة والسلامة .
2. انشاء وتطوير خطوط نقل النفط الخام وتطوير الاسطول البحري الناقل.
3. انشاء أنابيب لتصدير النفط الخام عبر موانىء دول الجوار .
4. رفع الطاقة الخزنية للنفط الخام لمستودعات التصدير.

الهدف الثالث: رفع انتاج الغاز الطبيعي للوصول إلى (3500) مقمق يومياً .

وسائل تحقق الاهداف

1. زيادة الأستثمار في مجال الغاز المصاحب والحر.
2. انشاء وتحديث البنية التحتية اللازمة لجمع الغاز ومعالجته على مستوى الحقول.

الهدف الرابع: تعزيز الاحتياطيات المثبتة من الغاز

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير القدرات الاستكشافية وتوفير البيانات ذات الصلة بذلك.

الهـدف الخامـس: تحقيق الاكتفـاء الذاتي وتصديرالمشـتقات بزيادة طاقـات التصفية للوصـول إلى (900) الف برميـل يومياً.

1. إعادة تأهيل المصافي المتضررة جراء العمليات الإرهابية.
2. تحديث المصافي الحالية وإضافة طاقات تكرير جديدة.
3. وضع النظم والاليات اللازمة لترشيد استهلاك المنتجات النفطية.
4. تحفيز القطاع الخاص على المشـاركة في إدارة وتشـغيل المنشـآت النفطية او بعض ملحقاتها لاسـيما في انشـطة التصفيـة وتوزيـع المنتجـات النفطية واعمال الانشـاء والصيانة بالإسـتناد إلى قانون إسـتثمار خاص بهـذا الصدد .

الهدف السادس: تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتأمين خزين يصل إلى 2267 متر مكعب.

وسائل تحقيق الهدف

1. اكمال انشاء مستودعات للمشتقات النفطية الحالية .
2. توسيع شبكة انابيب المشتقات النفطية وتحسين نظم القياس .

الهـدف السـابع: المحافظـة على البيئـة من التلـوث ومعالجة المشـاكل البيئيـة الناجمة عن نشـاط النفط والغـاز للمنشـآت القائمة وتقليـل أنبعاثات CO2.

وسائل تحقيق الهدف

1. الإلتـزام بالمعاييـر الدوليـة في مجالات الصحة والسـلامة والبيئـة (HSE) من خلال نظم معتمـدة دوليا بما فـي ذلك إسـتخدام التقانات الصديقـة للبيئة.
2. زيـادة الوعـي البيئي وبنـاء قاعدة معلومات عن اثار الملوثـات النفطية وبناء نظام متكامـل للرصد والمتابعة البيئيـة لهذا النشـاط ومعالجة الاثـار البيئية كافة التي لـم تعالج إلى الآن.

مؤشرات الاداء			
الهدف	مؤشر القياس	القيمة الاولية	القيمة المستهدفة
انتاج نفط الخام	مليون برميل/يوم	4.164	6.5
الطاقات التصديرية	مليون برميل/يوم	3.302	5.25
السعات الخزنية للنفط الخام	مليون برميل	24.7	80.4
انتاج الغاز الطبيعي (حر + مصاحب)	مقمق /يوم	2828.22	3500
رفع طاقات التكرير	الف برميل	423	900
ضمان وجود امدادات من الغاز الحر على المدى الطويل	مقمق	160	650
تعزيز طاقات الخزنية للمشتقات النفطية	متر مكعب	1942	2267
نسبة مساهمة القطاع الخاص بالاستثمار في قطاع المصافي	نسبة مئوية	0	25%

2-2 قطاع الكهرباء

تحليل الواقع

اولاً: واقع قطاع الانتاج

- بلغ أجمالي الطاقة المنتجة (بضمنها المستورد) في عام 2016 (10502) ميكاواط المستوردة منها (1366) ميكاواط.
- تنخفض القدرات الانتاجية لمحطات توليد الكهرباء إلى نسبة 41.9 % من السعات التصميمية لها بسبب عدم توفر الغاز الطبيعي المصممة عليه اساساً كوقود رئيسي لها وإستخدام الوقود الثانوي كالوقود السائل فيها.
- انخفاض الطاقات التصميمية الاجمالية لتوليد الطاقة الكهربائية في المحافظات المتضررة من العمليات الإرهابية.

ثانياً: واقع قطاع نقل الطاقة

تعاني خطوط النقل الحالية من اختناقات كثيرة، إذ تفوق الاحمال الكهربائية قدرة شبكة النقل لذا يستلزم الامر مد خطوط اضافية وانشاء محطات تحويلية لغرض تحسين مستوى هذه المنظومة وزيادة قدرتها على توصيل الكهرباء بصورة احسن ، ووفق لذلك تم انجاز العديد من المشاريع بهذا القطاع والتي تضمنت عدداً من المحطات الثانوية (400 و 132) ك.ف وخطوط النقل (400 و132) ك.ف وقابلوات 132 ك.ف.

ثالثاً: قطاع توزيع الطاقة

يعاني هذا القطاع من نمو الاحمال بنسبة 7 % بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية بشكل غير مدروس فضلا عن تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية والتجاوزات غير القانونية على الشبكة الكهربائية والافتقار إلى أعمال صيانة ممنهجة.

أما بخصوص نظام التعرفة واساليب الجباية فقد بلغ مجموع مبالغ الطاقة المباعة إلى المستهلك في عام 2016 (1742.3) مليار دينار، تم أسترداد مبلغ مقداره 486.8 مليار دينار منها جباية دون استرداد بقية المبالغ مع وجود ديون متراكمة غير مسددة بمقدار 3965.5 مليار دينار .

رابعاً: الاستثمار الخاص في قطاع الكهرباء

أ. الاستثمار الخاص في قطاع الانتاج:

لجأت وزارة الكهرباء إلى الاستثمار في هذا القطاع كون الوزارة لاتستطيع تغطية كامل الطلب لوحدها بالاعتماد على موازنة الوزارة الاستثمارية، خصوصاً بعد انهيار اسعار النفط وعدم توفر موازنات استثمارية كافية مع استمرار دعم سعر بيع وحدة الطاقة، إذ تم إحالةعدد من المشاريع بإسلوب الاستثمار الخاص (IPP) وبطاقة تصميمية إجمالية 8355 ميكا واط، دخل منها للعمل 1500 ميكاواط خلال عام2017.

كما تم وضع خارطة استثمارية للمحطات التوليدية الجديدة تتضمن تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة إلى محطات دورة مركبة لزيادة الطاقات الانتاجية لهذه المحطات ولرفع كفاءة استهلاك الوقود وبقدرة مضافة 4584 ميكاواط .

ب. الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة

تمت الاحالة في هذا المجال على مقدار 695 ميكاواط لعام 2017 في المحافظات (المثنى، الأنبار، بابل) فضلا عن ان هناك مقترح خطة الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة لغاية عام 2020 في محافظات بغداد والنجف والديوانية وذي قار وميسان وكربلاء وواسط وديالى وبقدرة (2380) ميكاواط.

ت. الاستثمار الخاص في قطاع التوزيع

تعاقدت وزارة الكهرباء بإسلوب الشراكة (عقود خدمة) بجزء من اعمال قطاع التوزيع من خلال عقود (الخدمة والجباية) والتي يلتزم بموجبها المستثمر بالتالي:

- نصب عدادات كهرباء ذكية.
- تحسين التعرفة الكهربائية والجباية.
- اعتماد اللامركزية في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية ضمن البرنامج الحكومي.

وقد قامت الوزارة بالتعاقد مع عدد من المستثمرين بصيغة عقود الخدمة والجباية لـ (244921) مشتركاً في بغداد والمحافظات لغاية نهاية 2016 .

التحديات

1. إرتفاع عجز الانتاج نتيجة لخروج عدد من المحطات عن الخدمة .
2. ارتفاع نمو الاحمال وتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل كبير وبمعدل 7 % سنوياً بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية .
3. العجز في توفير الوقود المناسب للمحطات القائمة ما يقلل من كفاءتها .
4. انخفاض مناسيب المياه وتأثيرها السلبي على تشغيل المحطات البخارية .
5. عجز الاستثمارات العامة عن تمويل تنفيذ المشاريع .

6. ضعف التشريعات الخاصة بالاستثمار في قطاع الكهرباء.
7. ضعف الثقافة المجتمعية الخاصة بعملية ترشيد الاستهلاك وعدم القناعة بتحمل المواطن المسؤولية عن تغطية تكاليف الخدمات المقدمة له باعتبارها التزامات وطنية.
8. ضعف حوكمة القطاع جراء التداخل بين الوزارة والحكومات المحلية بخصوص المشاريع المنفذة بالمحافظات.
9. العجز الكبير عن جباية كلف تجهيز الطاقة الكهربائية وعدم تطبيق الاجراءات القانونية الخاصة بإلزام المستهلكين بتسديد إجور الكهرباء
10. ضعف تنفيذ احكام قوانين محاسبة المتجاوزين على الشبكة الكهربائية.
11. ضعف التنسيق في التوقيتات الزمنية المتعلقة بتنفيذ المحطات وتنفيذ خطوط النقل ما يؤدي إلى عدم تشغيل المحطة المنجزة بسبب عدم انشاء خطوط النقل الخاصة بها.
12. تقادم معدات المنظومة الكهربائية مع مرور الوقت وحاجتها الماسة إلى برامج الصيانة والتأهيل لديمومة عملها.
13. عدم إستيعاب شبكات النقل والتوزيع للطاقة المضافة .

الاهداف

الهدف الاول : زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتصل إلى (20869) ميكا واط .

وسائل تحقق الهدف:

1. إكمال العمل في الوحدات الانتاجية قيد التنفيذ من محطات غازية ومحطات بخارية للوصول إلى طاقة انتاج تصميمية إجمالية بمقدار 53147 ميكا واط لعام 2022 .
2. تأهيل وصيانة المحطات القائمة.
3. تحويل المحطات الغازية البسيطة إلى مركبة والمتوقع إضافة قدرة مقدارها 4584 ميكاواط.

الهدف الثاني: زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية للوصول إلى (4041) كيلوواط.ساعة

وسيلة تحقق الهدف:

- إستيعاب طاقات التوليد المضافة من خلال تأهيل وتطوير شبكات النقل والتوزيع .

الهدف الثالث: تحسن كفاءة المنظومة الكهربائية.

وسائل تحقق الهدف

1. تخفيض الاستهلاك الداخلي والضائعات في المنظومات الكهربائية لقطاع التوزيع ليكون بمقدار 30 % من الطاقة المتاحة .
2. تحسين كفاءة المنظومة ومنها (منظومات معامل تحسين القدرة ومنظومات التبريد في المحطات واستبدال نوعية الوقود).
3. توسيع وتطوير شبكات النقل والتوزيع .

الهـدف الرابـع: تحسـن نوعيـة الخدمـات المقدمـة للمسـتهلكين باصنافهـم (منزلـي، حكومـي، صناعـي ، زراعي،تجـاري).

وسيلة تحقق الهدف:

- زيادة المعدل اليومي سنوياً لساعات تجهيز الطاقة الكهربائية لتكون بمعدل 20 ساعة يومياً .

الهدف الخامس: ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية للإستخدامات المختلفة وخفضها بمعدل 7 % سنوياً.

وسائل تحقق الهدف

1. ربط تعرفة تجهيز الطاقة بحجم الاستهلاك ومراعاة الدعم لاصحاب الدخل المحدود .
2. ترشـيد اسـتهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع الحكومي من خلال تطبيق اجراءات فرص ترشـيد استهلاك الطاقة الكهربائية.

الهدف السادس: تحسين الأثر البيئي لنشاط الكهرباء من خلال تخفيض انبعاثات غاز (Co2)

وسائل تحقق الهدف

1. إسـتخدام الوقـود ذي المواصفـات الجيدة (الغاز) بـدلا عن الوقود السـائل (بمختلف انواعـه) في المحطات الغازيـة للمسـاهمة فـي تخفيض انبعاثـات غاز (Co2) بمقـدار 19433 الف طن سـنوياً.
2. تحويـل المحطـات الغازية التي تعمل بالدورة البسـيطة إلى الدورة المركبة للمسـاهمة في تخفيض انبعاثات غـاز (Co2) بمقدار 8150 الف طن سـنوياً .
3. منـح فـرص للإسـتثمار في الطاقـة المتجددة وخاصة الشمسـية منها لتشـكل 4.2 % من الطاقـة المتولدة فـي المنظومـة الكهربائية .

الهدف السابع: تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة قطاعي الانتاج و توزيع الطاقة

وسائل تحقق الهدف

1. زيـادة اعـداد المشـتركين بعقود الخدمة والجباية وشـمول جميع المحافظات بها لتشـمل المشـتركين كافة في عـام 2022.
2. إحالة اعمال انشاء و تأهيل وصيانة محطات الانتاج للإستثمار .

الهدف الثامن: تعزيز حوكمة قطاع ومؤسسات الكهرباء

وسائل تحقق الهدف

1. تطوير القدرات في مجالات التشـغيل والصيانة وإدارة المشـاريع وتخطيط التنظيم والإدارة البيئية والتدريب بما يعزز إحتياجـات إدارة المحطات الجديدة.
2. تأميـن امـدادات الوقود بين وزارتي الكهرباء والنفط لضمان تسـلم حصص الوقـود الكاملة لمحطات الكهرباء في الوقت المناسـب.
3. تأسـيس آليـات حديثـة لإدارة الطلب على الكهرباء بشـكل مبرمـج وبعدها اسـتحداث اجراءات لإبطـاء النمو علـى الطلـب من خـلال تطبيق فـرص الترشـيد على الامـد الطويل .

مؤشرات الاداء			
الهدف أو الوسيلة	مؤشر القياس	القيمة الاولية	القيمة المستهدفة
زيادة الطاقة الانتاجية (معدل الانتاج)	ميكا واط	11326	20869
زيادة القدرات الانتاجية التصميمية	ميكاواط	28719	53147
زيادة حصة الفرد من الطاقة	كيلو واط . ساعة	2399	4041
زيادة سعات شبكات النقل	ام . في. اي	34976	61486.4
تحسين كفاءة المنظومة	نسبة الضائعات في قطاع التوزيع	% 52	% 30
تحسين نوعية الخدمات	معدل التجهيز ساعة/ يوم	17.6	19
ترشيد الاستهلاك	ميكا واط.ساعة	3353766	6206435
تحسين الاداء البيئي (تخفيض الانبعاثات) من تحويل الوقود	الف طن Co_2/سنة	11344	19433,211
تحسين الاداء البيئي (تخفيض الانبعاثات)من التحويل إلى الدورة المركبة	الف طنCo_2/سنة	0	8150
تنويع مصادر انتاج الطاقة بإستخدام الطاقة الشمسية	ميكاواط	0	2380
دور القطاع الخاص في قطاع التوزيع	عدد المشتركين	2232085	كافة المشتركين

3- الصناعات التحويلية والإستخراجية (عدا النفط)

تحليل الواقع

ان نمـو وازدهـار قطـاع الصناعات التحويلية يعتمد بشـكل كبير على مدى الاسـتقرار الامنـي والاقتصادي للبلد إذ يلاحـظ مـن الشـكل (19) و الشـكل (20) تذبذب نسـبة مسـاهمة هـذا القطاع فـي الناتج المحلـي الاجمالي ويمكـن تقسـيم مراحل تأثـر هذا القطـاع إلى الاتي:

- المـدة مـن سـبعينيات القـرن الماضـي ولغاية عام 1990 إذ شـهدت هـذه المـدة تنفيذ العديد مـن مصانع الشـركات الكبيـرة وأزدهـار هـذا القطاع.
- فتـرة الحصـار مـن عـام 1990 ولغايـة عام 2003 وعلـى الرغم مـن الحصار الاقتصـادي فان شـركات القطاع عملـت علـى توفيـر المنتجات في الاسـواق المحلية ولكن وبسـبب عدم توفـر المـواد الاحتياطية وصعوبة تحديـث الخطـوط الانتاجيـة ، الامـر الـذي أثر في جـودة المنتجـات والعمر التشـغيلي للخطـوط الانتاجية .
- فترة بعد عام 2003 وعلى الرغم من تأهيل العديد من الشـركات الآن انفتاح السـوق المحلي على الاسـواق العالميـة وإرتفـاع كلـف الانتاج وغيرها من المشـاكل أدت إلى تقليص دور هذه الشـركات في سـوق العمل.

شكل (19)

نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية للمدة (1979 - 2015)

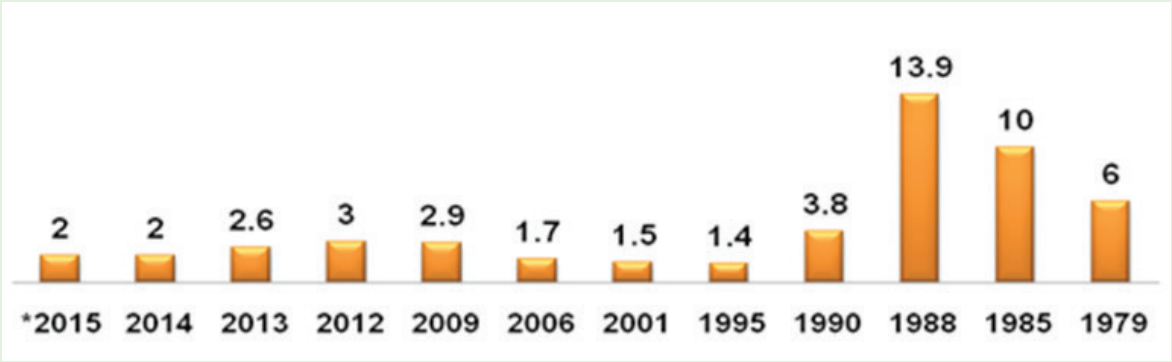

شكل (20)

الأهمية النسبية بالأسعار الثابتة

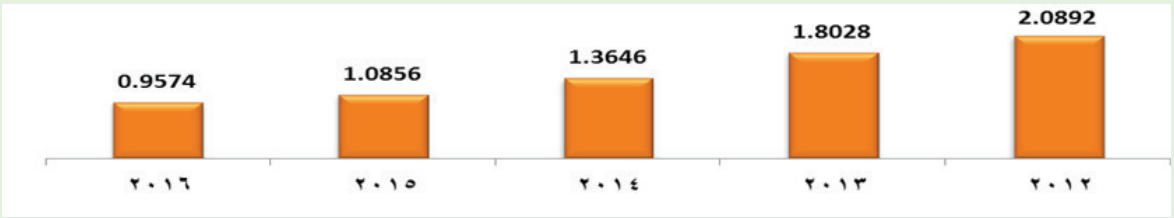

أدى الوضع الامني الذي شهدته كل من محافظات (نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار ، ديالى ، كركوك ، واجزاء من محافظتي بغداد وبابل) إلى توقف أو تدمير العديد من المصانع المهمة ومنها الفوسفات والكبريت والاسمنت والادوية وغيرها وكالاتي:

التحديات

1. الالتزام بتنفيذ عملية إعادة هيكلة الشركات العامة على وفق الدراسات التي أعدها مجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بهذا الصدد.
2. تذبذب الوضع الامني الذي انعكس على ضعف الاقبال على الاستثمار في هذا القطاع وخصوصاً للصناعات الكبيرة.
3. صعوبة منافسة المنتجات المستوردة في ظل ارتفاع كلف الانتاج المحلية وضعف القدرة على مجاراة المنتجات الأجنبية من ناحية التنوع والاسعار ومواكبة التطوارت في أساليب الانتاج.
4. قطاع خاص محدود الامكانيات لا تتاح له سوى فرص محدودة للتوسع والتطور.
5. ضعف خدمات البنى التحتية المخصصة لهذا القطاع ومنها (الكهرباء ، الوقود ، المواد الاولية ، وغيرها).
6. توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار الشركات والمعامل المدمرة في المناطق المحررة والتأسيس لصناعات

حديثـة قـادرة على إسـتثمار الموارد مـن ثروات معدنية وطاقات بشـرية و تعزيز السـلم المجتمعي .

7. خلـق التشـابك القطاعي من اجل اكمال الـدورة الاقتصادية من خلال اسـتغلال الثروات الزراعيـة والحيوانية فـي تشـغيل العديد مـن الصناعـات وبالعكس ومثال علـى ذلك الصناعـات (الغذائيـة والنسـيجية والجلدية والبتروكيمياويـة والاسـمدة والميكانيكيـة وغيرها مـن الصناعات) .

الاهداف ووسائل التنفيذ:

الهدف الاول: زيادة مسـاهمة الصناعات التحويلية والاسـتخراجية غير النفطية فـي الناتج المحلي الاجمالي بنسـبة 40 % عن سنة الاساس.

وسائل تحقق الهدف

1. توطيـن تكنولوجيـا حديثـة من أجـل تقليل الضائعـات وتوفير الوقت والمـال والذي يؤدي إلـى تخفيض كلف الانتاج ورفع مسـتوى منافسـة المنتجات المسـتوردة.
2. تشـغيل الخطـوط الانتاجيـة مـن خلال الانفتـاح على الاسـتثمار بأسـاليب عديدة (شـراكة ، اسـتثمار كامل ، إدارة ، التصنيـع للغيـر، ...) وبموجـب الآليات الواردة فـي الفصل الرابع من قانون الشـركات العامة ذي العدد 22 لسـنة 1997 والآليـات الاخرى.

الهـدف الثانـي: العمل علـى إيجاد مصـادر أخرى لتمويـل مشـاريع القطاع العـام واقتصار تمويـل الموازنة الإسـتثمارية للمشاريع الإسـتراتيجية فقط.

وسائل تحقق الهدف

1. تحويل الشـركات العامة إلى شـركات مسـاهمة بموجب المادة 35 من الفصل التاسـع من قانون 22 لسـنة 1997مـن أجـل اعطـاء دور للأيـدي العاملة في تنشـيط هذه الشـركات وكذلك توفيـر رؤوس الاموال.
2. أكمـال تنفيذ مشـاريع الشـركات العامـة الممولة مـن الموازنة الاسـتثمارية مـن أيراداتها الذاتيـة وبموجب الآليـة المعممـة مـن وزارة التخطيط بكتابهـا ذي العـدد 2303/5/2 فـي 2017/2/1.

الهـدف الثالـث: تفعيل الإسـتراتيجيات ذات الصلة بهذا القطاع وتحديثها وفق المسـتجدات الإسـتراتيجية الصناعيـة في العـراق لغاية عام 2030 وآليـات التنفيذ.

وسائل تحقق الهدف

- تنفيـذ قرار مجلس الوزراء 67 لسـنة 2015 والمتضمن اقرار دراسـة خاصة بتصنيف الشـركات وتأسـيس مركز تنميـة الاعمـال الخـاص بتصفيـة العمالة الفائضـة من خلال إعـادة التوزيع او تشـجيعهم علـى التعاقد وهو احـد مقـررات الإسـتراتيجية الصناعية فـي العراق حتى عـام /2030.

الهـدف الرابـع: دعم الصناعات الإسـتراتيجية المهمة وخصوصاً فـي المناطق المحررة لمـا تحويه من ثروات معدنيـة وغاز طبيعي والذي يعد حافزاً رئيسـياً لتشـجيع هـذه الصناعات

- دعـم الصناعـات البتروكيمياوية والاسـمدة والصناعات التي تعتمد على الخامات المعدنية والاسـتفادة من وفرة المواد الأوليـة لهذه الصناعات .
- انشاء مجمعات صناعية متخصصة .

وسائل تحقق الهدف

1. عرض فرص استثمارية في مجال أستغلال الثروات الغازية والمعدنية المتوفرة في البلد.
2. تحويل مشروع المجمعات إلى فرصة استثمارية من أجل أكمال تمويل المشروع.
3. أنجاز قانون المدن الصناعية واقراره من أجل أستثمار المدن بصورة صحيحة.

الهدف الخامس: تحقيق تشابك قطاعي بين قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الاخرى وإدخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خلال أستغلال الإمكانات المتاحة للقطاع الخاص

وسائل تحقق الهدف

1. تشجيع زراعة المحاصيل الصناعية والتوسع في تربية الثروة الحيوانية لتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية.
2. أعطاء الاولوية للقطاع الخاص المحلي في توفير المواد الاولية وتسويق المنتجات.

الهدف السادس: تنشيط عمليات المسح الجيولوجي من أجل وضع خارطة متكاملة للموارد المعدنية للبلد من أجل تحويلها إلى فرص استثمارية

وسائل تحقق الهدف

1. إعداد آلية لتمويل عمليات المسح الجيولوجي من خلال العوائد المالية المستحصلة من المقالع وغيرها.
2. عرض الثروات المعدنية للاستثمار بالتنسيق مع الهيئة العامة للمسح الجيولوجي.

مؤشرات الاداء				
تسلسل الهدف	التفاصيل	مؤشر القياس	القيمة الاولية	القيمة المستهدفة
الأول	زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية والإستخراجية (عدا النفط) في الناتج المحلي الاجمالي	%	0.8	1.1
الثاني	إيجاد مصادر تمويل أخرى لمشاريع القطاع العام واقتصار تمويل الموازنة الاستثمارية للمشاريع الإستراتيجية فقط.	نسبة التمويل الخارجي (قروض، تمويل ذاتي) وغيرها إلى تمويل الموازنة		
الثالث	تفعيل الإستراتيجيات ذات الصلة بهذا القطاع وتحديثها وفق المستجدات	نسبة التنفيذ المئوية		
الرابع	زيادة نسبة مشاركة المنتج المحلي في المعروض السلعي في الاسواق بنسبة 15 %	مشاركة المنتج المحلي		
الخامس	دعم الصناعات الإستراتيجية المهمة وخصوصا في المناطق المحررة لما تحويه من ثروات معدنية وغاز طبيعي والذي يعد حافزاً رئيسياً لتشجيع هذه الصناعات	مقدار المبالغ المخصصة من مختلف المصادر		
السادس	تحقيق تشابك قطاعي بين قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الاخرى وادخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خلال أستغلال الإمكانات المتاحة للقطاع الخاص	مجموع قيمة التبادلات التجارية بين القطاعات		
السابع	تنشيط عمليات المسح الجيولوجي من أجل وضع خارطة متكاملة للموارد المعدنية للبلد من أجل تحويلها إلى فرص أستثمارية	مقدار الاحتياطيات والنسب المستغلة منها		

4- قطاع النقل والاتصالات والخزن

بلغ الناتج المحلي لقطاع النقل والاتصالات ما نسبته (5.3 %) من الناتج المحلي الاجمالي (مع انتاج النفط) لعام 2016. ويتكون قطاع النقل والاتصالات من قطاع النقل وقطاع الاتصالات ونشاط خزن الحبوب التابع إلى قطاع الخزن.

4-1 قطاع النقل

يتكون قطاع النقل من ستة أنشطة وهي نشاط الموانئ والنقل البحري والطيران والسكك ونقل الركاب ونشاط النقل البري ونشاط الطرق والجسور.

4-1-1نشاط الموانئ

تحليل الواقع

- يمتلك العراق أربعة موانىء تجارية (أم قصر ، خور الزبير، ابو فلوس، المعقل) وميناءين نفطيين وأربعة منصات رحوية لتصدير النفط .
- تبلغ عدد أرصفة الموانئ التجارية الحالية 48 رصيف بطاقة تصميمية 17.5 مليون طن.
- إرتفعت الحمولات المستوردة والمصدرة من الموانئ في عام 2015 إلى 17.0013 مليون طن سنوياً بعد أن كانت 15.205 مليون طن سنوياً في عام 2013.

التحديات

1. عدم تناسب إمكانيات الموانئ العراقية مع إمكانيات موانئ الدول المجاورة من حيث الاسعار والخدمات ما يؤدي إلى عزوف السفن عن القدوم إلى الموانئ العراقية .
2. تأخر المباشرة بتنفيذ مشروع الموانئ العملاق (ميناء الفاو الكبير) وتلكؤ مشاريع البنى التحتية له .
3. تلكؤ انظمة إدارة الموانئ العراقية بسبب ضعف إستخدام الأنظمة الحديثة والالكترونية في مجالي الإدارة والتشغيل وتعدد السلطات المؤثرة في آليات العمل مع تدني مستوى تأهيل الملاكات العامة وفائض العمالة.
4. النقص في الوحدات البحرية ومعدات الموانئ الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع وتقادم الموجود منها حالياً
5. محدودية الاعماق الحالية للممرات الملاحية وواجهات الأرصفة مع وجود غوارق في القناة الملاحية المؤدية إلى الموانئ.
6. ضعف كفاءة وقلة عدد مختبرات فحص البضائع لاسيما المواد الغذائية في محافظة البصرة وعدم تفعيل المختبرات المتوفرة لدى وزارتي الصحة والتجارة.
7. عدم وضوح الخطط الإستيرادية والتصديرية للوزارات ذات العلاقة ليتم تنظيم عمل الموانئ وتحديد الخطط السنوية.
8. عدم إقرار قانون السلطة البحرية لحد الآن.

الاهداف ووسائل تحقيق الهدف

الهدف الاول: رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية لتصبح 23مليون طن سنوياً

وسائل تحقق الهدف

1. توفير التمويل المطلوب لتحسين وتطوير عمل الموانئ وتزويدها بالخدمات البحرية لتصدير النفط والغاز.
2. الإستفادة من الخبرات الدولية لرفع القدرات التنافسية وتحسين جودة العمليات للشركات العاملة في هذا النشاط وتطوير مهارات وكفاءة الموظفين في الموانئ.
3. مواصلة جرف الأعماق في مسارات الملاحة التي تقود إلى الموانئ مع تحسين خدمات الصيانة والقطر.
4. إكمال تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة الاستثمارية وتنفيذ مشاريع جديدة بأساليب الشراكة والاستثمار والتسهيلات الإئتمانية والقروض.

الهدف الثاني: إكمال البنى الأولية والمباشرة بانشاء ميناء الفاو الكبير.

وسائل تحقيق الهدف:

1. أحالته للإستثمار الخاص على مراحل.
2. دعم مشاريع البنى التحتية الأولية

الهدف الثالث: تعزيزمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل الخدمات المرفئية.

وسائل تحقيق الهدف:

- عرض مجالات العمل المدرجة في أدناه كفرص للمشاركة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فيها:

- انشاء البنية التحتية، تشغيل وتقديم الخدمات المرفئية مثل التحويض والرسّو.
- انشاء مراسٍ اضافية متعددة الاغراض في ميناء أم قصر مع قدرة مُصممة لـ 3.750000 طن في السنة.
- انشاء مراسي إضافية للحاويات في ميناء أم قصرمع قدرة تصميمية لـ 2.000000حاوية في السنة.
- انشاء مراسى إضافية مُتعددة الأغراض في خورالزُبيرمع قدرة تصميمية لـ 4.250000 طن في السنة.
- إدارة وتشغيل وتحسين مستوى اداء مينائي المعقل وأبو فلوس.

4-1-2 نشاط النقل البحري

تحليل الواقع

يـمتلك العراق حالياً (7) بواخر منها خمسـة بواخر سـاحلية تنقل للخارج واثنان داخـلية لتجهـيز الوقـود والماء وجنيبـة داخليـة للنقـل، يبلـغ عـدد المنتسـبين للشـركة العامـة للنقـل البحري (1661) منتسـب علـى الملاك الدائـم. والجـزء الأكبـر من النشـاط تؤديـه الشـركات الأجنبية مـن القطاعين العـام والخاص

التحديات

1. الكلف العالية التي يتطلبها انشاء اسطول بحري وتطويره.
2. ضعف البنى التحتية الداعمة لنشاط الشركة.
3. عدم الانضمام إلى مذكرات التفاهم الإقليمية البحرية مثل (تفاهم الرياض والمحيط الهندي)
4. عدم تفعيل قانون التأقل الوطني وعدم انجاز قانون السلطة البحرية العراقية.

الأهداف

الهدف الاول: تعزيز دور التأقل الوطني البحري في تأمين تجارة العراق

وسائل تحقق الهدف

1. تأميـن الاسـتثمارات اللازمة لزيـادة عدد البواخر العاملة فـي مجال النقل البحري الخاصـة بنقل البضائع ونقل المسافرين.
2. تحسين ورفع مهارة وقدرة العاملين لدى التأقل الوطني.
3. إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عمليات التشغيل المشترك في انشطة النقل البحري.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل البحري

وسائل تحقق الهدف

1. الانضمام إلى مذكرات التفاهم الإقليمية البحرية.
2. توفير الخدمات والتسهيلات التي يحتاجها النأقل الخاص في المياه الوطنية.

4-1-3 نشاط النقل الجوي

تحليل الواقع

يوجد في العراق حاليا خمسة مطارات دولية يتمثل نشاط الطيران المدني بنشاط كل من المنشأة العامة للطيران المدني (تمويل مركزي) لمطاري (بغداد والبصرة) ومنشأة طيران الإقليم لمطاري (اربيل والسليمانية) وإدارة مطار والنجف الدولي تعمل كلها تحت سلطة الطيران المدني الاتحادية. وتقود أنشطة النقل الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية فضلا عن شركتين للطيران الخاص المحلي بقدرات محدودة مع مجموعة كبيرة من النأقلين الأجانب ولمختلف الوجهات.

التحديات

1. ضعف القدرات المادية والمالية للمؤسسات الوطنية وترهل الملاك الاداري والفني مع أفتقاره للخبرات والإمكانات الضرورية لإدارة وتشغيل هذا النشاط بمستوى يرقى إلى تحقيق المتطلبات الدولية.
2. عدم تحقيق متطلبات منظمة الامن الدولية للطيران المدني (أيكاو) والخاصة بنصب أنظمة خاصة باتصالات الطيران والتي ستكون الزامية في عام 2018 وعدم توفر الإمكانات المالية لتأمينها .
3. تأخر انجاز أغلب المشاريع المدرجة في جداول الموازنة الاستثمارية الاتحادية لنشاط الطيران المدني لأسباب فنية وتعاقدية وتمويلية ما أدى لتجاوز المشاريع للمدد المقترحة لتنفيذها.
4. عدم تفعيل نظام التشغيل المشترك والشراكة مع القطاع الخاص لإدارة وتشغيل هذا النشاط.

الاهداف

الهدف الاول: تحسين أداء وتطوير دور النأقل الوطني عبر شراكة عالمية بكفاءة أقتصادية في مجال النقل الجوي

وسائل تحقق الهدف

1. تحسين كفاءة أداء النأقل الوطني ليتوافق المعايير الدولية من خلال بناء تحالفات مع الشركات العالمية الرصينة العاملة في هذا النشاط.
2. حوكمة قطاع النقل الجوي والإيفاء بالمعايير الدولية للسلامة والامان وإدارة حركة الطيران
3. الإرتقاء بمستوى مؤسسات التدريب الوطنية لتلبي المعايير الدولية.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل الجوي

وسائل تحقق الهدف

1. اعتماد دراسات جدوى اقتصادية رصينة لانشاء المطارات الجديدة وتأهيل وتطوير المطارات القائمة بإعتماد أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص .
2. أشراك القطاع الخاص في أعمال تشغيل المرافق الخدمية في المطارات على أسس استثمارية.

4-1-4 نشاط نقل الركاب

اولاً: تحليل الواقع

- تراجع نشاط نقل الركاب في القطاع الحكومي بشكل كبير بعد عام 2003 سواء داخل المدن او ما بينها ليحل محله دور مهيمن للقطاع الخاص على هذا النشاط.
- بلغ عدد الركاب والمسافرين والوفود 16 مليون مسافر وبلغت الإيرادات المتحققة من خدمات النقل 25.9 مليار دينار سنة 2016 .

التحديات

1. قطاع خاص لايواكب التطورات في التقنيات الحديثة واساليب الإدارة ومتطلبات السلامة العامة ومتطلبات الحفاظ على البيئة.
2. تخلف وترهل الجهاز الإداري والتشغيلي الحكومي المسؤول عن النشاط وتدني كفاءة أدائه.
3. ضعف حوكمة أنشطة هذا القطاع وتداخل وتقاطع توجهات القطاعين العام والخاص فيه.
4. وجود عدد من المشاريع المتلكئة والمتوقفة ذات الصلة في هذا النشاط (كراجات ومحطات الخدمة والمبيت).
5. ضعف الخبرات الوطنية بخصوص التجارب الاستثمارية والتشغيل المشترك لمشروعات هذا النشاط.

الأهداف

الهدف الأول: تحسين كفاءة أداء نشاط النقل من خلال ما يأتي:

وسائل تحقيق الهدف:

1. حوكمة قطاع النقل وضمان إدارته وتشغيله من قبل القطاع الخاص.
2. ضمان توفير الامان والراحة والايفاء بمتطلبات السلامة البيئية.

الهدف الثاني : تطوير دور القطاع الخاص في قطاع النقل

وسائل تحقق الهدف

- تشجيع القطاع الخاص لتأسيس شركات مساهمة وخاصة للنقل مابين المدن وداخلها وعلى اسس تنافسية مع القطاع العام .

الهدف الثالث : تعزيز دور النقل العام ودعمه عبر شراكات إدارية وتشغيلية بكفاءة اقتصادية

وسائل تحقق الهدف

1. تحديث وتفعيل خطة النقل الشامل في العراق.
2. تشغيل 100 خط نقل جديدة في مدينة بغداد بوجبتين وتوفير حافلات للعمل على الخطوط الجديدة.
3. تحديث اسطول نقل الركاب داخل المدن ومابينها بحافلات حديثة ومريحة ومستوفية للمحددات البيئية ملبية لطموحات الفئات المستهدفة .

4-1-5 نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات

تحليل الواقع

- بلغ عدد الشاحنات المملوكة للشركة العامة للنقل البري 679 شاحنة، وبلغت كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة للشركة المذكورة 354 ألف طن في سنة 2015 كما وبلغ عدد المشتغلين 3161 مشتغل عام 2017.
- معظم نشاط النقل البري يقوم به القطاع الخاص.

التحديات

1. تقادم شبكات الطرق وعدم وجود صيانة دورية وبما ينعكس على زيادة المبالغ المطلوبة لإجراء الصيانة الدورية لشبكة الطرق.
2. عدم الانضمام لإتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بدول الجوار.
3. يفتقر النشاط إلى وجود آليات حوكمة تنظم عمله مع عدم وجود بيانات دقيقة للنشاط.
4. تقادم عدد كبير من الشاحنات العاملة ضمن أسطول الشركة العامة للنقل البري وتخلف وترهل الجهاز الإداري والتشغيلي.

الاهداف

الهدف الاول: تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب وتفعيل المشاركة الحقيقة له مع القطاع العام.

وسائل تحقق الهدف

1. تمكين القطاع الخاص من اعتماد آلية حوكمة لإدارة وتنسيق النشاط.
2. وضع آلية ومدة زمنية لعملية المشاركة مع القطاع العام.
3. تشجيع إقامة شركات مساهمة او خاصة لنقل البضائع فضلاً عن تقييم واقع حال الشركات المساهمة القائمة حالياً.

الهدف الثاني: الانضمام إلى اتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بدول الجوار.

4-1-6 نشاط السكك الحديدية

تحليل الواقع

يمثـل القطـاع العـام الجهة الوحيـدة الممثلة لنشـاط السـكك الحديد ويمكن إيضـاح تفاصيل هذا النشـاط من

جدول (25)

أطوال خطوط السكك العاملة والمتوقفة عام 2015

ت	أسم الخط	طول الخط (كم)	الملاحظات
1	بغداد – البصرة (معقل)	552	عاملة
2	شعيبة – أم قصر	56	عاملة
3	مسيب – كربلاء المقدسة	25	يستخدم في الزيارات الدينية
4	بغداد – الموصل	408	متوقفة بسبب الوضع الأمني
5	موصل – ربيعة	112	
6	بغداد – القائم (حصيبة)	376	
7	القائم – عكاشات	144	
8	هيت – كبيسة	33	
8	بيجي – كركوك	106	متوقف بسبب تدمير جسر الفتحة والوضع الامني
9	بيجي – حقلانية	146	متوقف بسبب الوضع الأمني

جدول (26)

المجموع الكلي لأطوال السكة الفرعية والرئيسية لعام 2015

أطوال الخطوط الرئيسية (كم)	1960
أطوال الخطوط الفرعية (كم)	415
المجموع الكلي للرئيسية والفرعية (كم)	2375

التحديات

1. التهديـدات الامنيـة التـي تعيـق عمـل الشـركة وما تسـببه مـن اضرار فـي خطـوط السـكك وورش الصيانة والمرافـق والممتلـكات المهمـة والمعامـل والاشـارات والاتصـالات وصعوبـة معالجتها وإصلاحهـا نتيجة هـذه التهديدات.
2. عـدم إمكانيـة تأهيـل خطوط السـكة الرئيسـية وأسـتكمال الخـط المـزدوج إذ أن قـدم وإسـتهلاك قضبان السـكة الحديديـة لـكل مـن خطي (بغـداد – الموصـل) (بغـداد – البصـرة) جعلهما غيـر ملائميـن لمتطلبات تسـيير القطـارات بسـرع وحمـولات مقبولـة وبحدهـا الادنى،
3. ضعـف الجهـاز الإداري والفنـي والتقنـي مع ترهـل كبير في اعـداد الملاكات وعـدم وجود أدوات السـيطرة المركزيـة والتحكم.
4. التجـاوزات والمعابـر غيـر الاصوليـة علـى خطـوط السـكك وتقاطعاتهـا مـع الطـرق الرئيسـة داخـل المدن والتهـاون فـي ازالتها.
5. العـزوف عـن النقـل بالسـكك نتيجـة سـوء الخدمـات المقدمـة فـي هـذا النشـاط وقـدم أغلـب الوحدات المتحركـة (عربـات، قاطرات، شـاحنات) العاملـة وعدم توفر المـواد الإحتياطية الضرورية لإجـراء الصيانة. لذا قامـت الشـركة بانشـاء خطيـن بديليـن موازيـة لهما ومـن المؤمـل اسـتكمال الخطوط فـي السـنتين القادمتين.

الأهداف

الهدف الاول : تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية.

وسائل تحقق الهدف

1. أكمـال إزدواجيـة الخطوط المفردة بما في ذلك اسـتكمال الخـط الجنوبي وتنفيذ محـاور جديدة بمواصفات عالية.
2. تجهيز شبكة سكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة وإعادة تأهيل الموجود منها حاليا.
3. تحديـث منظومـات الاتصـالات والاشـارات في شـبكة السـكك الحاليـة بما فيهـا منظومة الاتصـالات مع الاقمـار الصناعيـة التـي هي قيـد التنفيـذ حاليا .
4. تنمية وتطوير الملاكات الهندسية والفنية في السكك وتطوير وتحديث معهد السكك.

الهدف الثاني : الإرتقاء بمستوى تقديم الخدمة في هذا النشاط.

وسائل تحقق الهدف

1. زيـادة سـرعة قطـارات المسـافرين لتكـون 100 كـم / سـاعة للمرحلة الاولـى و 120 كـم / سـاعة للمرحلة الثانية .
2. توفير وحدات تخصصية وكفوءة .
3. إلغاء جميع تقاطعات السكك مع الطرق البرية.

الهدف الثالث : تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب

وسائل تحقق الهدف

- تعزيز الربط السككي مع دول الجوار (انشاء القناة الجافة).

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي

وسائل تحقق الهدف

1. طرح مشاريع السكك الإستراتيجية للإستثمار الخاص المحلي والاجنبي على وفق نظام (BOT).
2. بناء شراكات فاعلة مع القطاع الخاص لتنفيذ وإدارة وتشغيل خطوط السكك المشتركة مع دول الجوار وسيلة لبناء قناة جافة لتجارةالترانزيت ونقل المسافرين بين شرق اسيا واوربا.
3. إجازة القطاع الخاص لفتح وكالات النقل بالسكك لإستقطاب طلبات النقل بهذه الواسطة .

4-1-7 نشاط الطرق والجسور

تحليل الواقع

- تبلغ اطوال الطرق 42643 كم في عام 2015 بزيادة ضئيلة لا تتجاوز 75 كم مقارنة بعام 2013.
- بلغ العدد الكلي للجسور 698 جسراً منها 296 جسراً على طريق المرور السريع .
- تعرض عدد كبير من الطرق والجسور إلى التدمير في مناطق العمليات العسكرية في محافظات (بغداد، ديالى ، صلاح الدين ، نينوى ، الأنبار ، كركوك) إذ بلغ عدد الجسور المدمرة 125 جسراً.
- تم أعمار عدد من الطرق والجسور المدمرة ضمن قرض البنك الدولي لإعادة إعمار المناطق المحررة من الارهاب إذ تم أعمار 17 جسراً و 9 طرق.

التحديات

1. تعرض عدد كبير من الطرق والجسور إلى التدمير في مناطق العمليات العسكرية في محافظات (بغداد، ديالى ، صلاح الدين ، نينوى ، الأنبار ، كركوك) والحاجة الماسة إلى مبالغ كبيرة لإعادة تأهيلها.
2. غياب اعمال الصيانة الدورية لشبكة الطرق والجسور منذ فترة طويلة ما أدى إلى اندثار اغلب مفاصل هذه الشبكة .
3. كثرة التعارضات مع الخدمات الاخرى (قابلوات الكهرباء والاتصالات واعمدة الانارة وانابيب الماء والمجاري) والتي من شأنها إضافة كلف إضافية لتنفيذ شبكة النقل وكثرة الاستملاكات والتجاوزات التي حدثت على مسارات شبكة الطرق البرية نتيجة تغير إستخدامات الارض مع مرور السنين.
4. غياب السيطرة المرورية والعمل بمحطات الوزن أدى إلى تجاوز اصحاب مركبات النقل على الاوزان المحورية القياسية المسموح بها مما سبب اضرار بمنشآت الشبكة وطبقات التبليط.

الاهداف

الهدف الاول : زيادة أطوال شبكة الطرق البرية بجميع تفاصيلها وتفرعاتها.

وسائل تحقق الهدف

1. تنويع مصادر التمويل من خلال الشراكات مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي.
2. تفعيل الأطر القانونية بشأن المتجاوزين على الاملاك العامة وإتخاذ الاجراءات الصارمة بحقهم وحماية منشآت الطرق والجسور.

مؤشر القياس	القيمة الاولية/2015	القيمة النهائية/2022/
الطرق (كم)	42643	44000
الجسور (عدد)	698	715

الهدف الثاني : بناء نظام صيانة حديث لكامل شبكة الطرق البرية .

وسائل تحقق الهدف

1. توفير معلومات تفصيلية تساعد على بناء خطة متكاملة للصيانة في هذا النشاط.
2. توفير المبالغ المالية اللازمة للتنفيذ واخذ النظر بتعدد مصادر التمويل والتفكير بخطط بديلة بعيداً عن التمويل الحكومي.
3. تنفيذ نظام جباية من المستخدمين للطرق والجسور الرئيسة في المحافظات والمدن والاستفادة منها في اعمال الصيانة لشبكة الطرق والجسور.
4. التطبيق الصارم لنظام تحميل تكاليف الخسائر المادية في منشآت الطرق والجسور على المتسببين في الحوادث المرورية وبخاصة الاسيجة الوقائية والعلامات المرورية والارشادية.
5. ضرورة العمل بمحطات الوزن المكتملة والعمل على انجاز المتبقي منها للعمل على الحد من تجاوز الاوزان القياسية التي من شأنها تدمير وتضرر طبقات التبليط والاستفادة من العائدات المالية الناتجة من تشغيلها في تطوير الشبكة.

مؤشر القياس	القيمة الاولية/2015	القيمة النهائية/2022
العمل بمحطات الوزن	18	50

الهدف الثالث : تنفيذ نظام السيطرة المرورية بصورة متكاملة ودقيقة

وسائل تحقق الهدف

1. العمل على تنفيذ مكملات شبكة الطرق والجسور من انظمة الاشارات المرورية والمراقبة والكاميرات الحديثة واجهزة الرادارات وكذلك تنفيذ الكراجات الحديثة ومتعددة الطوابق لتنظيم عملية وقوف المركبات.
2. زيادة الحملات الإعلانية والتوجيهات وبرامج التوعية والتثقيف لمستخدمي شبكة الطرق والجسور من قبل مديرية المرور العامة للإلتزام بقوانين وإرشادات المرور وتطبيق السلامة المرورية العامة وانشاء العلامات واللوحات الإرشادية.

2-4 الاتصالات

تحليل الواقع

1-2-4 نشاط الاتصالات

- بلغت مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 1.4 % .
- تم العمل على مشاريع شبكات النفاذ الضوئي في بغداد والمحافظات، وعلى بوابات النفاذ الدولية على إدارة شبكة الاتصالات وتوليد استراتيجيات تسعير جديدة وحركة مرور أكبر فضلا عن عمل منظومات الاتصالات الفضائية بتحويل الحركة الهاتفية الدولية إلى جميع بلدان العالم من خلال المحطات الارضية.
- بلغ عدد خطوط الهاتف النقال للشركات العاملة في العراق بما فيها إقليم كردستان 33.5 مليون خط في حين بلغت الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص 90.6 لسنة 2015 اما عدد خطوط الهاتف اللاسلكي للشركات العاملة في العراق عدا إقليم كردستان فكان 1.14 مليون خط لسنة 2015.

2-2-4 نشاط البريد

- بلغ عدد مكاتب الاتصالات الهاتفية في العراق 199 مكتباً سنة 2015 منها 58 مكتباً في محافظة بغداد و 141 مكتباً موزعاً على باقي المحافظات وتستخدم هذه المكاتب حالياً لأغراض تجارية يعود ريعها إلى وزارة الاتصالات.
- بلغ مجموع الطرود البريدية الدولية 18119 طرداً في عام 2015.
- بلغ عدد المكاتب البريدية 299 مكتباً سنة 2015
- بلغ عدد مودعي صناديق التوفير في العراق 179 ألف مودع سنة 2015

3-2-4 نشاط الأنترنت

- هناك تطور ملحوظ في هذا النشاط إذ تغطي شبكة الكوابل الضوئية اغلب الاراضي العراقية وبما يقارب 8500 كم والتي يتم عن طريقها تقديم خدمات الانترنت من خلال شركات القطاع الخاص وشركات الهاتف النقال، إذ بلغ عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق 5.7 مليون خط، اما خدمة الانترنت للهاتف اللاسلكي 226.1 الف خط لسنة 2015.كما تعد تلك الكوابل العمود الفقري لمشروع الحكومة الالكترونية. وقد تم ربط هذه الشبكة بالكوابل البحرية (FALCON ، GBI) وكما يلي :-

- **الكابل البحري FALCON: يتم من خلاله تسويق سعات بحرية دولية 444 STM-1 إلى محطة الفاو وبلغ عدد السعات المسوقة منها 320 STM-1.**
- **الكابل البحري GBI: يتم من خلاله تسويق 144 STM-1 إلى محطة الفاو، وبلغ عدد السعات الدولية المسوقة 128 STM-1.**

التحديات

1. تقاطع الادوار بين الجهات المعنية بإدارة النشاط ومراقبته وعدم اقرار القوانين المنظمة لعملهما وما يترتب على ذلك من تعدد جهات القرار وعدم وضوح سياسة العمل.
2. تضرر عدد كبير من منظومات مجمعات الاتصالات ومكاتب البريد في محافظات نينوى والأنبار وديالى نتيجة العمليات العسكرية والإرهابية.
3. عدم إمكانية احكام السيطرة الحكومية المطلقة على الاتصالات والانترنيت عن طريق إستخدام بوابات النفوذ الدولية للإتصالات والانترنيت بسبب المخاوف المرتبطة بأمن المعلوماتية وبهدف حماية أمن

وسـيادة البلـد، وصـولاً إلى أمـرار 100 % من الحركـة الهاتفيـة والبيانات عبـر منظومات السـيطرة الحكومية.

4. التجـاوز علـى مشـاريع الإتصـالات نتيجة ضعف التنسـيق بيـن الجهـات الحكومية، على سـبيل المثـال دوائر البلديـة وامانـة بغـداد ووزارة الكهربـاء والداخلية.
5. عـدم أمكانيـة إيجاد مصـادر تمويل بديلـة عن الموازنة الاسـتثمارية في تنفيـذ اعمال البنى التحتية للنشـاط لضعـف حوافـز التي يحصـل عليها في هذا النشـاط.

الاهداف

الهدف الاول: رفع مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي

وسائل تحقيق الهدف

1. زيادة مقدار الاستثمار في قطاع الاتصالات وتحسين ورفع عائداته.
2. زيادة عدد مجهزي الخدمات المرتبطة بالانترنت.

الهدف الثاني : تلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعيات تنافسية

وسائل تحقيق الهدف

1. دعم القطاع الخاص وتوفير البيئة التنافسية المناسبة والجاذبة له للخروج بأفضل المعطيات.
2. جمع مؤشرات لأغراض المراجعة الدورية لأسعار وجودة الخدمات في هذا النشاط.
3. تطبيق خدمات الحكومة الألكترونية.
4. زيادة الكثافة الهاتفية.
5. انشاء منظومات تسمح بإستخدام الانترنت فائق السرعة.
6. النهوض بواقع البنى التحتية خاصة في المناطق التي عانت من العلمليات الحربية الاخيرة، من خلال:
   - **القروض والمنح الدولية لإعادة إعمار المناطق المتضررة من خلال صناديق الإعمار.**
   - **الموازنة التشغيلية للشركة العامة للاتصالات حسب توفر السيولة النقدية و أولوية المشاريع.**
7. ايجاد آلية للتنسيق المبكر بين الجهات الحكومية و وزارة الاتصالات قبل الشروع بتنفيذ مشاريع القطاع.
8. نشر خدمات الحزمة العريضة وتحسين وتوسيع حزم اتصال بوابات الربط الدولية.
9. تحديث البنية الاساسية للنشاط البريدي وتطوير خدمات البريد للوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة.
10. الاسـتغلال الأمثـل للترددات والسـيطرة على امـرار مكالمات الهاتـف النقال الدولية وخدمـة الأنترنت من خـلال بوابات النفـوذ الدولية.

الهدف الثالث : مواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات والمعلوماتية

وسائل تحقيق الهدف:

1. التهيئة لجعل العراق مركز إقليمي في الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات.
2. استحداث خطوط انتاج وانشاء وتأهيل مختبرات تخصصية من خلال الاستثمار.
3. تعزيز البنى التحتية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص لغرض :

- استغلال الموقع الجغرافي للعراق لإمرار سعات Transit

- السيطرة على السعات وتوزيع الخدمات وتوزيع IP Adress تعزيزا للجوانب الامنية.

- بوابات نفاذ الانترنت على المنافذ الحدودية.

- تطوير المنظومات الامنية في مجال الاتصالات والحماية الالكترونية (الامن السبراني).

الهدف الرابع : الوصول إلى الجميع.

وسائل تحقق الهدف

1. تغطيـة المناطـق الجغرافيـة الواقعـة خـارج التغطية وكذلـك الوصول إلى جميع شـرائح المجتمـع بما فيها ذوي الدخـل المحدود.
2. تضييـق الفجـوات بيـن ما ومهيـأ من مجهـزي الخدمة على اسـاس تجاري فقط وبيـن احتياجـات تطوير البلد ومواكبـة التطـور في قطـاع الاتصالات.
3. محو الأمية للمعلوماتية والاتصالاتية.

الهدف الخامس: جعل بيئة الاتصالات آمنة صحياً ومعلوماتيا

وسائل تحقيق الهدف:

1. الحد من تأثيرات الاشعاعات الكهرومغناطيسية.
2. البحث في إمكانية تنفيذ منظومات انذار مبكر.
3. الإستخدام الآمن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية.
4. الأسراع في اقرار القوانين المهمة ذات الصلة بهذا القطاع

4 - 3 الخزن

تحليل الواقع

- يبلغ عدد سايلوات ومخازن خزن الحبوب في محافظات العراق 73 سايلواً ومخزوناً، بواقع 46 سايلواً لخزن الحبوب (الحنطة والشلب) و 27 مجمع مخزني وبلغت مجموع الطاقات الخزنية لها 1684000 طن عدد السايلوات المتوقفة منها 15 سايلواً، وبلغ العجز بالطاقات لتوفير خزين ستراتيجي لمدة ستة أشهر ما نسبته 33 % (كمعدل) ارتفع خلال موسم التسويق بمقدار 48 % في عام 2017
- عانت سايلوات خزن الحبوب في المحافظات التي تعرضت إلى العمليات الإرهابية من قبل العصابات المسلحة إلى تدمير البنى الأساسية بتدمير وتفجير السايلوات الأمر الذي يشكل خطراً على الأمن الغذائي .
- ان نسبة العجز بالمقارنة مع الطاقات الموجودة والطاقات قيد الانشاء في المحافظات بضمنها الطاقات الموجودة في المناطق التي كانت تقع خارج سيطرة الحكومة إلى الطاقات الإجمالية المطلوبة لتوفير خزين ستراتيجي لمدة ثلاثة أشهر هي 15 % .

التحديات

1. العجز في الطاقات الخزنية وعدم إيفائها بمتطلبات الخزين الإستراتيجي (كما يتضح في الجدول (27).
2. قدم السايلوات وانعكاس ذلك سلباً على القدرة الخزنية للمحاصيل الأستراتيجية وخزنها بطرق غير سليمة .
3. ضعف القدرات الفنية للكوادر العاملة وتخلف الأساليب الإدارية في تنفيذ وتشغيل السايلوات.
4. ضعف الإهتمام الحكومي بقطاع الخزن ما أدى إلى ضعف كفاءة منظومة الخزن في تأمين خزين ستراتيجي لمدة ستة أشهر على الأقل.
5. محدودية دور القطاع الخاص في خزن المحاصيل الأستراتيجية وضعف مشاركته بالمشاريع الاستثمارية الخاصة بالسايلوات وغياب التشريعات المشجعة لهذا الامر .
6. تضرر احد عشر سايلواً في محافظات (نينوى ، ديالى ، الأنبار ،بغداد ، صلاح الدين) نتيجة العمليات العسكرية والإرهابية وبلغت الطاقات الخزنية المفقودة نتيجة ذلك 888 الف طن. كما في الجدول (28).

جدول (27)

الطاقات الخزنية للسايلوات

المحافظة	الطاقات الخزنية الحالية للحبوب سايلوات (طن)	حاجة المحافظة من الحبوب خزين ستراتيجي لمدة 6 أشهر	نسبة العجز في طاقات الخزين الأستراتيجي	نسبة العجز خلال موسم التسويق	الطاقات الخزنية للسايلوات المقترحة (طن)
بغداد	740000	564816	0	0	
نينوى	614000	144576		0	
باقي المحافظات	1819880	1292496	302	293	220000
المجموع	3173880	2001888	302	293	220000

جدول (28)

الطاقات الخزنية المفقودة للسايلوات نتيجة العمليات الإرهابية

ت	السايلو	المحافظة	الطاقة المفقودة /الف طن
1	سنجار	نينوى	140
2	الوائلية	نينوى	288
3	الموصل	نينوى	240
4	البعاج	نينوى	80
5	تلعفر	نينوى	75
6	الرمادي	الأنبار	10
7	الشرقاط	صلاح الدين	45
8	تكريت	صلاح الدين	10
	المجموع		888

الأهداف

الهدف الاول: تأمين خزين إستراتيجي من المحاصيل الاساسية

وسائل تحقيق الهدف

1. إعادة تأهيل معظم السايلوات المتقادمة وإدخال الطرق والاساليب الحديثة فيها لتواكب التطور في البلدان الأخرى فضلا عن إعمار السايلوات المدمرة نتيجة العمليات العسكرية.
2. انشاء سايلوات خزن جديدة ومواكبة التطور الحاصل في العالم في تقنيات الخزن بما يلائم الطبيعة الجغرافية في العراق والتي ستسهم في خفض الفجوة في الطاقات الخزنية للمحاصيل الإستراتيجية مع كميات الانتاج والمستورد من الحنطة.
3. تطوير القدرات الفنية للملاكات العاملة وتحسين الأساليب الإدارية في تنفيذوتشغيل السايلوات.

الهدف الثاني: مساهمة القطاع الخاص في إدارة وصيانة وتشغيل السايلوات

وسائل تحقيق الهدف

1. تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار بالمشاريع الخاصة بالسايلوات وإصدار التشريعات القانونية المشجعة لهذا الأمر.
2. إعتمد أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص لإكمال المشاريع قيد التنفيذ المتوقفة منها أو المتلكئة

5- قطاع المباني والخدمات

5-1 نشاط السكن

تحليل الواقع

ان تحليل واقع القطاع السكني ،وكما جاء في " وثيقة سياسة الإسكان الوطنية في العراق" يمكن أن يؤشر الحقائق الرئيسة الآتية:

- استمرار العجز السكني بواقع 2.5 مليون وحدة سكنية في نهاية عام 2016 ، 50 % منها يتركز في محافظتي بغداد ونينوى.
- زيادة مستمرة في معدل الإشغال السكني على مستوى الوحدة السكنية وعلى مستوى الغرفة الواحدة.
- استمرار الفارق في تلبية الحاجة إلى الوحدات السكنية بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الريف والحضر من جهة اخرى.
- استمرارية النمو السكاني والانشطار الأسري فضلا عن ضرورة الاستجابة لحاجات الشرائح المختلفة من المجتمع من حيث انماط السكن والقدرة على تحمل التكاليف والتمويل.
- تفاقم العشوائيات على اطراف المدن وداخلها، إذ تشير البيانات أن عدد التجمعات العشوائية في محافظات العراق عدا إقليم كردستان والمحافظات التي تعرضت إلى العمليات العسكرية والإرهاب بلغ 3687 تجمع وعدد المساكن العشوائية 521947 مسكناً بنسبة قدرها 16.5 % من مجموع المساكن في العراق، في حين بلغ عدد سكان العشوائيات 3292606 نسمة لعام 2017. تحتوي محافظة بغداد على أكبر عدد للمساكن العشوائية تليها محافظة البصرة، كما في الجدول ادناه:

جدول (29)

العشوائيات في العراق حسب المحافظات وفق تقديرات عام 2017

المحافظة	عدد التجمعات السكنية العشوائية*	نسبة التجمعات من العدد الكلي للتجمعات %	عدد المساكن العشوائية**	نسبة المساكن العشوائية من المجموع الكلي للمساكن العشوائية%
بغداد	1022	27.7	136689	26.2
البصرة	677	18.4	62602	12
ذي قار	333	9	37927	7.3
كركوك	279	7.6	60935	11.7
ميسان	243	6.6	19234	3.7
الديوانية	229	6.2	17571	3.4
بابل	225	6.1	25156	4.8
واسط	210	5.7	42874	8.2
ديالى	172	4.7	21402	4.1
المثنى	120	3.3	21432	4.1
النجف	89	2.4	53810	10.3
كربلاء	88	2.4	22135	4.3
المجموع	3687	100	52197	100

التحديات

أ - التخطيطية

- ضعف الأنظمة في إدارة وتوزيع الأراضي المؤهلة لإقامة المجمعات السكنية التي تقع ضمن التصميم الأساسي للمدن .
- تفاقم مشكلة تجزئة الوحدات السكنية إلى مساحات صغيرة وذلك مخالف لمعايير السكن ما يؤدي إلى إزدياد الضغط على خدمات البنى التحتية القائمة .
- تعدد الجهات الحكومية المعنية بقطاع الاراضي والإسكان ما يصعب رسم السياسات الاسكانية.
- عدم رغبة أغلب شرائح المجتمع في السكن العمودي في حين ان توجه الدولة في إقامة مجمعات سكنية عامودية من أجل مواجهة النقص الحاد في الأراضي السكنية.
- الآثار المترتبة على النزوح الجماعي جراء العمليات العسكرية والأعمال الإرهابية ، و ما ترتب على العمليات العسكرية والأمنية في تحرير الأرض من العناصر الإرهابية من مخلفات تدمير لكثير من المرافق الحضرية وتدهور في الرصيد السكني وخاصة في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وديإلى، إذ أصبحت فيها الكثير من الوحدات السكنية غير مؤهلة للسكن، مما أضاف عبأً جديداً على العجز السكني في العراق (كما ورد في المحور الخاص بإعادة الإعمار في هذه الخطة) .

ب - التنفيذية

- محدودية القدرات التمويلية المتاحة لتمويل انشاء المجمعات السكنية سواء كانت من الموازنة الإتحادية أو المصارف التخصصية والتجارية للمشاريع الإسكانية بسبب تعقد الأجراءات والمتطلبات اللازمة من أجل تمويل قطاع الإسكان.
- تباطؤ في تنفيذ سياسة الاسكان الوطنية.
- عدم التنسيق بين الوزارات في انجاز مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية حيث نرى ان هناك مناطق سكنية غير مخدومة او مخدومة جزئيا وهذا ما يعيق انجاز المشاريع الإسكانية في اغلب المواقع.
- ضعف كفاءة شركات المقاولات في القطاعين العام والخاص وذلك بسبب قلة الملاكات الفنية المتخصصة من ذوي الخبرة وضعف الملاكات العاملة في تنفيذ المجمعات السكنية.
- محدودية المواد الانشائية المنتجة محلياً وعدم مطابقة بعض المواد المستوردة للمواصفات العراقية في حال تنفيذ مشاريع إسكانية طموحة.
- عدم إستخدام التقنيات الحديثة في اقامة المجمعات السكنية و الإقتصار على البناء التقليدي .
- ضعف الإمكانات والمستلزمات التنفيذية والقدرات في إدارة وتنفيذ المشاريع الإسكانية بدءاً من إعداد دراسات الجدوى والتصاميم وجداول الكميات وصولاً إلى مراحل التعاقد ومتابعة التنفيذ ، فضلا عن ضعف المكاتب الإستشارية المصممة للمشاريع الإسكانية .

الأهداف

الهدف الاول : انجاز المشاريع السكنية قيد التنفيذ أو المتوقفة (وبضمنها مشاريع الخطة الإستثمارية) والتي تقدر بنحو (700) ألف وحدة سكنية في جميع المحافظات عدا إقليم كردستان .

وسائل تحقيق الهدف

1. إصدار التشريعات والقوانين الجديدة وتعديل القائم منها، إذ تسهم في تسريع عملية انتاج الوحدات السكنية وإزالة الإختناقات الحاصلة في المساكن القائمة والأحياء السكنية.
2. تشجيع المصارف غير الحكومية من أجل المساهمة في تمويل المشاريع الإسكانية المتوقفة بصورة مباشرة ومن خلال تفعيل سياسة الإقراض للمستفيدين من المجمعات السكنية قيد التنفيذ أو المتوقفة.

الهدف الثاني : تامين (100) الف وحدة سكنية على أن تنفذ وفقاً للطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة في انشاء الوحدات السكنية من أجل المساهمة في سد جزء من العجز السكني المتحقق في جميع المحافظات وبضمنها المحافظات التي تعرضت للدمار جراء العمليات الإرهابية والعمليات العسكرية .

وسائل تحقيق الهدف

1. تقديم الدعم المباشر للشركات الاستثمارية المتخصصة في مجال الإسكان من القطاع الخاص من أجل المساهمة في انتاج الوحدات السكنية .
2. تمكين الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود من تشييد وحداتهم السكنية من خلال زيادة مبالغ القروض الممنوحة للمستفيدين من صندوق الإسكان والمصرف العقاري.

الهدف الثالث : انشاء (100) الف وحدة سكنية مناسبة لمتطلبات تامين عودة العوائل النازحة جراء العمليات الإرهابية والعمليات العسكرية والعشوائيات والمتجاوزين وفقا لوثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية لعام 2017.

وسائل تحقق الهدف

1. تفعيل القوانين والتشريعات لمعالجة التجاوزات والعشوائيات.
2. حث المحافظات بالإسهام الفاعلة في تمويل جزء من المجمعات السكنية قيد الانشاء أو المتوقفة من تخصيصاتها المالية المرصدة لبرامج تنمية الأقاليم .
3. تشجيع الشركات الخاصة الكبرى العاملة في البلد للمساهمة في تمويل وتنفيذ المجمعات السكنية من خلال انشاء دور واطئة الكلفة بدل العشوائيات والمتجاوزين كجزء من الخدمة المجتمعية الواجب تقديمها للمجتمع.

الهدف الرابع: توفير 50 % من التمويل العقاري من استثمارات القطاع الخاص اللازم لتغطية العجز السكني بناءً على دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع معززة بتصاميم معدة وفق تقنية نمذجة معلومات المباني Building Information Modeling (BIM).

وسائل تحقق الهدف

1. تسهيل تقديم ضمانات حكومية لإستثمارات القطاع الخاص في مجال التطوير العقاري.

2. دراسات الجدوى المعززة بتصاميم معدة بتقنية نمذجة معلومات المباني (BIM) للمشاريع اقتصادية وكفوءة ومشجعة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع السكنية من خلال تحسن القدرات المهارية للملاكات الفنية العاملة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية في مجال إستخدام هذه التقنية وفي متابعة تنفيذ المشاريع أيضا، وان تكون دراسات الجدوى معززة بدراسة تحليل صرفيات الطاقة للمشاريع .

2-5 الماء والصرف الصحي

5-2-1 مياه الشرب

تحليل الواقع

في مدينة بغداد

- بلغت نسبة السكان المخدومين بالماء الصافي الصالح للشرب 100 % لجميع المحلات
- بلغ نصيب الفرد في بغداد 345 / لتر/ يوم.
- بلغت نسبة الفاقد كما قدرتها أمانة بغداد 29 %.
- بلغت كمية الماء المنتج 2.842.400 م3 / يوم .
- بلغ عدد مشاريع التصفية العاملة 13 مشروعاً .
- عدد المجمعات المائية المنصوبة لتزويد سكان المناطق البعيدة عن مشاريع التصفية 57 مجمعاً: (37) في الرصافة و 20 في الكرخ، وكمية الماء المنتج منها 205.020 م3/ يوم.
- طول منظومة شبكة نقل الماء الصافي لمدينة بغداد 7750 كم تقريبا، تتراوح اقطارها بين (100-2300) ملم.
- عدد محطات الماء الخام 5 ، طاقاتها التصميمية 2700000 م3.

في المحافظات (عدا محافظة نينوى وإقليم كردستان)

- في عام 2016، بلغت نسبة السكان المخدومين،بشبكات الماء الصالح للشرب، 78 % بواقع 86 % حضر و 66 % ريف .
- تبلغ كمية المياه المنتجة من مشاريع الماء 3.986.235 م3/يوم .
- تبلغ كمية المياه المنتجة من المجمعات المائية 3.057.504 م3/يوم .
- تبلغ كمية المياه المنتجة من مشاريع الماء والمجمعات المائية 7.043.739 م3/يوم.
- يتراوح نصيب الفرد من مياه الشرب بين 110ـ 460 لتر/ يوم.
- تبلغ طول منظومة شبكة نقل الماء الصافي 49.352 كم.

جدول (30)

كمية الماء المنتج والحاجة الفعلية من الماء والعجز في الانتاج بحسب المحافظات لعام 2016

المحافظات	مجموع الماء المنتج (م³/يوم)	الحاجة الكلية من الماء (م³/يوم)	العجز:النسبة المئوية من تغطية الحاجة
كركوك	223720	390627	% 42
صلاح الدين	540610	645338	% 16
الأنبار	596493	668748	% 11
ديالى	651404	793991	% 18
أطراف بغداد	648333	1001797	% 35
بابل	677661	843032	% 20
واسط	543350	675708	% 19
كربلاء	392093	459298	% 14
النجف	741980	551694	% 34 +
الديوانية	468531	499717	% 6
المثنى	224530	275086	% 18
ذي قار	534956	821010	% 34
ميسان	359016	414223	% 13
البصرة	700812	951434	% 26
المجموع	8425715	10243361	% 18

التحديات

1. إرتفاع نسبة الضائعات نتيجة تكسر الشبكات والتجاوز عليها وتقاطعها مع الخدمات الأخرى فضلاً عن قدم الشبكات وعدم وجود اعمال صيانة للشبكات والمحطات إلى جانب الهدر الناجم عن سوء الإستخدام.
2. الأضرار التي لحقت بالمنشآت نتيجة الأعمال الإرهابية والتي انعكست على نسبة المخدومين، إذ انخفضت هذه النسبة إلى 76 % عام 2016 بعد أن كانت 84 % عام 2014 ، ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض نسبة المخدومين في محافظة صلاح الدين من 87 % إلى 50 % ومحافظة الأنبار من 73 % إلى 68 % ، على سبيل المثال.
3. الافتقار إلى نظام متكامل لإدارة وتنظيم عمليات الانتاج والصيانة والتصفية والتوزيع والتعرفة بما يضمن الأداء الأمثل للمنظومات وتحسين كفاءة الأداء للعاملين لمواكبة التطورات المعاصرة في تقنية تنفيذ مشاريع الماء.
4. غياب التشريعات والقوانين الرادعة للمتجاوزين لمختلف الحالات (على شبكات المياه، على الأراضي .... الخ) وعدم تعديل وتفعيل الموجود منها.
5. التأخر بإجراء الإستملاكات وقلة التخصيصات المالية الخاصة بها وبخاصة عند انشاء المشاريع الاستراتيجية وتمديد الخطوط الناقلة.
6. تذبذب الطاقة الكهربائية وانقطاعها على الرغم من كون معظم المشاريع والمحطات والمجمعات مستثناة من القطع المبرمج.
7. تلوث المصدر المائي لنهر دجلة نتيجة رمي المخلفات بدون معالجة وعدم تنظيف النهر من الترسبات فضلاً عن انخفاض مناسيبه ما يؤدي إلى زيادة تركيز الملوثات وصعوبة سحب المياه لمآخذ مشاريع التصفية للماء.
8. عدم وجود أي دور للقطاع الخاص في هذا النشاط وضعف الخبرة لدى الشركات المحلية في تنفيذ الاعمال التخصصية لمشاريع الماء.

الاهداف

الهدف الاول: ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب على وفق المواصفات العالمية والوصول إلى حصة إستهلاك الفرد من الماء الصافي بما يلائم النمو السكاني وبما لايقل عن 250 لتر / يوم للشخص الواحد في بغداد ومراكز المحافظات و200 لتر/يوم في مراكز الأقضية والنواحي.

وسائل تحقيق الهدف

1. اعتماد نظام متكامل لإدارة وتنظيم عمليات الانتاج والصيانة والتصفية والتوزيع والتعرفة بما يضمن الأداء الأمثل للمنظومات وتحسين كفاءة الأداء للعاملين لمواكبة التطورات المعاصرة في تقنية إدارة وتنفيذ مشاريع الماء.
2. اعداد الخطط والدراسات لإحتياج الماء الصافي للسنوات ولغاية 2030 وتأهيل وتطوير المشاريع الحالية لزيادة وتحسين الانتاج لزيادة طاقات مشاريع التصفية على وفق النمو السكاني.
3. تمديد شبكات الماء للمناطق غير المخدومة وتجديد شبكات الماء الصافي وتحسين التوزيع.

الهدف الثاني: تحسين نوعية الماء الصالح للشرب

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين نوعية الماء المنتج في المشاريع من خلال التأهيل السنوي لهذه المشاريع
2. ضمان إستخدام الكميات المناسبة من المواد الداخلة في تنقية المياه (كماً و نوعاً) .
3. تحسين وتطوير المختبرات في المشاريع وجميع مواقع الانتاج والتوزيع بإتجاه زيادة عدد وأنواع الفحوصات وفقاً للمواصفات العراقية والعالمية.

الهدف الثالث: تقليل الضائعات بما لايقل عن 10 % من سنة الأساس

وسائل تحقيق الهدف

1. تجهيز مقاييس حديثة للمشتركين كافة للسيطرة على الهدر وتقليل الفاقد من الماء الصافي والإستغلال الأمثل للماء من خلال برامج التوعية الخاصة .
2. التوسع في انتاج وتوزيع الماء الخام ليشمل جميع أحياء بغداد ومراكز المحافظات لتقليل إستعمال الماء الصافي في سقي الحدائق .
3. تنفيذ الاحكام والقوانين والتشريعات الخاصة بالمتجاوزين على الشبكات العامة.
4. إستخدام التقنيات الحديثة (خلايا ضوئية وغيرها) في تراكيب الماء وغيرها لتقليل الضائعات للماء الصافي.

مؤشرات قياس الأداء			
الهدف او الوسيلة	مؤشر القياس	القيمة الأولية	القيمة النهائية
الهدف الاول	تطور الطاقات الانتاجية	____	200-250 لتر/يوم
الهدف الثاني	نوعية الماء/ عدد فحوصات	550	650
الهدف الثالث	تقليل الهدر	% 29	% 19

5-2-2 الصرف الصحي

تحليل الواقع

مدينة بغداد

ان منظومة الصرف الصحي في بغداد هي منظومة قديمة وصلت إلى نهاية عمرها التصميمي وتعاني من مشاكل كثيرة خصوصاً في وقت الأمطار وعدم قدرتها على إستيعاب الوارد المائي اليومي فضلاً عن كميات الأمطار التي تفوق الحسابات التصميمية والطارئة نتيجة للتغييرات المناخية التي يشهدها العالم.

- بلغت نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لغاية نهاية عام 2016 بحدود 90 % وأن10 % غير مخدوم بضمنه العديد من المناطق غير السكنية والأراضي الزراعية.

- تتكون منظومة المجاري من

اولا:- شبكات المجاري ومحطات الضخ

1. تبلـغ أطـوال الشـبكة الفرعية 6161.293 كم منهـا 1048كم صحية و 502.147 كم امطـار و 4611.146 كم مشتركة.
2. عدد المحطات الفرعية تبلغ 344 محطة موزعة في دوائر البلدية عمودية وغاطسة.
3. عدد المحطات الحاكمة / عمودية تبلغ (66) محطة في جانبي الرصافة والكرخ.

ثانيا:- الخطوط الرئيسية النأقلة تتكون من (3) خطوط:

1. الخـط الرئيسـي النأقـل لجانـب الكـرخ (WT) بطـول 22 كـم وبطاقـة التصريـف مقدارهـا 8.7 م3/ثـا وبقطر 1400-3000 ملـم.
2. الخـط الرئيسـي النأقـل لشـرق القناة (خـط زبلن) / جانـب الرصافة بطول 25كـم وبطاقة التصريـف مقدارها 8.3 م3/ثـا 1800-3000 ملم.
3. الخـط الرئيسـي النأقل خط بغـداد ET-LINE/ جانب الرصافة بطـول 20 كم وبطاقة التصريـف مقدارها (6.6 م3/ثـا (750-2300) ملم.

ثالثا:- مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي

1. في جانب الكرخ: يبلغ العجز 220000 م3/يوم ، علماً ان هناك مشـاريع مسـتقبلية تتمثل في تنفيذ مشـروع الكـرخ المنجـز تصاميمه على القرض الياباني بطاقـة 351000 م3/يوم .
2. فـي جانـب الرصافـة: يبلـغ العجـز 246000 م3/ يـوم ، علما انـه سـيضاف 1000 م3/يوم من خـلال نصب 7 وحـدات معالجة لمشـروع الرسـتمية التوسـيع الثالث.

المحافظات بإستثناء إقليم كردستان ومحافظة نينوى

- بلغت نسبة اجمالي السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة) 37 % و 48 % بشبكات الأمطار
- يبلغ طول شبكات المياه الثقيلة 8.246 كم .
- يبلغ طول شبكات مياه الأمطار 7.215 كم .
- بلـغ عـدد محطـات تصريـف ميـاه الصـرف الصحـي 30 محطـة بطاقـة تصميميـة 776400 و طاقـة فعلية 464717م3 / يـوم منهـا 9 محطـات غيـر عاملـة.
- كمية المياه غير المعالجة تبلغ 203550 م3/يوم.

التحديات

1. تقـادم وضعـف كفاءة المحطات الرئيسـة والفرعية وشـبكات الصـرف الصحي وضعف الإدامـة مما انعكس علـى كفـاءة أدائهـا والنضوحات الناتجـة عنها وتأثيـر ذلك على شـبكات المياه.
2. التلكؤ في تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ ومضاعفة مدد تنفيذها.

3. قلة خبرة المكاتب الإستشارية الوطنية في هذا المجال.
4. التلـوث البيئـي الخطيـر الناجم عن تصريف ميـاه غير معالجة إلى مصـادر الموارد المائية وخاصـة إختلاط مياه الصرف الصحي بشـبكات مياه الشـرب.
5. التوسع الأفقي للمدن
6. تجاوز المواطنين على شبكات التصريف أدى إلى زيادة نسبة التلوث.
7. عدم وجود وحدات معالجة في بعض الأقضية والنواحي
8. نقص في المستلزمات التشغيلية من آليات ومعدات وأنابيب ووقود.

الأهداف

الهدف الاول : زيادة نسبة المخدومين إلى 97 %في بغداد و 72.66 % في المحافظات

وسائل تحقق الهدف

1. إكمال المشاريع قيد التنفيذ وتنفيذ مشاريع جديدة.

الهدف الثاني : طرح مياه معالجة إلى النهر مطابقة للمواصفات القياسية.

وسائل تحقق الهدف

1. تحسين أداء المحطات الرئيسة والفرعية وضمان توفير المستلزمات التشغيلية لها.
2. إجـراء الفحوصـات المختبرية على الميـاه المعالجة التي تطرح فـي الأنهار تعزيز إمكانـات المختبرات المركزية في بغـداد والمحافظات.
3. إلـزام المعامل والمستشـفيات بنصب وحـدات معالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شـبكات المجاري والأمطـار إلا بعد معالجتها.
4. رفع التجاوزات عن شبكات مياه الأمطار.

3-5 الثقافة والسياحة والاثار

5-3-1 الثقافة

تحليل الواقع

- عدد البيوت الثقافية 88 بيتاً ثقافياً لغاية 2016/12/31 .
- عدد مراكز ثقافة الاطفال 12 مركزاً ثقافياً لغاية 2016/12/31 .
- عدد مشاريع وزارة الثقافة لعام 2016 بلغ 45 مشروعاً بكلفة مقدارها 441141 مليون دينار.

التحديات

1. تأثر النشاط الثقافي بالأوضاع الأمنية والسياسية .
2. عدم الإلتزام بتطبيق القرارات الخاصة بالملكية الفردية وحقوق التأليف .
3. ضعف الكفاءات الفنية والإدارية للإختصاصات النادرة والمهمة وعدم مواكبتها التطور الحاصل في العالم في تسيير الأعمال الثقافية .
4. ضعف إستغلال التكنولوجيا الحديثة في ترويج ونشر النشاطات والفعاليات الثقافية .
5. ضعف خبرة الشركات المحلية في تنفيذ المشاريع المتخصصة في المجال الفني والثقافي أدى إلى تلكؤ المشاريع وبالتالي ضعف البنى التحتية وخاصة في المحافظات .
6. ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع الثقافية.
7. ضعف الإهتمام بالشباب خريجي المعاهد والكليات الذين لديهم مواهب في المجالات الفنية كافة وعدم إحتضانهم وتسرب الكثير منهم خارج البلد بسبب الظروف الأمنية والسياسية.

الأهداف

الهدف الاول : إستكمال انجاز مشاريع البنى التحتية المستمرة أو المتوقعة .

وسائل تحقيق الهدف

1. إصدار القوانين الخاصة بمعالجة المتعلقات القانونية وتمكين إكمال تنفيذ المشاريع.
2. تطوير أداء الملاكات الهندسية المشرفة على تنفيذ المشاريع
3. فتح المجال أمام القطاع الخاص لتمويل تنفيذ المشاريع المتوقفة عن طريق الاستثمار .

الهدف الثاني : إستنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع

وسائل تحقق الهدف

1. توعية ثقافية شاملة بأساليب حديثة تستقطب الشباب والمواهب ونعيد إحياء التراث العراقي الأصيل .
2. تأهيل المرافق والموجودات الخاصة بإحياء التراث وتعزيز النشاطات الثقافية عن طريق الإستثمار المؤدي إلى عائد اقتصادي مجدي.
3. إحياء الصناعات الشعبية والتراثية وإدارتها بطريقة إستثمارية تحافظ فيها على الإرث الثقافي والحضاري ليكون في متناول الجميع وتضمن ديمومتها .

الهدف الثالث : تعزيز الإستثمار في النشاط الثقافي .

وسائل تحقق الهدف

1. إصدار القوانين الخاصة بتسهيل إجراءات الإستثمار في النشاط الثقافي .
2. زيادة مساهمة القطاع الخاص في انشاء وتمويل المشاريع الثقافية عن طريق تقديم حزمة حوافز مشجعة لذلك .

3. إستخدام التقنيات الحديثة ووسائل الإتصال المتقدمة في إدارة النشاطات الثقافية وربطها مع المحيط العربي والعالمي

2-3-5 السياحة والآثار

تحليل الواقع

أ. السياحة: يمكن تأشير واقع حال النشاط السياحي في الجوانب الآتية:

- يبلغ عدد أملاك هيئة السياحة 49 ما بين عقار أو أرض، تم إستخدام البعض منها من أجل تعظيم الموارد المالية وتشجيع القطاع الخاص لإستثمار تلك الأملاك . إذ بلغ عدد العقود الإستثمارية التي أبرمت بين هيئة السياحة والمستثمرين من 2003 إلى عام 2012 (6) مشاريع (فندق نينوى الدولي، فندق الموصل، مخازن اليوسفية، فندق النجف، بحيرة الجادرية، فندق الرشيد) في حين بلغ عدد العقود الإستثمارية التي أبرمت بين هيئة السياحة والمستثمرين من عام2013 إلى عام 2016 (4) مشاريع (جزيرة بغداد السياحية ، بناية ديوان الرقابة المالية ، بناية مصرف الرشيد ، أرض فندق كربلاء) .
- مساهمة هيئة السياحة في شركات القطاع المختلط السياحية (المدارة من قبل مجالس الادارة والشركات المستثمرة) تمتلك هيئة السياحة ودوائر اخرى من القطاع العام وشركات من القطاع الخاص حصص في فنادق القطاع السياحي المختلط ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

الاول : شركات فنادق القطاع المختلط السياحية المدارة من قبل الشركات المستثمرة .

الثاني: شركات فنادق القطاع المختلط السياحية المدارة من قبل مجالس الإدارة

ب. الآثار : يقدر عدد المواقع الأثرية في العراق ما بين 50 الفا إلى 200 الفا ، الممسوح منها 12 ألف فقط.

تحديات نشاط السياحة والآثار:

أ. السياحة

- عدم إستقرار الوضع الأمني والسياسي .
- ضعف البنى التحتية من طرق وخدمات في المناطق السياحية والآثرية .
- محدودية الأستثمار الاجنبي في قطاع السياحة وعدم وجود قانون إستثمار خاص بالقطاع السياحي.
- تجاوز بعض المواطنين على أملاك هيئة السياحة .
- ضعف القدرات البشرية العاملة في النشاط السياحي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة الفندقية والسياحية .
- ضعف التسويق والترويج الألكتروني في مجال السياحة .
- إستمرار الاجراءات والتعقيدات الخاصة بمنح سمة الدخول للسياحة الوافدة والشركات الإستثمارية الاجنبية الراغبة للإستثمار في القطاع السياحي .

بـ. الآثار

- تعـرض بعـض المـدن والمواقع الأثرية إلى دمار شـبه كامل كمدينـة النمرود والكثير مـن المعالم الأثرية في نينوى.
- قلـة خبـرات الكـوادر الآثاريـة والفنيـة العراقيـة فـي إسـتخدام برامـج الحاسـبات الخاصـة بإعـادة تصميـم الواجهـات المدمـرة أو السـقوف المتسـاقطة للمبانـي كمـا كانـت فـي السـابق.
- خـروج أغلـب الكـوادر مـن الآثاريين المتخصصين مـن أصحاب الشـهادات العليا أو من ذوي الخبـرة في أعمال الصيانـة والترميـم، أمـا عن طريـق النقل أو التقاعـد دون تأهيـل وتدريب المـلاكات الجديدة مـن الآثاريين.
- صعوبـة الحصول على الأرشـيفات الكاملة مـن وثائق وصور وتقارير التنقيب والصيانـة الخاصة بتلك المواقع، لاسـيما فـي محافظـة نينوى إذ تـم إتلافها من قبـل التنظيمات الإرهابية في مفتشـية آثـار نينوى ومكتبة جامعة الموصل .

الأهداف

الهدف الاول : رفع مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

وسائل تحقق الهدف

1. زيادة أعداد الوافدين للسياحة الدينية والآثارية والطبيعية.
2. زيادة العرض السياحي (إعداد المرافق السياحية).
3. رفع مستوى الخدمات السياحية.

الهدف الثاني : الحفاظ على الإرث الحضاري-التاريخي وإحياء المعالم الأثارية.

وسائل تحقق الهدف

1. إعادة تأهيل المواقع الآثرية: صيانة وتجديد.
2. المتابعة الجدية في المحافظة على المواقع التراثية وعدم التجاوز عليها.
3. سن القوانين والتشريعات في المحافظة على الآثار.

الهدف الثالث :تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي

وسائل تحقق الهدف

1. تشجيع الإستثمار الخاص في المرافق السياحية.
2. تقديم التسهيلات والمحفزات المالية أمام الإستثمار الخاص في نشاط السياحة والآثار.
3. تهيأة البنى التحتية للمواقع السياحية والآثار.

6- التنمية المكانية

تحليل الواقع

ان دراسة مؤشرات واقع الحال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والبيئي في العراق تظهر وجود تفاوت تنموي بين المحافظات، ما يتطلب تضييق هذه الفجوة لتحقيق التوازن التنموي في البلاد.

1. التباين المكاني للمؤشرات الاقتصادية بين المحافظات

1. 1 متوسط دخل الفرد ودخل الأسرة الشهري

عند دراسة مؤشرات معدل الدخل والانفاق للفرد والأسرة على مستوى المحافظات، نجد بأن متوسط دخل الفرد الشهري على مستوى العراق بأسعار السوق بلغ 330.3 ألف دينار بحسب المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام 2014 نصف السنوي محققا تقدماً عن آخر مسح لسنة 2012 ومقداره 237.4 ألف دينار.

يتفاوت توزيع الإشباع في ميدان الدخول على مستوى المحافظات إذ نلاحظ ان محافظة أربيل شكلت أعلى نسبة لدخل الفرد الشهري بأسعار السوق والذي بلغ 599.2 ألف دينار لعام 2014. في حين كانت محافظة المثنى الأقل في معدل دخل الفرد الشهري إذ بلغ 205.5 ألف دينار.

أما من ناحية دخول الأسر فنلاحظ ان محافظة أربيل شكلت أعلى نسبة في متوسط دخل الأسرة لعام 2014 بسبب إرتفاع حجم الأسرة عن بقية المحافظات، إذ بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري 2753.8 ألف دينار. في حين كانت محافظة ديإلى الأقل دخلاً فقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري 1301 ألف دينار.

1. 2 متوسط أفاق الفرد وانفاق الأسرة الشهري

تصدرت محافظة أربيل المحافظات الأخرى من حيث الأقل حرمان لمؤشر متوسط انفاق الفرد والذي بلغ 597.1 ألف دينار/شهريا، في حين كانت محافظة المثنى الأكثر حرمان لمؤشر متوسط انفاق الفرد إذ بلغ 162.8 ألف دينار /شهريا .

وفيما يتعلق بمتوسط انفاق الأسر الشهري فتصدرت محافظة أربيل ايضاً بواقع (3271) ألف دينار من الانفاق الكلي. في حين كانت محافظة ديالى الأكثر حرمان لمؤشر متوسط انفاق الأسر إذ بلغ متوسط الانفاق الشهري 1144.4 ألف دينار من الانفاق الكلي وكما مبين في الجدول ادناه.

جدول (31)

التباين المكاني في إجمالي دخل الفرد ودخل الأسرة الشهري ومجموع انفاق الفرد وانفاق الأسرة الشهري بحسب المحافظات (ألف دينار/ شهر)

المحافظة	إجمالي دخل الفرد بأسعار السوق	إجمالي دخل الأسرة بأسعار السوق	مجموع انفاق الفرد بأسعار السوق	مجموع انفاق الأسرة بأسعار السوق
دهوك	402.1	2405.1	435.7	3067.7
نينوى	218.8	1578.1	192.4	1467.0
السليمانية	408.8	1848.5	471.7	2378.1
كركوك	372.7	1985.1	259.3	1601.5
أربيل	599.2	2753.8	597.1	3271.0
ديالى	265.8	1301.0	199.6	1144.4
الأنبار	224.9	1511.2	218.5	1586.7
بغداد	426.8	2165.4	410.7	2459.7
بابل	266.2	1549.7	221.7	1542.2
كربلاء	309.0	1839.5	276.7	1851.9
واسط	285.6	1852.5	242.0	1821.4
صلاح الدين	269.5	1644.4	268.0	1852.9
النجف	287.9	1946.3	233.4	1696.9
القادسية	227.0	1399.9	185.6	1354.6
المثنى	205.5	1466.8	162.8	1364.2
ذي قار	282.9	1703.9	190.9	1329.4
ميسان	285.7	1930.6	246.4	2030.0
البصرة	251.4	1770.4	201.6	1532.4
الإجمالي	330.3	1875.4	296.1	1960.7

2 . التباين المكاني للمؤشرات الاجتماعية بين المحافظات

2 . 1 مؤشرات التعليم

أ. موشرات الإلتحاق الصافي في المدارس الإبتدائية والمتوسطة والإعدادية والثانوية

تشير الإحصاءات الاجتماعية والتربوية للعام الدراسي 2017/2016 إلى أن أعلى المعدلات لصافي الإلتحاق في المدارس الإبتدائية ضمن الفئة العمرية (6-11) سنة في التعليم (الحكومي والاهلي والوقف) كانت في محافظات المثنى 97.5 وذي قار 97.1 وبغداد 97 والبصرة 96.5 وكربلاء 96 والنجف 95.1 وعلى التوالي، في مقابل ذلك سجلت محافظة الأنبار أقل معدلات الالتحاق الصافي لهذا العام بلغت 72.1 .

أما الإلتحاق بالمدارس المتوسطة ضمن الفئة العمرية 12-14 فقد انخفضت المعدلات بشكل عام وتباينت في المحافظات إذ سجلت بغداد أعلى المعدلات 67.7 فيما كانت المحافظات (الأنبار وكركوك وميسان) تحتوي أقل معدلات الالتحاق الصافي إذ كانت 29.3، 41.3، 41.7 على التوالي. أما معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس الإعدادية ضمن الفئة العمرية 15-17 فقد انخفضت المعدلات عموما في جميع المحافظات وتراوحت بين 34.6 في محافظة بغداد وهي الأعلى مقابل 17.3 في محافظة الأنبار وهي الأدنى وكما مبين في الشكل إدناه،

شكل (21)

التباين المكاني في معدلات الإلتحاق الصافي (حكومي واهلي ووقف) في المدارس الإبتدائية والمتوسطة والإعدادية والثانوية بحسب المحافظات للعام الدراسي 2016/2017

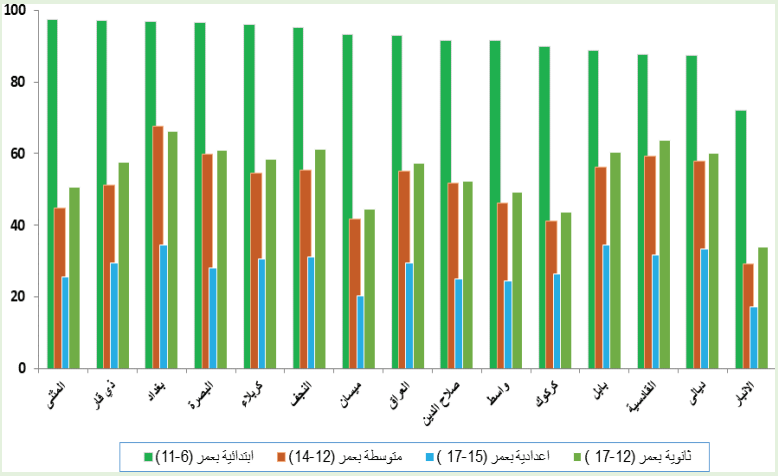

جدول (32)

التباين المكاني في معدلات الإلتحاق الصافي (حكومي وأهلي ووقف) بحسب المحافظات والجنس والمرحلة للعام الدراسي 2016/2017

المحافظات	ابتدائي بعمر (6-11)			متوسطة بعمر (12-14)			اعدادية بعمر (15-17)			ثانوي بعمر (12-17)		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
نينوى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صلاح الدين	91	93	91.6	55	49	51.7	29	21	25	59	45	52.2
كركوك	92	88	90	42	41	41.3	24	29	26.3	45	42	43.7
ديالى	89	86	87.5	56	60	57.8	31	36	33.4	62	58	60.2
بغداد	99	95	97	68	68	67.7	31	38	34.6	69	64	66.3
الأنبار	73	71	72.1	31	28	29.3	18	17	17.3	37	31	34
بابل	96	82	88.9	60	52	56.1	34	35	34.5	67	54	60.4
كربلاء	97	95	96	53	56	54.5	27	34	30.6	59	57	58.3
النجف	97	93	95.1	46	56	55.5	27	36	31.2	64	59	61.3
القادسية	96	80	87.8	61	58	59.4	29	35	31.6	68	59	63.6
المثنى	99	96	97.5	46	44	44.7	25	26	25.7	56	45	50.6
واسط	98	85	91.5	48	44	46.2	24	25	24.5	55	43	49.2
ذي قار	98	96	97.1	54	49	51.3	31	28	29.6	64	50	57.5
ميسان	96	90	93.3	46	38	41.7	20	21	20.2	52	38	44.6
البصرة	98	95	96.5	61	59	59.8	27	29	28.2	67	55	60.8
العراق	95	90	92.9	56	54	55.1	28	31	29.6	61	53	57.4

ب. الأبنية التعليمية لمرحلة رياض الأطفال ومرحلة التعليم الإبتدائي والمتوسطة والثانوية

من ملاحظة الجدول أدناه يتبين ان أعلى عدد لأبنية رياض الأطفال سجل في محافظة بغداد 330 ومحافظة البصرة 136 ، وأقل عدد من الابنية في محافظتي الأنبار 16 والمثنى 24 . اما ما يتعلق بالابنية المدرسية للمرحلة الابتدائية فسجل أعلى عدد ايضا في محافظة وبلغ 524 مدرسة ابتدائية، في حين ان محافظة كركوك تحتوي على أقل عدد من المدارس الإبتدائية وهو 64 مدرسة .

وتشير الإحصاءات التربوية للأبنية المدرسية في المرحلة المتوسطة والإعدادية ان محافظة بغداد يوجد فيها أعلى عدد من هذه المدارس 1334 بينما أقل المحافظات هي المثنى وبعدد 152 مدرسة متوسطة وثانوية وكما مبين في الجدول (33).

جدول (33)

التباين المكاني في عدد الأبنية القياسي والفعلي والفجوة في عدد الأبنية في مراحل رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بحسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	رياض الاطفال			المدارس الابتدائية			المدارس المتوسطة والثانوية		
	عدد الابنية القياسي	العدد الفعلي	الفجوة في عدد الابنية	عدد الابنية القياسي	العدد الفعلي	الفجوة في عدد الابنية	عدد الابنية القياسي	العدد الفعلي	الفجوة في عدد الابنية
نينوى	1481	-	-	1543	-	-	771	-	-
كركوك	635	94	541	662	64	598	331		331
ديالى	649	50	599	676	136	540	338	475	-137
الأنبار	702	16	686	731	304	427	366		
بغداد	3238	330	2908	3373	524	2849	1687	1334	353
بابل	818	77	741	852	294	558	426	386	40
كربلاء	484	53	431	504	238	266	252	241	11
واسط	547	48	499	570	218	352	285	290	-5
صلاح الدين	632	44	588	658	356	302	329		329
النجف	585	53	532	609	284	325	305	337	-32
الديوانية	512	66	446	534	191	343	267	303	-36
المثنى	323	24	299	336	111	225	168	152	16
ذي قار	832	47	785	867	366	501	433	594	-161
ميسان	442	33	409	461	196	265	230	191	39
البصرة	1158	136	1022	1206	472	734	603	650	-47
المجموع	13039	1071	11968	13583	3754	9829	6791	4953	1838

يبين الشكل أدناه النقص أو الفجوة في عدد الأبنية والتي من الواجب إضافتها إلى الأبنية الحالية للوصول إلى عدد الأبنية القياسي وحسب معيار السكان في مرحلة رياض الأطفال ومرحلة الدراسة الأبتدائية والمتوسطة والثانوية إذ يجب توفير 2908 بناية لخدمة رياض الاطفال و 2849 مدرسة ابتدائية، و 353 مدرسة متوسطة وثانوية في محافظة بغداد فقد سجلت المحافظة أعلى عدد للنقص في الابنية لهذه المراحل، في حين يوجد فائض في الأبنية المتوسطة والثانوية حسب المعيار المعتمد لعدد السكان في ست محافظات وكما مبين في الشكل.

شكل (22)

التباين المكاني في النقص في عدد الأبنية في خدمة رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بحسب المحافظات لعام 2016

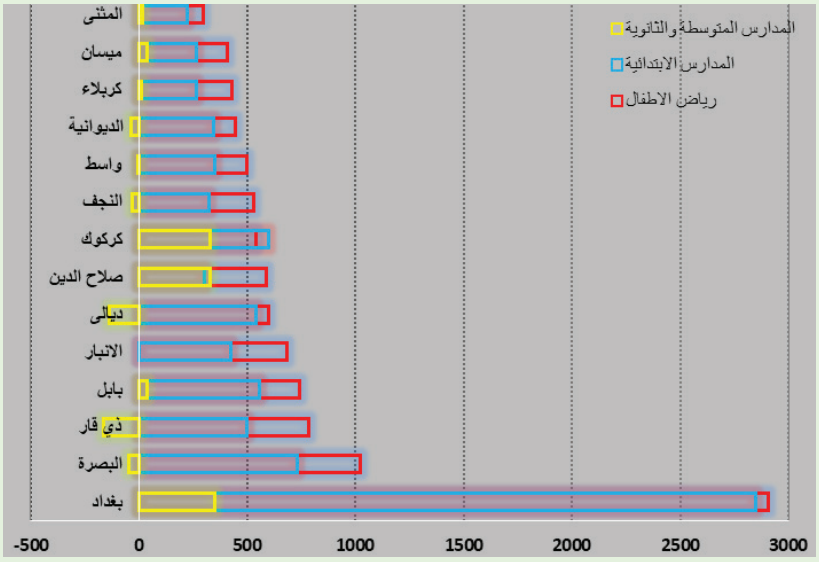

2 . 2 مؤشرات الصحة

يتعهد الدستور العراقي بتوفير الرعاية الصحية لكل العراقيين ويستلزم ذلك تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية لتقليل نسبة الوفيات بين السكان وإستئصال الأمراض وتقليل عدد المرضى وفيما يأتي أهم مؤشرات قطاع الصحة والتي تعكس مستوى الخدمات الصحية في المحافظات.

أ. معدل وفيات الأطفال أقل من سنة والأطفال الأقل من 5 سنة لكل (1000) مولود حي و وفيات الأمهات لكل (100000) ولادة حية

تشير البيانات والإحصاءات لعام 2016 ان هناك تبايناً في مؤشر معدل وفيات الأطفال الأقل من السنة لكل 1000 مولود بحسب المحافظات اذ بلغ أعلى معدل في محافظة ديالى 24.4 لكل 1000 مولود حي لعام 2016، ثم محافظة البصرة بمعدل 23.5 مولود ومحافظة النجف بمعدل 23 مولوداً، أما أقل معدل فقد سجل في محافظة السليمانية في إقليم كردستان حيث بلغ 11.4 لكل 1000 مولود حي.

أما ما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون ال 5 سنة فأعلى معدل سجل في محافظة ديالى 32.1 لكل 1000 مولود حي ثم بابل 28.2 ، وأقل المعدلات كان في محافظتي أربيل 13.6 ودهوك 15 في إقليم كردستان .

وتشير البيانات وكما مبينة في الشكل أدناه أن الأعلى في نسبة وفيات الأمهات كانت في محافظة النجف ومحافظة البصرة إذ سجلت نسبة (66.7) و(55.9) لكل (100000) ولادة حية وعلى التوالي، ثم محافظة كربلاء (46.8)، أما أقل المحافظات فكانت محافظة دهوك في إقليم كردستان ونسبتها 19.3 لكل (100000) ولادة حية.

شكل (23)

التباين المكاني في معدلات الوفيات في العراق لعام 2016حسب المحافظات

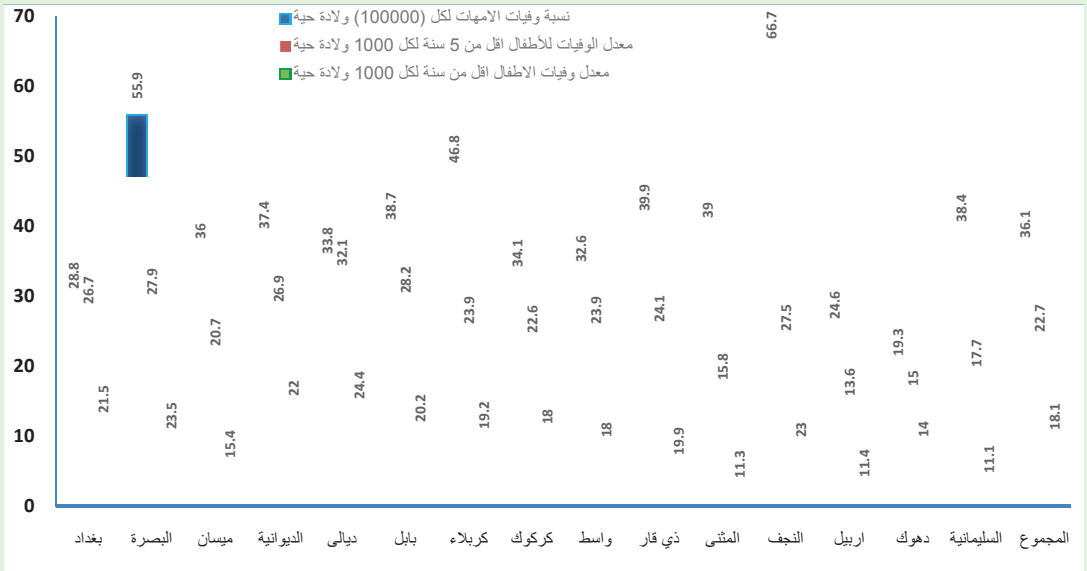

ب. عدد الأبنية الصحية للمستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية

ان المؤشرات الصحية لعام 2016 تبين ان المحافظات (بغداد، السليمانية، أربيل) تحتوي أعلى عدد من المستشفيات الحكومية وعددها 48،32، 25 وعلى التوالي، فيما كانت محافظة المثنى تحتوي أقل عدد من المستشفيات الحكومية أذ تحتوي على 4 مستشفيات فقط. أما مراكز الرعاية الصحية الأولية فأن هذه المحافظات نفسها أحتوت على أعلى عدد من المراكز الصحية الأولية إذ كان عدد المراكز في السليمانية 439 وفي اربيل 276 وفي بغداد 250 مركز، فيما كانت محافظتي كربلاء والمثنى الأقل في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية وعددها 69 و 62 على التوالي.

جدول (34)

التباين المكاني في عدد المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية الفعلي والقياسي والفجوة بحسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	المستشفيات الحكومية			مراكز الرعاية الصحية الاولية		
	العدد القياسي	العدد الفعلي	مقدار العجز او الفجوة	العدد القياسي	العدد الفعلي	مقدار العجز او الفجوة
نينوى	74	15	59	370	181	189
كركوك	31	7	24	155	128	27
ديالى	32	9	23	158	98	60
الأنبار	35	12	23	176	176	0
بغداد	158	48	110	788	250	538
بابل	40	17	23	200	120	80
كربلاء	24	8	16	118	62	56
واسط	27	8	19	134	72	62
صلاح الدين	31	11	20	154	122	32
النجف	29	13	16	143	81	62
القادسية	25	8	17	125	82	43
المثنى	16	4	12	79	69	10
ذي قار	41	9	32	203	158	45
ميسان	22	7	15	108	84	24
البصرة	56	14	42	282	128	154
دهوك	25	13	12	125	141	-16
السليمانية	42	32	10	210	439	-229
أربيل	36	25	11	180	276	-96
المجموع	744	260	484	3708	2667	1041

والشكل الاتي يبين عدد المستشفيات الحكومية المطلوب إضافته وعدد مراكز الرعاية الصحية الأولية إذ ان أعلى عدد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الواجب إضافته إلى العدد الفعلي لغرض تحقيق العدد المطلوب وبحسب عدد السكان هو في محافظات (بغداد، ونينوى والبصرة) وأقل عدد واجب إضافته من المستشفيات الحكومية في السليمانية وأربيل والمثنى، كما ان أقل عدد واجب إضافته للمراكز الاولية هو في المثنى وميسان.

شكل (24)

التباين المكاني للنقص في عدد االمستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية بحسب المحافظات لعام 2016

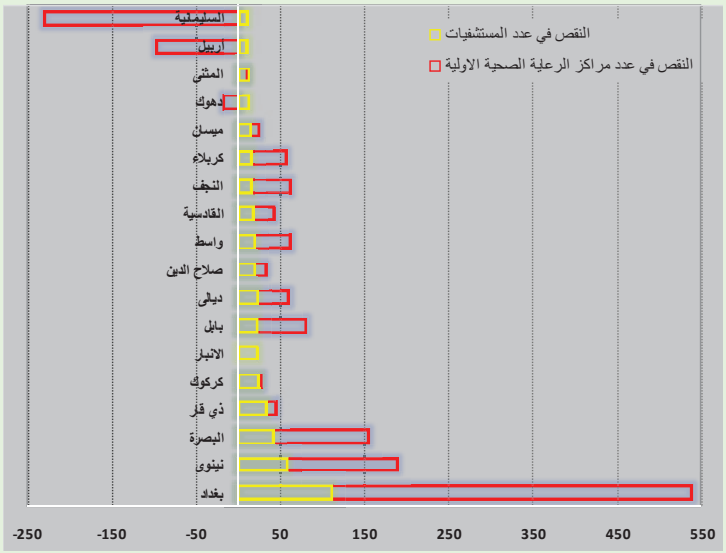

3 التباين المكاني لمؤشرات البنى التحتية والخدمات بين المحافظات

3 .1 مياه الشرب:-

تشير الأحصاءات لعام 2016 بأن النسبة المئوية للأسر المرتبطة بالشبكة العامة للماء قد بلغت 89.8 %، اي هناك 10.2 % من الأسر على مستوى العراق تعاني حرمانا في هذا المؤشر مسجلة تقدماً ايجابياً مقارنة بالعام 2012 إذ بلغت نسبة الأسر المحرومة 13.8 % .

وعلى مستوى المحافظات كانت أعلى نسب الأسر والتي تستخدم الماء من الشبكة العامة في المحافظات (كركوك والنجف والبصرة واربيل وبغداد والديوانية) وعلى التوالي إذ تجاوزت النسبة أكثر من 90 % من الأسر في حين ان محافظتي ذي قار والمثنى توجد فيها أقل نسب من الأسر التي تستخدم الماء من الشبكة العامة 70.8 % و 78.8 % وعلى التوالي، أما على مستوى المصادر الاخرى لإمدادات المياه فتتصدر محافظتي ذي قار 22 % وميسان 18.4 النسب الأعلى من الأسر والتي تستخدم نهر أو ساقية أو قناة أو جدول كمصدر لماء الشرب.

أما ما يتعلق بنصيب الفرد من الماء الصالح للشرب وبحسب المعايير المستخدمة تعاني محافظات ديالى والمثنى وبابل من ان حصة نصيب الفرد من المياه المجهزة الصالحة للشرب (لتر/ ليوم) هي أقل من الحصة الواجب توفرها والتي تقدر ب 450 لتر في حين ان متوسط نصيب الفرد من الماء المجهز في محافظة أربيل هو أعلى من المعيار الواجب توفره وكما مبين في الجدول ادناه.

جدول (35)

التباين المكاني في النسبة المئوية من الأسر المتصلة بشبكة إمدادات المياه ومتوسط نصيب الفرد من الماء الصالح للشرب على مستوى المحافظات لعام 2016

المحافظة	متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة الصالحة للشرب (لتر/ يوم)	الفجوة حسب معيار نصيب الفرد (450 لتر/ يوم)	% من الأسر بحسب نوع شبكة إمدادات مياه الشرب						
			الشبكة العمومية	حنفية عامة	سيارة حوضية	بئر مكشوف او مغطى	نهر/قناة/ ساقية/جدول	اخرى	المجموع الكلي
دهوك	377	73	82.8	15.5	.6	.9	.2	0.1	100.0
السليمانية	353	97	88.9	.7	.3	8.3	1.3	0.5	100.0
كركوك	354	96	97.5	1.4	0.0	.3	.0	0.8	100.0
اربيل	586	-136	95.9	.9	.4	1.3	.9	0.6	100.0
نينوى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ديالى	284	166	81.2	.5	4.2	9.1	4.1	0.9	100.0
الأنبار	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بغداد	390	60	95.4	.2	0.0	.7	1.7	2.0	100.0
بابل	296	154	82.8	.8	2.2	1.9	8.5	3.7	100.0
كربلاء	392	58	89.8	.4	.1	.2	7.3	2.2	100.0
واسط	386	64	80.7	.1	.4	2.3	3.9	12.6	100.0
صلاح الدين	421	29	84.9	4.6	.7	.9	8.2	0.7	100.0
النجف	384	66	96.5	2.1	.6	.1	.1	0.5	100.0
الديوانية	388	62	91.6	0.0	0.0	2.9	4.7	0.8	100.0
المثنى	289	161	78.8	4.2	6.2	2.8	6.2	1.8	100.0
ذي قار	410	40	70.8	3.0	.1	3.4	22.0	0.7	100.0
ميسان	423	27	80.8	.1	0.0	.0	18.4	0.7	100.0
البصرة	450	0	96.0	2.2	0.0	.0	1.0	0.9	100.0
العراق	397	53	89.8	1.6	.6	2.1	4.2	1.7	100.0

الكهرباء

هنـاك تباين فـي نصيب الفرد من الكهرباء بالوحدات (ميكا واط.ساعة/سـنة) بحسـب المحافظـات لعام 2015 ، إذ بلـغ أعلـى معدل لنصيـب الفرد في محافظـة البصرة 2.75 ميكا واط.ساعة/سـنة وأدنى نصيب للفرد سـجل فـي محافظـة صلاح الدين و بلـغ 0.15 وتتباين باقـي المحافظات فيما بينها بنسـب متقاربة.

واظهـرت نتائـج المسـح الأجتماعي والاقتصادي لسـنة 2014 وجود انخفاض قليل بنسـبة الأسـر المحرومة من الاتصال بشـبكة الكهرباء العامة عن مسـح عام 2012 بنسـبة 0.57 % إذ بلغت نسـبة الأسـر التي ترتبط وحداتها السـكنية بالشـبكة العموميـة 99.4 % فـي حين كانـت 99.3 % عـام 2012. ولوحظ وجود تباين قليل نسـبياً بين المحافظـات إذ تصـدرت الديوانيـة أقل المحافظات في نسـبة الأسـر المرتبطة بالشـبكة العامـة إذ ان الحرمان للأسـر لهذا المؤشـر بنسـبة 5.9 % تليها محافظة ذي قار بنسـبة حرمان 2.8 % من مجموع الأسـر للمحافظة، وسـجلت محافظات كركوك، واسـط، كربلاء البصرة، ميسـان عدم وجود نسـب حرمان تذكر لهذا المؤشـر.

جدول (36)

التباين المكاني في نصيب الفرد من الكهرباء بحسب المحافظات (ميكا واط. ساعة/سنة) لعام 2015

المحافظة	نصيب الفرد من الكهرباء المباعة (ميكا واط. ساعة/سنة)	الأسر المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء (%)	كمية الطاقة الكهربائية المجهزة (ميكا واط/ ساعة)
سنة توفر البيانات	2015	2014	2016
نينوى	-	100	-
كركوك	1.16	100	
ديالى	1.12	99.3	585
الأنبار	-	99.5	-
بغداد	1.73	99.2	1559
بابل	1.26	99.8	518
كربلاء	1.63	100	620
واسط	1.65	100	760
صلاح الدين	0.15	1000	4.8
النجف	1.5	99.6	769
الديوانية	1.39	94.1	418.7
المثنى	1.76	99.5	430
ذي قار	1.47	97.2	900
ميسان	1.84	100	550
البصرة	2.75	100	1758
دهوك	-	100	-
اربيل	-	100	-
السليمانية	-	100	-
العراق	**1.32**	**99.4**	

وسائل الصرف الصحي المستخدمة

تعد الأسرة محرومة إذا كان مسكنها ليس متصلا بحفرة إمتصاصية ولا بالشبكة العامة للصرف الصحي. تشير الإحصائيات لعام 2016 إلى ان أعلى نسبة للسكان المخدومين بشبكة المجاري وسيلة لتصريف المياه الثقيلة في محافظات (السليمانية 90.7 ، وبغداد 79.7 ، وميسان 66.9 ، والنجف 57) وهي أعلى من المعدل العام للعراق وكما مبين في الجدول ادناه، فيما كانت أقل المحافظات هي دهوك وكركوك وديالى والمثنى في حين ان أقل من 10 % من سكان هذه المحافظات مخدومين بالشبكة العمومية .

اما إستخدام حوض التعفين السبتك تنك فأن أكثر من نصف السكان لـ 12 محافظة تستخدم هذه الوسيلة لتصريف المياه الثقيلة. وتجدر الإشارة إلى ان ما يقارب ربع عدد الأسر في محافظة المثنى يتم إستخدام المجرى المغطى 24 % ، في حين ان 20 % من الأسر في محافظة ميسان تعاني من إستخدام المجرى المكشوف للتخلص من المياه الثقيلة.

جدول (38)

التباين المكاني في نسبة الأسر بحسب نوع وسلة الصرف الصحي في المحافظات لعام 2016

المحافظة	الشبكة العمومية	حوض تعفين (سبتك تنك)	مجرى مغطى	مجرى مكشوف	اخرى	المجموع
دهوك	3.7	96.1	.0	.2	0.0	100.0
السليمانية	90.7	3.6	4.1	1.0	.5	100.0
كركوك	4.8	95.1	.1	0.0	0.0	100.0
اربيل	14.2	84.3	.9	.6	0.0	100.0
نينوى	-	-	-	-	-	-
ديالى	8.3	79.5	1.1	10.7	.5	100.0
الأنبار	-	-	-	-	-	-
بغداد	79.7	18.1	1.6	.6	0.0	100.0
بابل	14.4	77.7	5.0	2.9	0.0	100.0
كربلاء	37.1	55.1	2.3	2.4	3.2	100.0
واسط	17.9	60.9	13.6	7.0	.6	100.0
صلاح الدين	18.5	66.6	10.2	.5	4.1	100.0
النجف	57.0	35.0	4.5	3.6	0.0	100.0
الديوانية	16.8	65.0	8.0	6.9	3.3	100.0
المثنى	9.7	60.0	24.0	6.1	.2	100.0
ذي قار	22.6	62.7	12.4	2.2	.0	100.0
ميسان	66.9	7.4	3.6	20.4	1.7	100.0
البصرة	33.0	59.6	4.0	2.9	.5	100.0
العراق	45.4	47.0	4.2	2.8	.6	100.0

شبكات الأمطار

ان 57 % من سكان الحضر في العراق لعام 2016 لا تتوفر لهم خدمة للارتباط بشبكة مياه الأمطار، وتتباين المحافظات في هذا المؤشر اذ ان أعلى المحافظات حرماناً من حيث عدم توفر هذه الخدمة لسكان الحضر هي محافظات بابل 95 % والديوانية 83 % ودهوك 82 % ، وأقل المحافظات حرماناً هي محافظة ميسان إذ ان 3 % فقط من سكان الحضر في المحافظة لا تتوفر لهم هذه الخدمة تليها محافظة السليمانية وبنسبة 10 % من سكانها وكما مبين في الشكل ادناه.

شكل (25)

التباين المكاني في نسبة السكان المخدومين (الحضر) بخدمة شبكات الأمطار ونسبة الفجوة في الخدمة بحسب المحافظات لعام 2016

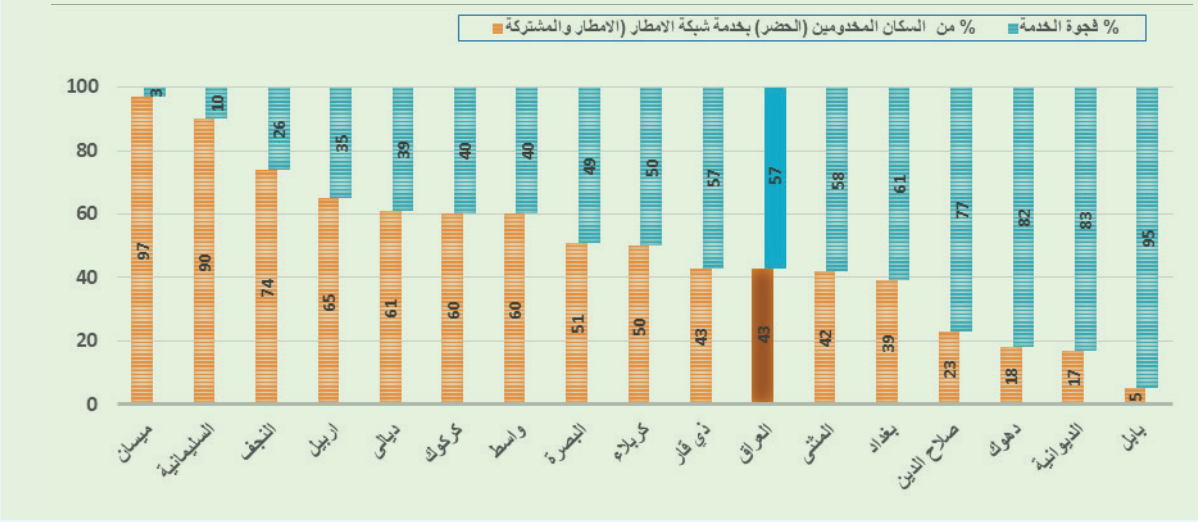

خدمة جمع النفايات

اظهرت نتائج إحصاءات البيئة لعام 2016 ان 43 % من سكان العراق لا تتوفر لهم خدمة جمع النفايات وتباين توفر هذه الخدمة بشكل كبير بين الحضر والريف إذ ان 22.3 % من سكان الحضر لا تتوفر لهم الخدمة فيما كانت نسبة الريف جدا مرتفعة وتبلغ 90.5 % من السكان.

وعند المقارنة بين المحافظات تبين ان أكثر من 80 % من سكان محافظات إقليم كردستان ومحافظة بغداد تتوفر لهم خدمة جمع النفايات وكما مبين في الشكل ادناه في حين ان أكثر من نصف سكان محافظات بابل وصلاح الدين وديالى والمثنى لا تتوفر للسكان خدمة جمع النفايات إذ تراوح النسبة بين 53 % من السكان و73 % من سكان هذه المحافظات.

شكل (26)

التباين المكاني في نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات ونسبة الفجوة في الخدمة بحسب المحافظات لعام 2016

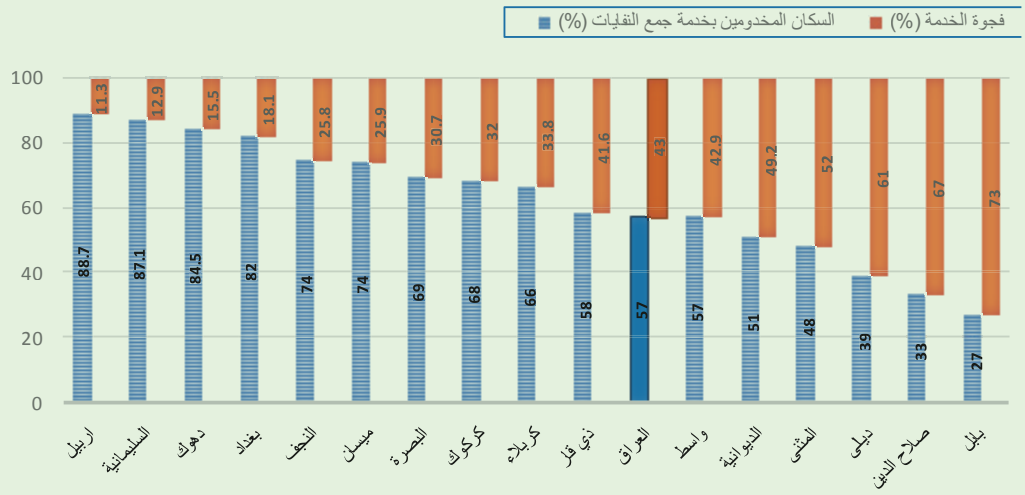

4 . التباين المكاني لمؤشرات الإستقطاب للقطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي من القطاعات المؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة قابلة للإستمرار في المدى الطويل إضافة إلى مقدرة أكبر في استيعاب التقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية مما يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهتها .

تحليل مؤشرات الميزة النسبية للقطاع الصناعي مكانياً

من خلال أستخدام معيار معامل الموقع لسنة 2015 الذي تم الإعتماد فيه على آخر تصنيف صناعي والذي يضم 24 نشاط صناعي فان نتائج التحليل اظهرت أن محافظة بغداد أستقطبت المشاريع الصناعية في جميع الانشطة الصناعية وهذا يعكس ظاهرة التركز الصناعي لهذه المحافظة والتي تمتعت بمعاملات موقع مختلفة اجتذبت كل الصناعات وبفروعها المختلفة عدا صناعتي التعدين والورق.

اما محافظات النجف وبابل والبصرة وكربلاء وواسط والديوانية والمثنى فقد اجتذبت مشاريع بأغلبية الفروع الصناعية وتباينت معاملات الموقع بين هذه المحافظات ولمختلف الصناعات.

ففي حين اجتذبت محافظات ديالى وكركوك وذي قار وميسان ما بين 7-11من الانشطة الصناعية، فقد تباينت معاملات الموقع بين هذه المحافظات ولمختلف الفروع الصناعية.

أما على مستوى الصناعات فقد توزعت الصناعات الغذائية والملابس وفحم الكوك والانشائية والاثاث والانشائية في المحافظات كافة واعتبرت من الصناعات الانتشارية وذلك لتوفر موادها الاولية إضافة إلى الطلب المتزايد عليها والذي يتطلب نشرها في مناطق متعددة.

اما صناعة المشروبات والمنسوجات والخشب والمعادن فقد تركزت في غالبية المحافظات وسجلت أعلى معامل موقع لها في محافظتي كركوك بلغ 6.32 بالنسبة للمشروبات وواسط 4.58 للمنسوجات وبابل 3.3 للخشب وكربلاء 1.60 لمنتجات المعادن، اما صناعة التبغ والورق فقد تركزت في محافظتي بغداد وكركوك فقط. وأخيراً بالنسبة للصناعات الأخرى فقد تركزت في محافظات متعددة وتباينت معاملات الموقع لها من محافظة لأخرى.

5 . تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن في المحافظات

تعاني المدن العراقية اجمالا من ظاهرة ضعف الإدارة الحضرية وعدم مواكبتها للمستجدات الحديثة في ادارة المدينة وخاصة فيما يتعلق بالتقانات الحديثة وتنفيذ المخططات الاساسية، وتنمية البدائل التنموية، حيث يعتمد اختيار المدن للتنمية الحضرية المستقبلية على محاور النقل والامكانات التنموية والمزايا النسبية للمحافظات الزراعية والصناعية والسياحية والتي يتم على اساسها تحديد العقد التنموية الحضرية ومراكز الاستقطاب لكل محافظة. وبيان علاقتها بالمحافظات المجاورة لتحقيق التنمية الحضرية الإقليمية والوطنية ضمن فئات متعددة تضم كل فئة المحافظات المتجاورة أو المتشابهة في خصائصها والخرائط ادناه توضح البدائل التنموية للمدن ومحاور التنمية.

تنفيذ المخططات الاساسية للمدن

ما زال تنفيذ المخططات الاساسية للمدن دون مستوى الطموح لما يعترضه من مشاكل تتعلق بسرعة نمو بعض المدن وعدم امكانية السيطرة عليها، وخاصة فيما يتعلق بسياسة توزيع الاراضي التي لا تخضع إلى معايير تخطيطية ما ينعكس على كفاءة تخصيص الاراضي وعدم التوافق مع الاستعمالات الاخرى وخاصة المناطق المفتوحة والخضراء.

في معظم المدن العراقية مازالت مشاكل البنى التحتية الاساسية إذ يتم توزيع الاراضي دون خدمات البنى الارتكازية ما يضع الادارة الحضرية للمدينة في موقف تراكم الاخفاقات نتيجة لعدم القدرة على مواكبة توفير هذه الخدمات مع تخصيص الاراضي للأغراض السكنية، لذلك تظهر الكثير من المناطق السكنية في فترات زمنية متلاحقة لا تتوفر فيها أدني المستلزمات من خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي ...الخ. علاوة على قلة وربما انعدام التخصيصات المالية وعدم امكانية تنفيذ الاستعمال المخصص لها كتوفير الخدمات العامة (المدارس، المراكز الصحية، المستشفيات ..... الخ).

خارطة (1)

محاور التنمية الحضرية في العراق

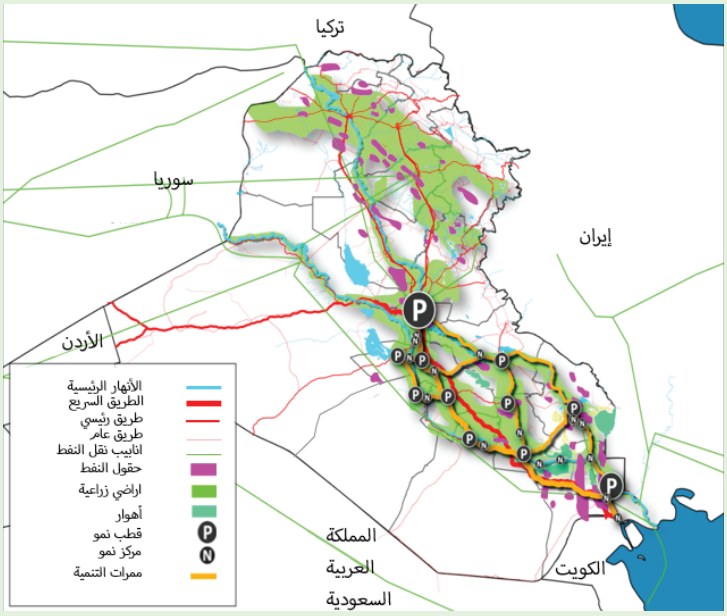

أهمية انشاء مراكز حضرية جديدة

يمكـن اقتـراح مراكـز مدنيـة جديـدة لتقليـل الضغط الشـديد علـى بعض المناطـق التنمويـة في مدينـة بغداد ومنهـا منطقـة الاعمـال المركزية فـي وسـط المدينة .

يمتـد الموقـع فـي المنطقـة المحصـورة بين محطة شـرقي بغـداد للسـكك الحديد وشـارع فلسـطين وتضم المربـع الامنـي لـوزارات الداخلية والدفـاع ومجموعـة الدوائر والمؤسسـات لوزارات العـدل ، الشـباب ، النقل ، المـوارد المائيـة ، حقـوق الانسـان) ، ويشـغل هـذا المركز موقعـا متميزا وسـط مدينة بغداد لذلـك فأن قيمة الارض فيـه عاليـة ويمكـن تنفيذه عن طريق الاسـتثمار وبما يشـابه المراكز المدنيـة في العالم مثـل البوليفارد فـي عمـان – الاردن والسـويليدر في بيروت وشـنغهاي في الصيـن. ويمكن تنفيذ شـبكة النقـل والمترو للربط بيـن الفعاليـات المختلفة فـي هذا المركـز من عائدات الاسـتثمار .

خارطة (2)

موقع المركز المدني المقترح

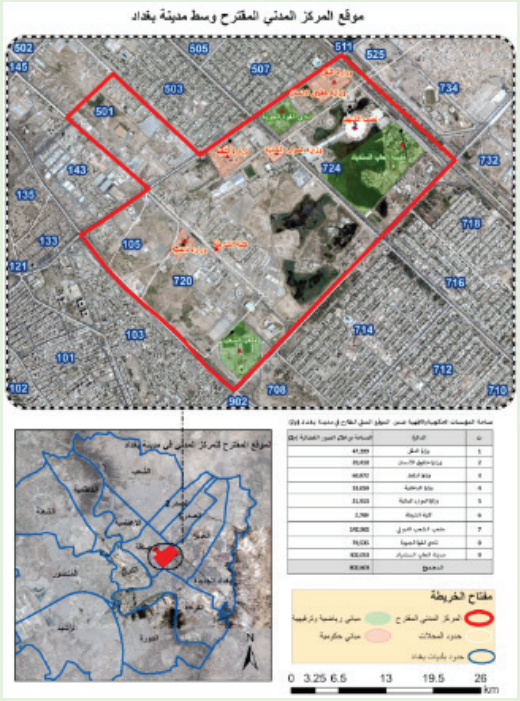

تلكؤ تنفيذ المخططات الأساسية للمدن

ما زال تنفيذ المخططات الاساسـية للمدن دون مسـتوى الطموح لما يعترضه من مشـاكل تتعلق بسـرعة نمو بعـض المـدن وعـدم إمكانية السـيطرة عليها، وخاصـة فيما يتعلق بسياسـة توزيـع الاراضي التـي لا تخضع إلى معاييـر تخطيطية ممـا ينعكس على كفاءة تخصيـص الأراضي وعدم التوافق مع الاسـتعمالات الاخرى وبخاصة المناطـق المفتوحة والخضراء.

وتعانـي معظـم المـدن العراقيـة من مشـاكل تدهور مسـتوى البنـى التحتية الاساسـية إذ يتم توزيـع الاراضي دون خدمـات البنـى الارتكازيـة مـا يضـع الادارة الحضريـة للمدينـة فـي موقـف تراكـم الاخفاقات نتيجـة لعدم القـدرة علـى مواكبـة توفيـر هـذه الخدمات مـع تخصيص الاراضـي للأغراض السـكنية

ضعف تنظيم إستعمالات الارض للمدن المحررة

بحسب الاحصاءات الحديثة تعاني 96 مدينة في 7 محافظات من اثار الدمار والحرب ومن ظهور التوسع العشوائي إذ شمل التدمير (الدور السكنية والبنى التحتية الاساسية والخدمات والخدمات العامة والمرافق الاقتصادية) وهذا أدى إلى خلق عدم التنظيم في استعمالات الارض ما يتطلب الرجوع إلى المخططات الاساسية وتحديثها لغرض اعادة الاعمار.

وكنموذج لهذه المدن يتم حاليا تحديث التصميم الاساسي لمدينة الرمادي والتي تشكل نسبة الاضرار فيها 80 % والعمل بالتعاون مع منظمة الهابيتايت ضمن برنامج تنمية المناطق المحلية، إذ تم اختيار مدينة الرمادي لانها واحدة من المدن الأكثر تضرر من النزاع لتكون نموذجا للتعامل مع الحالات المماثلة ويهدف المشروع إلى اعتماد مبدأ التخطيط المشترك لإعادة التأهيل الحضري والتنمية للمدينة وتلبية الاحتياجات ذات الاولوية من خلال المشاورات الرامية إلى مساعدة السلطات المحلية لإعتماد استراتيجيات فعالة لإعادة البناء بشكل افضل.

خارطة (3)

مشاريع الخدمات العامة في مدينة الرمادي عام 2018

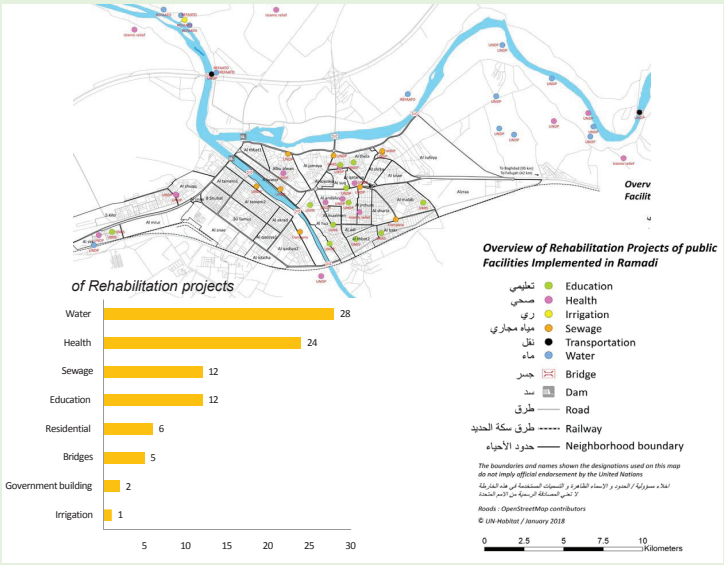

وتشمل برامج إعادة التأهيل الحضري والتنمية المقترحة لمدينة الرمادي

التحديات والاولويات التنموية

1. التحديات

يمكن تقسيم المحافظات، بحسب الأولويات التنموية المترتبة على وفق الاوضاع التي تمر بها ، إلى فئتين تشمل الفئة الاولى محافظات (كركوك، صلاح الدين، الأنبار، نينوى، ديالى) والتي عانت من مشاكل أمنية، اما الفئة الثانية فتشمل المحافظات الاخرى، ويبين الجدول ادناه أهم التحديات التي تواجه المحافظات وكما يأتي:-

المحافظات	التحديات
الفئة الاولى من المحافظات (كركوك، صلاح الدين، الأنبار، نينوى، ديالى)	• (أهم التحديات هو تغير الهوية الاقتصادية لهذه المحافظات، وبالتالي ينبغي صياغة هدف ووسائل تحقيق لهذا الهدف تتناول هذا التحدي. مثلاً : دمرت البنية القاعدة الصناعية في محافظة صلاح الدين ما يقتضي دعم عملية تحولها إلى محافظة زراعية تستفيد من الميزات النسبية المرتبطة بهذا القطاع في هذه المحافظة . وهكذا الحال مع المحافظات الأخرى. • مشكلة النازحين والمهجرين وهم الذين لم يعودوا إلى مناطقهم ويسكن اغلبهم في مخيمات وظروفهم المعيشية صعبة وهم بحاجة إلى اهتمام كبير لحين الرجوع إلى مكان السكن إذ تعرضت مناطقهم إلى الدمار بسبب الإرهاب والعمليات العسكرية والذين هم بحاجة إلى توفير الخدمات. • انهيار البنى التحتية وتوقف المشاريع وتدني الوضع الاقتصادي بسبب الظروف المشار اليها أعلاه. • مشكلة التفكك المجتمعي والصراعات العشائرية السياسية. • تدهور الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي في المحافظة وارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر.
الفئة الثانية من المحافظات (المحافظات الاخرى)	• قلة الصلاحيات الادارية والمالية الممنوحة للإدارات المحلية والتي تحد من اتخاذ القرارات. • نقص التشريعات ذات الصلة بتنظيم النشاط الاقتصادي وتردي بيئة الاستثماري، وضعف دور القطاع الخاص. • عدم كفاية الحصة المائية لبعض المحافظات الجنوبية مما ينعكس سلباً على تلبية حاجات السكان والقطاع الزراعي والاستعمالات الأخرى من المياه.
الفئتين من المحافظات	• عدم وجود المخططات الأساسية للمستقرات الريفية ما ينعكس على الإستخدام العشوائي للأراضي التي هي في الغالب اراضي زراعية. • تفاقم ظاهرة التلوث بأنواعه كافة نتيجة لوجود المشاريع النفطية ومخلفات الحروب وخاصة في محافظات البصرة و واسط وكركوك و صلاح الدين.وكذلك الإستخدام الكثيف للمولدات الكهربائية (الأهلية) داخل المحلات والاحياء السكنية للمدن. • عدم الاستغلال الكفؤ للأراضي الزراعية إذ هناك أكثر من 70% من الاراضي الصالحة للزراعة لم تستغل، وكذلك عدم الاهتمام بقطاع زراعه النخيل في محافظة البصرة التي تراجعت كثيرا إذ أصبح ترتيب المحافظة في المستوى الرابع بعد ان كان الاول على نطاق العراق. • استمرار ظاهرة الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف لعدم وجود اراضي سكنية كافية مما أدى إلى تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها إلى اراضي سكنية غير شرعية وكذلك هناك هجرة من المحافظات المجاورة وخصوصا سكان الريف فيها للحصول على فرص عمل في محافظة البصرة ما سبب اختلال في التوازن السكاني للمدينة. • تدني مستويات الدخل والخدمات في المناطق الريفية وتركز الفقر فيها مع صعوبة وعدم اقتصادية ايصال الخدمات الأساسية كالتربية والصحة اليها وخاصه تلك التي يقل سكانها عن 300-200 نسمة. • ضعف الربط العرضي والطولي بشبكات النقل بالطرق والمنافذ الحدودية.

2. الاولويات التنموية

ترتبـط الاهداف التنمويـة بالاحتياجات والمتطلبات لتقليـل الفجوات للقطاعات المختلفة وعلى مسـتوى أصغر الوحـدات إداريـة وفيما يأتي اهم الاهداف التنموية ووسـائل تحقيـق هذه الاهداف

المحافظات	الاولويات التنموية
المحافظات غير المتضررة من العمليات الارهابية	1. الاهتمام بالخدمات الاجتماعية والبنى التحتية وفق الاحتياجات الملحة لكل محافظة واعطاؤها الاولوية. 2. تأهيل وتطوير شبكة النقل وانظمة الطرق بين المحافظات وداخل المحافظة الواحدة: 3. تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الأقل نموا من خلال انتهاج سياسات محددة تعمل على توفير بيئة اعمال محفزة. 4. تنفيذ المشاريع ذات النفع العام والتي تشترك بها المحافظة مع المحافظات الأخرى لدعم اقتصاد المحافظات. 5. استعمال أساليب الري الحديثة (الري بالرش، الري بالتنقيط وإستخدام قنوات الري المبطنة والمعلقة)، والاهتمام بشبكات الري والبزل القديمة وأدامتها لترشيد إستخدام المياه. 6. تفعيل النشاط السياحي واستثمار الامكانات المتاحة في المحافظات من خلال: ·استثمار المناطق التراثية والتاريخية بإقامة القرى السياحية المحمية، فضلاً عن إقامة المطاعم والكازينوهات السياحية بما يمكن الاستفادة منها بالسفرات والأعياد والمناسبات الاجتماعية. ·الاستفادة القصوى من مناطق الاهوار للجذب السياحي المحلي والخارجي، والارتقاء بها وبما يتلائم مع واعتبارها محمية طبيعية وضمن التراث العالمي. 7. توجيه الاستثمارات حيث تتوفر الامكانات التنموية كمرحلة اولى، تبعاً للميزة النسبية لكل محافظة، ومنها على سبيل المثال: ·أقامه صناعات غذائية في المناطق الريفية حيث تتوفر فيها الإمكانات المادية والبشرية من توفر المساحات الكافية والمنتجات النباتية والحيوانية ووجود الأسواق. والايدي العاملة. ·أنشاء مصانع تجهيز الاغذية الزراعية وخصخصة مصانع البلاستك، ومصنع الاسمنت في الزعفرانية. ·البدء بتطوير وتأهيل الصناعات القائمة المتلكئة او المتوقفة عن العمل (مثل معمل الصناعات النسيجية في الحلة ومصنع المنتجات الكيمياوية في السدة ومصنع الاسمنت في السدة ومصنعي السيارات والمكائن والمعدات في الإسكندرية. ·استكمال مصنع للمنتجات البتروكيمياوية في منطقة جرف النصر. ·إقامة مصنع للمستلزمات الزراعية (مثل الاغطية البلاستيكية لتغطية المزروعات، ومستلزمات الري الحديث بالرش والتنقيط 8. التركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل بشكل مباشر في غذاء الانسان كالقمح والشعير والرز والذرة والمحاصيل الصناعية والتي تعد مواد أولية للعديد من الصناعات. 9. تصنيع الآلات والمكائن والمعدات الزراعية لتلبية الطلب المحلي المتزايد والمرافق للتوسع في الانتاج الزراعي. 10. معالجة مشكلة التصحر وقلة الغطاء النباتي وزيادة ملوحة المسطحات المائية والتوجه الاستثماري نحو فعاليات وانشطة متنوعة تتلاءم والبيئة الصحراوية. 11. تشريع القوانين وتعديل النافذة منها والتي يمكن من خلالها استحصال ايرادات الدوائر القطاعية والاستفادة منها في عملية التنمية المحلية.

المحافظات	الاولويات التنموية
المحافظات المتضررة من العمليات الارهابية:	1.اعمار المناطق المحررة بسبب الاضرار الناجمة عن العمليات الارهابية والتي اثرت في البنى التحتية. 2. اعادة النازحين والمهجرين إلى مناطقهم السكنية. 3. معالجة المشاكل الاجتماعية ورفع شعار السلم المجتمعي. 4. المشاركة مع القطاع الخاص في انجاز المشاريع المتوقفة. 5. إعادة تأهيل المشاريع الصناعية والخدمية في هذه المحافظات (مصفى كركوك، سد الخاصة). 6. استغلال طريق الحج البري في محافظة الأنبار ليكون محورا تنمويا يخترق الصحراء وبعرض 5 كم على جانبي الطريق لنشر مجمعات ريفية مخططة لتنمية الزراعة والتنمية الصحراوية لتشجيع زراعة الحبوب والمحاصيل الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية لإعادة التوازن السكاني في المحافظة. 7. تفعيل مشروع ارواء الصحراء الغربية ابتداء من مدينة المحمدي باتجاه قضاء الرطبة (الوليد) ليكون محورا تنمويا اخر في الصحراء الغربية من خلال زيادة الطاقة الانتاجية للمشروع واستثمار الاراضي المعبدة خصوصا انه قريب من الطريق الاستراتيجي الدولي الذي يربط طرق العراق بالدول المجاورة. 8. استغلال مياه بحيرة سد حديثة كمشاريع اروائية في إقليم الصحراء الغربية لزيادة الرقعة الزراعية ولزراعة المحاصيل الاخرى (حنطه – شعير) في خطة للاكتفاء الذاتي وتصدير الحبوب) ويمكن ان تكون محاور نمو صغيره باتجاه الصحراء. 9. اعتماد مشروع غاز عكاز كقطب نمو لاستحداث صناعات نفطية ومدنية تتكامل فيها الصناعات التخصصية مع التعليم التقني وتكون فاعلة مع مشروع فوسفات عكا شات.

المزايا والامكانات التنموية النسبية للمحافظات

الرسوم البيانية في ادناه توضح التباين المكاني للإمكانات والمزايا النسبية بين المحافظات من حيث اهم خمسة قطاعات اقتصادية وكما يأتي:

1. التباين المكاني لإمكانات ومزايا المحافظات في نشاط الصناعات النفطية

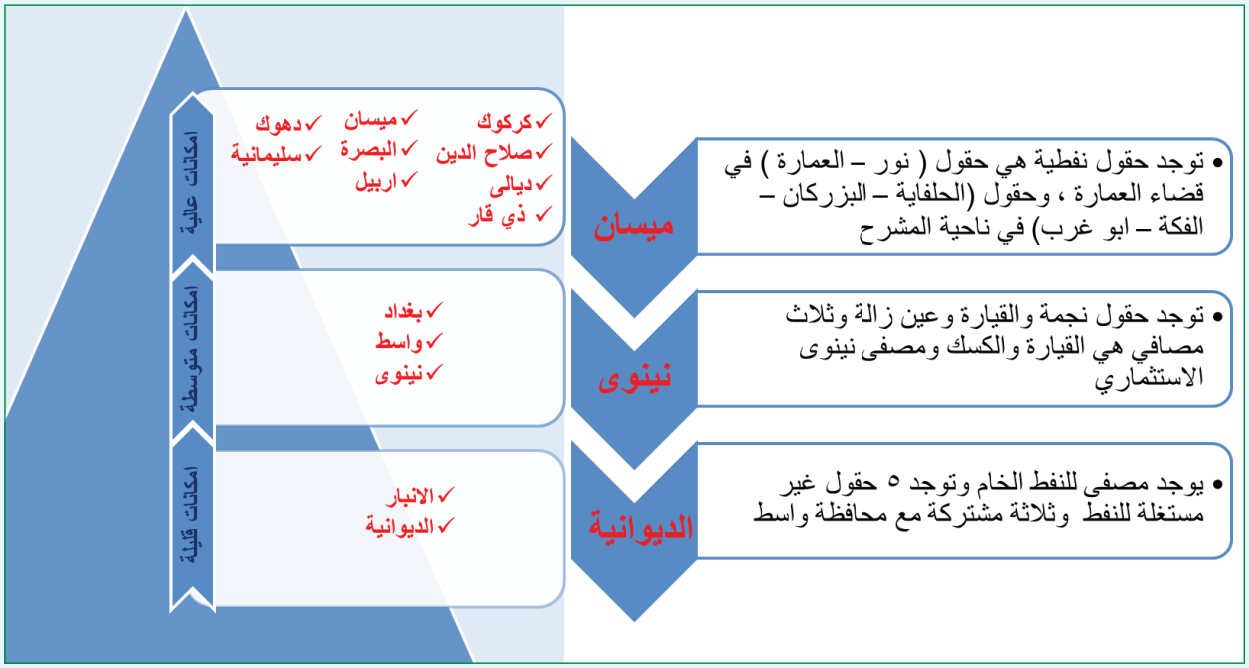

2. التباين المكاني لإمكانات ومزايا المحافظات في نشاط الصناعات غيرالنفطية

3. التبيان المكاني بين المحافظات في الامكانات والمزايا الزراعية

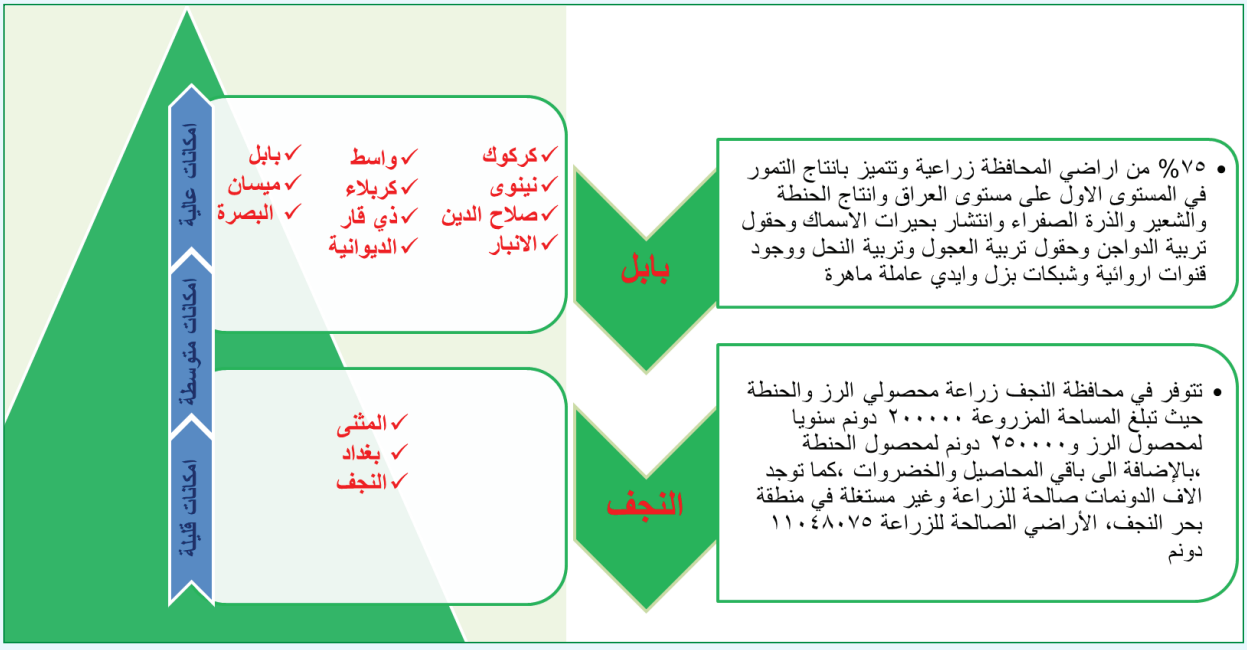

4. التباين المكاني بين المحافظات في الامكانات ومزايا السياحة الدينية

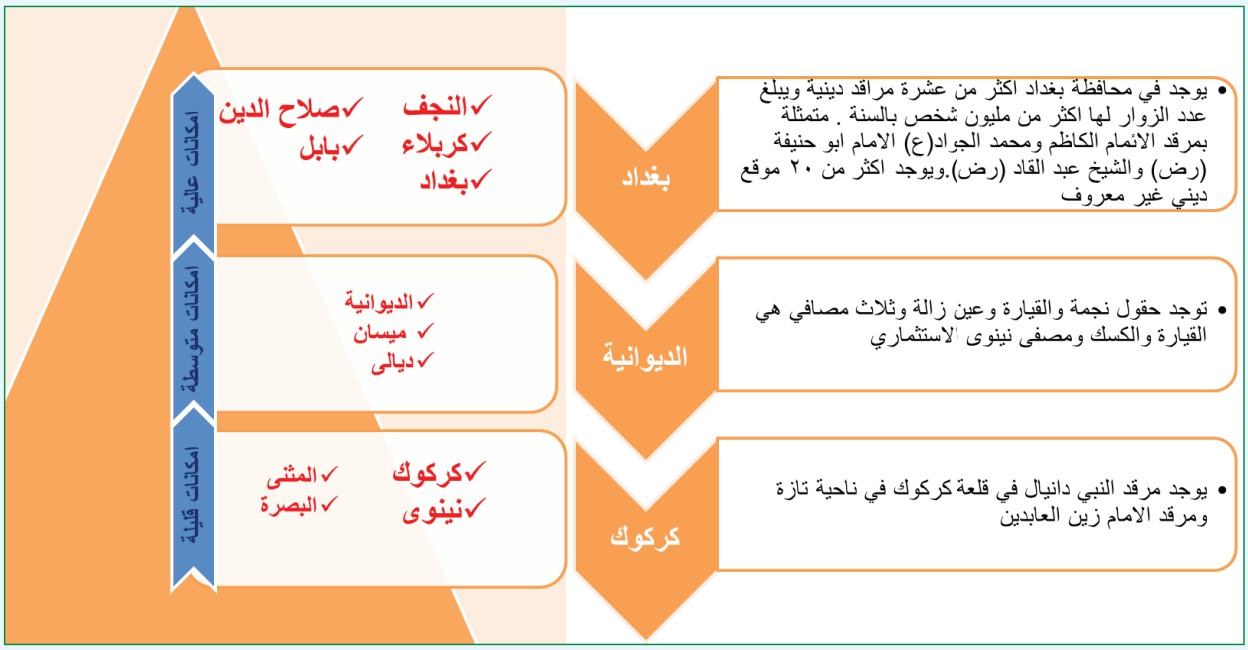

5. التباين المكاني بين المحافظات في الإمكانات ومزايا السياحة التراثية والطبيعية

خارطة (4)

التباين المكاني في مستوى الامكانات والمزايا النسبية بين المحافظات في اهم خمسة قطاعات (الصناعات النفطية، الصناعات غير النفطية، الإمكانات الزراعية، إمكانات السياحة الدينية، السياحة الطبيعية والتراثية)

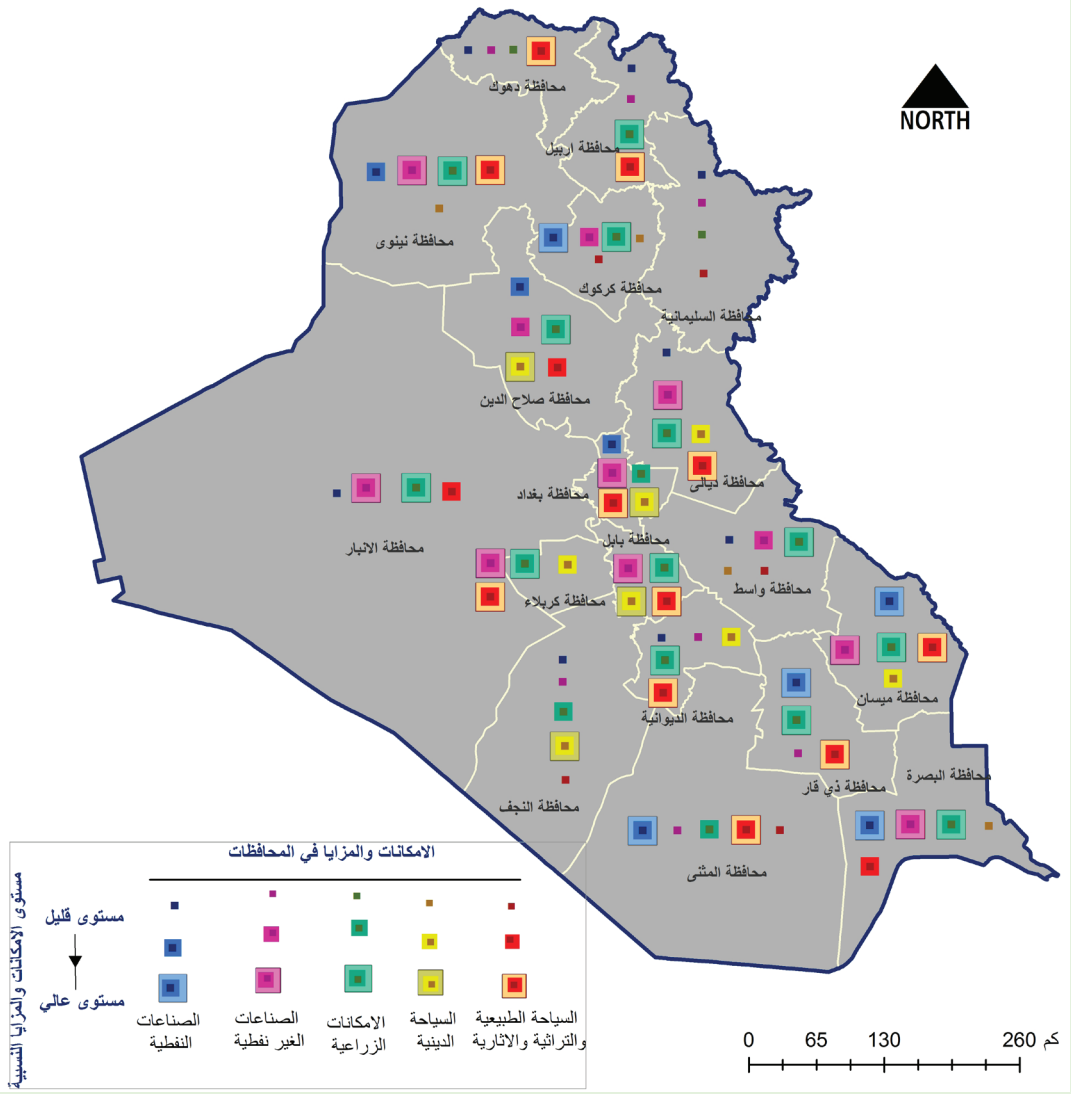

الاهداف

الهدف الاول: الحد من ثنائية التنمية المكانية وتقليل التفاوت التنموي بين المحافظات

وسائل تحقق الهدف

1. إكمال قاعدة البيانات الخاصة بتحديد الأضرار وإعادة الإعمار وتقدير الإحتياجات للمناطق المتضررة التي طالها الإرهاب.
2. تحديد الاولويات والاحتياجات التنموية في المحافظات من الخدمات والبنى التحتية وفق الموارد المالية المتاحة من خلال الإعتماد على البيانات والمعايير التخطيطية.
3. اعتماد سياسة تشجيعية للقطاع الخاص من خلال الاعفاءات من الرسوم والضرائب لصالح المناطق الأقل نموا.
4. التخفيف من الاستقطاب الاستثماري للمدن المهيمنة في المحافظات وإيجاد فرص استثمارية للمناطق الأقل نموا.
5. تشجيع الاستثمار (المحلي، الاجنبي) في عموم المحافظات وتوجيهه حسب الإمكانات والمزايا المتاحة
6. الإستفادة من الموارد الصحراوية الواعدة في محافظات غرب العراق واستثمارها.

الهدف الثاني: تعزيز البنية الريفية

وسائل تحقيق الهدف

1. انجاز المسوحات الخاصة بالقرى الريفية واعداد إستراتيجيات للتنمية الريفية تستند على اختيار قرى مرشحة للتطوير وبما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلد.
2. العمل على توفير الخدمات الاساسية في المناطق الريفية واعطاء الاولوية للقرى المرشحة للتطوير في انشاء المشاريع التنموية وبما يحقق الجدوى من أقامتها.
3. استثمار الإمكانات الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية.

الهدف الثالث: تحسين تراتب النظام الحضري والتجديد الحضري لمراكز المدن

وسائل تحقيق الهدف

1. إعداد إستراتيجيات للتنمية الحضرية لإختيار وتحديد البدائل التنموية.
2. إستغلال الميزات النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة الحجم وتوجيه الإستثمارات والبنى التحتية نحوها مع التوسع في إقامة المدن الجديدة أو المدن التوابع حول المدن الكبرى
3. تحديد مناطق التجديد الحضري والمناطق ذات البنية الثقافية والتراثية في المدن العراقية وتفعيل الإستثمار فيها والحفاظ على الموروث التاريخي والمعماري للأبنية.
4. معالجة مشكلة العشوائيات في المناطق الحضرية من خلال حصرها وتحديدها والإرتقاء بواقعها (يراجع المحور الخاص في الإسكان في فصل التنمية القطاعية).
5. تحويل بعض الشوارع التجارية والفرعية المزدحمة إلى شوارع خاصة بالمشاة مع تزويدها بالتأثيث المطلوب.

الهدف الرابع: تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن

وسائل تحقيق الهدف:

1. متابعة استحصال الموافقات على مسودات القوانين المنجزة كقانون التخطيط العمراني وادارة البلديات.
2. إعداد مخطط هيكلي عمراني اتحادي وطني يهتم بإستعمالات الارض والإحتياجات والتوجهات المستقبلية للتنمية الوطنية المكانية.
3. إعداد المخطط الإقليمي لمحافظة بغداد بالتنسيق مع الوزارات والمحافظة والجهات المعنية.
4. تفعيل القوانين التخطيطية للمدن والبلديات بما يضمن عدم التجاوز على المخططات الاساسية للمدن كافة وحصر الدور الأكبر إلى الجهات الفنية التنفيذية المختصة.

الهدف الخامس: تكامل أنظمة النقل المختلفة (تحسين نظام النقل بين المحافظات وتطوير النقل الحضري)

وسائل تحقيق الهدف

1. استكمال الطرق السريعة بين المحافظات وربطها بالمراكز الحضرية القريبة منها.
2. تنفيذ مسارات سكك الحديد المزدوجة وفق مواصفات حديثة وتحسين الخطوط الحالية.
3. الربط العرضي بين المحافظات والمدن المتوسطة والصغيرة.
4. تعزيز النقل العام في المدن والشروع في تنفيذ المراحل الأولى للقطار المعلق والمترو في المدن الكبرى.
5. تصميم وتنفيذ شبكة الحركة البديلة (المشاة والدراجات للشوارع الرئيسة في مراكز المدن).
6. تأهيل وتطوير شبكة الطرق الحولية حول المدن الكبرى وتوسيع شبكة الطرق الرابطة بين مراكز المحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها.

الهدف السادس: تعزيز اللامركزية ونقل الصلاحيات والمشاركة في ادارة التنمية بين المحافظات

وسائل تحقق الهدف

1. استكمال عملية نقل الصلاحيات وتوفير الدعم المؤسساتي والمالي للهياكل التنظيمية المحلية.
2. تفعيل دور مجالس التخطيط والتنمية وتعزيز التعاون بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
3. تنفيذ المشاريع ذات النفع العام والتي تشترك أكثر من محافظة لدعم الاقتصادات المحلية.
4. توفير الإطار القانوني لتعظيم وتنويع الموارد المالية المحلية وتطوير القدرات اللازمة لإدارتها بما يضمن توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية.

الفصل التاسع

التنمية البشرية والاجتماعية

التربية والتعليم العالي:

تحليل الواقع:

- فرضت الازمات المتواصلة عبئاً ثقيلاً على الوضع المجتمعي، وشكلت كلفة الحرب ضد الإرهاب تحدياً كبيراً لمسارات الخطط والبرامج التنموية، إذ تزاحمت أولويات الحرب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الانفاق التنموي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال فقد تضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام 2017 انفاقاً عسكرياً على التسليح بنحو 5 مليارات دولار، فضلا عن نحو 19 مليار دولار أخرى انفاقاً على الأمن والدفاع، تشكل نحو 22.6 % من إجمالي الانفاق العام، مقابل 9.3 % على التربية والتعليم ونحو 3.8 % على الصحة.وقد انعكست مؤشرات التربية والتعليم في دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2016، إذ جاء ترتيب العراق ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (تسلسل 121) بقيمة (0,649) ،إذ بلغ متوسط سنوات التعليم 6.6 سنة، بينما ترتفع في دول المنطقة إلى 10.1 سنة في الأردن و 8.8 سنة في ايران و 8.6 سنة في لبنان و 7.3 سنة في الكويت.
- تحاول خطة التنمية الوطنية 2018-2022 اعتماد سياسات وبرامج معززة لرأس المال البشري والاجتماعي المسلح بالمعارف والمواقف والمهارات المناسبة لضمان استقرار وازدهار المجتمع في عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق واقتصاد معولم.
- تركز الخطة في مجال التعليم على مجالات رئيسة في مقدمتها: تحسين كفاءة النظام التعليمي المولد للعمل اللائق وتسريع وتائر النمو الاقتصادي، وتأمين التوازن بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل بالتركيز على التعليم والتدريب المهني، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وتحسين نوعية التعليم بالتركيز على كفاءة الأداء المؤسساتي وتمكين المعلم وتحديث المناهج، مقابل نظام صحي كفوء يغطي مساحة الوطن، دون التفريط باستحقاقات الفئات الهشة والمهمشة.
- لا تزال معظم مناطق العراق تعاني من فقر متعدد الابعاد لا سيما في ميدان التعليم، إذ إلى جانب الارتفاع في معدلات الأمية والبطالة والتخلف الاقتصادي، تزداد وبشكل ملحوظ التفاوتات بين الجنسين في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت خلال العقود الماضية، ورغم الجهود التنموية الإيجابية التي بذلتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء، ما يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل الارتقاء في منظومة التعليم.

1 - التعليم قبل الجامعي

أ- البنى التحتية:

تظهر الإحصاءات التربوية للمدارس الحكومية (عدا المهني والمعاهد)عام 2015-2016 الاتي:

- بلغ عدد الابنية المدرسية قيد الانشاء (التي تنفذها وزارات التربية والمحافظات بحسب خطة تنمية الاقاليم والجهات الاخرى) (2339) بناية ،وبنسب انجاز مختلفة علما ان غالبيتها متوقفة بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد.وبلغ عدد الأبنية المتضررة جراء العمليات الإرهابية (1380) بناية منها (674) بناية متضررة كلياً و (706) متضررة جزئياً.
- يبلغ العجز في الابنية المدرسية بعد الاخذ بنظر الاعتبار الأبنية قيد الانشاء والمتضررة بمقدار (6484) بناية.
- يبلغ العجز في الأبنية المدرسية بدون الأبنية قيد الانشاء ومع الأبنية المتضررة نحو (8147) بناية .

1. يجري معالجة العجز في الابنية المدرسية باللجوء إلى اسلوب الازدواج في الدوام إذ بلغ الازدواج الثنائي بمقدار (6337) مدرسة والازدواج الثلاثي بمقدار(961) مدرسة.

2. تعاني اغلب المدارس من اكتظاظ اعداد الطلبة في الصف الواحد إذ بلغت المعدلات كالاتي:
   - معدل طالب / صف ابتدائي = 37
   - معدل طالب / صف متوسط = 41
   - معدل طالب / صف اعدادي = 37
3. بلغ عدد المدارس غير الحكومية للمراحل كافة (رياض الاطفال، ابتدائية، متوسطة،اعدادية) نحو(1675) مدرسة وبعدد تلاميذ بلغ (250416) تلميذا وطالبا.

معدلات الالتحاق

- على الرغم من الاهتمام النسبي بتوافر فرص التعليم لجميع من هم في سن الدراسة وزيادة فرص الالتحاق والتوسع في التعليم الرسمي والأهلي، ظلت التحديات التي تواجه قطاع التربية كبيرة لاسيما بعد احداث حزيران 2014 وما خلفته من مآسي خلّفت افواجاً كبيرة من النازحين ولدت عبئاً ثقيلاً على القطاعات كافة وبضمنها قطاع التربية. كما ان مؤشرات التعليم في العراق ما زالت بعيدة عن الاهداف المرجوة في تحقيق المساواة بين الجنسين في اكتساب التعليم بجميع مراحله التعليمية لا سيما بين المحافظات وبين المناطق الحضرية والريفية.
- سجل مؤشر الالتحاق في سن التمدرس(6 ـ 11) سنة نسبة 92.9 % للعام الدراسي 2016 / 2017 انخفض إلى 55.1 % في مرحلة المتوسطة بعمر (12-14) سنة ، وإلى 29.6 % في المرحلة الاعدادية بعمر (15-17) سنة .

شكل (27)

معدلات الالتحاق الصافي (الحكومي والاهلي والوقف) حسب الجنس والمرحلة للعام الدراسي 2016 - 2017

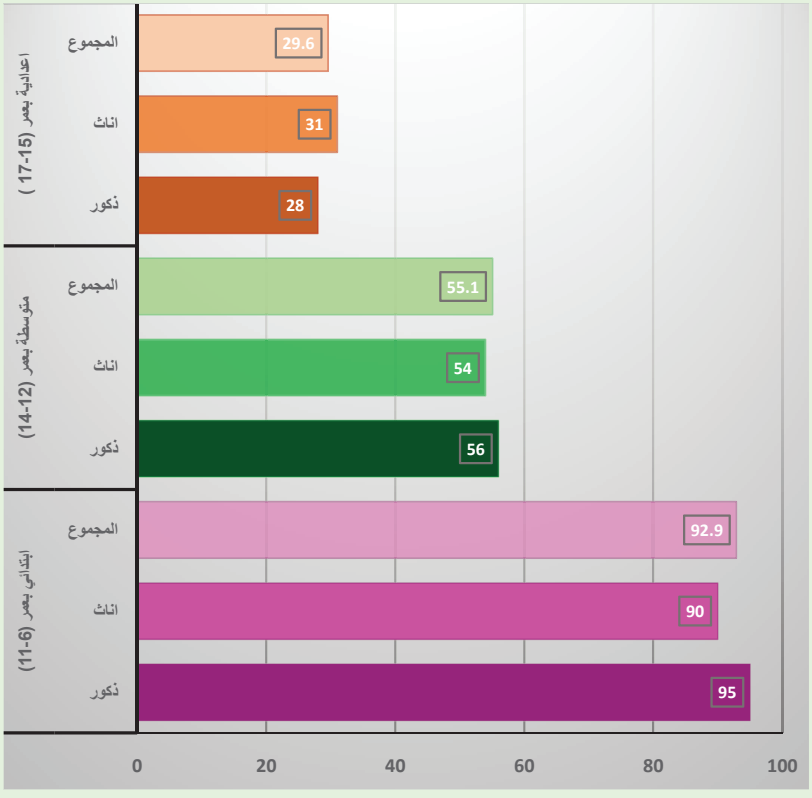

- لوحظ انخفاض في معدلات الالتحاق في مرحلتي التعليم (المتوسط والاعدادي) وهذا يعود لعدد الطلاب الراسبين في المرحلة فضلاً عن التسرب من المدرسة بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الذي أثر على معدل الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة وكذلك في معدل الالتحاق بالمرحلة الإعدادية، فضلا عن وجود قنوات اخرى جاذبة مثل (التمريض، التعليم الديني في الوقفين السني والشيعي، السكك، الدفاع، الداخلية والصناعة).

1 - الانفاق على التعليم قبل الجامعي

بلغت نسبة تخصيصات موازنة التربية إلى تخصيصات الموازنة العامة للدولة 6.3 % للسنة المالية 2010، ارتفعت لتبلغ 7.4 % للعام 2016 .ولكن هذه النسبة ما تزال لا تناسب الحاجات المتنامية للتعليم والزيادة الحاصلة في معدلات التحاق الطلبة خلال المدة المذكورة في أعلاه وقد شكلت نسبة مساهمة تخصيصات الموازنة التشغيلية النسبة الأكبر من اجمالي تخصيصات موازنة التربية اذ بلغت أكثر من 90 % بينما كانت نسبة مساهمة تخصيصات الموازنة الاستثمارية أقل من 10 % من اجمالي تخصيصات موازنة التربية للمدة المذكورة في أعلاه . وهذا مؤشر يدل على عدم كفاية تخصيصات الموازنة الاستثمارية لتنفيذ وانجاز مشاريع الأبنية المدرسية والمؤسسات التربوية لمعالجة الفجوة الحاصلة بين العرض المدرسي والطلب على المدارس.

جدول (38)

تخصيصات موازنة التربية إلى تخصيصات الموازنة العامة للسنتين الماليتين 2010 و 2016

السنة	2010	2016
الانفاق على وزارة التربية	5.298	7.783
الانفاق العام للدولة	84.657	105.896
النسبة	%6.26	% 7.35

التعليم الحكومي

رياض الأطفال

ان هناك زيادة مُطّردة في عدد رياض الاطفال وعدد الاطفال و عدد الهيئات التعليمية عند مقارنة العام الدراسي 2016/2015 مع العام الدراسي 2010/2009 وهي نسب متقاربة وإيجابية، فقد سجل معدل النمو السنوي لعدد رياض الاطفال وعدد الاطفال المسجلين 2.9 % . اما بصدد عدد الهيئات التعليمية فقد بلغ المعدل 7.7 % وبلغ المعدل بالنسبة لعدد الشعب بمقدار 4 % . وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في مؤشرات هذه المرحلة ما يزال هناك اكتظاظ في الصفوف الدراسية ليصل معدل طفل لكل شعبة 63 ويعد هذا العدد مرتفعاً جدا الامر الذي يتطلب اهتمام أكبر من قبل المختصين.

التعليم الإبتدائي

- على الرغم من ان الجهد التربوي سجل تقدماً ملموساً في معدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية للفئة العمرية (6-11) سنة خلال العام الدراسي 2010/2009 ولغاية العام الدراسي 2016/2015 من 91 % ليصبح 95 % . إلا ان التعليم الابتدائي ما يزال يعاني من ثغرات واشكاليات كبيرة، اذ هناك نسبة من الاطفال ما يزالون خارج المدرسة، وهناك فجوة في نسب الالتحاق بين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من الطلاب الراسبين والمتسربين الذين غالباً ما يتسربون إلى سوق العمل.

- اما فيما يخص البيانات الاحصائية للتعليم الابتدائي حسب المحافظات، وعند مقارنة العام الدراسي 2016/2015 مع العام الدراسي 2010/2009 نجد ان هناك نسب انجاز نوعية في زيادة عدد المدارس وعدد الطلاب المسجلين، اذ سجلت محافظة كربلاء أعلى نسب التطور في عدد المدارس وفي عدد الطلاب.
- رغم هذا التطور فان هذه الزيادة لا تتناسب والزيادة الحاصلة في نسب تطور أعداد الهيئات التعليمية وكذلك في عدد الشعب.وعدم التناسب هذا بدا واضحاً بشكل سلبي في محافظة بغداد / الرصافة الثانية من خلال مؤشر طالب/ شعبة، إذ كان المعدل 50 طالب لكل شعبة في عام 2015 اي بانحراف 14 طالباً لكل شعبة وايضا بلغ معدل طالب / معلم 32 بانحراف مقداره 11 في مؤشر طالب لكل معلم وبهذا يبتعد عن المؤشر العالمي البالغ 20 طالبا لكل معلم.

التعليم الثانوي الحكومي

- على الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي للفئة العمرية 12 ـ 14 سنة للتعليم المتوسط والبالغة 56 % والفئة العمرية 15 - 17 سنة للتعليم الاعدادي والبالغة 29 % ، إلا ان الفجوة ما تزال كبيرة في هذا المجال نتيجة وجود قنوات اخرى تستقطب المتخرجين من المرحلة المتوسطة فضلا عن سوق العمل. وهذه الفجوة تسبب هدراً في الفرص التعليمية وضغطاً على الموازنة التربوية وخسارة للتخصيصات المالية، من الممكن استثمارها في توليد فرص تعليمية اخرى .
- هناك زيادة ملحوظة في معدلات النمو السنوي في هذه المرحلة بالأخص في عدد الطلاب إذ بلغ المعدل 7.6 بين العام الدراسي 2016/2015 والعام الدراسي2010/2009، الا ان ذلك كان مقترناً بارتفاع في معدل الزيادة السنوية لعدد المدارس الثانوية وعدد الهيئات التدريسية والشعب المدرسية للعام نفسه، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية في عدد المدارس 4.4 % و 2.3 % لعدد الهيئات التدريسية.
- بلغ مؤشر طالب/ شعبة 34 طالبا في عام 2009 ، وارتفع إلى 39 طالبا في عام 2015 بانحراف مقداره 5 طلاب و هو مؤشر سلبي نظراً لابتعاده عن المؤشر العالمي البالغ 30 طالبا لكل شعبة وذلك بسبب الزيادة الملحوظة بعدد الطلاب المسجلين في المرحة الثانوية.

التعليم المهني

- ان معدل الزيادة السنوية في عدد الطلبة في التعليم المهني وعدد الهيئات التعليمية لا يتناسب مع عدد المدارس وعدد الشعب. فعند مقارنة العام الدراسي 2016/2015 بالعام الدراسي 2010/2009 نجد انخفاضاً في عدد الطلبة بمعدل - 0.2 % وكذلك لعدد الهيئات التعليمية بنسبة 0 % على الرغم من التطور في عدد المدارس بنسبة 0.8 % والتطور في عدد الشعب بنسبة 0.6 % .

التعليم الأهلي

- ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التربوية اذ ارتفع عدد المدارس الاهلية من 289 مدرسة في العام الدراسي 2010/2009 إلى 1603 في العام 2016/2015 بمعدل نمو سنوي 76 % .
- اما بخصوص نسبة التعليم الأهلي إلى الحكومي فيلاحظ ان هناك زيادة مطردة في نسبة التعليم الاهلي إلى التعليم الحكومي في جميع المراحل وخلال المدة قيد الدراسة 2009 – 2015 إذ بلغت النسبة لجميع المراحل في عدد المدارس 7.1 % في العام الدراسي 2016/2015 بعد ان كانت 1.5 % في العام الدراسي 2009 /2011 .

- ارتفع عدد الطلاب المسجلين في المدارس الاهلية من 38089 طالباً في العام الدراسي 2010/2009 إلى 232970 في العام الدراسي 2016/2015 بمعدل نمو سنوي 85 % لتصبح نسبة عدد الطلاب في المدارس الاهلية إلى المدارس الحكومية 2.7 % في العام 2015 /2016 .

مراكز تعليم الكبار (محو الامية)

- بلغ عدد مراكز محو الامية 896 مركزا موزعة على المحافظات عدا محافظات (نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار ، كركوك) لعدم توفر بيانات دقيقة لعام 2015 ،إذ كانت أكبر نسبة لعدد مراكز محو الامية في محافظة ديالى وبنسبة 13 % ومن ثم محافظة بابل بنسبة 2 % .
- اما أقل نسبة لعدد مراكز محو الأمية فكانت بنسبة 2 % في محافظة واسط.
- اما فيما يخص عدد الدارسين فقد بلغ 50090 متعلما اذ شكلت نسبة الاناث 78 % ونسبة الذكور 22 % وكانت أكبر نسبة لعدد الدارسين ايضاً في محافظة ديالى وبنسبة 24 % ومن ثم محافظة بابل وذي قار بنسبة 11 % . اما أقل نسبة لعدد الدارسين فكانت لمحافظات (بغداد / الرصافة الثالثة ، كربلاء ، واسط ، ميسان) وبنسبة 2 % .

التعليم الجامعي

- بلغ عدد الجامعات العراقية الاجمالي 35 جامعة موزعة على جميع المحافظات عدا الجامعات الاهلية، بواقع 382 كلية. .اما عدد الكليات الاهلية فبلغت 51 كلية للعام الدراسي 2016-2017، اي ما يُعادل نسبة 12 % من اجمالي الكُليات على مستوى العراق.
- بلغ عدد المشاريع المنفذة في الجامعات 282 مشروعاً للأعوام 2017/2016 والذي يشمل (عمادة كلية، اقسام علمية، قاعات، سكن طلاب، سكن تدريسيين، ابنية خدمية وعامة) قسم منها منجز والأخر متوقف بسبب الازمة المالية.
- بلغ عدد الأقسام الداخلية المشغولة للجامعات كافة 215 بناية ومجمع وبسعة اجمالية 43173 طالبا وطالبة، وترتفع الحاجة الفعلية للسنوات الخمس القادمة إلى 429 بناية ومجمع وبسعة اجمالية 60345 طالب.
- بلغ عدد المختبرات والقاعات الدراسية المشغولة للجامعات كافة 7781 وبسعة اجمالية 363115 طالبا، وان الحاجة الفعلية للسنوات الخمس القادمة 3688 قاعة وبسعة كلية 163075 طالب.
- شهد الوسط التعليمي في الجامعات العراقية ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الطلبة للأعوام (2009 – 2015) وفي جميع المحافظات وبنسب متفاوتة. وعلى الرغم من هذهِ الزيادة الا انها لا تتلاءم و نسب الزيادة في الكادر التدريسي، فهناك تفاوت كبير بين المؤشرين و تراجع في نسب الزيادة في اعداد الملاكات التدريسية عن نسب الزيادة في عدد الطلبة، وبدا هذا واضحاً عند مقارنة العام الدراسي 2015/2014 مع العام الدراسي 2010/2009.
- تتفاوت نسب التطور في أعداد الخريجين في الجامعات الحكومية على مستوى المُحافظات، إذ سجّلت محافظة المثنى أعلى نسبة تطور لأعداد الخريجين وبنسبة 400 % بالمقارنة بين العام الدراسي 2015/2014 والعام الدراسي 2010/2009 وتلتها محافظة كربلاء بنسبة 112 % .مع العلم ان هناك محافظات اعطت صورة مغايرة اذ شهدت نسبة انخفاض كبيرة في اعداد الخريجين وقد بدأ هذا الاتجاه واضحاً في محافظة الديوانية إذ سجّلت نسبة انحراف مقدارها - 24 % ولنفس المقارنة في اعلاه.

التعليم التقني

- بلـغ اجمالـي عـدد الجامعات التقنيـة 4 جامعات علـى مسـتوى المحافظات،بواقع 15 كليـة. وعند ملاحظة نسـب الزيـادة فـي اعداد الطلبة الموجودين واعداد الكادر التدريسـي نجد ان هناك تفاوت في هذه النسـب، فعلـى الرغـم من وجود نسـب تطور فـي جامعات معينـة الا ان هنـاك انحرافاً في جامعـات اخرى.
- هنـاك انخفـاض في الالتحـاق في التعليم التقنـي مما انعكس بشـكل واضح على انخفاض نسـب الطلبة، اذ انخفضـت نسـبة عـدد الكليات التقنيـة إلى 4 % في العـام الدراسـي 2016/2015 بعد ان كانت نسـبته 5 % للعام الدراسـي 2010/2009.
- انخفضـت أعـداد الطلبـة إلـى 14 % بعـد ان سـجلت نسـبة 19 % بانحـراف بلـغ 5 % . ولعـل أهـم اسـباب الانخفـاض يعـود إلـى اسـتحداث كليـات فـي اختصاصات غيـر تقنية علـى مسـتوى الجامعـات الحكومية او الاهليـة مـع ثبـات اعـداد الكليـات التقنيـة ممـا أدى إلـى انخفـاض نسـبة التعليم التقنـي إلـى اجمالـي التعليم.

التعليم الجامعي الاهلي

- بلـغ عـدد الجامعـات / الكليات الاهليـة 51 جامعة / كلية للعام الدراسـي 2016-2017، وبلغ عدد الأقسـام العلمية 266 قسـم في اختصاصات مختلفة، بواقع 260 دراسـة صباحية و 199 دراسـة مسـائية موزعة على المحافظات.
- يلاحـظ التفـاوت الكبير في عدد الجامعات والكليات وعدد الاقسـام على مسـتوى المحافظات، اذ سـجّلت أعلـى نسـبة لعدد الجامعات /الكليات والاقسـام في محافظة بغداد بلغت 48 % لعـدد الجامعات/الكليات و 53 % لعدد الأقسـام، تليها محافظة كربلاء بنسـبة 10 % لعدد الجامعات/الكليات و 8 % لعدد الاقسـام، بينمـا بلغـت نسـبتها فـي المحافظات (الأنبـار ، نينوى ، صـلاح الدين ، واسـط) 1 % لكل منهـم .كما نلاحظ غيـاب بعـض المحافظـات والتي لا توجـد فيها جامعات / كليات اهلية ومنها (القادسـية ، المثنى ، ميسـان) وهـو مؤشـر يتطلب اعـادة النظر في موضـوع اسـتحداث الجامعات / الكليـات الاهلية وتحقيـق توازن في عـدد الجامعات والكليـات الأهلية على مسـتوى المحافظات .
- اما فيما يتعلق بنسب الاختصاصات التي شملتها الجامعات/ الكليات الاهلية فقد شهدت ايضاً تفاوتاً كبيراً، اذ سجلت الاختصاصات الانسانية أعلى نسبة على مستوى الجامعات/الكليات الاهلية وبنسبة 26 % تلتها الاختصاصات الهندسية بنسبة 24 % ، اما أقل نسبة فقد كانت للاختصاصات التربوية 2 % .

التحديات

أولاً - التعليم قبل الجامعي :

1. مـا تـزال نسـب الالتحاق في المـدارس لا سـيما في المراحـل المتوسـطة والاعداديـة متدنيـة وبعيدة عن تحقيـق أهـداف التنمية المسـتدامة.
2. تفاقـم مشـكلات البنى التحتية المتمثلة بالعجز الكبير في الأبنية المدرسـية، وتدنـي كفاءة المرافق الصحية والبيئية.
3. استمرار الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وفجوة النوع، والتفاوت بين المحافظات.
4. ارتفاع نسـب الامية لا سـيما فـي المناطق الريفية والنائية، مـع تدهور أكبر في مواصلـة التعليم بالمناطق المتأثـرة بالعمليات الإرهابية.
5. محدودية إستخدام طرائق التدريس الحديثة في تأهيل وتدريب الملاكات التعليمية.
6. عدم توفر نظام ادارة المعلومات التربوية.

7. تعرض الطلبة إلى الاضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الازمات والعنف والإرهاب.
8. استمرار النقص في توفر التقنيات التربوية لمواكبة تحديث المناهج الدراسية.
9. ضعف مواكبة التوجهات التعليمية الحديثة مما حد من فرص الوصول إلى مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي.
10. تدني الأدوار التنموية للتعليم المهني وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، وضعف القدرات، وتقادم تقنيات الورش والمعامل.
11. ضعف الحوكمة الإدارية بسبب ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين الخاص والعام.
12. ضعف التدرج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات، ونقص في تطبيق اللامركزية الإدارية على مستوى المركزي والمحلي .
13. اتساع الفجوات المعرفية بسبب تدمير البنى التحتية للمدارس والجامعات وما نجم عنه من ارتفاع في معدلات التسرب والامية والانقطاع القسري عن الدراسة في المناطق المتضررة من الإرهاب.
14. نجم عن كل هذه التحديات وجود مخرجات يطغى عليها الجانب الكمي على حساب التطور النوعي.

ثانياً- التعليم الجامعي

1. تدني التصنيف الدولي للجامعات العراقية وضعف الجوانب الاكاديمية وقدراتها التنافسية.
2. محدودية البنى التحتية وضعف المستلزمات والمختبرات والأجهزة التعليمية الحديثة مقابل زيادة كبيرة في اعداد الطلبة والافتقار للنظم الحديثة.
3. عدم إمكان تطبيق المعايير التصميمية (المحلية والإقليمية والعالمية) لمتطلبات بناء الجامعات بسبب الزيادة في معدلات قبول الطلاب وتوقف المشاريع التي تلبي متطلبات الجامعة.
4. ضعف الشراكة بين المؤسسات التعليمية في القطاعين العام والخاص.
5. تعرض البنى التحتية في جامعات المحافظات المحررة إلى خسائر جسيمة وما رافق ذلك من اثار على مجمل العملية التعليمية.
6. عدم تلبية البرامج والتخصصات المطروحة للتطور المتسارع في الوظائف ونوعيات العمل وعدم التركيز على المهارات ونظم الدراسة ذات التخصصات المتعددة.
7. ضعف العلاقات الاكاديمية مع الجامعات الاجنبية، وقلة أعداد التدريسيين والطلبة الاجانب في الجامعات العراقية.
8. قلة البحوث المنشورة في المجلات العالمية وضعف المعرفة بأساليب النشر والتدريب في مهارات اساليب البحث العلمي.
9. محدودية آليات الرصد والتقويم وضعف الحوكمة الإدارية والألكترونية وخدمات المكتبة الافتراضية.

الأهداف:

أولاً- التعليم قبل الجامعي

الهدف الاول : زيادة نسب الالتحاق وكما يأتي:

- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال إلى 30 % في سنة الهدف
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية إلى 99 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة إلى 70 % .
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الاعدادية إلى 45 %.
- زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني إلى 7 %.
- زيادة اسهام التعليم الاهلي في توفير فرص التعليم العام والعالي وبما لا يقل عن 20 %.

الهدف الثاني : توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة خلال مدة الخطة.

وسائل تحقيق الهدف

1. **توفير الأبنية الكافية لاستيعاب الاعداد المستهدفة للمدة (2018-2022) من التلاميذ والطلبة، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الآمنة والصحية في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة وكما يلي:**

- بناء (3000) مدرسة خلال سنوات الخطة لفك الازدواج والنمو الطبيعي والاكتظاظ ومن خلال:

- **إصدار التشريعات اللازمة لتمليك وتخصيص الاراضي لأغراض المشاريع التربوية بدون بدل مالي .**
- **إلزام المحافظات بزيادة نسب التخصيصات للمشاريع التربوية من تخصيصاتها المالية المستحصلة من برامج تنمية الاقاليم المختلفة.**
- **تشجيع مساهمة القطاع الخاص في بناء المدارس الاهلية والمعاهد المهنية لتلبية احتياجات السوق المحلية وفق الشروط القانونية والعلمية.**
- **مساهمة دواوين الاوقاف في تمويل تنفيذ مشاريع الابنية المدرسية.**

2. ترميم 5500 رياض أطفال ومدرسة.
3. تطوير التدريب العلمي في التعليم المهني من خلال انشاء 50 ورشة وتجهيز 515 ورشة لمختلف الاختصاصات.
4. زيادة الأجهزة والمعدات والتقنيات لترصين المخرجات العلمية.
5. تنويع المصادر والمراجع العلمية الأجنبية الحديثة.
6. مواءمة أبنية المختبرات والمراكز البحثية للمواصفات العالمية.

الهدف الثالث : تحسين كفاءة النظام التعليمي

وسائل تحقيق الهدف:

1. رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للهيئات التعليمية لا سيما بناء قدراتهم المعرفية والمهارية.
2. توافر البنى التحتية التعليمية والتقنية في المدارس والجامعات، والتوسع في إستخدام الوسائل الحديثة، بما يواكب معارف العصر.
3. الاستمرار في بناء قدرات العاملين في الميدان التربوي والتعليمي .
4. رفع جودة برامج الخريجين، وتعزيز البحوث من أجل الابتكار.
5. تعزيز حوكمة التعليم والاستدامة المالية لتحقيق التنافس والتميز المؤسسي.
6. تعزيز فرص التعليم مدى الحياة لرفع مستوى المهارات والقدرات الانتاجية.

الهدف الرابع: توفير الخدمات والمستلزمات التربوية لخلق بيئة مدرسية جاذبة.

وسائل تحقيق الهدف:

1. خفض كثافة الصفوف والحد من الاكتظاظ.
2. توافر الخدمات الصحية والبيئية.
3. تفعيل دور مجالس الاباء ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في التمويل المالي المطلوب لأعمال التأهيل والتوسع للأبنية المدرسية القائمة.
4. الكشف المبكر للطلبة الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة وجذبهم لمدارس الموهوبين وتقديم الرعاية المناسبة لهم.

الهدف الخامس: تطوير التقنيات التربوية في تحديث المناهج الدراسية.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تطوير إستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.
2. تطوير قدرات المؤلفين والمصممين في بناء واعداد المناهج الدراسية.
3. مواكبة التوجهات الحديثة في تقويم المناهج الدراسية.

الهدف السادس: تعزيز الدور التنموي للتعليم المهني.

وسائل تحقيق الهدف

1. تحديث المناهج الدراسية ومواكبتها لمتطلبات سوق العمل.
2. تطوير تقنيات الورش والمعامل.
3. زيادة نسبة قبول خريجي التعليم المهني في التعليم التقني.
4. تطوير قدرات التدريسيين في التعليم المهني.

الهدف السابع: تطوير في إستخدام الحوكمة الإدارية في المدارس

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين العام والخاص.
2. تحسن التدرج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات.
3. تحسن في تطبيق اللامركزية الإدارية بين المستويين المركزي والمحلي.
4. تحسن آليات الرصد والتقويم.
5. تعزيز الشراكات بين المؤسسات التربوية في القطاعين الخاص والعام.
6. إلـزام الشـركات المتعاقـدة مع الدولة بالمشـاركة في اعمـال التأهيل والتوسـيع وتطوير الابنية المدرسـية القائمـة كجـزء من الخدمـات المجتمعيـة الواجب تقديمهـا للمجتمع.

الهدف الثامن: تطور الارشاد التربوي والاجتماعي والرعاية الصحية

وسائل تحقيق الهدف:

1. تعزيز الدور التربوي للمرشد والباحث التربوي والاجتماعي.
2. تحسين الرعاية الصحية والتغذوية.
3. تحسن آليات التنسيق بين الإدارة المدرسية وأولياء أمور الطلبة.
4. زيادة الدرجات الوظيفية للمرشدين التربويين والباحثين الاجتماعيين.

الهدف التاسع: تطور أساليب الاختبارات والتقويم المعتمدة

وسائل تحقيق الهدف:

1. تطوير قدرات الملاكات التعليمية في التعامل مع أساليب التقويم والاختبارات.
2. مواكبة الأساليب الحديثة في التقويم والاختبارات مع تطور المناهج الدراسية.
3. المشاركة في الاختبارات الدولية.

الهدف العاشر: دعم مشاريع محو الامية

وسائل تحقيق الهدف:

1. مد التعليم الالزامي إلى مستوى الدراسة المتوسطة (الأساسية).
2. محو أمية الكبار والتصدي للأسباب المؤدية لارتفاعها في بعض المحافظات.
3. تعزيز امكانات وقدرات وزارة التربية (الهيأة العليا لمحو الامية) في مواجهة هذا التحدي.

الهدف الحادي عشر: اعادة الحياة للمؤسسات التربوية التي تضررت من الارهاب

وسائل تحقيق الهدف:

1. إعـادة اعمـار وتأهيل المدارس التي تعرضـت للتخريب والدمار ورفع معدلات الالتحاق في المراحل الدراسـية كافة.
2. استلحاق الاجيال وردم الفجوة المعرفية الناجمة عن عمليات النزوح.
3. برامج لتأهيل وتدريب الطلبة والكوادر التعليمية بما يعزز مستويات التنفيذ والانجاز.
4. برامج خاصة لتأهيل وتمكين الطلبة الذين تعرضوا لاستغلال التنظيمات الارهابية.
5. تصميـم برامـج ثقافيـة وتوعويـة للطلبة وتعزيز اسـس التعليم السـليم لمواجهة الديناميـات المحرضة على العنـف والارهاب.

الهدف الثاني عشر: تعزيز التماسك والقيم الايجابية في التعليم.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تضمين القيم والمثل الأخلاقية الإيجابية في المناهج المدرسية والأنشطة.
2. تعزيـز المسـؤولية الاجتماعيـة وقيـم المواطنـة فـي المجتمـع وبما يتماشـى مع المبـادئ الحضاريـة التي يشـترك فيهـا الجميع.
3. تطويـر المناهـج والبرامج التعليميـة لبناء مجتمع منجز مبادر تبنى فيه الشـخصية على اسـس أخلاقية قوية مما يعزز مشـاعر المسـؤولية إزاء الاخر ويتبنـى ثقافة الحوار والتسـامح والمواطنة.
4. التركيز على منجزات الحضارة العراقية في المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي.

ثانياً-التعليم الجامعي:

الهدف الثالث عشر: تحسين التصنيف الدولي للجامعات العراقية

وسائل تحقيق الهدف:

1. تطوير افاق المعرفة وزيادة البحوث المنشورة من قبل التدريسيين في المجلات والمؤتمرات العالمية.
2. تطوير التعاون الثقافي مع الجامعات ومراكز الدراسات لاستقطاب الكفاءات التدريسية الدولية.
3. تحسين إستخدام اللغات العالمية في بناء جوانب التعليم كافة.
4. تعزيـز كفـاءة التعليـم العالـي والتوسـع فـي التقويـم والاعتمـاد الأكاديمـي وتطوير جهـاز ضمـان الجودة باعتبـاره أداة دافعـة للتطويـر علـى المـدى القصيـر، وآليـة للاعتمـاد علـى المـدى الطويـل.
5. الاستفادة من الخبرات والكفاءات العراقية في الداخل والخارج لتطوير البرامج التعليمية والتقنية.

الهدف الرابع عشر : تطوير الجانب الأكاديمي للجامعات العراقية

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحسين التدريب في مهارات أساليب البحث العلمي.
2. تطوير المناهج وطرائق التدريس بما يحفز على البحث، والاكتشاف، والابتكار.
3. تفعيل دور الجامعات البحثية وتطويرها، وتعزيز صلتها بحاجات المجتمع المستقبلية.
4. منح الجامعات الاستقلالية والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها.
5. الاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي للجامعات العالمية المتميزة في التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية، وتلبي حاجة سوق العمل.
6. الاستفادة من الصيغ المطورة من نظم التعليم المستمر، لمواصلة التعلم اثناء العمل، والنمو المهني مع ضمان الجودة.
7. إيلاء أهمية قصوى للتعليم التقني والتطبيقي وبرامج بناء القدرات وفي جميع المستويات.
8. تعزيز برامج ريادة الاعمال والابتكار وحاضنات الأعمال التي تمكن الشباب من إيجاد مشروعات عمل تنا سبهم .
9. تطوير برامج الإرشاد المهني للطلبة، والتوسع في فعاليات وملتقيات التوظيف بالتعاون مع مؤسسات العمل.
10. تطوير برامج تسويق الخدمات الجامعية لدى وحدات البحث والتطوير في المؤسسات الانتاجية، وعقد الشراكات لتمويل مشاريع تخدم قطاعات الانتاج.
11. تطوير البرامج التعليمية والتخصصات التي تلبي التطور المتسارع في الوظائف ونوعيات العمل، والتركيز على نظم الدراسة ذات التخصصات المتعددة.

الهدف الخامس عشر: تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف:

1. رعاية وتمويل كراسي البحث العلمي التطبيقي بالجامعات ومراكز البحوث لدعم مشروعات تطوير الانتاج وحل مشكلاته بالقطاعات الاقتصادية.
2. رعاية حاضنات الاعمال في مؤسسات التعليم العالي ودعم وتطوير الشركات الناشئة وانجاحها.
3. رعاية وتمويل البرامج التعليمية والتأهيلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل.

الهدف السادس عشر: إعادة اعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة:

وسائل تحقيق الهدف:

1. توفير متطلبات البنى التحتية والمختبرات في جامعات المناطق المحررة.
2. تحسين نظم الادماج الاجتماعي في الجامعات المحررة.
3. توافر وحدات للتأهيل والتوعية النفسية تجاه المجتمع في المناطق المحررة.

4. تعميق الدراسات والبحوث الجامعية ذات الصلة بتأهيل المجتمع ودعم الاستقرار.
5. تعزيز فرص دخول الجامعة لخدمة المجتمع على المستوى المحلي والوطني.

الصحة

تعد الصحة من أهم مؤشرات نجاح التنمية واستدامتها، إذ ان المجتمع الذي يتمتع بمؤشرات الصحة أكثر قدرة على التعلم والقابلية على الانتاج والتطور. لقد أكدت التشريعات الدولية على ان التمتع بأعلى مستويات الصحة حق مشروع لكل انسان بغض النظر عن العرق، الدين، المعتقدات الحالة الاقتصادية والاجتماعية. لذا فان التوجه الأساس يتطلب التوجه نحو تبني مفهوم تعزيز الصحة والوقاية من الامراض في خطة التنمية الوطنية كأستثمار مستقبلي لتقليل العبء المرضي الاقتصادي والاجتماعي مع استمرار الجهود لتطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية لمواكبة المستجدات العالمية وبما يحقق التغطية الصحية الشاملة.

تحليل الواقع:

أولاً- البنى التحتية

1 - الرعاية الصحية الاولية

هي الخدمات الاساسية المتكاملة والشاملة المقدمة في المجالات الوقائية والعلاجية من خلال مراكز الرعاية الصحية الاولية والمؤسسات الصحية الاخرى لغرض تحسين صحة الفرد والمجتمع وخصوصا صحة الام والطفل وتشمل:

- عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية 1813 مركزاً.
- عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية (رئيسي) 998 مركزاً.
- عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية (فرعي) العدد الكلي 815 مركزاً.
- مركز صحي رئيس لكل 15938 من السكان

2 - الرعاية الصحية الثانوية والثالثية

- عدد المستشفيات الحكومية =190 (عدا إقليم كردستان)
- عدد المستشفيات الاهلية = 80 (عدا إقليم كردستان)
- عدد الأسرة الكلية الحكومية = 37024 (بدون الأنبار والإقليم)
- عدد الأسرة المهيأة الحكومية بدون اسرة الطوارئ= 29228 (بدون الأنبار والإقليم)
- معدل إشغال الأسرة المهيأة للرقود= 52.6 %
- معدل سرير /1000نسمة =1.2

ثانياً- الموارد البشرية الصحية

شـهدت المؤشـرات الخاصة بالمـوارد البشـرية العاملة في القطـاع الصحي تطـورا خلال المـدة (2013-2016) وبعـض تلـك المؤشـرات وصل إلـى الغايـة المخطط لهـا ويتبين ذلك من خـلال المؤشـرات الآتية:

- **مؤشر طبيب/1000 سكان**

ارتفعت نسـبة طبيب لكل 1000 نسـمة من السـكان للأعوام 2013 و2014 و 2015 و 2016 (0.79 و 0.80 و 0.85 و0.84) علـى التوالـي، وهذه النسـب في تزايـد طفيف على الرغم من التعييـن المركزي للأطباء.

- **مؤشر طبيب أسنان لكل 1000 نسمة**

ارتفع المؤشـر بشـكل تدريجي خلال الأعوام (2013 و 2014 و 2015و2016) وبلغت قيمة المؤشـر (0.2 ، 0.21 ، 0.24،0.23) علـى التوالـي... اذ ارتفـع بنسـبة قدرها 5 % في العام 2014 مقارنة بالعام 2013، وارتفع بنسـبة قدرهـا 4.8 % في العـام 2015 مقارنة بالعام 2014 .

- **مؤشر صيدلي/سكان لكل 1000 نسمة ...**

ارتفـع المؤشـر بشـكل تدريجـي للأعـوام (2013 و2014 و 2015 و2016) إلـى (0.23، 0.24، 0.26،0.27) لـكل 1000 نسـمة على التوالي بنسـبة 4.3 % في العام 2014 مقارنة بعام 2013، وبنسـبة 8.3 % في عام 2015 مقارنـة بعام 2014.

- **ذوي المهن الصحية لكل 1000 نسمة....**

ارتفـع المؤشـر بشـكل تدريجي خـلال الأعـوام (2013 و2014 و 2015و2016) إلـى (1.9، 1.92، 2.0،1.98) لكل 1000 نسـمة، بنسـبة قدرهـا 1.1 % في عـام 2014 مقارنة بعام 2013، وبنسـبة 4.2 % في عـام 2015 مقارنة بعام 2014.

- **ملاك تمريضي/طبيب ....**

شـهدت اعـداد المـلاك التمريضي ارتفاعاً نسـبياً عـام 2014 ثم عادت للانخفـاض عام 2015 (بواقـع 2.2 و2.3، 2.2،2.5) للأعـوام 2013 و2014 و 2015و2016 علـى التوالي.

- **معدل إشغال الأسرة (%)**

ارتفع مؤشـر اشـغال الأسـرة بشـكل تدريجي للأعوام 2013، 2014، 2015 ،2016 بنسـبة زيادة قدرها 0.86 % فـي العـام 2014 عـن 2013 و 2.7 % فـي العـام 2015 عـن العام 2014 ثم عـاد وانخفض المؤشـر إلى (52.6) عـام 2016 بنسـبة قدرهـا 12.3 % عن عـام 2015. إلا ان الخدمـة الفندقية حصرا في المستشـفيات الحكومية والأهليـة والمتمثلـة في إشـغال الأسـرة ما زالـت دون المسـتوى المطلوب خلال سـنوات الخطـة على الرغم من الزيادة التي شـهدها المؤشـر. وفيما يتعلق بمؤشـر سـرير /1000 نسـمة حافظ المؤشر على مستوى واحد خـلال الثـلاث سـنوات الخطة 2013، 2014، 2015 وبلغ (1.2) سـرير لكل 1000 نسـمة لكن المؤشـر ما زال دون المسـتوى المطلوب مقارنة بالمسـتهدف.

المستشفيات الصديقة للأطفال

ارتفـع عـدد المستشـفيات الصديقـة للأطفـال بشـكل طفيـف مـن 41 مستشـفى عامـي 2013 و2014 إلـى 42 مستشـفى فـي العـام 2015 بنسـبة زيادة 2.4 % ، وهذا المؤشـر على قدر مـن الأهمية للطفولـة ومع ذلك فهو لا يتطـور كمـا مخطط له.

وفيات الأطفال

- **وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 ولادة حية**

ارتفع معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة عام 2015 بنسبة 4 % مقارنة بعام 2014 ..واهم ثلاثة أسباب للأمراض التي أصابت الأطفال حديثي الولادة وأودت بحياتهم وفق تقارير وزارة الصحة للعام 2015 هي الاضطرابات التنفسية والقلبية ، والامراض الجرثومية، والاضطرابات ذات العلاقة بمدة الحمل ونمو الجنين.

- **معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية**

شهد مؤشر وفيات الأطفال الرضع دون السنة انخفاضا ايجابيا إذ بلغ 18.1 /1000 ولادة حية عام 2016.

- **وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية**

انخفض المؤشر من 1000/37 نسمة في العام 2014 إلى (1000/22.7 ولادة حية) في العام 2016.

- **وفيات الامهات**

ارتفع معدل وفيات الأمهات لكل /100000 ولادة حية في عامي 2014 إلى عام 2015 حسب بيانات وزارة الصحة وبلغ 32.46 /100000 في العام 2014 ارتفع إلى 100000/36.2 في العام 2015 لتقوية نظام رصد وفيات الأمهات.

- **توقع الحياة عند الولادة**

تشير بيانات وزارة الصحة إلى ارتفاع توقع الحياة عند الولادة إذ بلغت (72.69) عام (2015) مقارنة (71.1) عام 2013 .

- **نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (%)**

ارتفعت نسبة الأطفال ناقصي الوزن خلال الأعوام (2013-2015) من 6 % عام 2013 إلى 8 % عام 2014 ، ثم عادت النسبة لتنخفض إلى 5 % عام 2015...إلا ان المؤشر ما يزال دون المستهدف.

الامراض الانتقالية

- **مرض السل**

بلغ معدل وقوعات التدرن الكلي (الجديدة والناكسة) لكل 100000 نسمة للأعوام 2013 و 2014 و 2015، (25) و (24) و (23) على التوالي.

- **معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان**

انخفاض معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان، إذ انخفضت من (1.33) عام 2013 إلى (1.31) عام 2014 و إلى (1.28) عام 2015، بسبب فاعلية برنامج مكافحة التدرن.

الصحة الانجابية

تظهر المؤشرات تدني مستوى الخدمات الخاصة بالصحة الانجابية لا سيما ما يتعلق بقضايا نسبة التغطية التحصينية للنساء إذ ارتفعت نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية لتصل إلى 35 % في العام 2014 مقارنة بالعام 2013 إذ بلغت 34 % ثم عاد المؤشر لينخفض إلى 24 % عام 2015 بسبب عدم تضمين مؤشرات المحافظات المتضررة من العمليات الإرهابية في احتساب المؤشر.

- **نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفين من ذوي الاختصاص (%)**

ارتفع هذا المؤشر خلال الأعوام (2013، 2014، 2015) بشكل تدريجي (87.7، 91.5، 95.5) على التوالي. وهو بذلك يحقق الغاية المرجوة للهدف المخطط له والذي يعكس مؤشرمهم لتقييم مستوى الخدمات الخاصة بالصحة الانجابية.

- **الوفيات المبكرة بالأمراض غير الانتقالية الرئيسية للفئة العمرية أقل من 70 سنة من الوفيات الكلية لجميع الاسباب ولجميع الاعمار**

الامراض غير الانتقالية الأربعة التي يتم اعتمادها هي أمراض القلب والاوعية الدموية والسرطان والسكري والامراض التنفسية المزمنة، إذ تشترك في عوامل الخطورة والمحددات الاجتماعية وإمكانية الوقاية منها والسيطرة عليها.

إرتفع المؤشر بشكل تدريجي خلال المدة (2013-2016)، إذ انخفضت نسبة الوفيات المرتبطة بالأمراض غير الانتقالية (المزمنة) في العام 2013 من 39.5 % إلى 53.2 % عام 2016 ، بسبب التغيير السلبي في أنماط الحياة وتوقف تسجيل الإحصاءات في المحافظات التي تعرضت للعمليات الإرهابية.

التحديات

1. محدودية كفاءة النظام الصحي وتقادم البنى التحتية للمؤسسات الصحية.
2. محدودية تحديث مراكز الرعاية الصحية الأولية.
3. تراجع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية الصحية.
4. محدودية تحديث نظام إدارة الادوية والتقنيات الطبية والمعلومات الصحية.
5. انخفاض كفاءة آلية تقديم الخدمة بسبب ازدواجية العمل للملاكات الطبية والصحية في العمل في القطاعين العام والخاص.
6. ضعف الوعي المجتمعي بمفاهيم الصحة بشكل عام والصحة النفسية بشكل خاص.
7. محدودية الخدمات الصحية التخصصية.
8. ضعف مشاركة الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بالحفاظ على صحة الفرد والمجتمع.
9. محدودية إستخدام الحوكمة الإدارية ومقومات تحديث معايير الجودة الصحية.
10. ارتفاع معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية بسبب محدودية إستخدام اساليب الوقاية الصحية. وتقادم البنى الصحية لخدمات الماء والصرف الصحي وتفاقم مشكلات النزوح وعدم الاستقرار السكاني.
11. التغيرات السلبية المناخية وتعاظم مشكلات البيئة وإرتفاع مستويات التلوث البيئي (التربة/ المياه/ الهواء).
12. ضعف الشمول في برامج تنظيم الأسرة وتدني مستويات الوعي بقضايا الصحة الانجابية
13. ضخامة الاضرار والخسائر البشرية الناجمة عن هشاشة الأوضاع الصحية في المناطق المتضررة من الإرهاب.
14. استمرار التحديات الأمنية والمشكلات المرتبطة بالنزوح الداخلي.
15. هجرة الملاكات الطبية والصحية الكفوءة.
16. محدودية تغطية الاحتياج الكلي للمؤسسات الصحية من الادوية والمستلزمات والأجهزة الطبية والخدمية.

الأهداف:

الهدف الاول : تحسين وتحديث النظام الصحي.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تطوير البنى التحتية للمؤسسات الصحية.
2. تطوير وتحديث مراكز الرعاية الصحية الأولية.
3. تحسين آلية تقديم الخدمات الصحية.
4. رفع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية والصحية.
5. ازدياد مستوى تمويل القطاع الصحي/ زيادة التخصيصات المالية وتطوير الإدارة المالية.
6. تحسين وتحديث نظام الأدوية والتقنيات الطبية.
7. خفض كلفة التقنيات الطبية الحديثة.
8. زيادة الاستثمار في قطاع الصناعات الدوائية.

الهدف الثاني : تحسن نظام الوقاية الصحية.

وسائل تحقيق الهدف:

1. السيطرة على نوأقل الامراض.
2. تنفيذ برامج التحدي الوبائي عند ظهور البلهارزيا وخفض معدل الاصابات وانتشار الطفيليات المعدية وفحص نماذج الادرار لمراجعي المراكز الصحية.
3. انشاء مختبرات متكاملة في مراكز المحافظات الحدودية لفحص المواد المستوردة وتزويد المختبرات بالمعدات والأجهزة اللازمة.
4. تطوير التداخلات التي تؤدي إلى تعزيز الحالة التغذوية وتشجيع الرضاعة الطبيعية.

الهدف الثالث : تطوير إدارة المعلومات الصحية.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحديث آلية الرصد والتقويم في الإحصاءات الصحية.
2. تحسين الجاهزية الالكترونية.
3. تحسين طرائق تقديم الخدمة الالكترونية (مشروع البطاقة الصحية الالكترونية).

الهدف الرابع: تحسن اليات تقديم الخدمات الصحية

وسائل تحقيق الهدف:

1 - تحسين الخدمات الصحية التشخيصية.

2 - ازدواجية العمل للملاكات الطبية والصحية بين القطاعين العام والخاص.

3 - ارتفاع مستوى تطبيق أدلة العمل والالتزام بالوصف الوظيفي للملاكات الصحية والإدارية.

الهدف الخامس: تطبيق الحوكمة الإدارية في القطاع الصحي.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحديث نظم تطبيق اللامركزية الإدارية.
2. تفعيل الشراكة بين القطاع العام القطاع الخاص.
3. تعديل وتفعيل التشريعات الإدارية والقانونية ذات الصلة بالقطاع الصحي.
4. تحديث معايير الجودة الصحية وفق المعايير العالمية.
5. تحديث وتفعيل أنظمة المراقبة والتقييم.

الهدف السادس: خفض معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تطوير وتحديث وتأهيل البنى التحتية لخدمات المياه والصرف الصحي.
2. تحسين نظام الوقاية الصحي.
3. اثارة وعي الناس بأنماط الحياة والممارسات غير الصحية.
4. تعزيز فرص الاستقرار السكاني.
5. خفض مستويات تأثير القيود والممارسات والمحددات الاجتماعية على الواقع الصحي.
6. تقليل تسرب المياه الصناعية إلى الأنهار.
7. التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة للقيام بالمهام المتعلقة بوزاراتهم في مجال استراتيجية مكافحة الامراض الانتقالية وغير الانتقالية.
8. تحسين فرص الوقاية من انتشار مرض التهاب الكبد الفيروسي نوع B والملاريا.

الهدف السابع: إعادة اعمار وتأهيل المؤسسات الصحية في المناطق المتضررة من الإرهاب.

وسائل تحقيق الهدف:

1. اصلاح البنى التحتية الصحية للمستشفيات والمراكز الصحية والمباني الإدارية
2. الاتاحة المسبقة للتجهيزات الطبية المنقذة
3. تعزيز البرامج الوقائية والعلاجية مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة.
4. تقديم الرعاية الصحية الأولية والثانوية للنازحين في المخيمات وفي مناطق العائدين.
5. تصميم سياسات وبرامج صحية لتاهيل الأسر المعرضة إلى الصدمات النفسية والحد من امتداد آثارها على المديات الطويلة.
6. اعتماد برامج وتدخلات تراعي طبيعة الهشاشة التي تعرضت لها الطفولة (التقزم، الهزال، نقص الوزن.) تتجاوب مع منهج حقوق الطفل.

الهدف الثامن: تعظيم الموارد المالية والنهوض باقتصاديات الصحة:

وسائل تحقيق الهدف:

1 - توفير مناخ استثماري جاذب في المجال الصحي.

2 - ابتكار وسائل لتعظيم الموارد المالية.

3 - تطوير مفاهيم اقتصاديات الصحة والحساب الصحي الوطني.

4 - تطبيق الاليات المناسبة لديمومة توافر السيولة المالية لتنفيذ البرامج والخدمات الصحية.

جدول (39)

المؤشرات المستهدفة في القطاع الصحي لغاية عام 2022

ت	المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
1	طبيب/سكان لكل 1000 نسمة	0.84	0.86	0.89	0.92	0.96	0.98	1
2	طبيب أسنان/ سكان	0.24	0.26	0.28	0.30	0.33	0.35	0.4
3	ذوي المهن الصحية/ 1000 سكان	2	2.2	2.3	2.4	2.4	2.4	2.5
4	معدل اشغال الأسرة	52.6	65	68	70	72	74	76
5	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	18.1	17	17	17	16	15	14
6	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	22.7	25	25	25	25	25	24
7	نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة	6.3	6	5.8	5.5	5.3	5	4.8
8	معدل وفيات الامهات	34	33	33	32	32	32	32
9	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص	93.9	95	96	97	98	98	98
10	معدل وقوعات التدرن	22.08	21.16	20.24	19.32	18.4	17.25	16.1
11	معدل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق	18.5	18	17.5	17	16.5	16	15.5
12	سرير / 1000 سكان	1.2	1.3	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8
13	التغطية باللقاح DIP3 الخناق والكزاز والسعال	% 75	% 80	% 82	% 85	% 87	% 89	% 90

المرأة

تحليل الواقع

1 - تعليم المرأة:

أ- معدلات الالتحاق في التعليم

- ظلت معدلات التحاق الذكور أعلى من الاناث بصورة عامة وللمراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية. يستثنى من ذلك مرحلة رياض الاطفال التي سجلت الاناث فيها معدلات التحاق أعلى من الذكور.
- ان معدلات التحاق الاناث للمرحلة الابتدائية اخذت بالتزايد تدريجيا بدءا من عام 2012 وان بقيت أدنى من معدلات التحاق الذكور. إذ تم تسجيل أعلى معدل التحاق للاناث للعام الدراسي 2014-2015 وبمعدل 107 للمرحلة الابتدائية يقابلها 112 للذكور للمرحلة ذاتها وللعام الدراسي نفسه. وكذلك الحال بالنسبة للدراسة المتوسطة حيث سجلت نسب التحاق 97 % للذكور مقابل 70 % للاناث للعام الدراسي 2015-2016 ، أما في المرحلة الإعدادية فقد بلغت نسب التحاق الذكور 51 % مقابل 44 % للاناث للعام الدراسي 2015-2016 .
- كانت معدلات التحاق الذكور أعلى من الاناث في التعليم الجامعي...علما ان معدلات الالتحاق الجامعي للاناث ارتفعت من 13.4 في عام 2011 إلى 18.5 عام 2015 ...في حين سجلت معدلات التحاق الذكور في التعليم الجامعي زيادة من 15.5 عام 2011 إلى 20.2 عام 2015.

ب- نسب التسرب للمراحل الدراسية (الابتدائية والمتوسطة والاعدادية)

على الرغم من انخفاض معدلات التحاق الاناث مقابل الذكور في كافة المراحل الدراسية ظهرت في المقابل نسب تسرب أعلى للاناث مقارنة بالذكور والتي تناسبت طرديا مع تطور المراحل التعليمية ...اذ سجلت نسب تسرب الاناث ارتفاعا واضحاً مقارنة بالذكور في المرحلة الابتدائية وارتفعت هذه الفروقات في المرحلة المتوسطة وقد تم تسجيل أعلى نسبة تسرب للاناث للمرحلة المتوسطة في العام الدراسي (2016/2015) وبنسبة (4.7) يقابلها (3.6) للذكور للمرحلة والعام الدراسي ذاتهما.

ت- المسجلين للمراحل الدراسية كافة:

- تظهر مراجعة الاتجاه العام لحركة مؤشر المسجلين للمراحل الدراسية محدودية اهتمام العوائل بالتمكين المعرفي للاناث مقابل الذكور، اذ ظهرت بصورة عامة نسب أعلى للذكور من الاناث للمراحل الدراسية كافة. وقد تم تسجيل أعلى نسب للاناث في مرحلة رياض الاطفال بينما تناقصت تدريجيا مع تطور المراحل الدراسية
- أظهرت مؤشرات نسب الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم المهني ان نسب الذكور أعلى من الاناث وبفارق واضح علما ان أعلى نسبة من المسجلين الاناث إلى الذكور بلغت 25.9 % وقد تم تسجيلها في العام الدراسي (2013/2012) وأدنى نسبة من المسجلين الاناث إلى الذكور تم تسجيلها في العام الدراسي (2016/2015) وبواقع 23.6 % ، يستثنى من ذلك اتجاه حركة مؤشر نسب المسجلين في المعاهد العراقية، اذ اظهرت السنوات الدراسية (2010/2009، 2011/2010، 2012/2011، 2013/2012).
- ارتفاع نسب المسجلين الاناث مقابل الذكور الذي عاد وتراجع تدريجيا امام الذكور للسنوات التي تلت ذلك وقد بلغ ادنى مستوياته في العام الدراسي (2015/2014) وبواقع 41.7 % .

2 - المشاركة الاقتصادية:

- اظهـرت بيانات المسـح الاجتماعي والاقتصادي للأسـرة لعام 2014 ان نسـبة النسـاء العاملات إلى النسـاء النشـاطات اقتصاديـا بلغـت 78 % مسـجلة ارتفاعـا بسـيطاً عما تم تسـجيله عام 2012، اذ شـكلت النسـاء العامـلات إلـى النشـطات اقتصاديا نسـبة 77 % في عـام 2012.
- بلغـت نسـبة النسـاء العاملات فـي القطاع الخـاص إلى النشـطات اقتصاديـا 29 % في عام 2014 مسـجلة انخفاضـا عمـا تـم تسـجيله في عـام 2012 والبالغـة 32 % ... كما سـجلت النسـاء العاملات إلى النشـطات اقتصاديـا فـي القطـاع الحكومـي والعام نسـبة 46 % لعام 2014 مسـجلة ارتفاعا عما تم تسـجيله في عام 2012 والبالغة 41 % ، اي ان هناك ارتفاع بنسـبة 5 % للنسـاء العاملات في القطاع العام وانخفاض بنسـبة 3 % للنسـاء العامـلات فـي القطـاع الخـاص وهـو مؤشـر يدل بوضـوح علـى توجه النسـاء إلـى العمل في القطـاع العام .

3 - صحة المرأة

- **الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة الاختصاص:**

ارتفـع هـذا المؤشـرخلال الأعـوام 2013 و 2014 و 2015 بشـكل تدريجـي إذ بلـغ 87.7 % و 91.5 % و 95.5 % علـى التوالـي، وهـو بذلـك يحقـق الغايـة المرجوة للهـدف المخطـط له والـذي يعكس مؤشـراً مهمـاً لتقويم مسـتوى الخدمـات الخاصة بالصحـة الانجابية.

- **الوفيات المبكرة بالأمراض غير الانتقالية للنساء لكل (100000) نسمة من السكان**

تقاربـت معـدلات الوفيـات المبكـرة للأمـراض غيـر الانتقاليـة الرئيسـة للنسـاء مـن الوفيـات الكلية للأسـباب والاعمـار كافـة خـلال السـنوات 2009 إلى 2015، علمـاً ان أعلى معدل تم تسـجيله بلغ 58.9 حالـة وفاة /امرأة لـكل 100000 نسـمة من السـكان في عـام 2010 في حيـن بلغ أعلى معدل عـام 2015 41 حالـة وفاة/ امرأة لـكل 100000 نسـمة مـن السـكان، وهو مؤشـر إيجابي يدل علـى انخفـاض الوفيات المبكرة للنسـاء.

- **الاصابة بسرطان الثدي لدى النساء**

يعد هذا المؤشـر من المؤشـرات الصحية المهمة التي ارتفعت نسـبها خلال السـنوات الاخيرة نتيجة للمحددات البيئيـة وتأثيـر العمليـات الارهابية على الاوضـاع الصحية بصورة عامـة وعلى الامراض السـرطانية بصورة خاصة. وقـد أظهـرت بيانـات وزارة الصحـة ارتفـاع نسـبة الاصابـة بسـرطان الثدي لدى النسـاء لتبلـغ أعلى نسـبها عام 2015 وبنسـبة 30.6 % ، بينمـا سـجلت ادنـى نسـبة لهـا عـام 2009 بلغـت 19 % ، وهـو ما يشـير إلـى تزايد النسـبة بصـورة مضطردة ويؤشـر حالة تسـتدعي التدخـل ببرامج صحية مدروسـة للحد مـن مخاطرها.

4 - الحماية الاجتماعية

•ان عدد المشـمولات بشـبكة الحماية الاجتماعية أكثر من عدد المشـمولين للسـنوات 2010-2015 وقد ارتفع عـدد المشـمولات عـام 2013 ليصل إلى 471318 مشـمولة بشـبكة الحمايـة الاجتماعية مقابـل 407189 من المشمول بالشـبكة للعام ذاته.

5 - الاوضاع الاجتماعية

- بلغت نسبة النساء اللاتي يترأسن اسر على المستوى الوطني، وفق مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق لعام 2016 10.5 % ، مع ملاحظة ان أعلى نسبة للنساء اللاتي يترأسن اسر سجلت في العاصمة بغداد 13.6 % ، تلتها محافظة السليمانية وبنسبة 12.3 % . وبالمقارنة مع السنوات السابقة.
- بلغت نسبة النساء المتزوجات على المستوى الوطني بعمر (12) سنة فأكثر 53.9 % ، وان أعلى نسبة للنساء المتزوجات للعمر أعلاه على مستوى المحافظات سجلت في محافظة المثنى 56.9 % . وفق مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق لعام 2016، كما بلغ متوسط العمر عند الزواج الاول للاناث (20.8) سنة.
- بلغت أعلى مستويات لحالات الزواج المسجلة على الصعيد الوطني 246430 حالة عام 2009. وبالمقارنة بين السنوات 2009 - 2016 نجد انخفاضاً في الإقبال على الزواج لتبلغ أدني مستوياتها عام 2014، ما انعكس سلبا على ديناميات المجتمع وحركته واستقراره. وظهر ذلك جليا بانخفاض حالات الزواج لتبلغ 190026 حالة زواج، إلا ان الإقبال على الزواج عاد وارتفع بعد ذلك وان لم يصل إلى مستوياته السابقة
- يقابل انخفاض مستويات الزواج ارتفاعاً في حالات الطلاق، إذ تؤشر بيانات مجلس القضاء الأعلى ارتفاع حالات الطلاق لتبلغ أعلى مستوياتها في عام 2011 وبعدد 59515 حالة طلاق. بالمقابل شهد عام 2016 ارتفاعا ملحوظاً لحالات الطلاق التي بلغت 56594 ألف حالة مقارنة ب 52028 الف حالة عام 2014.
- شهد المجتمع العراقي حالات عنف أسرى متصاعدة سجل أعلى مستوياته عام 2016، إذ بلغ عدد الحالات 8552 حالة عنف أسرى، وفق ما تم توثيقه من القضايا التحقيقية المسجلة والمنجزة والمتبقية في اقسام حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري في العراق.
- سجلت الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية دعاوى اعتداء على المرأة وبواقع 10701 دعوة في عام 2016، كان في مقدمتها العنف الجسدي واللفظي والنفسي.
- أثرت العمليات الإرهابية وعمليات النزوح والتهجير على المرأة بشكل خاص وتركت عدد كبير من الأرامل والمطلقات من معيلات الأسر ، وقد بلغ عدد النساء اللاتي تعرضن للاختطاف والاغتصاب او البيع والشراء وما تبعه من أضرار نفسية 4000 امرأة بحسب إحصاءات منظمة حرية المرأة في العراق لعام 2015.

المرأة في الاستراتيجيات القطاعية

- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق (2013-2017)
- الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية (2014-2018)
- إستراتيجية المرأة الريفية.

لم يتم تنفيذ الاستراتيجيات اعلاه بالمستوى المطلوب نظراً للظروف التي مر بها العراق خلال مدة إعداد هذه الاستراتيجيات.

التحديات

1. مـا تـزال العوامل الثقافيـة والاجتماعية تمـارس تأثيرها كمحددات رئيسـة لـلأدوار التنموية للمـرأة والرجل، فضـلاً عن ضعـف تفعيل بعـض القوانيـن الخاصة بتمكيـن المرأة.
2. إلغـاء وزارة الدولـة لشـؤون المـرأة ووزارة حقـوق الانسـان التي تعنـى بحقوق المـرأة وتنفيـذ البرامج التي تحقـق غايـات الهـدف الخامـس والسـادس عشـر من اهـداف التنميـة المسـتدامة بالشـراكة مـع الجهات المعنيـة الاخرى.
3. ارتفـاع معـدلات الـزواج المبكـر وزواج القاصرات رغـم تحديد قانون الأحوال الشـخصية لسـن الـزواج وتأثيره الصحـي علـى المـرأة وفي رفع معـدلات وفيات الأمهات، كمـا واجهت نسـاء العراق في السـنتين الاخريين عمليـات عنف ومتاجرة بالبشـر لا سـيما فـي المناطق التي تعرضـت للإرهاب والمشـاكل الامنية دون وجود برامج فاعلـة للعلاج والتأهيل النفسـي.
4. تدنـي معـدلات مشـاركة المـرأة فـي النشـاط الاقتصـادي إذ تبلـغ 14.5 %، 12 % في الريـف و 14 % في الحضر).
5. ان الموازنة العامة للدولة غير مستجيبة أو حساسة للنوع الاجتماعي.
6. وجـود خلـل كبيـر فـي توزيـع الادوار الاجتماعيـة والاقتصاديـة بيـن الرجـل والمرأة علـى نحو يعكـس تمييزا واضحـا ضـد المـرأة، مـع ارتفـاع وتائـر العنـف المبني علـى أسـاس النـوع الاجتماعي.
7. التزايد المستمر للأرامل وارتفاع حالات الطلاق والفقر واليتم.
8. ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في برامج الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة.
9. علـى الرغـم مـن تقلص نسـب الالتحاق بيـن الذكـور والاناث فـي جميـع مسـتويات التعليـم، إلا ان الفجوة المعرفيـة بيـن النسـاء والرجـال ما تزال واسـعة.
10. ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة:

- **انخفاض نسـبة المشـاركة في سـوق العمل بسـبب الثقافة المجتمعيـة القائمة علـى التمييز المبني على أسـاس النـوع الاجتماعي.**
- **تدني نسـبة مشاركة النسـاء في القطاع الخاص بسـبب هيمنة التقاليد والعادات الاجتماعية، وضعف تفعيـل قانـون العمل فضلاً عـن محدودية القروض الممنوحة للنسـاء.**

11. ضعف البناء المعرفي والمهاري للمرأة:

- **هيمنـة القوالـب النمطيـة المبنيـة علـى الثقافـة الذكورية التـي تدعم خيـارات التمييز على أسـاس النـوع الاجتماعـي فـي ميـدان المعرفـة والتعلم.**
- **ارتفاع نسب تسرب الفتيات في المدارس.**
  - **الزواج المبكر الناجم عن الثقافة المجتمعية وارتفاع مستويات الفقر.**
  - **صعوبة الوصول إلى المدارس وتباعد المسافات في الأرياف.**
  - **الافتقار إلى سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي.**

12. هشاشة الأوضاع الصحية المرأة:

- **نقـص الخدمـات الصحيـة للنسـاء الناجمة عـن محدوديـة المراكـز الصحية المعنيـة بالصحـة الانجابية وتنظيم الأسـرة.**
- **نقص الملاكات الطبية النسوية لا سيما في الريف.**
- **ضعف الوعي بالكشف المبكر عن الامراض النسائية مثل سرطان الثدي والرحم.**

الأهداف

الهدف الاول: تمكين المرأة علمياً ومعرفياً

وسائل تحقيق الهدف:

1. خفض نسب تسرب الفتيات من المدارس من خلال:

- **اعتماد السياسات والبرامج والأنشطة الواردة في استراتيجية التخفيف من الفقر (وردت في فصل سابق).**
- **زيادة عدد المدارس المخصصة للبنات في التعليم الثانوي في المناطق الريفية .**

2. زيادة معدلات التحاق الفتيات في التعليم الابتدائي لا سيما في الأرياف.

- **تفعيل قانون التعليم الالزامي.**
- **ربط منح الحماية الاجتماعية بالتحاق واستمرار الفتيات بالدراسة للعوائل المشمولة بالمنح.**
- **اتخاذ اجراءات قانونية تجاه العوائل التي لا ترسل بناتهن للدراسة في السن المحدد.**

الهدف الثاني : تمكين المرأة اقتصادياً

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل.

- **زيادة فرص التدريب الموجهة للنساء.**
- **توفير تسهيلات الاقراض للنساء.**

2. زيادة نسبة التحاق المرأة بالقطاع الخاص.

- **تفعيل قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 بالتركيز على الفصل العاشر (حماية المرأة العاملة) بما يسهم في دعم مشاركة المرأة في سوق العمل.**
- **خلق فرص عمل مناسبة ومضمونة في القطاع الخاص .**
- **زيادة عدد القروض الصغيرة الممنوحة للنساء.**

الهدف الثالث : تمكين المرأة صحياً.

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين الخدمات الصحية الموجهة للنساء.

- **زيادة عدد مراكز الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة لا سيما بالأرياف.**
- **تعزيز المراكز بالملاكات الطبية الاختصاصية النسوية في المناطق الريفية.**
- **تأهيل قابلات ماهرات للتوليد في المناطق البعيدة والنائية.**
- **تدريب الملاكات الطبية النسوية في المناطق الريفية والفقيرة.**

2. رفع مستوى الوعي بأهمية الكشف المبكر عن الامراض النسائية مثل سرطان الثدي والرحم.

الهدف الرابع : تمكين المرأة في المناطق المتضررة من الاعمال الإرهابية.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تعزيز دور المرأة في عملية البناء والتنمية تجسيداً لمبدأ تكافؤ الفرص.
2. تبني برامج تدريبية لوضع فقرات القرار (1325) موضع التنفيذ بتدريب النساء في مدة السلم.
3. فتح نوافذ قانونية للمرأة النازحة ليكون ملجأها الأساس في التعرف على حقوقها وكيفية اكتسابها.
4. تبني سياسة اقتراضية صديقة المرأة وبضمانات ميسرة وترتبط بأدائهم الانتاجي من أجل تيسير وصول المرأة النازحة والفقيرة والمعيلة لأسرتها إلى الموارد المالية.
5. تشجيع الصناعات التقليدية كفرص عمل ناجحة للنساء مع تقديم الحوافز المشجعة لهن ودعمهن مادياً ومهارياً وتسويقياً.
6. اعتماد سياسة محفزة لتعليم الاناث والنساء ومحو أميتهن من خلال الإعلان عن حوافز مالية وأخرى اعتبارية لتشجيعهن الالتحاق بمراكز محو الامية او منعهن من التسرب من المدارس بما يضمن استمرارهن بالدراسة.
7. ربط جميع السياسات المناصرة للمرأة والتي تمنحها حقوقاً تشجيعية ومحفزة بالشهادة الصحية لها ومن خلال تقديم أوراق صحية ثبوتية تؤكد قيامها بالمتابعة الدورية الوقائية او العلاجية، وبما يعزز مشاركتهن بعملية التنمية وإعادة الاعمار والبناء.

الهدف الخامس : توسيع مشاركة المرأة في القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف:

1. توفير حاضنات أعمال تساعد على خلق بيئة ممكنة للمرأة في القطاع الخاص.
2. اعتماد آليات الضمان الاجتماعي للمرأة على وجه الخصوص للمهن والأعمال التي تمارسها المرأة في القطاع الخاص.

الشباب

تحليل الوقع

أولا: الشباب والتعليم

معدل الالتحاق

ارتفع معدل التحاق الفئة العمرية (15-17 سنة) بصورة مضطردة بين عامي2009 و 2016 من 16 % إلى 29 %، وهو أمر يعكس مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التعليم كخطوة اساسية نحو تمكين الشباب، كما تظهر المعطيات التقدم في معدلات التحاق الاناث عن الذكور للفئة العمرية ذاتها.

ثانيا : النشاط الاقتصادي للشباب

اظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2014 ان نسبة الشباب العاملين للفئة النشطة اقتصاديا ضمن الفئة العمرية (15-29) سنة بلغت 82.4 % ، مقارنة بما سجل عام 2012 للفئة العمرية اعلاه 81.4 % ،بلغت نسبة الاناث منهم 59.7 % عام 2014 ، وبذلك سجلت انخفاضاً عن ما تم تسجيله في عام 2012 والبالغة 61.5 % .

ان نسبة الذكور الشباب العاملين إلى الفئة النشطة اقتصاديا بلغت 85.7 % مقابل 59.7 % من الاناث، وهو مؤشر يظهر فارقاً كبيراً بين الذكور والاناث من الشباب، وان أعلى نسبة من العاملين إلى السكان النشطين اقتصاديا لفئة الشباب ظهرت في محافظة كركوك 94.8 % وأقلها في محافظة الأنبار وبنسبة 66.7 % .

بلغت نسبة العاملين الشباب إلى النشطين اقتصاديا في الحضر 78.5 % مقابل 87.6 % في الريف عام 2012، ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 80.7 % في الحضر مقابل 86.7 % للريف عام 2014.

بلغت نسبة العاملين من الشباب إلى النشطين اقتصاديا في القطاع الخاص عام 2012 55.3 % ، ارتفعت لتبلغ 57.3 % عام 2014، اما في القطاع الحكومي فكانت النسبة متقاربة جدا إذ بلغت 21.8 % عام 2012 و 21.7 % عام 2014.

التحديات

1. تفشي ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب وعدم الالتزام بتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بهذا الموضوع.
2. سوق عمل محدود التجانس وضعيف الكفاية مع توسع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وصعوبة الوصول إلى الائتمان المصرفي.
3. تردي مناخ الاستقرار والأمان وضعف سلطة القانون وانعكاس ذلك على تفاقم مشكلات التشظي المجتمعي، وضعف التماسك الاجتماعي فضلاً عن هيمنة القوانين الموازية (العشائرية، والأعراف.....).
4. ارتفاع معدلات التسرب من المدراس لا سيما في مرحلتي المتوسطة والاعدادية.
5. ارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج وانسداد الافاق المستقبلية امام الشباب داخل بلدهم.
6. ارتفاع معدلات الإدمان على المخدرات والكحول بين الشباب.
7. ضعف الشعور بالمسؤولية والالتزام والجد والمثابرة والإخلاص وروح المواطنة.

الأهداف:

الهدف الاول : الالتزام بتنفيذ السياسات والخطط والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالشباب.

وسائل تحقيق الهدف

1. دعم خطط وبرامج تنفيذية للتشغيل تستوعب الشباب.
2. فتح آفاق المستقبل للأعداد المتزايدة من الشباب في إطار الدخول العراق مرحلة الهبة الديمغرافية بما يضمن دورهم الإيجابي في التنمية ويعزز من الحس الوطني لهم.
3. متابعة فاعلة للخطط والبرامج والسياسات والاستراتيجيات وتحديد المعوقات التي تواجه تنفيذها .

الهدف الثاني : توفير بيئة ممكّنة للشباب:

- التمكين الاقتصادي للشباب

وسائل تحقيق الهدف:

1. إلزام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطط والبرامج والسياسات الوطنية الهادفة إلى تمكين الشباب إقتصادياً.

2. تطوير البرامج التعليمية والتخصصات العلمية التي تتسق مخرجاتها التعليمة مع متطلبات سوق العمل
3. زيادة القروض الممنوحة للشباب بهدف إقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل لا سيما شباب الريف وسكان العشوائيات.
4. تفعيل دور القطاع الخاص وانشاء حاضنات اعمال في المحافظات والاقضية لتحتوي مشاريع الشباب وتهيئة مستلزمات بنائها ونموها وانطلاقها للتخفيف من بطالة الشباب وفقرهم.

- التمكين الثقافي - الاجتماعي للشباب

وسائل تحقيق الهدف

1. نشر ثقافة التسامح والحوار والتلاحم المجتمعي من خلال توظيف الاعلام وتكنولوجيا الاتصال لرفع مستوى الوعي بأهمية التسامح والحوار والتلاحم المجتمعي وبما يعزز ثقافة التسامح والقبول بالآخر.
2. التوسع في انشاء المراكز الرياضية والترفيهية للشباب.

- التمكين للشباب في المناطق المتضررة من الاعمال الإرهابية:

وسائل تحقيق الهدف:

1. دورات تدريبية ذات طابع انتاجي تستهدف تعزيز مهارات الشباب في هذا المجال.
2. بناء قيادات شبابية منتجة مبادرة منجزة تعزز دورهم الفاعل في الحياة العامة.
3. احتواء النسبة المرتفعة من الشباب النازح بما يضمن حمايتهم من الانحراف واعمال العنف.
4. برامج متخصصة ذات بعد نفسي تستهدف الشباب في نزاع مع القانون والشباب المتأثر من الاعمال الارهابية.
5. تقديم الدعم والرعاية المطلوبة للشباب الذين تعرضوا للاستغلال او العنف او سوء المعاملة لتعزيز رفاهيتهم وتسهيل إعادة دمجهم في المجتمع.

التنمية الاجتماعية :

شهدت بعض برامج وأنشطة العمل الاجتماعي في العراق خلال السنوات الماضية استجابة ملحوظة نتيجة لتعاظم المشكلات الاجتماعية وما أفرزته تحديات الإرهاب والعنف والنزوح، تتمثل في تنوع البرامج لمعالجة الفقر وتأمين الحماية الاجتماعية ومكافحة البطالة ما بين الضمان الاجتماعي والتدريب وتنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية للأسر الأشد حاجة وللأطفال المعاقين وتأهيل المودعين ثقافياً وتربوياً من خلال تمكين العنصر البشري ودراسة الظواهر المتعلقة به والمعبرة عنه وبما يضمن استثماره على أحسن وجه في برامج وخطط التنمية .

تحليل الواقع:

الفئات الهشة

الطفولة

تعد الفئة العمرية (0-17) الفئة الأعلى وزنا من بين الفئات العمرية ألاخرى وتمثل 45.8 % من سكان العراق، منهم 43.6 % في الحضر و 51.4 % في الريف.

1 - الايتام

• لم يشهد عدد دور الدولة للأيتام تطورا ملحوظا خلال المدة 2012-2016، واستمر عددها الكلي 22 داراً في بغداد والمحافظات.

• شهد مؤشر أيتام/ باحث اجتماعي انخفاضا كبيرا خلال المدة 2013-2015 وتراوح بين 4.6-5.8 بسبب الاوضاع الامنية، ووصل المؤشر إلى ما دون المستهدف الذي يبلغ 9.2 لعام 2015، و 8.8 المستهدف في العامين 2016 و2017.

• شهدت أعداد الأيتام في دور الدولة انخفاضا وصلت إلى 365 في عام 2016 للأسباب التي ذكرت، فضلاً عن نجاح تطبيقات برامج الدمج الأسري، كما ان تأخر بناء وتأثيث دور الأيتام حال دون تحقيق البرامج المخططة.

2 - المسنون

• على الرغم من ان العراق يعد من البلدان الفتية، إلا ان ارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان البالغ نحو 70 سنة، يجعل التركيب العمري للسكان يتجه نحو ارتفاع معدلات المسنين. اذ بلغ معدل السكان من كبار السن 65 عاما فأكثر نحو 1.141 مليون نسمة عام 2015، ومن المتوقع ان يرتفع عدد السكان المسنين في العراق ليصل إلى 2.242 مليون نسمة عام 2030.

• لم تشهد أعداد دور المسنين تطوراً خلال المدة 2013-2015 ، اذ بلغ عدد المسنين في دور الرعاية الاجتماعية 660 شخصاً يتوزعون على 12 داراً فقط .ازداد عدد الدور بواقع دار واحدة لتصبح 13 داراً عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 8.3 % .

3 - المعاقون:

بلغ عدد المعاقين في العراق وفقاً لمسح الجهاز المركزي للإحصاء عام 2016 حوالي 1.200.000 مليون ومئتي ألف معاق. وبلغ عدد معاهد المعاقين 49 معهداً طوال المدة 2013-2015 ارتفع إلى 51 معهداً عام 2016 بواقع معهدين وبنسبة زيادة قدرها 4.1 % .

4 - دور الحضانة

- لم تشهد دور الحضانة تطورا ملموساً خلال مدة الخطة السابقة، بل العكس انخفض عددها لتبلغ 41 داراً عام 2016 بعد ان كانت 42 داراً خلال السنوات التي سبقتها، بنسبةانخفاض قدرها 2.4 % .
- وفيما يتعلق بمؤشر طفل /حضانة، استهدفت الخطة السابقة 2013-2017 الابقاء على معدل يقارب 59 طفل /حضانة عام 2012، غير ان التحديات الاقتصادية وتدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، جعل المؤشر يسجل انخفاضاً مستمراً خلال السنوات 2013 - 2015 ، ثم عاد إلى الارتفاع قليلا خلال عامي 2015 و2016 بنسبة 2.8 % فقط..

5 - الاحداث في نزاع مع القانون

بلـغ عـدد مـدارس ودور الملاحظـة للمحكومين والموقوفين والمشـردين الأحـداث 8 دور خـلال الأعوام 2013 و2014 .انخفضـت فـي العامين التاليين 2015 و 2016 إلى 7 دور وبقي العـدد دون المخطط المطلوب 12 داراً، وبلـغ مجمـوع الاحـداث المحكومين فيها 671 حدثاً عـام 2015، منهم 627 ذكـور و 44 اناث.

6 - شبكة الحماية الاجتماعية: المستفيدون من إعانات شبكة الحماية الاجتماعية

- بلغ اجمالي المسـتفيدين من إعانات شـبكة الحماية الاجتماعية عام 2013 نحو 878507 مسـتفيداً، إرتفعت فيهـا نسـبة المسـتفيدات مـن الاعانـة بنسـبة 53.6 % عن المسـتفيدين مـن الذكـور. وارتفـع اجمالي عدد المسـتفيدين مـن الاعانـات فـي العام 2014 إلـى 884297 بنسـبة زيادة بسـيطة قدرهـا 0.66 % عن العام 2013 ..وكانت نسـبة المسـتفيدات أيضاً أعلى من نسـبة المسـتفيدين الذكور، وهو أمر قد يعود إلى ارتفاع نسـبة النسـاء اللواتي يترأسـن أسـرهن ويتولين اعالتهن من الارامل.
- انخفـض اجمالـي عدد المسـتفيدين من الشـبكة عـام 2015 وبلـغ 819176 ، بنسـبة قدرهـا 7.4 % مقارنة بالعـام 2014، وذلـك بسـبب الازمة المالية التي مـرت بها البلاد، لكن إجمالي المسـتفيدين عاد إلى الارتفاع ليصـل إلـى 905773 فـي العـام 2016 وبنسـبة قدرهـا 10.6 % عـن العـام 2015... غيـر ان نسـبة الانـاث المسـتفيدات انخفضـت مـن اعانات الشـبكة إلـى 45.7 % في العـام 2016 مقارنـة بعدد المسـتفيدين من الذكـور.... بسـبب فتـح بـاب التقديـم للحصـول علـى إعانات شـبكة الحمايـة الاجتماعية لرؤسـاء الأسـر من الذكـور والانـاث بواسـطة الانترنت إذ انخفضت نسـبة الانـاث لان الغالبية من المتقدمين من رؤسـاء الأسـر مـن الذكور.
- أمـا عـدد الباحثيـن العامليـن فـي شـبكة الحمايـة الاجتماعية فقـد ارتفـع إلى 1280 خـلال العاميـن 2015 و2016، وقـد تضاعـف بذلـك إلـى ما يقـرب 21 مرة عمـا كان عليه في العـام 2013 .. وأكثر مـن 15 مرة عـن العـام 2014. وهذا المؤشـر أعلى بكثير مما اسـتهدفته الخطة فـي عام 2017.فقد تـم تعيين (1250) باحثـا اجتماعيـا في بغـداد والمحافظات كافة لغرض تقييم وتحسـين درجة الاسـتهداف في شـبكة الحماية الاجتماعيـة والتقليـل مـن تسـرب المنافـع إلـى غير الفقـراء وزيـادة التغطيـة للمتقدميـن للشـمول بإعانة الحمايـة الاجتماعية.

التحديات:

1. ارتفـاع نسـبة الأشـخاص ذوي الإعاقـة والاحتيـاج الخـاص إذ بلـغ عـدد المعاقين وفقـاً لمسـح الإعاقة في العـراق عـام 2017، نحـو (مليـون ومئتي ألـف) معاق.
2. ضعف الخدمات المؤسسية للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
3. ضعف الوعي بتعليم وتأهيل وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.
4. تعطل الأدوار التنموية لمؤسسات العمل الاجتماعي في المؤسسات التي تعرضت للعمليات الإرهابية.
5. استمرار معدلات الفقر المتعدد الابعاد بالارتفاع لا سيما في المحافظات التي تعرضت للارهاب.
6. ارتفاع معدل عمالة الأطفال وزيادة حالات العنف ضد الأطفال والنساء.
7. ارتفاع معدلات الزواج المبكر للأناث (زواج القاصرات) وما صاحبها من ارتفاع في مستويات الطلاق.
8. تفاقـم المشـكلات الاجتماعيـة ومـا نجـم عنهـا مـن مظاهـر سـلوكية انحرافيـة هـددت بمجملهـا الامـن الانسـاني وفـرص اسـتقرار المجتمـع واسـتدامته (الإدمان علـى المخـدرات والمسـكرات والتدخين وضعف الجانـب الرقابـي عليها).

9. ضعف منظومات الضبط التربوي والإرشاد والتوجيه النفسي.
10. ضعف الروابط الأسرية وتدني مستويات التماسك والالتزام الاجتماعي.

الأهداف

الهدف الاول : خفض نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية الوقائية والعلاجية وخدمات الصحة الانجابية.
2. خفض معدلات الفقر.
3. خفض نسبة حوادث المرور.
4. تمكين ودمج المعاقين في المجتمع من خلال منحهم القروض لإقامة مشاريع مدرة للدخل.
5. تنفيذ استراتيجية الصحة الانجابية وصحة الأم والطفل وتحسين تدابير الصحة والسلامة المهنية.
6. تطوير برامج تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات وفحوصات المقبلين على الزواج، وبرنامج الرعاية المتكاملة لصحة الطفل دون الخامسة.
7. بناء قواعد معلومات دقيقة للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص واعداد مسوح متخصصة لهم.

الهدف الثاني : تحسين مستوى الخدمات المؤسسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.

وسائل تحقيق الهدف

1. تطوير المواد التعليمية لمعاهد ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.
2. تحسن التشخيص المبكر للأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الصحية.
3. زيادة عدد المراكز المتخصصة وتوفير الأطباء المتخصصين والفنيين.
4. توسيع الدراسة بهذا التخصص في كليات الطب وتطوير البحث العلمي في هذا المجال.

الهدف الثالث: رفع الوعي والمشاركة المجتمعية بتعليم ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص في المدارس الابتدائية والثانوية

وسائل تحقيق الهدف

1. تعديل التشريعات الداعمة للدمج التربوي وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص
2. نشر ثقافة الدمج التربوي في البيئة المدرسية لتعزيز فرص تقبل عملية الدمج التربوي في المجتمع.
3. تهيئة البيئة المدرسية والصفية بشكل يتناسب مع تحقيق الدمج التربوي.
4. تطوير وتكييف المناهج، وطرائق التدريس والتقويم والاختبارات وإعداد الأدلة الخاصة بالمعلمين وجداول تعزيز سلوك الأطفال ذوي الإعاقة، لتسهيل عملية التعليم بشكل يتناسب مع تحقيق التعليم الدامج.
5. تطوير خطط لرفد وتمكين الملاكات الخاصة بالدمج التربوي من خلال.

- **توفير درجات وظيفية لتعيين المعلمين والمدرسين لتغطية حاجة المدارس الدامجة.**
- **تهيئة برامج لتأهيل الملاكات التعليمية المتخصصة في مجال التربية الخاصة.**
- **تقديم الحوافز التشجيعية المادية والمعنوية لدفع العمل في هذا المجال.**

6. توسيع مراحل تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص الدامجة لتشمل المراحل التعليمية كافة.
7. اعتماد آلية موحدة لتشخيص العوق يعتمد على النموذج الاجتماعي.

الهدف الرابع : خفض معدل عمالة الأطفال:

وسائل تحقيق الهدف:

1. الحد من التسرب الدراسي.
2. خفض معدلات الفقر.
3. وضع ضوابط رسمية للحد من التشرد والتسول وتعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للظاهرة.
4. إعداد دراسات مسحية تحليلية لظاهرة التسرب من المدارس الابتدائية والثانوية لا سيما في المحافظات الأشد فقرا ومناطق العشوائيات.
5. ضمان توفير التعليم الأساس في المناطق الفقيرة.
6. تنفيذ برامج التخفيف من الفقر للأسر في المناطق الشعبية والعشوائيات كتطبيق برنامج القروض الميسرة.
7. تطبيق برامج حاضنات الأعمال للنساء الفقيرات وحسب الميزة النسبية للمناطق.

الهدف الخامس : خفض حالات العنف ضد الأطفال.

وسائل تحقيق الهدف:

1. خفض معدل العنف الأسري والمدرسي والحد من حالات تجنيد الأطفال بكل أشكالها.
2. تطوير وسائل الضبط التربوي والاجتماعي وتحسين ثقافة الأسرة باتجاه العنف ضد الاطفال.
3. تحسين الرقابة على ممارسة العنف المدرسي ضد الأطفال وتبني آليات تسمح للطفل للإبلاغ عن الانتهاك الذي يتعرض له.
4. توسيع تجربة الباحث الاجتماعي والنفسي في المدارس.

الهدف السادس : خفض معدلات جنوح الإحداث

وسائل تحقيق الهدف:

1. تعزيز وسائل الضبط المؤسسي وغير الرسمي.
2. تحسين برامج الدمج المجتمعي للجانحين.
3. الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات.

4. الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.
5. إعداد دراسات للدمج المجتمعي للجانحين بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
6. إعادة تأهيل الجانحين من خلال زجهم ببرامج تدريبية في المجالات الحياتية والمهنية.

الهدف السابع : خفض مستويات الإدمان على المخدرات والمسكرات والتدخين

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحسين وسائل الضبط المؤسسي الرسمي وغير الرسمي.
2. تعزيز فرص تطبيق التشريعات الخاصة بمعالجة تفشي المخدرات والمسكرات والتدخين.
3. تحسين الجانب الرقابي بزيادة الرقابة على المنافذ الحدودية وتحسين الرقابة الداخلية على المقاهي والمحال العامة.
4. رفع مستوى الضبط التربوي والإرشادي والنفسي في المدارس.
5. تعزيز حكم القانون والنفاذ للعدالة.
6. تفعيل دور الرقابة الداخلية لوزارة الداخلية والصحة ومجالس المحافظات ومؤسسات الضبط والرقابة الأخرى (كالمؤسسة الدينية والعشائرية...).
7. برامج خاصة لمعالجة المدمنين ورعايتهم وتأهيلهم.

الهدف الثامن : خفض نسبة الزواج المبكر للاناث

وسائل تحقيق الهدف

1. خفض نسبة التسرب الدراسي للاناث في المدارس الابتدائية والثانوية.
2. تحسين ثقافة المجتمع باتجاه رفع سن الزواج للاناث.
3. تفعيل تطبيق إلزامية التعليم بين الاناث.
4. تطبيق برنامج التعليم الأساسي.
5. نشر صفوف محو الأمية لا سيما في المناطق الريفية والنائية.

الهدف التاسع: تأهيل البنى التحتية وادماج الفئات الهشة في المناطق المتضررة من الإرهاب

وسائل تحقيق الهدف

1. تهيئة العيش الآمن للأسر العائدة إلى مناطقها وتعزيز حماية حقوقهم وكرامتهم الانسانية
2. دعم الفئات الهشة (المرأة، الطفل، ذوي الاحتياجات الخاصة....) وتعزيز فرص البناء السليم للطفولة.
3. برامج وطنية لتأهيل الافراد والأسر والمجتمعات المحلية في المناطق المحررة.
4. استلحاق الأجيال الضائعة المتأثرة بالنزوح والفقر والامية.
5. تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وضمان التغطية الشاملة لنظم الحماية الاجتماعية بين السكان.

الهدف العاشر: تحسين جودة نوعية الحياة

وسائل تحقيق الهدف

1. تطوير كفاءة الخدمات الاجتماعية وفقاً للمعايير العالمية، وتيسير الوصول إليها.
2. تأمين إيصال الإعانات والمساعدات لمستحقيها دون غيرهم.
3. رفع مستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في مختلف الأنشطة.
4. تحفيز أخلاقيات العمل التطوعي، وتطوير برامج التكافل والتضامن الاجتماعي.
5. توثيق أواصر الأسرة العراقية، والمحافظة على تماسكها وتفاعلها وقيمها.
6. تطوير الأنظمة والتشريعات التي تكفل حق المواطن وأسرته في حالة العجز والشيخوخة.
7. تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالمتغيرات السكانية، والظواهر الاجتماعية.
8. الاستفادة القصوى من النافذة الديمغرافية؛ لتحقيق الأهداف التنموية.
9. رفع مستوى الخدمات المقدمة في اصلاحيات الاحداث والكبار وفقاً للمعايير الدولية.

جدول (40)

المؤشرات المستهدفة للتنمية الاجتماعية للسنوات 2018-2022

ت	المؤشر		بيانات الموقع			بيانات المستهدف				
			2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
1	المعوقين	عدد معاهد المعوقين	51	51	53	54	54	55	55	56
2		معوقين/ معلم	—	—	6	7	8	8	8	8
3		معوقين/ باحث	—	—	18	19	19	20	21	21
4	عدد ذوي الإعاقة البصرية والحركية المرحلين من وزارة العمل إلى وزارة التربية لإكمال الدراسة الثانوية		15/14	16/15	17/16	18/17	19/18	20/19	21/20	22/21
			—	—	30	35	37	40	42	45
5	تعيين معين متفرغ من الموظفين		—	1797	4671	2000	2500	3000	3500	4000
6	تعيين معين متفرغ من غير الموظفين		—	24594	39252	58822	63822	73822	88822	108822
7	انشاء مراكز لتأهيل التوحد في بغداد والمحافظات		—	1	1	1	1	2	3	4

الفصل العاشر

الاستدامة البيئية

تحليل الواقع

1. الظواهر المناخية

يتأثـر العـراق بظواهـر متعددة خاصة بالتغيـرات المناخية ولعل مـن أبرزها ظاهرة الاحتباس الحـراري والتي بدأت تؤثـر بشـكل ملحوظ فـي العراق وفـي المنطقة برمتها ، بسـبب تناقـص المـوارد المائية ومنها كميـة الأمطار وتزايـد المعـدلات السـنوية للحرارة والرطوبـة وتزايد معـدلات التبخر والعواصـف الترابية . ولقد سـعى العراق إلـى رصـد هـذه التغيـرات من خـلال محطات الرصـد إذ ان نسـبة عدد المحطـات التي تزيـد فيها كميـة الأمطار المتوقعـة عـن المعـدل العـام للموسـم 2016– 2017 بلغت 50 % من مجمـوع محطات الدراسـة البالغة 16 محطـة ، أمـا نسـبة عـدد المحطـات التـي تقـل فيها كميـة الأمطـار عن المعـدل العام فقـد بلغـت 50 % من مجمـوع المحطات.

ان ارتفـاع درجـات الحـرارة العاليـة في العـراق يؤدي إلى ضيـاع ما يقـارب 75 % من الأمطار السـاقطة وتحولها إلـى بخـار، فـي حيـن أن مـا نسـبته 20 % منها يتحول إلـى مياه سـطحية و 5 % منهـا يتحول إلى ميـاه جوفية. ولغـرض الحـد مـن هذه الكميـات الكبيرة الضائعة عـن طريق التبخر ينبغـي العمل على اتخاذ عـدد من الإجراءات لغـرض حفـظ هذه النسـبة وكذلك العمـل على تجميع هـذه الكميات والاسـتفادة منها.

البصمة البيئية Ecological Footprint

هـي علاقـة الأحيـاء بمحيطهـا الخارجي. فكلمـا تزداد رقعـة البيئـة الفيزيائية يزداد معهـا وجود التلـوث. ونظرا لأن العـراق يعانـي من العجـز البيئي رغم انخفـاض البصمة البيئية بسـبب انخفاض القدرة الحيويـة لجميع أراضي البصمـة عن المعـدلات العالمية، لـذا ينبغي:-

- إطلاق حملات توعية مسـتمرة للمسـاعدة في فهم مفهوم البصمة البيئية مع طرائق احتسـابها والبيانات التي تتطلبها.
- تحديـد مصـادر الطاقة المتجددة والنظيفة مع تشـغيلها مع صيانتها والتحول لإسـتخدامها، وخاصة الطاقة الشمسـية لتقليـل الطلـب على مصـادر النفـط والغاز وخفـض الانبعاثـات الكربونية مـع رفع الوعـي البيئي والاسـتهلاكي للحد من اسـتنزاف الموارد.
- الحد من النمو العشوائي والتجاوز على الأراضي الزراعية الذي له علاقة بزيادة المساحة المبنية.
- حماية البيئة البحرية والإدارة الجيدة لمناطق صيد الأسماك والتي تشكل جزءًا مهما من القدرات الحيوية.
- الاسـتغلال الأمثـل لمصـادر الميـاه وإسـتخدام التقنيـات الحديثـة في الـري لزيـادة المسـاحات المزروعة، وحسـن إدارتهـا ودعـم الانتـاج الزراعـي للتقليل من الاسـتيراد.

البصمة المائية Water footprint:

- وتشـير إلـى كميـة الميـاه التـي نحتاجها لانتـاج أي منتـج سـواء كان زراعي أم صناعـي، لكل من الإسـتخدام المباشـر وغيـر المباشـر للمياه من قبـل المسـتهلكين أو المنتجين، ويعبر عنهـا باللتر أو المتـر المكعب لكل مواطن في السـنة، وتقسـم على قسـمين: هما بصمة مائية داخلية وتعني كل المياه التي يتم اسـتهلاكها داخـل الدولـة , وبصمـة مائيـة خارجية وهـي مجموع البصمـات المائية للسـلع التي يتم اسـتيرادها من خارج البـلاد مقسـوما على عدد سـكانها, وتعتمـد البصمة المائيـة لأي دولة علـى عاملين أساسـيين هما معدل اسـتهلاك الفـرد للمياه وكفاءة نظـام إدارة المـوارد المائية في تلـك الدولة.
- ونظـرا لمـا يعانيـه العـراق من شـحة في الميـاه، إذ يقـع ضمن خـط الفقـر المائي للأعـوام الـ15 القادمة، فانـه لابـد من تحسـين أنظمة إدارة المـوارد المائية وتقليـل الهدر فيهـا، باعتماد البصمة المائيـة و "المياه

الافتراضية"، والتي تعني المياه المتجسدة أو المتضمنة في المنتج أي الكامنة فيه. ان ميزانية أي دولة للمياه الافتراضية لابد أن تتكون من كمية المياه الافتراضية المدخرة من عملية استيراد المحاصيل مطروح منها كمية المياه الافتراضية للمنتجات والمحاصيل المصدرة من الدولة نفسها إلى الخارج والناتج سيكون كمية المياه المدخرة أو التي تم توفيرها من خلال التجارة الخارجية. ويمكن ان يغير ذلك من مفهوم سياسة الاستيراد والتصدير كافة السلع والمواد الأولية من خلال عمل موازنة لكميات المياه المستعملة في زراعة أي محصول واتخاذ القرار بإبعاد بعض الأصناف التي تستنزف الموارد المائية، وكل ذلك في محاولة لتحقيق الأمن المائي من خلال حساب كميات المياه اللازمة لانتاج المواد الغذائية المصدرة او المستوردة وعمل موازنة مائية بناء على ذلك.

- ولكون العراق بلد زراعي وذو موارد مائية عذبة وتربة خصبة في بعض مناطقه الوسطى والجنوبية وجزء من المناطق الشمالية والتي تبلغ نحو8 مليون هكتار أي تمثل نسبة 13 % من مجموع مساحة البلاد، وان إجمالي خزين العراق من المياه العذبة السطحية لحوضي دجلة والفرات وروافدهما هو 156,8 مليار متر مكعب وان معظم التصاريف أي نحو 70 % تحدث في الأشهر آذار ونيسان ومايس وحزيران وهي أشهر ذوبان الجليد في المنطقة الشمالية. ونظرا لكون مناخه حار جاف لفترات طويلة من السنة (6 أشهر تقريباً) لذا فان إجمالي مياهه العذبة متكونة من مياه زرقاء فقط أما المياه الخضراء فكميتها ضئيلة جدا بسبب قلة الأمطار السنوية وقصر فصلي الشتاء والخريف إذ أن معدل الأمطار السنوي في العراق 220 ملم في أفضل الظروف المناخية.
- ومما سبق يمكن أن نلخص واقع العراق الزراعي بما يأتي :

- يعاني العراق من قلة موارده المائية العذبة بسبب التغيير المناخي والظروف الأخرى الخاصة بدول الجوار وبالتالي فان محتوى المياه الزرقاء العراقي حرج جدا.

- أما المياه الخضراء فتعد ضئيلة جدا كون مناخه حار جاف معظم أيام السنة مع قلة الأمطار المتساقطة.

- أما المياه الرمادية فهي كثيرة بسبب ضعف التشريعات البيئية التي من شأنها أن تحمي أنهارنا من التلوث اليومي.

لا يمكن حساب البصمة المائية بدقة وذلك لكثرة العوامل المؤثرة في قيمتها لكن يمكن وضع قيم تقريبية ، بحيث يتمكن صناع القرار والشركات والمؤسسات العاملة في مجال ترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة المياه من تحديد أفضل الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من هدر المياه وتوفير مياه عذبة آمنة وصحية.

2. الواقع البيئي في العراق حسب العناصر الرئيسة للبيئة وكالآتي :-

2-1 الهواء: تشهد البيئة العراقية حاليا تدهور في نوعية الهواء والتي تؤثر بصورة سلبية على الواقع البيئي والصحي، حيث ازدادت معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي المزمنة ومعدلات الحساسية ويمكن ان يعزى أسباب تدهور نوعية الهواء إلى :

- **الزيادة الكبيرة في أعداد المركبات بشكل عام إذ تشكل المركبات القديمة نسبة كبيرة فضلاً عن إستخدامها لوقود غير مطابق للمواصفات البيئية للنقل والمرور.**
- **لجوء المواطنين إلى حرق النفايات كبديل عن ضعف عملية جمع النفايات.**
- **القطع الجائر للأشجار والمناطق الحرجية عامة والنخيل خاصة، لتغطية احتياج المواطن للوقود مما يقلل من المساحات الخضراء.**
- **تجمع النفايات وطفح المجاري مما يؤدي إلى تحرر غازات تسهم في تلوث الهواء .**

- **الصناعة الملوثة وتاثيرها في البيئة .**
- **تلوث الهواء الناجم عن القطاع النفطي:**

- أعمال التخريب في خطوط نقل النفط ومشتقاته واندلاع الحرائق التي تؤدي إلى ازدياد معدلات ملوثات الهواء في الجو.
- تلوث الهواء بسبب حرق الغاز المصاحب وعدم انتاج وإستخدام المشتقات النفطية بالمواصفات العالمية.
- عدم مطابقة أغلب الوقود المجهز للمحطات للمواصفات القياسية وشحته.
- هناك جهود انمائية تبذلها الحكومة لانتاج بنزين خالي من الرصاص في شركات مصافي الوسط والجنوب ومحطات تعبئة الوقود للغاز السائل (LPG) .
- التلوث الناجم عن تجهيز الطاقة الكهربائية بسبب تقادم المحطات والاعتماد على المولدات المنزلية (الصغيرة والكبيرة) وما يرافق هذه العملية من انبعاث الملوثات ، علماً ان المنظومة الكهربائية على المستوى الوطني تتكون من المراحل الرئيسة الثلاث (الانتاج والنقل والتوزيع) ويكون هناك استهلاك داخلي وفقدان للطاقة الكهربائية في محطات الانتاج والمراحل الرئيسة الثلاث قبل وصولها للمستهلكين وبما يجعل الطاقة الكهربائية المنتجة لا تساوي كمية الطاقة المجهزّة للمستهلكين بأصنافه كافة. ويلاحظ أن أغلب محطات توليد الكهرباء تنعدم فيها منظومات المعالجة للهواء وتوقف منظومات تنقية الهواء لقلة كفاءتها .

2-2 المياه والمخلفات

أ. المياه

تتميز معظم محطات المعالجة القائمة بقدمها وعدم كفاءتها من جهة ومن جهة أخرى قلة طاقاتها الاستيعابية حيث تتسلم مياه أكثر من طاقتها التصميمية، فضلاً عن ذلك يتم تحويل شبكات مياه الأمطار لربطات غير نظامية، كما يتم ربط المخلفات السائلة المطروحة من المستشفيات والمياه الصناعية المتخلفة من بعض الشركات والمعامل الانتاجية بتلك الشبكات.

ب. المخلفات الصلبة

ان السكان المشمولين بخدمة جمع النفايات هم سكان المناطق الحضرية كون المؤسسات البلدية غير مسؤولة عن تقديم الخدمة للمناطق الريفية خارج حدود التصميم الأساس للبلدية.

ج. المخلفات الخطرة

تحتوي على مواد سامة أو تراكيز عالية من المواد ذات القابلية على الاحتراق أو الانفجار أو التفاعل أو التآكل والتي تؤثر على صحة الانسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة سواء بمفردها او عند اتصالها بمواد أخرى. وكانت كمية المخلفات الصناعية الصلبة الخطرة الناتجة عن العمليات الصناعية في سنة 2012 (119425.4) طن/سنة على مستوى العراق. وبلغت كمية المخلفات الطبية الخطرة المتولدة من المؤسسات الصحية في سنة 2015 (6432.4) طن/سنة على مستوى العراق.

3-2 التربة

شكلت نسبة مساحة الأراضي الصحراوية من مجموع مساحة العراق القسم الأكبر من الأراضي بنسبة 31 % اي ما يعادل الثلث والجدول الآتي يوضح مساحة الأراضي وتفاصيل مساحة الأراضي الصحراوية بحسب المحافظة ونوع الحالة ما يدق ناقوس الخطر وخاصة فيما يتعلق بالأراضي المهددة بالتصحر والتي تبلغ 4095377 دونم، كما في جدول (42).

جدول (41)

مساحات الاراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر حسب المحافظات عدا إقليم كردستان لسنة 2015

المحطة	الاراضي الصحراوية	الاراضي المهددة بالتصحر	الكثبان الرملية	الاراضي المتملحة والمتغدقة	المساحة المتاثرة بتعرية التربة والتصحر	المساحة المتضررة نتيجة الغمر بالمياه/ دونم
نينوى	0	1.385.843	0	0	0	0
كركوك	13.059	0	0	41.095	0	0
ديالى	130.000	447.859	57.415	270.994	0	0
الأنبار	53.000.000	0	0	0	0	0
بغداد	47.902	53.402	0	73.227	0	0
بابل	110.523	56.992	3.710	373.948	300	3.800
كربلاء	5.500	0	0	46.267	0	0
واسط	1.202.750	0	0	2.489.901	0	0
صلاح الدين	739.080	520.000	2.320	49.576	739.080	265.000
النجف	205.000	210.000	0	4.350	27.500	0
القادسية	122.852	39.250	18.600	670.000	5.600	81.275
المثنى	19.183.758	275.000	0	41.752	0	0
ذي قار	73.000	812.667	13.000	1.206.200	670.800	2.000
ميسان	232.800	294.364	52.000	2.115.203	642.046	2.100.000
البصرة	10.521.3	0	0	655.472	0	29.000
اجمالي	75.076.745	4.095.377	147.045	8.037.985	2.085.326	2.481.057

4-2 التنوع البيولوجي :

- إقـرار الإسـتراتيجية الوطنيـة لحماية التنوع البيولوجي للأعـوام 2015 - 2020 والتـي تضمنت مجموعة من البرامـج والمشـاريع، إذ تـم اختيـار (9) مـن أهداف ايشـي العالمية لكي يتـم تنفيذها علـى الصعيد الوطني وهـذا مايتم العمل بـه حاليا .
- تبني برنامج وطني لحماية التنوع الاحيائي :

أ- وضـع برامـج ومشـاريع لتنفيذها مع الجهـات والـوزارات ذات العلاقة ضمـن الإسـتراتيجية الوطنية لحماية التنـوع البيولوجـي في العراق للأعوام 2015 - 2020 فضلاً عن أن التقريـر الوطني الرابع والخامس المعتمد بالدرجـة الأسـاس علـى المسـوحات الحقليـة للمواقـع ذات الغنى بالتنـوع الإحيائـي، ومن المفتـرض إجراء مسـح شـامل للأنواع الإحيائيـة لبيان مدى غنـى الموائل الطبيعية بالتنـوع الإحيائي لغـرض إعلانها كمواقع محميـة والتعـرف علـى العوائل الهشـة وقياس كلـف التدهور البيئـي للأنواع .

ب-انشـاء بنـك وطنـي متخصـص يطلق عليه بنـك الجينـات إذ تم تشـكيل لجنة وطنية مـن الـوزارات والجهات ذات العلاقـة لوضـع مواصفـة يتـم الاعتمـاد عليها في عمليـة إدخـال الحيوانـات والنباتات المحـورة وراثيا فضـلاً عن إعـداد قاعدة بيانـات عن الأغذيـة المعدلـة وراثيا .

ت-اعطـاء اهميـة متميـزة للتنـوع الاحيائـي فـي المناهـج التعليميـة كافـة : حيث تم إقـرار ذلك فـي المناهج التعليميـة للمرحلـة الابتدائيـة بخصـوص تعريـف المناطق المحميـة والنـوع البايولوجي كما تـم تزويد وزارة التربيـة كراسـاً عـن أنواع الطيـور المحليـة يحاكي الأطفـال في هـذه المرحلة .

5-2 التلوث الإشعاعي

• تم بناء قاعدة معلومات وبيانات عن مصادر الإشعاع في العراق، كما يأتي :

- **المجموع الكلي لأجهزة الأشعة التشخيصية والعلاجية في المؤسسات الصحية الحكومية (2.787).**
- **المجموع الكلي لأجهزة الأشعة التشخيصية والعلاجية في المؤسسات الصحية الاهلية (695) .**
- **المجموع الكلي للأجهزة المولدة للإشعاع المؤين في المجال البحثي والصناعي والنفطي (101) .**

• تقويم ومراقبة المواقع الملوثة إشعاعيا .

• لا توجـد مواقـع طمـر للنفايات المشـعة في العراق بل توجـد مخازن مؤقتة فقط وسـيتم ترخيص موقع طمر تتم دراسـته حالياً لغرض ترخيصه مسـتقبلاً.

• تفعيل و متابعة إصدار التشريعات وتحديثها لتنظيم معالجة المخلفات المشعة وأهمها :

- **تعليمـات تصفيـة المنشـآت النوويـة العراقيـة رقـم (1) لسـنة 2014 والمنشـور في جريـدة الوقائع العراقيـة فـي العـدد 4332 فـي 2014/8/18.**
- **تعليمـات النقل الأمن لمصادر الإشـعاع رقم (2) لسـنة 2015 والمنشـور في جريـدة الوقائع العراقية فـي العدد 438 فـي 2015/11/30.**
- **تعليمـات رقم (1) لسـنة 2010 المتضمـن محددات جرع التعرض للإشـعاعات المؤينة والمنشـور في جريـدة الوقائـع العراقية في العـدد 4186 فـي 2011/4/25.**
- **اعتماد مبدأ التراخيص للسيطرة على مصادر الإشعاع .**
- **وضع محددات بيئية إشـعاعية وطنية بالاسـتناد إلى المحددات الدولية : عمـلاً بأحكام قانون الوقاية مـن الإشـعاع رقم 99 لسـنة 1980 يتم اعتماد تعليمـات الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية .**

جدول (42)

عدد المواقع الملوثة إشعاعيا في المحافظات

المحافظة	البصرة	ميسان	ذي قار	الأنبار	بغداد	صلاح الدين
عدد المواقع	12	2	6	1	6	1

التحديات

1. الوضع الأمني الذي مر ويمر به البلد من عمليات عسكرية وانقطاع عدد من الدوائر الخدمية من مزاولة أعمالها منذ شهر حزيران 2014 في العديد من المحافظات .
2. تحديات الأزمة المالية في التعامل مع مشاكل البيئة وحلها سيما تلك المشكلات التي تحتاج إلى ميزانية مالية ومجهودات كبيرة ومنها (مشاكل التلوث الإشعاعي ، مشاكل التلوث من المواقع النفطية وانسكاباتها في الأنهر وشط العرب وعلى التربة ،التلوث الكيميائي للماء والتربة، وغيرها من المشاكل التي تعاني منها بيئتنا والتي تحتاج إلى معالجات وإجراءات وقائية مكلفة اقتصاديا).
3. ظهور المشكلات البيئية الخطيرة الناتجة عن تدمير البنى التحتية الأساسية وخصوصا خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وانتشار الأنقاض وزرع المتفجرات على مساحات واسعة.
4. تلوث الهواء من خلال الأتربة والملوثات الدقائقية والانبعاثات الغازية الناتجة من حركة المركبات والمولدات وبعض الصناعات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والانبعاثات الكاربونية الأخرى.
5. تدهور نوعية المياه من خلال التلوث الحاصل نتيجة سوء الإدارة البيئية لأنظمة المخلفات السائلة وقلة مشاريع معالجة المياه العادمة فضلا عن تدهور كمية المياه وحسب أخر التحديات المائية التي يعاني منها البلد سيما بعد بناء السدود في تركيا وقلة الواردات المائية والأمطار فضلا عن تأثيرات التغييرات المناخية.
6. التغيير المناخي العالمي والمحلي (قلة تساقط المطر، ارتفاع درجة الحرارة ، العواصف الرملية) وأثارها على البيئة في جوانبها كافة.
7. اتساع رقعة التصحر بسبب تجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراضي سكنية بتجاوزات غير قانونية وخاصة في اطراف المدن وضواحيها، أو اعتماد أساليب الري القديمة وما ينتج عنها من إتلاف الأراضي الزراعية وانتشار ظاهرة التملح والتغدق فضلا عن التصحر نتيجة للتغيرات المناخية الأخيرة .
8. انحسار الأرض الزراعية وقلة الانتاج الزراعي بسبب قلة الواردات المائية من جهة والتحديات الاقتصادية (إغراق السوق بالمنتجات المستوردة) من جهة أخرى فضلا عن التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية والبساتين في المدن ومحيطها مما يشكل تحدي للأمن الغذائي الوطني .
9. وتعد مشكلة تدهور الأرض الرعوية من النتائج المباشرة للتصحر والتغيير المناخي والتي تمثل تحديا إضافيا للتحديات البيئية.
10. وقد أضيف تحديا بيئيا مهما إلى قائمة التحديات وهو إدراج الأهوار ضمن لائحة التراث العالمي في 2016/7/17 ، وما يتطلبه ذلك من إعادة إحياء بيئة الأهوار واستثمارها وتطوير إمكاناتها التنموية والحفاظ على أسلوب الحياة فيها لما لها من أهمية استثنائية للبيئة العراقية باعتبارها من المقومات الطبيعية والاقتصادية والتي لها بعداً حضارياً وتاريخياً يمكن تعزيزها في المحافظة على البيئة والتنوع الإحيائي في العراق.

3. الاهداف

الهدف الأول: ضمان التوافر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، ويشمل :

- حماية نوعية المياه وتحسينها.
- تطوير منظومة أدارة المخلفات السائلة.
- المحافظة على البيئة البحرية والساحلية.
- الحد من التلوث النفطي.
- مشاريع حصاد المياه.
- الاستفادة الممنهجة من المياه الجوفية.

وسائل تحقيق الهدف :

1. تجهيز ونصب وتشغيل وحدات معالجة.
2. انشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي عدد 5 في ديإلى.
3. انشاء مجازر عصرية في الزبير، ابي الخصيب، الحي والنعمانية.
4. وحدات المعالجة الكيمياوية والبايولجية لمصنع الأمين.
5. مشروع تجهيز ماء البحر المشترك في المنطقة الجنوبية.
6. مشروع أعمال التأهيل لوحدات المعالجة الصناعية لمحطات الكهرباء.
7. مشروع أعمال التأهيل لوحدات معالجة الصرف الصحي لمحطات الكهرباء.
8. مشروع وحدات معالجة المياه الصناعية في شركة مصافي الوسط.
9. إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال السيطرة على التلوث النفطي ومعالجته وتقرير الرصد البيئي والانذار المبكر خطط الطوارئ.
10. مراقبة التقانات الخاصة بتحميل النفط الخام من وإلى الناقلات بهدف تقليل التلوث الناتج عن الانسكابات النفطية.
11. دراسة وتنفيذ مكافحة التلوث البحري.
12. الباص النهري في شط العرب.
13. إكمال تنفيذ الأعمال بموجب التصاميم لسداد بحيرة الدلمج والأعمال الملحقة بها.

الهدف الثاني: التصدي لتلوث الهواء وأثاره ، ويشمل :

- حماية نوعية الهواء وتحسينه.
- السيطرة على التلوث النفطي.
- مشاريع الحد من تلوث الكهرباء.
- تطوير منظومة إدارة المخلفات .

- تطوير وحدات الطاقة والبيئة.
- الحد من التلوث الإشعاعي.
- الإدارة المتكاملة للمواد الخطرة.
- الإطار المؤسسي والتشريعات ذات الصلة.

وسائل تحقيق الهدف

1. انشاء وحدة (LPG) في مصفى الشمال.
2. تطوير وحدات مصفى الدورة.
3. انشاء مصافي جديدة بمواصفات عالمية (EURO-5) صديقة للبيئة:
   - **مصفى الناصرية بطاقة 150 ألف ب/ي وان التاريخ المتوقع للتشغيل عام 2022.**
   - **مصفى ميسان بطاقة 150 ألف ب/ي وان التاريخ المتوقع للتشغيل عام 2022.**
   - **مصفى كركوك بطاقة 70 ألف ب/ي وان التاريخ المتوقع للتشغيل عام 2022.**
   - **مصفى كربلاء بطاقة 140 ألف ب/ي وان التاريخ المتوقع للتشغيل عام 2020.**
4. معالجة النفايات المطلقة من الوحدات الانتاجية لحماية البيئة /المرحلتين الثانية والثالثة.
5. تنظيم عملية الاستيراد للسيارات صديق للبيئة.
6. الإجراءات لتحويل العراق إلى القناة الجافة.
7. تأهيل مواقع الطمر الصحي المغلقة.
8. معالجة المطروحات والمخلفات.
9. انشاء وتجهيز مختبرات لغرض الفحص البيئي في عموم المحطات الكهربائية.
10. مشروع الدورات المركبة المساهم في خفض الانبعاثات لمشاريع الكهرباء.
11. مشروع نصب المنظومات (fogging system).
12. مشروع إستخدام الأحزمة الخضراء لقطاع الكهرباء.
13. مشروع تطوير وتحديث إعداد البيانات البيئية لقطاع الكهرباء.
14. تطوير واستكمال التشريعات البيئية:
    - **تعليمات معروضة حالياً أمام مجلس شورى الدولة لغرض تدقيقها من الناحية القانونية (إدارة النفايات المشعة في العراق، تعليمات المصادر المشعة، تعليمات طمر النفايات المشعة).**
    - **قانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية الإشعاعية المعروض حالياً أمام مجلس النواب.**

الهـدف الثالـث: حمايـة النظـم الأيكولوجيـة البريـة وترميمها وتعزيـز إسـتخدامها على نحو مسـتدام، ويشمل :

- الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر .
- المحافظة على التنوع الإحيائي.
- تطور إستخدام المواد البديلة في الزراعة والاتجاه نحو الزراعة النظيفة.

وسائل تحقيق الهدف:-

1. إعداد خرائط التصحر الدورية وتغيراتها الزمنية التاريخية بالاستعانة بالصور الفضائية.
2. تثبيت الكثبان الرملية.
3. تنفيذ مشروع ري الجزيرة الشرقي.
4. تنفيذ أعمال برنامج انعاش الأهوار: تنفيذ مخارج هور ابو زرك/ محافظة ذي قار / ناحية الفهود.
5. تطبيق خطة اللجنة الوطنية للاهوار والأراضي الرطبة في العراق.
6. تنظيم المدن والمناطق الخضراء.
7. دراسة ومعالجة التآكل في شط العرب.
8. اقامة المحميات الطبيعية والحيوانات البرية.
9. اقامة المشاريع الصحية في مناطق الأهوار ذي قار / انعاش الأهوار / ذي قار.
10. انشاء المحميات الطبيعية والحيوانات البرية.
11. إزالة التلوث الإشعاعي.
12. بناء مخزن المصادر المشعة في العراق.
13. الخزن المؤقت المركزي ومعاملة النفايات المشعة في العراق.
14. انشاء مختبرات مركزية متخصصة للقياسات الإشعاعية.
15. تصفية المنشآت والمواقع النووية في العراق / المرحلة الثالثة.

الهدف الرابع : التصدي لتغير المناخ وأثاره

- حماية نوعية الهواء وتحسينه .
- تطوير منظومة إدارة المخلفات .
- الحد من التلوث الاشعاعي.
- الإدارة المتكاملة للمواد الخطرة.
- الإطار المؤسسي والتشريعات.
- اجراءات التخفيف من التغييرات المناخية والتكيف معها.

وسائل تحقق الهدف:-

1. زيادة عدد محطات مراقبة قياس نوعية الهواء.
2. شمولية قاعدة البيانات / نوعيا ومكانيا.
3. زيادة عدد المصانع التي تتبع آلية الانتاج الأنظف.
4. خفض نسبة الكبريت في زيت الغاز.
5. التخلص من المخلفات الغازية الناتجة عن الأنشطة الصناعية والخدمية لتلائم المتطلبات البيئية.
6. تقليل انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون.
7. استهلاك الموارد المستنفدة للأوزون.
8. المخلفات الخطرة التي تعالج بطريقة سليمة بيئيا.
9. دراسة المواقع المؤهلة لمعالجة وطمر المخلفات المشعة .
10. تنظيم عمل المنافذ الحدودية للسيطرة على نقل المخلفات المشعة والمواد الكيمياوية الخطرة .
11. حصر كامل لمناطق التعرض لليورانيوم المنضب.
12. إعداد خرائط ومسوحات كاملة لمدى انتشار المواد الكيميائية وأثرها على عناصر البيئة .
13. تطوير برنامج تقويم الأثر البيئي للأنشطة والمشاريع .
14. قياس ومتابعة نسبة المواد الكيمياوية الخطرة التي يتم التخلص منها بطرائق سليمة بيئيا .
15. تطوير واستكمال التشريعات البيئية.
16. متابعة التقدم المحرز في تنفيذ مقررات الإستراتيجية الوطنية للبيئة .
17. بناء قاعدة معلومات بيئية.
18. تطور هيكلية المؤسسات القائمة.
19. تطور حالة الموانئ .
20. تامين مواقف سيارات ضمن المعايير التخطيطية.
21. تنظيم عملية الاستيراد للسيارات صديقة للبيئة.
22. الإجراءات لتحويل العراق إلى القناة الجافة.
23. تشريع قانون النقل المستدام.
24. فحص المركبات السنوي لتقييم مدى صلاحية المركبات وتأثيرها على البيئة.
25. إستثمار الغاز المصاحب.
26. تخفيض انتاج البنزين الخالي من الرصاص.
27. زيادة عدد محطات تعبئة الوقود والغاز السائل.
28. نشر مواقع جديدة لرصد التغيرات المناخية والنشاط الزلزالي والانحرافات جراء الفيضانات السريعة والسيول (flash flood).
29. مشاريع استجابة للكوارث الطبيعية للمواقع التي تعرضت للدمار بسبب السيول والنشاط الزلزالي.

حقــوق التصميم والطباعة محفوظــة لدى مديرية
المطبعــة الجهــاز المركــزي للإحصــاء 2018

printing.press@mop.gov.iq